الصراع بين القوميتين العربية والتركية

وأثره في انهيار الدولة العثمانية في الربع الأول من القرن العشرين

د. سعد تامر الحميدي



الطبعة العربية الأولى
الدوحة
٢٠١١



هذا الكتاب

شكّل سقوط الدولة العثمانية وإلغاء الخلافة الإسلامية في الربع الأول من القرن العشرين، حالة عصية عن الاستيعاب للعقل والوجدان العربي و الإسلامي، وطيلة العقود التالية حاول البعض تحميل التيارين القوميين العربي والطوراني المسئولية التاريخية لما آلت إليه السلطنة العثمانية والخلافة الإسلامية في أخريات سنواتها قبيل السقوط والتلاشي.

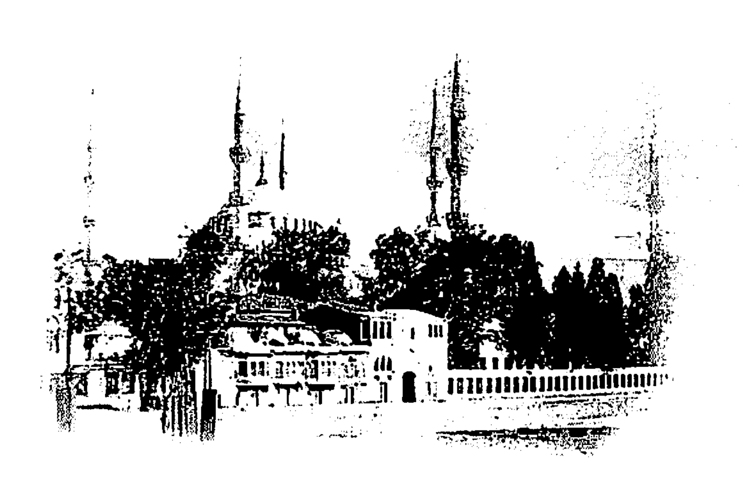
لكن في الحقيقة هناك ثمة أبعاد جدلية للعلاقة ما بين التيارات القومية والانهيار المروع لمؤسسات الدولة العثمانية وإفلاسها الإيديولوجي والاعتباري: أيهما كان سبباً أو نتيجة للآخر؟ في علاقة طردية تشي بمغريات محفزة على البحث والاستقصاء بغية الوصول إلى الحقيقة التاريخية النسبية أو المطلقة التي من شأنها فك رموز إحدى معضلات هذا الكتاب على خلفية السببية التاريخية في صنع حركة وأحداث الزمن وتفسير متغيراتها وكان الباعث المحفز على مثل هذا التساؤ ل المطروح سلفاً ولا يزال قائماً بطريقة مباشرة أو بديلة : هو هل كان تنامي أطراف الدولة العثمانية وتعدد الانتماءات السلالية والهويات الثقافية والحضارية لشعوبها الأمر الذي يصعب معه السيطرة السياسية والإيديولوجية على كافة هذه المتناقضات في إطار سياسي واحد أو معيار ثقافي محدد ؟ ومن ثم هل كان طبيعياً أن تواجه الدولة العثمانية انفجارا وانكسارا حاداً في ولايات الأطرف، خاصة وأن الثورات والحركات التي ارتدت مسوحاً دينية أو قومية كانت تعبيرا صارخا عن هشاشة المشهد السياسي والثقافي بالدولة العثمانية.

يعرض هذا الكتاب جانباً من التيارات القومية وفكرها وسياستها وشعاراتها الوحدوية والتحررية وغيرها، وقد تناول الباب الأول دراسة نشوء الفكرة القومية عند الأتراك وتطورها ثم عرض لرواد الفكر القومي التركي وبداية تكوين الجمعيات والأحزاب القومية التركية، وأما الباب الثاني فقد درس تطور الفكر القومي العربي، وخاصة رواد الفكر القومي العربي والجمعيات والأحزاب القومية العربية، وأحتوى الباب الثالث على دراسة المؤثرات الدولية والمحلية وأثرها في ظهور وتصادم التيارات القومية العربية والتركية، وكان من أهم النقاط التي نُوقشت في هذه الباب التأثير الأوربي الفكري والسياسي على التحديث في المجتمعات العثمانية و بالإضافة إلى المؤثرات الأوروبية وأثرها في تأجيج الصراع القومي العربي والتركي، ومظاهر هذ ا الصراع، وأختتم كتابي هذا بمجوعة هامة من النتائج وضعت تحت عنوان «السياسة الكمالية وأثرها على علاقة القوميتين بعد الانفصال» أبرزت علاقة الصراع بين القوميتين التركية والعربية في أسلوب تشويقي وعرض تاريخي وتحليلي لأوجه هذه العلاقات والمؤثرات والأحداث التاريخية المعاصرة لها.

(المؤلف)

الصراع بين القوميتين العربية والتركية

في الربع الأول من القرن العشرين



د. سعد تامر الحميدي

مقدمة

شكّل سقوط الدولة العثمانية وإلغاء الخلافة الإسلامية في الربع الأول من القرن العشرين، حالة عصية عن الاستيعاب للعقل والوجدان العربي و الإسلامي، وطيلة العقود التالية حاول البعض تحميل التيارين القوميين العربي والطوراني المسئولية التاريخية لما آلت إليه السلطنة العثمانية والخلافة الإسلامية في أخريات سنواتها قبيل السقوط والتلاشي.

لكن في الحقيقة هناك ثمة أبعاد جدلية للعلاقة ما بين التيارات القومية والانهيار المروع لمؤسسات الدولة العثمانية وإفلاسها الإيديولوجي والاعتباري: أيهما كان سبباً أو نتيجة للآخر؟ في علاقة طردية تشي بمغريات محفزة على البحث والاستقصاء بغية الوصول إلى الحقيقة التاريخية النسبية أو المطلقة التي من شأنها فك رموز إحدى معضلات هذا الكتاب على خلفية السببية التاريخية في صنع حركة وأحداث الزمن وتفسير متغيراتها وكان الباعث المحفز على مثل هذا التساؤ ل المطروح سلفاً ولا يزال قائماً بطريقة مباشرة أو بديلة : هو هل كان تنامي أطراف الدولة العثمانية وتعدد الانتماءات السلالية والهويات الثقافية والحضارية لشعوبها الأمر الذي يصعب معه السيطرة السياسية والإيديولوجية على كافة هذه المتناقضات في إطار سياسي واحد أو معيار ثقافي محدد ؟ ومن ثم هل كان طبيعياً أن تواجه الدولة العثمانية انفجارا وانكسارا حاداً في ولايات الأطرف، خاصة وأن الثورات والحركات التي ارتدت مسوحاً دينية أو قومية كانت تعبيرا صارخا عن هشاشة المشهد السياسي والثقافي بالدولة العثمانية.

ويناقش هذا الكتاب فرضية أساسية وإن كانت تطرح تساؤلات عديدة مفادها: هل كان الصراع بين التيارات القومية التركية والعربية بخاصة سبباً في ضعف الدولة العثمانية ومن ثم انهيارها؟ أم كان نتيجة لطبيعة الدولة العثمانية؟ كدولة عالمية مترامية الأطراف ومن ثم تعجز في الدفاع عن ولاياتها البعيدة الممتدة في آسيا وأوربا وأفريقيا، ومما جعلها دائماً عرضة للأطماع الأجنبية والثورات المحلية والحركات الانفصالية خاصة في ظل

التنوع البشري - العرقي والديني - لرعاياها الناتج عن الاستيعاب القسري للجماعات البشرية التي دخلت رعويتها على مدار القرنين الأولين من عمرها، معتمدة في التعاطي مع تلك الجماعات على اقتباسها النظم الحاكمية القديمة (الفارسية والعربية الإسلامية والبيزنطية) وتطوير نظام « الملل» لدولة المماليك السابقة في مصر والشام.

إلا أن النهضة الأوربية الحديثة شملت بتأثيراتها على الدولة العثمانية جميع النواحي خاصة بعد أن تجاوزت أوربا المعوقات الظلامية القروسطية، لتعيش طوراً اجتماعيا سياسيا قوميا، تمخض عن تبلور الدولة القومية الأوربية، في الوقت الذي كانت الدولة العثمانية لا تزال ترزح في طبيعتها الإمبراطورية القروسطية التي عجزت بها عن التعايش مع النظام العالمي السائد في القرن التاسع عشر - المعروف بـ: عصر القوميات - فأضحت بهذه الطبيعة والعالم من غيرها يتغير عرضة للأطماع الأجنبية والحركات الانفصالية والهزائم العسكرية المتتالية، مما دفع النخبة العقلانية الحاكمة إلى السعي لإصلاح وتحديث مؤسسات الدولة الهرمة فتبنت النموذج الأوربي للتحديث على كافة المستويات وبالتدريج، وإن كانت بدأت بالمؤسسة العسكرية الذراع الحامي لممتلكات الدولة ووحدة أراضيها، معتبرة في ذلك بالتجربتين الروسية والمصرية في التحديث واللتان سبقتاها بعشرات السنين وإنتصرت عليها الأولى في معارك وحروب لا حصر لها، وأيضاً إنتصرت عليها التجربة المصرية في بضع معارك.

فكانت المحاولات العثمانية للتحديث بمثابة استجابة لتحديات إقليمية في الأساس متخذة في ذلك آليات ومفاهيم تحديثية أوربية غريبة كلياً عن المجتمعات العثمانية الشرقية، فلقيت هذه الآليات والمفاهيم قبل أن تترسخ معارضات محلية قومية وبدلاً من أن تستفيد النخبة العثمانية من الإصلاح والتحديث لإنجاز تجديد بنيوي ومؤسسي من الداخل ضمن شروط الواقع العثماني الموضوعية وميراثه التاريخي والإسلامي فإنها - اضطرت نظرا لإلحاح الضغط الخارجي وفقدها للرصيد الحضاري - للاستسهال باستيراد النماذج الأوربية الجاهزة للإصلاح، مما عرضها لشروط إخضاع جديدة دون الاعتبار للكلفة الإجتماعية والإقتصادية لهذا الأداء الذي وضع الإمبراطورية قاب قوسين أو أدنى من الهاوية .

وكانت الهاوية في التاريخ العثماني الحديث بمثابة التنظيمات التي أعلنت اعتراف السلاطين نهائياً بشروط الاستسلام الحضاري للغرب.

وهكذا وضعت النماذج الأوربية للتحديث الدولة العثمانية على طريق نهايتها كدولة إسلامية، فعلمنة القوانين قد سحب من الدولة العثمانية شرعيتها في أنظار المسلمين ناهيك أن عدو الدولة أصبح داخليا، فالتوغل الأوربي شمل جميع المستويات حيث كان المؤثر الأوربي كاسحا في التعاطي الأدبي مع الأنماط والمدارس الأوربية وبلورة وعي ومفاهيم النخب المثقفة التي تاهت في محاكاة منقطعة النظير مع السائد الأوربي في التطور الاجتماعي والتغيير السياسي، وبخاصة الاتجاهات القومية والوطنية التي ظهرت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين وكانت بداياتها الأولى كحركات أدبية ولغوية ثم صارت تظهر في الأبحاث التاريخية ومن بعدها انتقلت إلى العمل السياسي.

ورغم أن الأتراك العثمانيين كانوا – حكومات وشعباً – مرتبطين بفكرة الوطنية العثمانية «ارتباطاً شديدا وبعيدين عن الشعور بالقومية التركية وإستمرت الأحوال على هذا المنوال حتى أواخر القرن التاسع عشر، بل وحتى أواخر العقد الأول من القرن العشرين، إلا أنهم عندما تبنوا الفكر القومي، حرقوا مراحل تطور النشاط القومي بسرعة مار اثونية من تتريك اللغة والأدب والتاريخ إلى تتريك الدولة ومؤسساتها ومحاولات تتريك الشعوب العثمانية جميعها.

بعكس الفكر القومي العربي الذي مثل في أخريات سنوات الدولة العثمانية استجابة للتحديات التي واجهت الأمة العربية في هذه الفترة المتمثلة في الإحتلالات الإستعمارية التي تزامنت أو نتجت عن ضعف الدولة العثمانية إقتصاديا وعسكريا، وبدأ القوميون العرب بالاهتمامات الأدبية واستعادة الأمجاد الغابرة في المدارات الثقافية والفكرية وكردات فعل للشوفينية التركية الطورانية.

ومثلت سنوات الحرب العالمية الأولى، مرحلة فارقة في تاريخ العلاقات العربية / التركية الممتدة لأربعة قرون مضت، حيث تبلورت فكرة الانفصال، وأضحت تتجاوز ما سبقها من أفكار وتوجهات في العلاقات القائمة، من نيل الحقوق والمساواة ثم اللامركزية في الحكم

على القول الفصل في علاقات بين قوميتين تشكلان عنصري دولة إمبراطورية قروسطية على أعتاب القرن العشرين، رغم أن فكرة الانفصال لم يتم الإعلان عنها فجأة، لأنها بدأت فى أولها غامضة ومشوشة ومتوترة، إلى أن جاءت الحرب وفرضت نتائجها المروعة تغييرا قسريا لواقع مترهل.

فعندما تدخل دولة هَرِمةٌ حربا دائرة بين فرقاء أقوياء، كل ما تملكه فيها من أسلحة هي أعباء ميراثها الإمبراطوري المتداعي، ومراهنات واهية على قوة وفرص انتصار أحد الفرقاء يكون حالها هو ما آلت إليه الدولة العثمانية من مصير.

فبعد أن وضعت الحرب العالمية أوزارها، وأفرزت نتائجها واقعا جديدا في الشرق العربي بعد زوال الحكم العثماني منه ومن الوجود كله ولم يتبق من الدولة العثمانية سوى أشلاء ولايات جميعها خاضع لقوات إحتلالات أوربية منتصرة في هذه الحرب تسعى لتنفيذ أجندتها السياسية وفق مشاريعها الإستعمارية عبر وعود تسويات وإتفاقيات أُبرمت أثناء الحرب (وعد للعرب بإستقلال مُبهم، ووعد لليهود بإقامة وطن قومي لهم في فلسطين، و إتفاقية سايكس /بيكو) وبعد الحرب (مقررات مؤتمر المنتصرين بفرساي ١٩١٨ - ١٩١٩م، ومعاهدة سيفر ١٩٢٠م، ومعاهدة لوزان ١٩٢٤م) لم يتبق من الدولة العثمانية أثناءها إلا السلطان (بقصر لا يملك الدفاع عن أسواره، واسم منصب بدون أي حيثيات) أما رعاياها فلم يجنوا إلا قبض الريح بعدما تحصلوا على كيانات سياسية (دول وإمارات جنينية مشوهة) خاضعة جميعها للإنتدابات والإحتلالات الأوربية في الحجاز وسوريا والأردن والعراق والأناضول.

ورغم ما تَمَلك رموز وقادة القوميتين ثمة استعدادات مسبقة للتعاطي مع الانفصال بينهما من خلال فصل الخلا فة عن السلطنة، وتباين استيعابهم لإلغاء الأخيرة، بعكس ما وقع من تغيير قسري فرض عليهم بإلغاء الخلافة وهو ما لم يكن لهم استعدادات لقبوله، أو تصورات لواقع حالهم ومصيرهم بدون الخلافة، التي مثل إلغاؤها – إلى جانب كونها صدمة مروعة – الأداة الناجعة التي حققت الافتراق التاريخي بين القوميتين العربية والتركية، وفي النهاية لم تستطع الإمبراطورية العثمانية أن تصمد أمام التحديات الأجنبية

والمؤامرات والحركات القومية المختلفة، مما كان سبباً في الإطاحة بالدولة العثمانية في أعقاب الحرب العالمية الأولى، فنشطت الحركة القومية العربية في أولى مراحل ظهورها في العصر الحديث كحركة معارضة واحتجاج ضد سياسة التتريك العنصرية التي حدثت في الدولة العثمانية بقيادة جمعية الإتحاد والترقي بعد تسلمها السلطة إثر انقلابها العسكري على آخر سلاطين الدولة العثمانية الأقوياء عبد الحميد الثاني في العام ١٩٠٨، وتشكلت هذه الحركة في بدايتها كجمعيات ثقافية تأثراً بالجمعيات التي نشأت في تركيا حينها كجمعية العربية الفتاة والعهد والقحطانية، ورفعت هذه الجمعيات أولاً مطالبها بالحكم الذاتي وألا يُطلب من المجندين العرب في الجيش العثماني أن يخدموا خارج أقاليمهم إلا في وقت الحرب.

ويعرض هذا الكتاب جانباً من التيارات القومية وفكرها وسياستها وشعاراتها الوحدوية والتحررية وغيرها، وقد تناول الباب الأول دراسة نشوء الفكرة القومية عند الأتراك وتطورها ثم عرض لرواد الفكر القومي التركي وبداية تكوين الجمعيات والأحزاب القومية التركية، وأما الباب الثاني فقد درس تطور الفكر القومي العربي، وخاصة رواد الفكر القومي العربي والجمعيات والأحزاب القومية العربية، وأحتوى الباب الثالث على دراسة المؤثرات الدولية والمحلية وأثرها في ظهور وتصادم التيارات القومية العربية والتركية، وكان من أهم النقاط التي نُوقشت في هذه الباب التأثير الأوربي الفكري والسياسي على التحديث في المجتمعات العثمانية و بالإضافة إلى المؤثرات الأوروبية وأثرها في تأجيج الصراع القومي العربي والتركي، ومظاهر هذ ا الصراع، وأختتم كتابي هذا بمجوعة هامة من النتائج وضعت تحت عنوان «السياسة الكمالية وأثرها على علاقة القوميتين بعد الانفصال» أبرزت علاقة الصراع بين القوميتين التركية والعربية في أسلوب تشويقي وعرض تاريخي وتحليلي لأوجه هذه العلاقات والمؤثرات والأحداث التاريخية المعاصرة لها.

د.سعد ثامر الحميدي

الدوحة ٢٠١١

الفصل التمهيدي

التأثير الفكري للطبيعية الإمبراطورية للدولة العثمانية ونمو التيارات القومية

مقدمة

ثمة جدلية للعلاقة ما بين التيارات القومية والانهيار المروع لمؤسسات الدولة العثمانية وإفلاسها الإيديولوجي، وأيهما كان نتيجة للآخر، في علاقة طردية تشي بمغريات جمة على التتبع والبحث والاستقصاء بغية الوصول إلى الحقيقة التاريخية النسبية التي من شأنها فك رموز إحدى معضلات هذه الدراسة على خلفية السببية التاريخية في صنع حركة الزمن ومتغيراته، وكان الباعث المحفز على مثل هذا التساؤل المطروح سلفاً والذي لا يزال قائماً بطريقة مباشرة أو بديلة هو تنامي أطراف الدولة العثمانية وتعدد الهويات الثقافية لشعوبها الأمر الذي يصعب معه السيطرة الأيديولوجية والسياسية على كافة هذه المتناقضات بمعيار ثقافي وسياسي واحد، ومن ثم كان طبيعياً أن تواجه الدولة العثمانية انفجاراً، وانكساراً حاداً في ولايات الأطراف، وكانت الثورات والحركات التي ارتدت مسوحاً دينية أو قومية تعبيراً صارخاً عن هشاشة المشهد السياسي والثقافي بالدولة العثمانية.

ويناقش هذا الفصل فرضية أساسية تطرح تساؤلات مفادها : هل كان الصراع بين التيارات القومية – العربية والتركية – سبباً في ضعف الدولة العثمانية ومن ثم انهيارها؟ أم كان نتيجة لطبيعة الدولة العثمانية ؟ كدولة عالمية – فوق القومية – مترامية الأطراف، ومن ثم كانت الدولة العثمانية تواجه صعوبات جمة في الدفاع عن ولاياتها الممتدة في آسيا وأوروبا وأفريقيا[١] والتي كانت تبعد عن العاصمة مئات الأميال، مما جعلها دائماً عرضة للأطماع الأوروبية بالإضافة إلى التنوع البشري الفسيفسائي لرعاياها كدولة متعددة الشعوب والأعراق[٢] الناتج عن الاستيعاب القسري « الغزو » أو الضم « الطوعي»، حالتي الحجاز والجزائر للجماعات البشرية التي دخلت رعويتها، على مدار القرنين الأولين من عمر الدولة وصلت في الإجمالي إلى ٦٠ قومية وشعب وطائفة وملة مختلفة العقائد الدينية : مسلمين (سنة ودروز وزيدية وعلويين وأدارسة)، ومسيحيين (أرثوذكس وكاثوليك وبروتستانت ومارونيين وكلدانيين ونساطرة وأقباط، ويهود (سفاردين وقرائين ودونمة)[٣].

أ. اتساع الدولة العثمانية :-

لقد انتهجت الدولة العثمانية سياسة التوسع الإقليمي المرحلي، فلم تظل كياناً سياسياً أناضولياً بل مدت فتوحاتها في جميع الاتجاهات : في الأناضول والبلقان أول الأمر وفي وقت واحد، ثم واصلت زحفها العسكري على أوروبا، و اتجهت إلى جنوب آسيا، حيث خاضت حروباً ضارية ضد الدولة الصفوية في فارس وتوغلت في أراضيها واستولت على قطاع كبير من بلاد أرمينية الغربية وما بين النهرين، وحصن كيفا، وديار بكر، وأورفة وماردين، والجزيرة، وجميع الأراضي الجنوبية حتى الرقة، ثم استولت على جميع الأراضي البلغارية بما فيها عاصمتها إبلستين ومدعش وغيرها من البلاد، وكانت هذه الدولة الأخيرة مشمولة بحماية دولة المماليك في مصر، وكان أميرها يسمى « علاء الدولة دلغادر »، وفتحت بلاد الشام ومصر، وضمت الحجاز وفتحت اليمن، وأرسلت حملات بحرية متعاقبة إلى البحار الشرقية، وانتزعت مصر من المماليك، ونفذت إلى الخليج العربي [٤]، و اتصلت بالمشيخات العربية مثل الكويت وقطر والأحساء وعمان وشبه الجزيرة العربية والخليج بعد أن انتزعت العراق من الدولة الصفوية، ثم بسطت الدولة حكمها في شمالي أفريقيا على ولايات طرابلس وتونس والجزائر، وفي زحمة هذا الامتداد الإقليمي لم تنس الدولة العثمانية مواصلة الزحف على أوروبا حتى وصلت جيوشها إلى مشارف فيينا عاصمة النمسا، وإذا كان المد العسكري العثماني قد توقف في قلب أوروبا عند هذا الحد، فإن الدولة العثمانية نجحت في أن تمد نفوذها على عدد من الدول الأوروبية، نذكرها هنا بأسمائها الحديثة، فكانت من هذه الدول بلغاريا، رومانيا، اليونان، يوغسلافيا، ألبانيا، المجر، وشبه جزيرة القرم التي تشكل في الوقت الحاضر جزءاً من إتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية السابقة، ثم الجزء الشرقي من النمسا، والشريط الجنوبي لبولندا[٥].

١. الدولة العثمانية دولة عالمية :-

لقد انشغل العثمانيون منذ عام ١٥٢٠م، وحتى أواخر القرن السادس عشر الميلادي،

بشئون السياسة العالمية، ببسط نفوذهم، وتوطيد حكمهم في القارات الثلاثة، وكانت سياستها القائمة على مبدأ الغزو والجهاد في سبيل الله ضد العالم الصليبي الغربي بقدرة وتفوق منقطع النظير، وذلك بعد أن اكتسبت قوة عظيمة بضمها لأملاك المماليك، وصارت أقطار العالم الإسلامي تحت القيادة والنفوذ العثماني.

لقد كان لسقوط بلجراد في يد العثمانيين في أغسطس ١٥٢١م، تأثير عظيم في تمكينهم من السيطرة على أوروبا كما كان فتحهم لجزيرة رودس في ٢١ ينا ير ١٥٢٢م، قد منحهم حرية الحركة في البحر المتوسط إلى حد كبير [٦].

ومن ناحية أخرى، فقد كانت هناك عدة عوامل خلقت جواً مناسباً لنمو الدولة العثمانية وأخذها شكل الدولة العالمية، وذلك علاوة على عوامل القوة في بنية الدولة نفسها وقيادتها ومدى التزامها بشرع الله تعالى، وأهم هذه العوامل التطورات التي حدثت في غرب أوروبا خلال القرن السادس عشر الميلادي، والصراع الأوروبي الذي نشب بين الحكومات الملكية في فرنسا، وإنجلترا، وهولندا، وبين إمبراطورية الهابسبورج (النمسا)، علاوة على تقسيم المذهب البروتستانتي في أوروبا إلى قسمين [٧].

هذا بالإضافة إلى أن علاقات العرب بالترك العثمانيين – ومن زمن طويل – قد جمعتها حقيقتان هامتان أولاهما: أن العثمانيين لم يفرضوا على الولايات الجديدة التي دخلت في حوزتهم – أثناء توسعهم في آسيا الصغرى والولايات العربية وبقية الأقطار الأوروبية – القوانين والقرارات والأنظمة العثمانية الصرف، بل كانوا يكتفون بعد إخضاع السكان بفرض سيطرتهم العسكرية والسياسية عليهم، ويتركون لهم مؤسساتهم القديمة وحرية الاحتفاظ بلغتهم وعاداتهم وتقاليدهم، وممارسة طقوسهم الدينية بصورة علنية، وحرية التقاضي في الأمور المدنية والشخصية لدى رؤسائهم الروحيين[٨]، ورؤساء وشيوخ القبائل في منطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية.

وهكذا فإن مناطق كثيرة مثل ألبانيا ومختلف إمارات الجزيرة العربية وجبل لبنان قد احتفظت بتنظيماتها القبلية والإقطاعية برئاسة أمرائها الوارثين الذين أصبحوا يقلدون

الرئاسات بألقاب عثمانية مدنية أو عسكرية.

والحقيقة الثانية : أن العثمانيين حينما كانوا يندفعون نحو الغرب في حروبهم ضد المسيحيين في بلاد البلقان – قبل الفتح العثماني للبلاد العربية – كان المسلمون في مختلف أنحاء العالم يعتبرون كل حرب يخوضونها جهاداً في سبيل الله، وكل فتح يحرزونه توسيعاً لرقعة الإسلام، ونصراً لدين الله، ونشراً لرايته بين الأنام.

لقد ارتبط العرب بالإمبراطورية العثمانية و فتوحاتها – منذ دخولهم البلاد العربية – برابطة الإسلام، وكان الدين هو القاسم المشترك بين العرب والعثمانيين، وظل كذلك حتى مطلع القرن العشرين، ومن ثم لم تجد البلاد العربية أدنى غضاضة في التعاطي مع السياسات العثمانية في مراحلها الأولى، بل يمكن القول أن المروق العربي عن مثل هذه التوجهات العثمانية قد تزامن مع بداية الخروج العثماني عن الإطارين الإسلامي والعثماني.

وإذا كانت الدولة العثمانية إستطاعت في بداية عهدها الذي إمتاز بالقوة أن تتجاوز التباين العرقي، والمذهبي في إطار المواطنة العثمانية الجامعة، ومن خلال سياسة التسامح الديني المذهبي «الملل» (٩) ومساهمة هذا الزخم البشري في تنمية موارد الدولة الإقتصادية (الخراج والجزية والمكوس، والميري) والعسكرية بتوفير مادة بشرية خام لتشكيل الجيوش (الإنكشارية كنموذج) والسياسية باعتبارها وارثة لنظم الإمبراطوريات السابقة (البيزنطية والعربية والفارسية) إلا أنها عانت لاحقاً من هذا التنوع البشري، الذي تحول إلى مصدر إزعاج دائم لها من خلال محاولات الانفصال عن الدولة على مدار الأربعة قرون الأخيرة من عمرها والتي قادها رجالات الزعامات المحلية وحكام الولايات (المماليك في مصر والعراق، الذين أبقتهم كحكام محليين فيها بعد الفتح) وضاهر العمر في فلسطين، وبشير الشهابي في لبنان – خلال القرن الثامن عشر الميلادي، والوهابيين في نجد و الإحساء – منذ منتصف القرن نفسه وحتى القرن العشرين، ولعل أخطرها هو ما مثله محمد علي باشا والي مصر، الذي أسس دولة حديثة وقوية شملت إلى جانب ولايته للحجاز والشام،

حيث طالت قواته حدود الأناضول، كإقليم قاعدة في الدولة العثمانية ولولا تدخل الدول الأوروبية التي أوقفت زحفه وأجهضت مشروعه ربما كانت وصلت للأستانة ذاتها[١٠].

ولعل أهم تجليات التنوع البشري والاستيعاب القسري لمعظم حالاته، وأثره على زعزعة هيبة الدولة ووحدة أقاليمها، كانت إرهاصاته في النصف الأخير من القرن التاسع عشر الميلادي تمثلت في ظهور التيارات القومية في الولايات العثمانية – جميعها تقريباً متأثرة بالنموذج الأوروبي – عرف بعصر القوميات وهو ما عبرت عنه ثورات البلقان والشام والحجاز في العقد الثاني من القرن العشرين.

ولم تنجح فكرة الجامعة الإسلامية التي استجاب لها السلطان عبد الحميد أو الاتحاديين من بعده، والتي وضعها الوالي العثماني مدحت باشا في أولويات الفكر الإستراتيجي العثماني ولا حتى سياسة الأخيرين العسكرية القمعية لفرض التتريك كإطار جامع للتكامل القومي العثماني في وقف النمو والتمايز القومي لدى الشعوب العثمانية حتى تفكك في سنوات ما بعد الحرب العالمية الأولى.

بالإضافة إلى طبيعة الأسلوب العثماني في الحكم، الذي افتقد القدرة على إبداع وعاء حضاري ثقافي وسياسي متأثراً في ذلك بالتنظيم القبلي لبيئة الأستبس التي نشأ فيها المجتمع العثماني الأول والطابع الحربي الإقطاعي الاستبدادي، فهذا أسلوب حكم اعتمد على الغزو والضم، ثم اللامركزية في الأقاليم الجديدة، حيث أبقى الحكم العثماني على العصبيات الحاكمة لهذه الأقاليم قبل أن تصبح جزءاً من الدولة [١١].

ولما تعثرت المؤسسات الحاكمة، وعمت الفوضى بسبب تمردات الإنكشارية في الوقت الذي تعرضت فيه أملاك الدولة للأطماع الأوروبية، ومحاولات الا نفصال المتتالية سعت الدولة للإصلاحات ومن ثم التنظيمات على النمط الأوروبي، لتؤجل انهيار الدولة بضع عقود من السنين.

وهكذا يمكن القول أن ظهور ونمو التيارات القومية ومن ثم انتصارها في نهاية الأمر كان نتيجة لضعف الدولة العثمانية وانهيارها وليست السبب في ذلك. وإذا حاولنا تطبيق

نظرية ابن خلدون التي جعلت للدولة أعماراً طبيعية كما للأشخاص : ميلاد ثم ازدهار ومن ثم اضمحلال، على الدولة العثمانية، ويربط ابن خلدون كذلك عمر الدولة بطبيعة الحكم فيها « إذا استحكمت طبيعة الملك من الانفراد بالمجد، وحصول الترف والدعة، أقبلت الدولة على الهرم» (١٢).

بداية تكوين الدولة العثمانية :

وتذكر المصادر التاريخية والدراسات التي تناولت نشأة الدولة العثمانية أن العثمانيين ينتسبون إلى إحدى قبائل الغزالتركية التي دفعها المغول في أوائل القرن الثالث عشر الميلادي إلى الهرب غرباً صوب الأناضول، تحت قيادة « أرطغرل» الذي ما لبث أن دخل في خدمة دولة سلاجقة قونية التي منحته وعشيرته منطقة الثغور المواجهة للدولة البيزنطية في شمال غربي الأناضول حيث كان عليهم أن يحافظوا على بقائهم في مواجهة البيزنطيين، ورغم عدم اتضاح الحقائق بنشأة العثمانيين، واختلاف المؤرخين حولها إلا أنهم في الأغلب ظهروا كطبقة عسكرية مرابطة في الثغور، في ذات الوقت الذي شهد ضعف الأتراك السلاجقة (١٣) وزيادة الضغط الصليبي اللاتيني على الإمبراطورية البيزنطية وقد أفضى إلى إحتلال القسطنطينية – الحملة الصليبية الرابعة ١٢٠٤ م – وإقامة ممالك سلافية قوية في البلقان، وساهمت بدورها في امتصاص قدر كبير من جهود أباطرة بيزنطة، وصرف اهتمامهم عن حدود إمبراطوريتهم الشرقية مما أفسح المجال أمام الزحف التركي العثماني القادم (١٤)

وما أن حل أوائل القرن الرابع عشر الميلادي حتى كانت الدولة السلجوقية قد فقدت غربي الأناضول موزعاً على عدد من إمارات الغزاة الأتراك الذي قيض لإحدى دولهم – الدولة العثمانية – أن تسعى لإقامة إمبراطورية عالمية، وكانت إمارات غربي الأناضول – إمارات مجاهدين «غزاة» – ولم تحمل أي منها أية آثار للشعور بأصل قبلي بحكم أن كلاً منهما قامت على تنظيم الغزاة، الذي احتل المنطقة و جعل من زعيمها حاكماً ومؤسساً

لأسرة حاكمة [١٥] وانتساب الدولة إلى عثمان بن أرطغرل راجع إلى كونه قد أكد استقلاله التام على أثر انهيار دولة سلاجقة الروم [١٦] وهكذا نجد أن صفة عثماني لا تركي هي الصفة المفضلة لدى أبناء الدولة، إذ استحق عثمان أن يكون شعاراً للدولة باعتباره زعيماً لشعب محارب، وهكذا لم يكن لاصطلاح «عثماني» مدلول قومي، بل إنه يرتبط بأسرة حاكمة مثله في ذلك مثل الأمويين والسلاجقة والبويهيين [١٧].

٢. بداية التوسع العثماني :-

استطاع الأتراك العثمانيون التوسع خارج حدود إمارتهم على حساب أملاك الإمبراطورية البيزنطية منذ منتصف القرن الثالث عشر الميلادي حيث استولى مراد الأول (١٣٦٢ - ١٣٨٩م) على «أدرنه» عام ١٣٦٦ م، ثم « سيرس ١٣٨٣ م» وصوفيا عام ١٣٨٥ م، ونيس ولا ريسان عام ١٣٨٦ م، وسالونيك في العام التالي، واعترف سادة «تساليا » بهيمنة العثمانيين، ودخلت « المورة » في تبعيتهم، وتم إخضاع علاء الدين «أمير قرمان » في الأناضول بقوة السلاح، وإخماد تمرد قيصر بلغاريا وإجباره على دفع الجزية عام ١٣٨٨م وهزيمة جيوش الصرب والبوسنة المتحالفة في معركة «سهل كوسفو» عام ١٣٨٩ م والتي اغتيل فيها السلطان مراد، وجرت عملية نقل السلطة إلى ابنه «بيازيد الأول » في هدوء ليرث العاهل الجديد دولة راسخة الأركان في البلقان وإمبراطورية لها شأن في أوروبا [١٨].

وفي عهد بايزيد الأول (١٣٨٩ - ١٤٠٢م) أُطلقت سياسة الفتح العثماني فأعاد بايزيد فتح الإمارات الأناضولية، التي أعلنت التمرد عام (١٣٨٩-١٣٩٠م) ثم قام بالاستيلاء على فلاديفيا الأشهر « آخر الممتلكات البيزنطية في الأناضول عام ١٣٩٠م،كما أجبر الأمبراطور « مانويل» على تبعيته له يؤدي الخدمة العسكرية ويدفع الجزية عام ١٣٩١ م، ثم فرض حصاراً على القسطنطينية إستمر حتى آخر عهده، واستولت قواته على سكوبيا الصربية، وتسا ليا عام ١٣٩١ م، وأعادت فتح « سالونيك عام ١٣٩٤ م، وأغارت على ألبانيا والمورة عدة مرات وسيطرت على «دوبروجا»، و إحتلت الحاميات العثمانية نقاط العبور

عبر الدانوب عام ١٣٩٥ م، وأنزل الجيش العثماني بالتحالف الصليبي المعادي له هزيمة نكراء في «نيقوبوليس» عام ١٣٩٦م، أدت إلى استكمال إحتلال بلغاريا، وتحصين مواقع العثمانيين في البلقان وتأكيد هيبتهم[١٩] واستدار العثمانيون شرقاً منافسين للنفوذ المغولي بعد أن كان قد تم لهم القضاء على الإمارات التركية المجاورة لدولتهم إلا أنهم هُزموا أمام جحافل تيمورلنك في معركة أنقرة عام ١٤٠٢م، والتي أسر فيها بايزيد نفسه ومات في الأسر تاركاً وراءه فراغاً في الحكم تنافس أبناؤه لمدة عشر سنوات على العرش العثماني، للقيام بطردهم من البلقان، بل ظلوا على علاقاتهم الودية مع سليمان نجل بايزيد الذي نجا من الأسر، بينما كان تيمورلنك لايزال في آسيا الصغرى[٢١].

لقد مرت الحقبة التي غزا فيها تيمور آسيا الصغرى، والنزاع على العرش العثماني، دون تدخل خارجي وبدون تمرد العناصر المسيحية في البلقان، حتى وصل السلطان محمد الأول عام ١٤١٣م، للعرش وتنتهي هذه الحقبة، وتعود الدولة مرة أخرى إلى توسعها غرباً وشرقاً[٢٢].

– تتوالى الأحداث بعد أن هدأت الفتنة الداخلية (التي أعقبت هزيمة بايزيد وموته في أسر تيمور(١٤٠٣ - ١٤١٣م) استعادت السلطنة العثمانية هيبتها، وما لبث أن عاد الاستقرار خلال عهدي محمد الأول ١٤١٣-١٤٥١م، حيث أنهما استطاعا البناء على المؤسسات الصلبة السابقة للدولة العثمانية : جيش الإنكشارية، مالكي التيمارات السباهيين، العلماء الذين كانت لهم مصلحة مشتركة في إحياء الدولة المركزية العثمانية، التي استطاعت أن ترد هجمات صليبية في البلقان، ومنها أعاد العثمانيون سيطرتهم على غرب وشمال الأناضول، قبل وصول محمد الثاني فاتح القسطنطينية ١٤٥١-١٤٨١م، إلى السلطة[٢٣].

ولقد حاول «فنلي» Finlay الذي أرخ لتاريخ اليونان الوسيط والحديث أن يفسر أسباب إطراد القوة العثمانية، وخلص إلى العوامل الكامنة وراء نجاح العثمانيين في بداية الأمر، هي نفس الأسباب التي أدت إلى إفاقتهم المذهلة ويذهب «فنلي» Finlay أن استقرار

الأتراك العثمانيين في أوروبا هو النموذج الوحيد لسيطرة قلة من المسلمين على كثرة من المسيحيين، ويرجع ذلك إلى الأسباب الآتية :-

١. تفوق عشيرة آل عثمان على كل الشعوب المعاصرة لهم، من حيث القوة العسكرية والنفوذ والمعتقدات الدينية والسلوك الأخلاقي.

٢. تعدد أجناس البلاد الواقعة بين الأدرياتيك والبحر الأسود ونهر الدانوب وبحر أيجه[٢٤].

٣. تناقص أعداد سكان الإمبراطورية البيزنطية وتردي أوضاع إدارتها القانونية والمدنية و انهيار معنويات الجيش اليوناني.

وجاء فتح القسطنطينية عام ١٤٥٣م في عهد ا لسلطان محمد الثاني بمثابة تتويج لسياسة التوسع العثماني، بالإضافة إلى أن هذا الفتح كان تدشيناً للإمبراطورية العثمانية التي تعتبر محمد الفاتح المؤسس الحقيقي لها إذ عمد بعد ذلك إلى تعزيز سلطته في شمال شرقي جزيرة البلقان، والقضاء على إستقلال الصرب وضمها إلى جا نب البوسنة وحاصر بلغراد وأخضع الألبان بعد وفاة قائدهم « اسكندر بك » عام١٤٦٧ م [٢٥].

٣- اتجاه التوسع العثماني شرقاً وغرباً :-

في عهد سليم الأول - أوائل القرن السادس عشر الميلادي - حدث انقلاب في إستراتيجية الدولة العثمانية، فتوقف الزحف نحو أوروبا أو كاد أن يتوقف، واتجهت حركة الفتوحات العثمانية شرقاً، صوب الشرق العربي بعد أن كانت إمبراطورية متكاملة، وتكونت قاعدتها في أوروبا حيث كان في البلقان مركز الثقل «العاصمة» بالإضافة إلى مساهمة العنصر الأوروبي في بناء هياكلها ومؤسساتها كما أنهم كانوا خلاصة الجيش العثماني « الإنكشارية» وتولى المناصب الكبرى في الحكومة[٢٦].

إن الفكرة التقليدية للغزو - الجهاد ضد المشركين - أعيد صياغتها من قبل العثمانيين في القرنين الخامس عشر والسادس عشر الميلاديين لدعم التوسع العثماني في الشرق على حساب جيرانهم المسلمين، فعندما قرر العثمانيون اتخاذ موقف ضد منافسيهم المسلمين -

الأتراك السلاجقة – والصفويين في إيران اتهموهم بإعاقة العثمانيين عن القيام بواجبهم الأساسي «الحرب المقدسة ضد المسيحية الغربية » ووجد العثمانيون مبررات إضافية ضد الشيعة الصفويين من العلماء العثمانيين بالحصول على موافقتهم على الحرب ضد المبتدعة (ويقصد بهم شيعة فارس)[٢٧].

وعموماً اختلف المؤرخون في تفسير هذه الظاهرة، البعض يعتقد أن الدولة العثمانية قد بلغت مرحلة التشبع في فتوحاتها الغربية بنهاية القرن الخامس عشر الميلادي وأنه كان عليها البحث عن ميادين جديدة للنشاط والتوسع، وهو ما حدث في بواكير القرن السادس عشر الميلادي [٢٨].

وأصبح جليا أنه لم تنقطع الفتوحات العثمانية في الجبهة الغربية ولكن التحول في أولوية الغزو، انتقلت نهائياً من الغرب إلى الشرق مع بداية القرن السادس عشر الميلادي حتى أنه يمكن القول أن موقف الدولة العثمانية في الجبهة الغربية كان موقفاً دفاعياً أكثر منه هجومياً[٢٩].

وهذا الرأي يتفق مع المنطق التاريخي فلكل دولة مدى معين في التوسع، ودولة مركزها القسطنطينية من المعقول أن يقف مداها عند المجر.

أما الفريق الآخر من المؤرخين فيعتقد أنه حتى ولو صحت وجهة النظر الخاصة بمدى التوسع العثماني في الغرب، فإن الأحداث التي دارت داخل الشرق العربي أو حوله في أوائل القرن السادس عشر الميلادي هي التي جذبت الدولة العثمانية إلى الدخول في ميدان الشرق العربي [٣٠].

غير أن أصحاب هذا الرأي يختلفون فيما بينهم حول المقصود بأحداث الشرق العربي فبعضهم يرى أن سياسة الدولة الصفوية في إيران ومحاولة بسط نفوذها الشيعي في العراق وآسيا الصغرى هي التي دفعت الدولة العثمانية للخروج إلى الشرق العربي لحماية آسيا الصغرى بصفة خاصة والعالم السني عامة، ويبرز المؤرخ «أرنولد توينبي» في مقدمة أصحاب هذا الرأي [٣١]، والبعض الآخر يرى أن المقصود بأحداث الشرق العربي هو

الزحف الأوروبي والبرتغالي على حدود الشرق ومنافذه البحرية وأن خروج العثمانيين إلى هذه المناطق، كان يقصد به الوصول إلى هذه الحدود والمنافذ قبل البرتغاليين، ورغم أنهم لم يتمكنوا من طرد النفوذ البرتغالي من مياه المحيط الهندي(٣٢)، إلا أنهم استطاعوا أن يوقفوا توغله في البحار العربية وبالتالي أنقذ الشرق من الخطر الأوروبي – إلى حين – بالإضافة إلى التصدي للخطر الشيعي «الصفوي» الذي كان يتعرض له العالم السني، وحصر السيطرة الشيعية داخل إيران وحدها(٣٣).

وتجدر الإشارة إلى أن العثمانيين قد استفادوا في زحفهم نحو الشرق الأدنى من عوامل الضعف التي أصابت دول جيرانهم المماليك والصفويين، مما سهل عليهم تحقيق الانتصار في (جالديران عام ١٥١٤م) و (مرج دابق عام ١٥١٦م) و (الريدانية عام ١٥١٧م) بعد تحييد قوة كل منهما وضرب التعاون فيما بينهما ضد التوسع العثماني، وتمكن العثمانيون وبسرعة من إقامة حكمهم في الشام ومصر بعد المعركتين الأخيرتين، وعجل شريف مكة في تلك اللحظة وتحت الخطر البرتغالي في الإعتراف بسيادة السلطان سليم الأول على الحجاز(٣٤). وهكذا ورثت الدولة العثمانية تركة الدولة المملوكية بصفة عامة في نفس المخطط الذي كانت تسير عليه سابقتها الدولة المملوكية في مواجهة ذاك الخطر، وذلك ببسط نفوذها في الحجاز واليمن، باعتبارها قواعد ارتكاز للتصدي العثماني للنفوذ البرتغالي في البحر الأحمر والمحيط الهندي إلا أن هزائمهم المتكررة أمام الأساطيل البرتغالية فرضت عليهم التخلي عن سياسة شن الحرب ضد البرتغاليين في المحيط الهندي، وضد الصفويين في الخليج العربي، وتحددت أهمية اليمن لدى العثمانيين بعد سنة ١٥٥٤ م، بالدفاع فقط عن البحر الأحمر، خاصة بعد أن أيقنوا عدم جدوى حملاتهم التي استهدفت تقويض مركز الدولة الصفوية والتي انطلقت من اليمن، وفي السياق نفسه كانت الدولة العثمانية قد دخلت في حروب مع نظيرتها الصفوية بخصوص العراق، وتناوبتا خلالها السيطرة عليها، واستمرت قرابة قرن (١٥٥٣-١٦٤٧م) حين استقر الحكم العثماني في بغداد والبصرة و امتد إلى الإحساء منذ عام ١٥٥٥ م، وإلى ما وراء ذ لك حتى مسقط، وبسطوا نفوذهم على سواكن بالسودان ومصوع على سواحل شرق إفريقيا عام ١٥٥٧م(٣٥).

٤- الدولة العثمانية وإيران :-

لقد اعتبر المؤرخون الدولة الصفوية التي حكمت إيران والمناطق المحيطة بها خطراً داهماً على النفوذ العثماني السني في تلك المناطق، وذلك بسبب محاولاتها المتكررة لاستعادة شرقي الأناضول، تحريض جماعات (القزل باش) التركمانية في الأناضول على العصيان، وأخيراً لإرسالها السفراء للقصر الهابسبورجي محاولة منها لعقد إتفاقية ثنائية مناوئة للعثمانيين، وقد كان السلطان سليمان القانوني يضطر في أحيان كثيرة لعقد هدنة لحروبه مع الهابسبورج لكي يتمكن من الخروج بنفسه على رأس الحملة تلو الأخرى على إيران، ولقد حققت حملة السلطان سليمان الأولى على إيران (١٥٣٣-١٥٣٤م) نجاحاً عظيماً[٢٦].حيث تمكن العثمانيون خلالها من ضم بغداد وتبريز وكسب إعتراف الحكام المحليين في (غيلان) و (شيروان) اللتين كانتا تقومان بتصدير جزء عظيم من الحرير في العالم آنذاك، بالحماية العثمانية على المنطقة، الأمر الذي مكن الدولة من السيطرة على تجارة الحرير التي كانت تحوز على أهمية خاصة بالنسبة للإقتصاد العثماني، وعلى أثر توطيد نفوذ الدولة العثمانية على بغداد ثم على البصرة فيما بين ١٥٣٨-١٥٥٠م،تكون قد أتمت سيطرتها على الطريق الرئيس لتجارة الهند وذلك بعد إحكام قبضتها على البحر الأحمر [٢٧]، وفي عام ١٥٤٨ م، استطاع الصفويون استعادة تبريز بهجوم مضاد على المدينة مما أشعل الحرب من جديد بين الطرفين، وخلال هذا الصدام وُفق سليمان القانوني في فتح (وان) وحواليها وبعض المناطق الأخرى في كورجسيتان (١٥٤٨-١٥٤٩م) وقد إستمرت هذه الحرب يتخللها بعض فترات الهدنة بين الطرفين حتى عقدت معاهدة صلح بينهما في (آماسيا) عام ١٥٥٥ م، ومرة ثالثة، استأنفت الدولة العثمانية الحرب مع الصفويين عام ١٥٧٨ م، و إستمرت تتخللها فترات الهدنة من حين إلى آخر حتى عام ١٦٣٩ م، والحقيقة أن هذه الحروب الشرقية الطويلة والمرهقة التي تزامنت مع حرب الدولة العثمانية مع النمسا (١٥٩٦-١٦٠٦م) وحركات عصيان الجلالي في الأناضول (١٥٩٦-١٦١٠م) كانت إحدى هذه العوامل التي انتقلت الدولة العثمانية بسببها إلى مرحلة الضعف[٢٨].

٥. البلاد العربية قبل الفتح العثماني :

كانت البلاد العربية مفككة الأوصال تحكمها دويلات صغيرة تحت إمرة شيوخ قبائل أو أسر عريقة أو بقايا دول مندثرة، ومنذ ذلك العهد فقد قامت في شمال أفريقيا والأندلس دولة الموحدين التي أسسها « أبو عبدالله محمد بن تومرت » عام ٥١٥ هـ، وفي عهد خلفائه توسعت الدولة حتى شملت الشريط الساحلي ابتداء من مصر حتى الأندلس، ثم تلاشى حكمهم في المغرب بعد سقوط غرناطة عام ٨٩٧ هـ [٣٩].

أما في سوريا ومصر فقد ضمنت الدولة الأيوبية التي أسسها الملك الناصر صلاح الدين بن أيوب في مصر وسوريا والحجاز حتى اليمن، في أعقاب الخلافة الفاطمية في مصر التي سقطت في غضون عام ٥٦٧ هـ باستيلاء صلاح الدين عليها وخلع العاضد آخر خليفة فاطمي وقيامه – أي صلاح الدين – بتولي السلطة سنة ٥٦٩ هـ وأرسل أخاه «توران شاه» إلى اليمن فأرسى فرعاً للدولة هناك ثم دخل صلاح الدين دمشق عام ٥٧٠ هـ وتوجه منها إلى حلب ثم شرقاً إلى نهر الفرات فالموصل.

أما في العراق فقد حكم الأقيونيون بلاد ديار بكر وأذربيجان وإيران من سنة ٦٠٨ هـ حتى ٩١٤ هـ وهم عشيرة تركمانية كبيرة هاجرت من تركمستان إلى أذربيجان ثم تقدمت باتجاه ديار بكر واستقرت أخيراً بين آمد والموصل، والمؤسس الأول لها هو «بهاء الدين قرة عثمان» الذي التزم جانب تيمورلنك حينما غزا الممالك الإسلامية بتلك المنطقة فكافأه تيمور بأن أعطاه ولاية ديار بكر، ثم انقرضت دولة الأقيونيين أمام الصفويين وهؤلاء من آخر الفروع التي حكمت إيران، حيث استولى الشاه إسماعيل وهو الابن الثالث لحيدر (المؤسس الأول للدولة الصفوية) على كامل إيران اليوم وقضى على الولاة الذين عينهم تيمور وتحارب في الأقيونيين، وآلت تبريز إلى يد الصفويين و امتد مُلك الشاه إسماعيل من جيحون حتى خليج البصرة ومن أفغانستان للفرات وتاخمت الدولة الصفوية أراضي الدولة العثمانية وكثيراً ما كانت تحدث مناوشات بينهما، وقد هجم العثمانيون على إيران في زمن السلطان سليم وهزم الشاه إسماعيل في معركة جالديران سنة ٩٢٠ هـ ودخل العثمانيون

تبريز وقد بقيت العراق منطقة صراع بين الطرفين حتى عام ١٠٤٨ هـ حيث ضمت نهائياً إلى الدولة العثمانية(٤٠).

لقد كانت علاقة المماليك الجراكسة بالعثمانيين جيدة، و ظهرت أولى الصلات بين الدولتين في عهد الملك الظاهر برقوق من جهة والسلطانين العثمانيين مراد الأول وبايزيد من جهة أخرى، ثم حصلت بينهما روابط متينة في عهد السلطان محمد الفاتح و الملك «الأشرف اينال» المملوكي ولكن سرعان ما تعكر صفوها في عهد السلطان بايزيد الثاني إذ حصل بينه وبين السلطان المملوكي الأشرف أبو النصر قايتباي نوع من الخصومة بسبب أنباء إمارة «ذي القدر» فحدثت بعض الحروب بين الطرفين، وكان الصليبيون الأسبان والبرتغاليون يهددون الشواطئ الجنوبية لجزيرة العرب والأراضي المقدسة(٤١)، وقد افتقر هؤلاء إلى المقدره على صد الأعداء مما زاد من اقتراب العثمانيين من الساحة مندفعين بالعاطفة الإسلامية وبالواجب الديني الملقي على عاتقهم، وبعد سقوط الأندلس عام ٨٩٧هـ/١٤٩٢ م ، هاجر بعض المسلمين إلى شمالي أفريقية ولجأ بعضهم إلى الأعمال الفدائية في البحر الأبيض المتوسط إنتقاماً من النصارى، ولاحق الصليبيون المسلمين حتى سواحل بلاد المغرب وهددوا الفدائيين فوقع سكانها تحت التهديد الإسباني وأصبحت عندهم قناعة أنهم لن يتخلصوا من هذا العدو إلا بمجيء العثمانيين إلى بلادهم بسبب فتوحاتهم الواسعة(٤٢).

٦. أهداف العثمانيين من ضم البلاد العربية :-

كان استيلاء البرتغاليين على عدن وعمان عام ٩٢١ هـ حافزاً قوياً للتحرك العثماني نحو المنطقة وإلحاقها بهم حتى يستطيعوا إنقاذها من براثن الإستعمار البرتغالي وخاصة أن هذا الإستعمار كان له دوره في إخراج المسلمين من الأندلس إضافة إلى علاقة طيبة توطدت بين الصفويين حكام العراق وإيران والبرتغاليين المستعمرين(٤٣).

أما المماليك فقد امتنعوا عن السماح لسير العثمانيين ضمن أملاكهم للوصول إلى

البرتغاليين لمنازلتهم خوفاً على حكمهم ومصالحهم وخوفاً من جيرانهم الذين قد يعدون السماح لدخول العثمانيين أراضي المماليك اعتداء عليهم، الأمر الذي حدا بالعثمانيين إلى شن الحرب عليهم(٤٤) وإن كان الصراع العثماني – الصوفي هو الذي جعل السلطان العثماني سليم الأول يقرر الاستيلاء على الأراضي المملوكية لأسباب إستراتيجية(٤٥).

• خضوع بلاد الشام ومصر والعراق والخليج واليمن تحت الحكم العثماني:

الجدير بالذكر أن قصد السلطان سليم الأول وسليمان القانوني كان بعد ضم البلاد العربية إلى جسم الدولة العثمانية بناء كيان عثماني مستقر دون التعرض لتغيير جوهري في أوضاعها الداخلية وخاصة بصدد تتريكها أو الرغبة في إبتداع أي نوع من الإجراءات التي لها مساس بالعرب، ولم يشجع الولاة على القيام بمبادرات في هذا السبيل على الرغم من تخويلهم بعض الصلاحيات الواسعة، وكان يستدعي أولئك الولاة غالباً ويستبدلون بين الحين والآخر لكي لا تتوثق صلاتهم بالشعب وبالتالي إزدياد المحسوبية والرشوة، ولجأ السلطان إلى طرق عدة بغية إيجاد التوازن بين سلطات الوالي مثل سلطة الإنكشارية والقوات الأخرى المقيمة، فكانت مثلاً تجري التعيينات لقيادة الحاميات في دمشق وحلب من قبل الباب العالي مباشرة وتمتع العلماء الذين كانوا من العرب غالباً بسلطات لا بأس بها وكانوا يقدمون الشكاوى ضد الوالي مباشرة إلى العاصمة(٤٦).

١- خضوع مصر للدولة العثمانية :-

بعد أن تمكن السلطان سليم من هزيمة المماليك بقيادة السلطان المملوكي قنصوة الغوري في موقعه مرج دابق ١٥١٦ م شمالي غرب حلب وقتل الغوري، دخل السلطان سليم وجيوشه سوريا ومدنها الواحدة تلو الأخرى بدون أدنى مقاومة وما أن وصل نبأ هزيمة المماليك ونقل سلطانهم إلى مصر حتى انتخبوا طومان باي سلطاناً عليهم وهو الذي عهد إليه قنصوه الغوري بحكم مصر أثناء غيابه ومن بعده (٤٧). وأرسل السلطان سليم بعد ذلك عارضاً الصلح على

طومان باي شريطة إعترافه بالسيادة العثمانية إلا أنه رفض ذلك فالتقت مقدمتا الجيشين قرب غزة، ثم احتل العثمانيون غزة واتجهوا إلى القاهرة حتى وصلوا مشارفها وعسكروا في مكان قريب منها، وشب القتال بينهما في يناير ١٢١٧ م، الموافق ٩٢٢ هـ و قام طومان باي بقتل الوزير العثماني سنان بك ظانا إياه السلطان سليم، فقامت المدافع العثمانية بضرب جيوش المماليك التي هُزمت بعد ثمانية أيام ثم دخل العثمانيون القاهرة فالتجأ طومان باي إلى بر الجزيرة ثم وقع أسيراً في أيديهم وشنق في ٢١ ربيع الأول ٩٢٣ هـ - ١٥١٧ م وبعدها مكث السلطان سليم حوالي تسعة أشهر بالقاهرة وزار الجوامع وأثارها ووزع العطايا وحضر الاحتفال بوفاء النيل [٤٨]، وتواتر ت روايات عن تنازل الخليفة العباسي «المتوكل على الله» له عن لقب الخليفة وسلمه الآثار النبوية الشريفة وهى : اللواء والبردة كما حضر شريف مكة « بركات » إلى مصر فقدم الطاعة للسطان سليم وسلمه مفاتيح الحرمين الشريفين وصار منذ ذلك الوقت خليفة للمسلمين كما تذكُر كثير من المصادر التاريخية، وفي أوائل شهر سبتمبر من عام ٩٢٣ هـ الموافق ١٥١٧م عاد السلطان سليم من القاهرة بعد أن عين « خير بك» واليا على مصر وترك فيها حامية تحت قيادة خير الدين آغا الانكشاري[٤٩].

٢. دخول العراق تحت الحكم العثماني :-

أما عن العراق ودخوله تحت الحكم العثماني فالمعروف أن النزاع بين السلطان سليم الأول والشاه إسماعيل الصفوي قد انتهى بهزيمة الأخير عام ١٥١٤م، في موقعة جالديران، غير أن السلطان سليم لم يتعقبه داخل إيران واكتفت الدولة العثمانية بسياسة حصار الدولة الصفوية دون الاستيلاء عليها، وخلال حملة السلطان سليم لم يخضع العراق كله له، إذ خضع شماله، بينما ظل العراق الأوسط والجنوبي في حوزة الصفويين، وفي عام ١٥٢٤م، أرسل خان العراق « ذو الفقار » إلى السلطان سليمان القانوني يرجو تبعيته والدخول تحت حمايته ضد الشاه «طهماسب» ، وعلى ذلك استعد السلطان لإنفاذ حملة لإنقاذ العراق، بينما استطاع الشاه خلال ذلك أن يقتل ذو الفقار ويسلم مدينة بغداد إلى « محمد خان»

لحسابه[٥٠]، كما اتصل بملك المجر للتفاوض معه ضد السلطان، غير أن حروب الدولة العثمانية مع المجر جعلتها تؤجل الحرب مع إيران فمضت عدة سنوات حتى جاءت حوادث الحدود لتكون السبب في إشعال الحروب، بالإضافة إلى أن أهل السنة في العراق كانوا يرسلون إلى السلطان سليمان للتضرع إليه لإنقاذهم من الحكم الشيعي، وفي عام ١٥٣٢م، قام السلطان ومعه الصدر الأعظم إبراهيم بحملة كبرى استولت على العراق ودخلت بغداد، وهناك قام السلطان بوقف العديد من الأوقاف للمقاصد الدينية عند الشيعة والسنة على السواء، كما تعرف على موقع قبر أبي حنيفة وأعاد بناء ضريحه، ثم زار العتبات المقدسة في الفرات الأوسط وأمر ببناء سد على مدينة كربلاء عرف بالسليمانية لكي يحميها من مياه الفيضان التي كانت تغمرها عند الربيع، ثم الترعة المعروفة بالحسينية حتى يستمر وصول الماء فزرعت المنطقة حول العتبات المقدسة بالبساتين وحقول القمح[٥١].

كان الشاه إسماعيل الصفوي الذي احتل العراق العربي وخراسان تمهيداً لاحتلال العراق وديار بكر عام ٩١٤ هـ، ١٥٠٨م، والذي أرسل قواته لإحتلال بغداد بعدها بسنتين قد ساعد الأمير أحمد بن السلطان بايزيد الثاني وحرضه على أخيه السلطان سليم الأول وتفاوض مع المماليك أيضاً ضده فأعلن سليم الحرب عليه وسار بجيوشه من أدنه باتجاه تبريز في ٢٢ محرم عام ٩٢٠ هـ الموافق ١٤ مارس عام ١٥١٤م، وسار الجيش تحت قيادته بنفسه فتقهقرت أمامه الجيوش الفارسية وإستمرت متظاهرة بالتراجع بقصد إنهاك قواته حتى جهات تبريز وهناك وقع القتال في وادي جالديران ٢ رجب سنة ٩٢٠ هـ الموافق ٢٤ أغسطس ١٥١٤م، فإنتصر العثمانيون وساعدت مدفعيتهم الضخمة على ذلك النصر وفر الشاه وتقهقرت جيوشه ودخل السلطان تبريز واستولى على خزائن الشاه وأرسلها إلى العاصمة [٥٢]، ثم استراح ثمانية أيام في تبريز تحرك بعدها مقتفياً أثر الشاه حتى وصل إلى ضفاف نهر الرس وهناك امتنع الانكشارية عن مواصلة التقدم لشدة البرد ونقص المؤن واللباس فرجع إلى «اماسية» بآسيا الصغرى بانتظار انقضاء فصل الشتاء واستكمالا للاستعدادات، ثم عاد السلطان إلى العاصمة فأمر بنقل عدد كبير من قادة الانكشارية

الذين كانوا وراء الامتناع عن مواصلة التقدم في بلاد العجم، وفتحت جيوشه بعد عودته ماردين وأدرنه والرقة والموصل ففتح بذلك إقليم ديار بكر وأطاعت قبائل الكرد شرط بقائهم تحت حكم رؤسائهم(٥٣).

وقبل أن يغادر السلطان العراق قام حاكم البصرة الشيخ العربي بإرسال ابنه حاملاً إليه المفاتيح ووسائل الخضوع للسطان فالتحقت البصرة بذلك إلى ممتلكات الدولة العثمانية لتكون إياله تابعة لباشوية بغداد وعليها ابن الشيخ نفسه. ومع ذلك لم ينهى الفتح العثماني للعراق النزاع عليها بين الدولة العثمانية والإيرانيين، فعادت إلى السقوط أكثر من مرة في أيديهم حتى توفي «نادر شاه» عام ١٧٤٧ م، وعقد الصلح بين الدولتين حول الحدود التقليدية ودخل العراق في نطاق السيادة العثمانية إلى نهاية عهدها(٥٤).

٣. دخول اليمن تحت الحكم العثماني:

لقد ألحقت الحجاز طواعية بالدولة العثمانية أما في اليمن فالأمر مختلف إذ أنه فيما بين انقراض دولة «بني رسى» في عدن وزبير والساحل بين سنة ٨٥٥ هـ حتى ٩٣٢ هـ ولدى اعتداء البرتغاليين على أملاك سلطان كاجران الهندية – مظفر شاه – سنة ٩١٤ هـ استنجد ذلك السطان بمصر لصد العدوان فأرسل السلطان قنصوة الغوري أسطولاً بحرياً بقيادة حسين الكردي وفي أثناء عودته من كجران امتنع حاكم بني طاهر من إعطائه الكثير من الجند الجراكسة المرافقين للأسطول المملوكي في اليمن وأسسوا هنالك إمارة صغيرة في زبير، وحين بلوغهم نبأ استيلاء العثمانيين على مصر عرضوا الطاعة للسلطان سليم وصاروا يذكرون اسمه في الخطبة لكن الشكاوى ما لبثت أن كثرت ضد حسين الكردي فأعدم بأمر من السلطان، وبعد ذلك قصد الكثير من الجند الانكشاريين الذين رافقوا حملة السلطان سليم إلى مصر، نحو بلاد اليمن وأنشأوا هناك حكماً خاصاً بهم، وقد تعايش الكثير منهم مع الجراكسة الموجودين هناك لكن الوفاق لم يدم طويلاً بينهم وتصارعت الفئتان كما تصارعوا مع الأئمة المحليين مما أدى بالزيديين المتمركزين بالمرتفعات إلى إستغلال

الفرصة المؤاتية لهم ودعموا مركزهم (٥٥)، وفي سنة ٩٤٥ هـ استنجد سلطان كجران مرة ثانية بالسلطان سليمان القانوني لدرء خطر البرتغاليين عن بلاده فأنجده بأسطول ذهب إلى بلاد الهند ثم استولى على عدن و اعتقل حاكمها من بني طاهر وقتله واستولى على القلعة وكان ذلك البداية في ضم اليمن للحكم العثماني، وقد تولى الولاة بعد ذلك عليها وكثيراً ما كانوا يتعايشون مع الزيديين، وقام الوالي المرسل من الآستانة حسين باشا بالاستيلاء على كافة اليمن عدا صنعاء التي تم إحتلالها من قبل الإنجليز عام ١٨٣١ م/ ١٢٨٢ هـ.

وصارت اليمن بعدها ولاية عثمانية، ثم قرر العثمانيون تدعيم تلك السيادة تجاه الزحف البرتغالي بعد أن تفاقم خطره في البحر الأحمر إذ هاجم البرتغاليون عدن واستولوا على جزيرة قمران ثم تطلعوا لإحتلال مصوع وجزر دهلك وخططوا للهجوم على جدة، وقد رأى العثمانيون ضرورة إرسال حملة كبيرة إلى بلاد اليمن إلا أنها تأخرت بسبب وفاة السلطان وانشغال ابنه السلطان سليمان القانوني بالأحداث الأوروبية (٥٦).

فلما دعم قبضته على معظم الجيوب والمعاقل الأوروبية في البحر المتوسط وأوروبا وفرغ من فتح العراق عام ١٥٣٤ م، أنفذ الحملة العسكرية إلى اليمن عام ١٥٣٨ م، وكذلك آلت أكثرية الجزيرة العربية إلى الحكم العثماني وخاصة بعد أن أخرجوا البرتغاليين من الخليج(٥٧).

وكذلك امتد النفوذ العثماني إلى شمال أفريقيا، في إطار الصراع والتنافس العثماني/ البرتغالي، الأسباني قبيل وبعد سقوط غرناطة ودعم العثمانيون حركة «خير الدين برباروسا» (كان السلطان سليم الأول قد عينه حاكماً لجزائر العرب)، في مواجهة الخطر البرتغالي / الأسباني في تونس، وكان العثمانيون قد استولوا على طرابلس الغرب « ليبيا » عام ١٥٥١ م، من فرسان القديس يوحنا، وتم تعيين المجاهد البحري، «دارغوت طرغد» والياً عليها الذي حولها إلى قاعدة بحرية تمكنه من التصدي للأطماع الأوروبية، واستطاع هذا القائد أن يضم تونس إلى أملاك الدولة العثمانية بين عامي ١٥٥٦-١٥٥٨م (٥٨).

ونظراً لأهمية الدين في بناء الدولة والمجتمع العثماني، صار للعرب مكان الصدارة بين

رعايا الدولة من المسلمين وشغل كثير من ذوي الأصول العربية مراكز رفيعة في إدارة الدولة العثمانية [٥٩]، غير أن مشاعر العرب تجاه تلك الدولة تتراوح بين التعاطف والولاء، من ناحية، وبين الحنق والتمرد على حسب قوة الدولة العثمانية وحماية الشرق العربي من الأخطار الخارجية، وبين سوء الإدارة العثمانية في الولايات العربية خاصة في مرحلة تدهور الدولة اعتباراً من القرن السابع عشر الميلادي[٦٠].

٤. أثر الحكم العثماني في الربط بين البلدان العربية:

وهكذا اتسع نطاق مسؤوليات الدولة العثمانية في العالم العربي الذي سيطرت على معظمه عدة قرون، والفتح العثماني للأراضي العربية هو الذي خلع الزعامة السياسية على العثمانيين في أنظار المسلمين، فالسلطان العثماني هو حامي الحرمين الشريفين والمدافع عن أراضي إسلامية واسعة النطاق، ومن ثم إلقاؤه ظلاً إمبراطورياً على الأراضي التي يتعرض فيها المسلمون للمتاعب[٦١]، ولقد تحولت إستانبول إلى مركز للتراث الديني الذي جرى نقله من مكتبات بغداد والقاهرة وغيرها [٦٢] ولقد طبقت الدولة مباد ئ الشريعة الإسلامية تطبيقاً صارماً، وحافظت على التقاليد والفروض الإسلامية، ونظمت الحج إلى الحجاز، وأنشأت الآبار على طول الطريق إلى البقاع المقدسة في الحجاز، وقامت بحراستها وشيدت الخانات وأقامت المخافر فيها[٦٣]، وأجريت الأوقاف عليها وعينت أمراء للحج ليقودوا الحجاج المتجهين إلى الحجاز، بحيث أصبح السلطان العثماني بمثابة الزعيم الروحي لأمراء الحج المسلمين[٦٤].

كما إهتمت الدولة بإنشاء العديد من المساجد الكبرى التي تنافس السلاطين في بنائها وحذا حذوهم الأمراء والأميرات ورجالات الدولة حرصاً منهم على إكتساب قلوب العرب بمسايرة مشاعرهم الدينية بل امتد هذا الإهتمام إلى الولايات الإسلامية التي كان السلاطين يعهدون إلى حكامها بإصلاح وتجديد المساجد القديمة وأهمها الحرمان الشريفان والأزهر والمسجد الأقصى والمسجد الأموي.

وقد عين السلاطين العثمانيون قضاة في المدن التي كانوا يستولون عليها، بحكم أن الدولة كانت بحاجة مستمرة إلى إجراء تعديلات على قوانين البلاد وتفسير الشريعة على ضوء الظروف المتغيرة، كما أقام السلاطين هيئة من أهل العلم لها من الخبرة والكفاءة ما يكفي لتحقيق أهدافهم، في حين عينت هيئة قضائية في الولايات الكبرى، ورعت الحكومة المدارس الإسلامية الموجودة في المدن العربية وأنشأت مدارس عربية في إستانبول لإعداد شاغلي المناصب الدينية الكبرى كما مولت ورعت بعض الطرق الصوفية(٦٥).

وكان الفقهاء منذ صدر الإسلام قد بذلوا جهوداً متواصلة مكنتهم بمرور الزمن من احتكار الإشراف على التعليم وكانت كتاتيب تحفيظ القرآن هي الأساس العام لكل أنواع التعليم المدني والإداري والفني والديني.

أما التعليم العالي فكانت تضطلع به المدارس وكليات المساجد، ولما كان العثمانيون قد حافظوا على اللغة العربية التي كانت موضوعاً للإحترام بسبب إرتباطاتها الدينية، وكانت هي لغة التعليم الديني فإنهم استداموا بذلك الصلة بين مختلف ولاياتهم العربية التي لم تفصل بينها حدود، وكان نظام الحكم العثماني فيها متشابهاً(٦٦)، وبعد فتح مصر والشام وضم الحجاز تدفق على إستانبول العلماء الأكفاء من هذه البلدان، كما استقدم السلطان سليم إلى إستانبول أعداداً كبيرة من صفوة علماء الفقة الإسلامي وأصولة ومذاهبة وعلوم القرآن والتفسير والحديث والتوحيد والأحكام والإفتاء(٦٧).

التعددية الديموجرافية في الدولة العثمانية :-

كان نتيجة هذه الفتوحات التي امتدت امتداداً عريضاً واسعاً في ثلاث قارات هي آسيا وأوروبا وأفريقيا، وهي القارات التي تشكل العالم القديم، أن أصبحت الدولة العثمانية تحكم شعوباً اختلفت جنسياتها وديانتها ولغاتها وثقافتها وعاداتها وتقاليدها وتميزت بتنوع بشرى تناول الجوانب العنصرية واللغوية والدينية، فمن الناحية العنصرية ضمت الدولة بجانب الأتراك العثمانيين – رعايا من العرب والأكراد والتركمان والشراكسة

والبربر والسريان والأرمن والألبانيين والدروز واليونانيين والبشناق (نسبة إلى ولاية البوسنة) والرومانيين – سكان رومانيا – والصرب والمجر وال بلغار والكرواتيين – سكان إقليم كرواتيا – والكريتيين – سكان جزيرة كريت – والقبارصة وغيرهم، ومن الناحية اللغوية كان رعايا الدولة يتكلمون مجموعة من اللغات الميتة والحية، فمن اللغات الميتة أو قليلة الإستعمال كانت السريانية واللاتينية والعبرية، ومن اللغات الحية، العربية والتركية والكردية واليونانية والمجرية، فضلاً عن اللهجات الصقلية وغيرها[٦٨].

أما الناحية الدينية فقد كان من بين رعاياها : المسلمون السنيون ويشكلون نسبة عددية عالية وطوائف من الشيعة مثل ا لمتاولة، والعلويين والإسماعليين، ثم الدروز، ومن الطوائف المسيحية، الروم الأرثوذكس، والروم الكاثوليك، والسريان اليعاقبة والأرمن، والأقباط والأحباش، والموارنة واللاتين والكاثوليك والبروتستانت واليهود[٦٩].

ونظراً لأن الإمبراطورية العثمانية تمتعت بالوسطية الجغرافية « امتداد حدودها في المناطق الواقعة في وسط العالم القديم شرق أوروبا وغرب آسيا وشمالها، وساحل الشمال الأفريقي حيث كانت تتمتع بإمتيازات واحدة من الإمبراطوريات التي حكمت هذه المناطق الوسطية» فإنها تميزت بثلاث صفات أساسية[٧٠].

- التعددية القومية والدينية :

بما أن أي إمبراطورية هي بطبيعتها وتعريفها كيان سياسي متعدد القوميات بل سابق لظهور الفكرة القومية في القرن التاسع عشر الميلادي ولأن الأخيرة لم تكن معروفة في القرن الرابع عشر الميلادي كان النظام السياسي قائماً على تأمين ولاء وطاعة السكان – الرعايا – للسلطة المركزية الإمبراطورية، وفيما يخص الدولة العثمانية في هذا السياق، فهي لم تكن متعددة القوميات فحسب، وإنما متعددة الديانات، صحيح أن الإمبراطورية العربية – الإسلامية وبفضل التسامح الذي جاء به الإسلام، كانت تضم شعوباً أخرى تعتنق ديانات أخرى غير الإسلام وإن كان القانون محصوراً بالتشريع الإسلامي، أما الجديد العثماني

في ظل الإمبراطوريات فإن الشريعة لم تكن مصدر التشريع الوحيد أو الأساس القانوني لنظام الحكم العثماني الذي كان مزيجاً من النظم البيزنطية والفارسية « المأخوذة عن دولة السلاجقة» والإسلامية[٧١].

- **مسكونية الدولة العثمانية Occumenisme :**

الصفة الثانية التي تمتعت بها الدولة العثمانية هي المسكونية التي تختص بتنظيم علاقات الدولة الخارجية مع بقية الدول والكيانات وهي لذلك لم تملك وزارة للشئون الخارجية، مثل الإمبراطورية الصينية التي كانت معاصر ة لها، وهذه النزعة المسكونية لها ما يبررها، ذلك أن البنية الأساسية والإجتماعية والدينية التي بناها العرب في الأقاليم المنتزعة من البيزنطيين والفرس، وشبيهة بتلك التي كانت في الإمبراطوريتين السابقتين، وعندما جاءت الدولة العثمانية في القرن الثالث عشر الميلادي تكاملوا مع هذا العالم ذي الحضارة المشتركة، والمختلفة تماماً عن مفاهيم الحضارة الغربية وبمقدار ما لقي مسيحيو الشرق صعوبة في استيعاب سلوك الغربيين عند الاحتكاك بهم زمن الحروب الصليبية، فإن المسلمين استوعبوا تماماً الفرق ما بين المسيحيين الشرقيين منهم والغربيين، وهذا ما يفسر تواطؤ سكان المناطق المفتوحة مع الغزاة العثمانيين حكام إمبراطوريتهم التي كانت رابطة أو جمعية تنمو بشكل مطرد، أكثر مما هي إمبراطورية تعني سيطرة غرباء على الأهالي الخاضعين المغلوبين على أمرهم[٧٢].

- **التسامح :**

إن التسامح هو قضية حياة أو موت بالنسبة لدولة الإمبراطورية بغض النظر عن صفات العاهل أو الشعب المسيطر داخلها، إن خرق هذه القاعدة يؤدي حتماً إلى موت هذه الإمبراطورية مهما عظمت صفات قادتها[٧٣].

إن خصوصية الدولة العثمانية – العالمية – أنها متعددة الثقافات وشرعية الدولة

وإستمرارها بالنسبة لرعاياها نابعة من الضمانات التي تؤمنها لحماية إستقلال هذا التنوع العرقي والديني والثقافي، سواء كان ذلك على صعيد علاقة الجماعات فيما بينها أو على صعيد علاقة كل جماعة على حدة مع السلطات المركزية – الباب العالي – ولكي تؤمن التوازن المسكوني اكتفت بمراقبة المجتمع عن بعد [٧٤]، دون أن يؤكد ذاته كممثل لخصوصية محلية أثينية أو دينية لذلك نلاحظ أنه بعد زوال الدولة العثمانية، بدأ العالم كما كان قبل أن تتكون هذه الإمبراطورية فسيفساء من التجمعات الدينية والمذهبية، الأثينية والقومية، والمثال الأبرز لعدم تأصل سلطة السلالة العثمانية في الداخل والخارج يعطينا إياه التاريخ الحديث، فبعد هروب آخر السلاطين العثمانيين عام ١٩٢٢ م، إلى أوروبا لم تستطع السلالة العثمانية أن تتواصل كما فعلت بقية العائلات الملكية المخلوعة في أوروبا وروسيا .

الهوامـش :-

١. أحمد عبدالرحيم مصطفى» في أصول التاريخ العثماني» دار الشروق، القاهرة ١٩٩٨ ، ط ٣،ص ١١٦

٢. جيل فانيشتاين : « تاريخ الدولة العثمانية « ترجمة بشير السباعي، دار الفكر، ١٩٩٣، ج ٢، ط ١ ، ص ٦٥

3- Ilhan Arsel: .Arab Milliyetciligi Ve Turkler: “4 Baski. IsTanbul 1987. P.152.

4- Yousf Akcura: Osmanlie Devletinin Dagilma Devri XVIII - VeXIX. Asi - larda. 3 Baski. Ankara 1988 P.10

٥. عبدالعزيز محمد الشناوي: «الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها» الجزء الأول، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ١٩٩٢ ص ٩٠ – ٩١

6. Mustafa Muftuloglu :”Yalan Soyleyen Tarih Utansin. 3. Cilt “Istanbul 1976 P.82

٧. سيد محمد السيد : « دراسات في التاريخ العثماني، دار الصحوة للنشر القاهرة، ١٩٩٦ ، ط١ ، ص ٧٩.

٨. توفيق علي برو: «القومية العربية في القرن التاسع عشر» : مطابع وزارة الثقافة والإرشاد القومي ١٩٦٥ م، ص ١٠ ، و جمال باروت «حركة التنوير العربية في القرن ١٩» وزارة الثقافة دمشق ١٩٩٤ ، ص ١٧ – ١٨

9. Islam Ansiklopedisi: C12/2 - Istanbul 1988 Turan Maddesi: “PP.107-111”

10. Tarihi Cevdet : Teritibi Cedit. City IV.S.160 P.83

١١ . ساطع الحصري: «البلاد العربية والدولة العثمانية»،مطبوعات معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٩٥٧ ص ٧٨ ، وللمزيد من التفاصيل عن أسلوب العثمانيين في الحكم والإدارة، راجع أيضاً د.رأفت الشيخ «تاريخ العرب دراسات في التاريخ الحديث والمعاصر» دار الثقافة،القاهرة ١٩٨٣، ص ٦٥.

١٢ . عبدالرحمن بن خلدون : «تاريخ بن خلدون»، مؤسسة جمال للطباعة، بيروت ١٩٧٩،
ج ١، ص ١٤٠.

١٣ . أحمد عبدالرحيم مصطفى: المرجع السابق، ص ١٤

14- Yousuf Hikmet Bayur: Turk Inkilabi Tarihi C.2/3 Trablus Garpve. Balkan Savas Lare-Osmanli Asyas in pay lasilmas lc. Anlasmalar Pay La Smalar: 2 Bask. Ankara 1983. P.29

١٥ . أحمد عبدالرحيم مصطفى : المرجع السابق ص ٢٥

16- Stanford. J. show"History of the Ottoman Empire and Mordern Turkey "Vol.1 the Empire of the Ghazis-cam-bridge University-London 1977 P17

17- Stanford.J.OPCIT - P47

18-Francesco Gabril: The Arabs. A. Compact Hawtorn Book New York 1963. P.128

١٩ . روبير مانتران « تاريخ الدولة العثمانية» : المرجع السابق ص ٦٥.

20- Edward.S.Creasy.M.A.The Ottoman Turkeys "London، 1858، PP.185-187

21- Halil Inalcik:"an Economic and Social History of the Ottoman Emprie 1300 - 1914 Cambridge University Press 1944.P.13

22- Niyazi Berkes: Arap Dun Yasinda is Iamiyet- Milli Yet click- Sosyalizm : Istanbul 1869 P212

٢٣ . أحمد عبدالرحيم مصطفى: المرجع السابق، ص ٦١ ، وقارن ذلك بمحمد فريد بك المحامي» تاريخ الدولة العلية العثمانية» القاهرة ١٨٩٦، ص ٤٠-٤٣

24- Yilmaz Oztuna. Osmanli da Halifelik Kurumu Tarih Ve Medeniyet: Say is Nayis 1995.P.27

٢٥ . محمد أنيس « الدولـة العثمانيـة والـشـرق العـربي » ١٥١٤-١٩١٤، دار الأنجلو المصرية، القـاهـرة ١٩٩٣ م، ص ١٠٢ وكـذلك راجـع

27- Serif Mardin: the Genesis of Modern Ottoman Thought. New Jersey 1962 P.192

28- M. Phillips Price: A History of Turkey from Empire to Republic" London. New York. 1961 P.45

29- Edward S. Greasy. M.A.History of the Ottoman Thought. 1858 London P.78

٣٠ . راجع مثل هذه الآراء الخلافية في « محمد أنيس »: المرجع السابق، ص ١٠٢-١٠٣

31- Do Tott. Baron: Memoirs de Baron de Tott "Amsterdam 1784. 4 Vols. P.85

٣٢ . محمد أنيس : المرجع السابق » ص ١٠٧.

33- Halil Inalcik: Op Cit : P.20

٣٤ . انكولهارد: «تركيا وتنظيمات دولة عثمانية نك تاريخ إصلاحاتي» ترجمة علي رشاد، الآستانة ١٣٢٨ هـ- ص ١٧-٢٣

35. T.E. Lawrence: Seven Pillars of Wisdom "P.95" The Ottoman state and Its Place in word history: Edited by Kemal H. Karpat. Leiden Ej. Brill 1974 P.77

٣٦ . سيد محمد السيد: المرجع السابق ص ٨٤-٨٥.

37. Tanin 23 Mart 1944. Hatira. Say 1263 P.73

٣٨ . علي حسون (الدولة العثمانية وعلاقاتها الخارجية) المكتب الاسلامي - دمشق ١٩٨٢، طبعة ١ - ص ٣٥ - ٥٤

Irade Tarihi. Op Cit P.318 .39

40.Busra Ersanli Behar: "Ikidar Ve Tarih. Turkiyede Resm tarih. Tezinin Ol - sumn 1929-1937. Istanbul 1992 P.27

41. Irade Tarihi : Op Cit: P.318

42. Busra Ersanli Behar: "Ikidar Ve Tarih. Turkiyede Resm tarih. Tezinin Ol -

sumn 1929-1937. Istanbul 1992 P.27

43. Irade Tarihi : Op Cit: P.318

44. Busta Ersanli Behor: Op Cit. P.27

٤٥ . أحمد عبدالرحيم مصطفى: المرجع السابق ، ص ٨٣

٤٦ . علي حسون : المرجع السابق، ص ٥٧-٥٨

47. Tarihi Cevdet: Op Cit. P.120

48. Dr. G. Samne: La Syria. P.9

49.Jacob Landau Pan: "Turkism in Turkey. A Study of Irredentism" London

1981 P.9

٥٠ . مجموعة مؤلفين : «العلاقات العربية – التركية من منظور تركي»، ص ٨٥

51. Seyh Muhsin: Fani. Io Tammuz Inkilabi Ve Netayici S. 148. P.98

٥٢ . علي حسون : المرجع السابق، ص ٥٥-٦٥

٥٣ . مجموعة مؤلفين : «العلاقات العربية – التركية من منظور تركي» ، ص ٨٦

54. Irade Tarihi: Op Cit. P. 212

٥٥ . علي حسون : المرجع السابق ص ٦٢-٦٣

56. Eliot Grinnelle Mears: Modern Turkey"P. 74"

57.Mer Kykcuoglu: Osmanli Devletine Karse Arap Bgimsizlik Harket (1908-

1918) Ankara 1982. P.7-8

58. Ziy a Gakalp: Turkish Nationalism and Western Civilization.

59. Eliot Grinnelle Mears. Op Cit P.96.

60. Documents Diplomatique Francais 1871 - 1914 P.68.

61. Irade Tarihi: Op Cit. P.10

٦٢ . معهد البحوث والدراسات العربية : العلاقات العربية – التركية من منظور عربي « ج١، ١٩٩١م، ص١٣١»

63. Bernard Lewis: the Emergence of Modern Turkey "Oxford 1962 P.95"

64. Niyazi Berkes. Op Cit: P.73

٦٥ . مجموعة مؤلفين : المرجع السابق، ص ١٣٢-١٣٣

٦٦ . عبدالعزيز محمد الشناوي : المرجع السابق، ص ٩١-٩٣

٦٧ . سيد محمد السيد: المرجع السابق، ص ١١١-١١٢

68. Amer Kurkeu Olgu. Op Cit: P.83.

٦٩ . شفيق محسن « الدولة العثمانية والحضارة العثمانية »، «ملف مجلة الإجتهاد» عدد ٤١ ، بيروت ١٩٩٩، ص ١٧٠-١٧٣

٧٠ . المرجع نفسه، ص ١٧٤

٧١ . المرجع نفسه، ص ١٧٤

الباب الأول

نشوء الفكرة القومية عند الأتراك وتطورها

مدخل :

إن الأتراك العثمانيين كانوا – حكاماً وشعباً – مرتبطين بفكرة « الوطنية العثمانية» ارتباطاً شديداً، وبعيدين عن الشعور بالقومية التركية بعداً كبيراً، ولقد إستمرت الأحوال على هذا المنوال، حتى أواخر القرن التاسع عشر، بل حتى أواخر العقد الأول من القرن العشرين.

غير أن الثورة الفرنسية في أوروبا أثرت في الدولة العثمانية وهي دولة إسلامية معارضة الفكرة القومية عن طريق البعثات والترجمة، وقامت في سبيل نشرها في البلاد منظمات سرية وخلايا في المدارس العالية، من مدنية وعسكرية، وصدرت من أجل تعميمها – أي لفكرة القومية – صحف معارضة للحكومة العثمانية في الخارج [1]. وبدأت فكرة « القومية التركية» تعمل عملها في النفوس وصارت تستولي على الأذهان، وتستهوي القلوب بسرعة، وأخذت تقتحم الموانع التي تقوم في سبيلها، الواحدة تلو الأخرى، إلى أن أصبحت سيدة الموقف تماماً بقيام «الدولة التركية الفتية » مقام السلطنة العثمانية المحتضرة[2].

وقد بدأت فكرة القومية عند الأتراك العثمانيين، أولاً كحركة لغوية أدبية ثم صارت تظهر في الأبحاث التاريخية، بعد ذلك انتقلت إلى ميادين الحكم والسياسة.

وإذا أسمينا حركة القومية التركية بالتتريك، جاز لنا أن نقول أن تيارات القومية التركية عند الأتراك العثمانيين، بدأت بتتريك اللغة، ثم انتقلت إلى تتريك التاريخ، وانتهت في آخر الأمر إلى تتريك الدولة.

وقد ظهرت الحركة القومية التركية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي

وبدايات القرن العشرين متأثرة بنظيراتها في أوروبا، ومتزامنة في ذلك مع القوميات الأخرى، ولم يكن يتسنى لها التبلور والظهور قبل ذلك بسبب التعاطي العثماني الكلاسيكي حول الموقف من الشعوب والأعراق التي دأبت ومنذ البداية على استيعابها، دون الاعتبار للتمايزات العرقية بين رعاياها ورغم أنها لم تسع إلى بلورة هوية عثمانية جامعة لتلك الجماعات من سكان أقاليمها، إلا أنها عمدت إلى تنظيم العلاقات بينهما – كدولة – وبين جماعات بشرية متنوعة [٣] عرقياً ولغوياً ودينياً ومنتشرة في ثلاث قارات العالم القديم، من خلال اقتباسها النظم الحاكمة القديمة (الفارسية، والعربية الإسلامية والبيزنطية) وتطوير نظام الملل «للدولة المملوكية في مصر والشام .

ومنذ عهد السلطان محمد الفاتح وخليفته سليمان القانوني بدأت الشعوب المنضوية تحت لواء العثمانية تتعاطى « نظام الملل العثماني » الذي ظل سارياً حتى أجريت عليه بعض التعديلات في إطار سياسة «التنظيمات الخيرية » التي بدأ التنظير لها ومن ثم تطبيقها منذ ثلاثينات القرن التاسع عشر الميلادي، متماشية مع النظم الأوروبية الإدارية والعسكرية وحتى الإجتماعية منها، لتقضي على أدوات الدولة العثمانية في الحكم والاقتصاد والتعليم التي لازمتها طيلة أربعة قرون هي عمر الدولة وقتئذ، فعمدت إلى القضاء على الأنكشارية وإحلال جيش إمبراطوري محلّها على أحدث النظم العسكرية الأوروبية، وقضت على الإقطاع ونشرت التعليم مما أتاح الفرصة لظهور الطبقات المتوسطة «البورجوازية» المتنورة [٤]، والتي سرعان ما تسنى لها قيادة طبقات المجتمع في مواجهة الحكم الأوتوقراطي الاستبدادي والأطماع الإستعمارية.

وقد تجلى ذلك بداية في ظهور فئة من المثقفين الشباب الذين أطلقوا على أنفسهم اسم «العثمانيون الجدد أو شباب العثمانيين» من موظفي الحكومة ومن أبناء الأسرات البارزة في النخبة العثمانية، وكانوا قد تلقوا تعليمهم وفق الأساليب العلمانية الحديثة، أو أرسلوا إلى الخارج، ولكنهم لم يشغلوا المكانة التي كانت تؤهلهم لها ثقافتهم وخبرتهم في البيروقراطية الجديدة، مما جعلهم مناوئين للنظام القائم بحيث سعوا إلى إستغلال الصحافة في خلق

رأي عام عثماني، وإدخال مفاهيم مثل البرلمانية والقومية والوطنية في وعي العثمانيين، ولقد أصدر العثمانيون الشبان، في ا لبداية، البيانات الأدبية المستوحاة من الفكر الأوروبي [٥] وكان أبرزهم «إبراهيم شنازي ١٨٧١/٢٦ م.، و«ضياء باشا ٢٥/١٨٨٠م»، و «نامق كمال ١٨٨٨» وكان هذا الأخير أبرزهم على الإطلاق وقد بشرت أشعاره ومقالاته بالحرية والوطنية (وهما من أفكار الثورة الفرنسية)، اللتين أظهرهما في ثوب إسلامي، وطيلة حياة نامق كمال كان متمسكاً بالقيم والمعتقدات الإسلامية التقليدية، وأحياناً يوجه النقد الشديد إلى رجالا ت التنظيمات لفشلهم في المحافظة على أحسن ما في التقاليد الإسلامية وجلعها أساساً للنظم الجديدة بدلاً من استيرادها برمتها من أوروبا[٦].

وقد حاول نامق كمال ورفاقه أن ينشروا أفكارهم عن طريق تربية الرأي العام على النمط الأوروبي، ومن ثم اهتمامهم بإنشاء الصحف الجديدة، التي زاد عددها، ومنها جريدة «الحوادث الأسبوعية» و « ترجمان أحوال » الأسبوعية أيضاً، و « مرآة » اليومية و « مخبر» و «عين وطن» ..الخ كما أصدروا كتيبات وتمثيليات جرى عرضها على المسارح الجديدة، وأنشأوا جمعية « شباب العثمانيين» عام ١٨٦٥ م [٧] .

إلا أن هؤلاء الليبراليين كانوا أكثر محافظة من رجال التنظيمات، خاصة وأنهم شعروا أن الإصلاحات الراديكالية على النمط الغربي التي جرى إدخالها منذ عام ١٨٣٩م، قد ضعضعت الأساس الأخلاقي والإيديولوجي للمجتمعات العثمانية دون أن تقدم بديلاً مناسباً، وحين نادوا من جديد على الإسلام بهدف ملء الفراغ، أصبحوا أول مفكرين مسلمين يحاولون التوفيق بين النظم السياسية الغربية من ناحية، وبين النظريات والممارسات الإسلامية والعثمانية وقد أكدوا على المظاهر التقدمية للإسلام[٨].

الفصـــل الأول

رواد الفكــر القومــي التركــي

بعد أن فرضت الفكرة القومية نفسها على المشهد السياسي الأوروبي في بدايات القرن التاسع عشر – الذي عرف بعصر القوميات – تأخر نظيره العثماني عقود لاستيعابها وتعاطيها، وإن كانت هناك محاولات قومية جنينية تتراوح حتى تمكنت بعضها من التبلور في آخريات هذا القرن لتبدأ تأثيراتها الدامية مع بواكير القرن العشرين.

– فقد اضطر السلطان (محمود الثاني ١٧٧٥ - ١٨٣٩) استجابة للتحدي المصري إلى تطوير مؤسسات دولته وعلى رأسها المؤسسة العسكرية وبخاصة التعليم والبعثات على النمط الأوروبي وما كاد الخطر المصري يزول، حتى كانت تشكلت الطبقة الوسطى الجديدة التي أحاطت بالسلطان الجديد (عبد المجيد ٣٩ – ١٨٦١) ووفرت للباب العالي لفيفاً من الوزراء وكبار الموظفين الشبان ذوي الثقافة الأوروبية والاتجاهات الحداثية – وعلى رأسهم « رشيد باشا» الذين كانوا ينادون باصلاحات عصرية شاملة للدولة، وأصدر السلطان على الأثر مرسوم ١٨٣٩ (كلخانة خط همايوني) بيد أن تلكؤه في تنفيذ الإصلاحات عرضه لضغوط أوروبية ومحلية فرضت عليه مجدداً إصدار مرسوم همايوني ثاني في العام ١٨٥٦م.

ولم تتحسن الأوضاع بالدولة في عهد السلطان (عبدالعزيز ٦١/١٨٧٦ م) الذي حاول إضفاء صبغة ثيوقراطية على حكمة وتوسيع صلاحياته المطلقة، مما هيأ الأجواء لظهور ونمو التيارات الفكرية والسياسية المعارضة لحكمه من شباب العثمانيين الذين تولوا مناصب رفيعة في إدارات الدولة وبخاصة مكتب الترجمة ومجلس المعارف بالباب العالي، واستطاعوا أن يحققوا نجاحات هامة في مساعيهم الحداثية والدستورية توجت في النهاية بعزل السلطان نفسه وتعيين آخر ثم عزله لتعيين سلطان يقبل بإقرار الدستور والعمل به، وكان هذا السلطان هو (عبدالحميد الثاني ١٨٧٦ / ١٩٠٩) الذي وافق الدستوريين في توجهاتهم حتى استقر له الأمر في السلطنة، فانقلب عليهم وأعمل فيهم النفي والتشريد

وتعطيل العمل بالدستور وحل البرلمان بعد أقل من عام ويستمر طيلة بقية سنوات حكمه الثلاثين في تعطيل الدستور والتصدي للعناصر والتيارات الوطنية والتحديثية و القومية على اختلاف انتماءاتها وتوجهاتها، مما دفع مفكريها وناشيطيها للعمل ضد حكمة المطلق واعتباره وحده المسؤول عن كافة الشرور السائدة في الإمبراطورية.

وفي عهده نمت وتنفذت حركة تركيا الفتاة عبر مراحل تطورها فكرياً وحركياً من خلال تشكيل التنظيمات السياسية السرية في الداخل والعلنية في المنافي وإصدار الصحف والكتب والمنشورات وتمحورت مواقفها حول تنحية السلطان وإعادة العمل بالدستور، (المشروطية) وابقاء الإسلام في الدولة والولاء لآل عثمان كضرورة لحفظ وحدة الإمبراطورية، وموقف مشوب بالحذر والريبة والعداء – في مراحل متأخرة – للقوميات العثمانية غير التركية، وبخاصة في الفترة التالية لثورة ١٩٠٨ م، وحتى نهاية الحرب العالمية الأولى، والتي عبر فيها القوميين الأتراك عن هذا العداء عبر مزيج غريب من قومية بدائية وإستعمار متخلف، وإن كان التحول الطوراني «القومي» السافر لم يظهر إلا عشية الحرب العالمية الأولى، التي اعتقد قادة الإتحاد والترقي – الحكام الحقيقيون للدولة – بالإشتراك فيها وفق تنبؤات النصر الألماني المتوقع تعويضاً عن خسائر دولتهم المتلاحقة في البلقان وتجبيهاً ضد العدو التاريخي لها المتمثل في روسيا القيصرية التي تضم ضمن رعاياها مسلمين أتراك مما ساهم في تبني فكرة الوطن الطوراني الكبير وتقديسها مع الأوهام في جمع العنصر الطوراني أينما كانت أراضيه في وحده تضم هذه الأراضي بقوة السلاح والحرب.

وسيطر القوميون الطورانيون ومعظمهم من المهاجرين الروس والمقدونيين على الصحافة والأندية الفكرية مبشرين بأن الوطن الطوراني يمتد إلى ما وراء جبال التائي والغولي والقرم وأوزباكستان وتركستان الخ .. بحيث يجب أن يشكل إمبراطورية طورانيه واسعة الأرجاء يبزغ عليها فجر يوم جديد من القوة والمنعة والعظمة والشباب ولا تنتهي بأي حال عند الحدود الحالية للسلطنة العثمانية، وأن الجنس الطوراني هو الذي سيسود العالم قاطبة سيادة كاملة دون منازع وأن ذلك لن يكون إلا بانهيار الإمبراطورية الروسية من خلال

الاستعانة بأعدائها ـ في هذه الحرب التي أدار الطورانيين ماكينة الدعاية وإعداد الأفكار العامة للحرب ليس ضد الروس والسلاف فقط بل لتطول العرب والأكراد والأرمن.

ولم تنتهي هذه الحرب إلا بنهاية الحلم الطوراني والدولة العثمانية ذاتها لتبدأ مأساة تخليص الآستانة الأناضول – الذي كان يشكل الإقليم القاعدة ـ في الدولة العثمانية منذ تأسيسها قبل ستة قرون – من الإحتلال العسكري لدول الحلفاء المنتصرين وليبدأ طور قومي جديد وأخير يتسم بالوطنية التركية متخلياً عن دعاوى العثمنة والأسلمة والطورانية، التي سادت ـ في العقود الأخيرة من عمر الدولة العثمانية المنهارة.

إبراهيم شينازي ٢٦ - ١٨٧١

رغم أن المبادرة بالإصلاحات التي شهدتها الدولة العثمانية ـ في النصف الثاني من القرن التاسع عشر كانت تأتي ـ في الأساس من القصر والباب العالي، إلا أن الطبقة المثقفة من الأتراك لم تتوان ـ في الاستجابة لهذه الاصلاحات والمساهمة فيها والتعبير عنها. وتميزت فترة التنظيمات وما تلاها بظهور كوكبة كاملة من الأدباء الذين يجارون الأشكال الأدبية والأوروبية مثل الرواية والمسرح والبحث الفلسفي وفن الكتابة الصحفية ويستخدمون هذه الوسائل التعبيرية لتوجيه النقد وللسجال ولتقديم الدروس والعبر للقادة والوزراء ولتهذيب القراء لخلق رأي عام تنويري.

وربما يرجع الفضل ـ في دفع وتيرة الإصلاحات قدماً إلى هؤلاء الأدباء عبر الحماس الذي يحتفون به بالحضارة الأوروبية وعبر الحمية التي ينادون بها بتحولات أكثر جسارة بإستمرار يسهمون ـ في تحريك الأمور، وعبر الصحافة بوجه خاص والتي أخذت ـ في التطور اعتباراً من أربعينيات القرن التاسع عشر تأخذ الطبقة المثقفة ـ في التعبير عن نفسها، وكانت لغالبية الجماعات الإثنية والطائفية ـ في الإمبراطورية صحفها التي عبرت بلغات مختلفة عن إيمان مشترك بالتقدم وتبني أفكار مشتركة عن العدالة والإخاء، وتظهر هنا وهناك وبشكل تدريجي واضح أفكار تقويضية تؤدي إلى ترعرع النزعة القومية[٩].

ورغم أن حركة التنظيمات استلهمت المبادئ الليبرالية الأوروبية الخاصة بحرية العقيدة والمساواة بين الناس وسيادة القانون، وإعتراف السلاطين ووزرائهم بشكل ما بالأفكار الجديدة حول العلاقة بين العاهل ورعاياه كما نلحظه في خط شريف جلخانة والخط الهمايوني وأن حقيقة المصلحين كانو مخلصين فيما قطعوه من وعود لرعاياهم بحيث أن صدور مثل هذه الوعود لم يكن يستهدف تملق أوروبا بقدر استهداف عطفها في سبيل المحافظة على بقاء الدولة العثمانية وأملاكها، إلا أن تطبيق التنظيمات بدلاً من إضعافها أو تقليص سلطات السلطان فقد قوتها بصورة مضطردة[١٠]، مما أدى في النهاية إلى إضعاف فعالية وعود الإصلاحات التي كانت غريبة على الإمبراطورية العثمانية بحيث لم يفهم الشعب محتواها، في حين أن من وكل إليهم تطبيقها لم يتحمسوا لها بالقدر الكافي.

وخلال ستينيات القرن التاسع عشر انشغلت الأذهان بوسائل الحد من سلطات السلطان المطلقة وهي المشكلة التي غطت على سابقتها الخاصة بقبول أو رفض الإصلاحات المستوحاة من الغرب وتمثلت استجابة الطبقة العثمانية المثقفة لهذه التحديات في ظهور فئة من المثقفين الشبان الذين أطلقوا على أنفسهم بعض الوقت اسم «العثمانيين الجدد أو شباب العثمانيين » من موظفي الحكومات ومن أبناء الأسرات البارزة في النخبة العثمانية»، ولم تكن أغلبيتهم الساحقة قد تعدت سن الأربعين، وكثيرون منهم كانوا قد سبق لهم العمل في مكتب الترجمة بالباب العالي وألموا باللغة الفرنسية، كما أنهم كانوا قد تلقوا تعليمهم وفق الأساليب العلمانية الحديثة أو أرسلوا في بعثات للخارج، ولكنهم لم يشغلوا المكانة التي كانت تؤهلها لهم ثقافتهم وخبرتهم في البيروقراطية الجديدة، مما جعلهم مناوئين للنظام القائم بحيث سعوا إلى إستغلال الصحافة والأدب في خلق رأي عام عثماني وإدخال مفاهيم مثل البرلمانية والقومية والوطنية في وعي العثمانيين ولقد أصدر «العثمانيون الشبان في البداية البيانات الأدبية المستوحاة من الفكر الأوروبي وبخاصة الفرنسية، وكان على رأس هؤلاء الرواد «إبراهيم شينازي أفندي» ورغم أن حركة العثمانيين الشبان كانت نتائج لتأثيرات كثيرة ومتنوعة إلا أنها تطورت بفضل جهود شخص واحد هو الذي قام

بإرساء أسسها الفكرية، وكان هذا هو الشاعر إبراهيم شينازي أفندي الذي عرفت مؤلفاته المفكرين الأتراك بالمفاهيم الأدبية والإجتماعية والسياسية السائدة في أوروبا منتصف القرن التاسع عشر[١١].

وقد ولد إبراهيم شينازي أفندي سنة ١٨٢٦ في أسرة متوسطة الحال لأب يعمل ضابطاً في الجيش العثماني وبدأ شينازي حياته العملية في عمر مبكر، ككاتب بسلاح المدفعية الملكية، تعلم أثناءها اللغة الفرنسية.

وفي هذه الأثناء حصل شينازي على منحة دراسية بباريس، عاد منها ليعمل في إدارات حكومية مختلفة إلى أن فُصل من عمله بسبب أفكاره الجمهورية، ليعمل ويتصدر السجال السياسي والأدبي في الدولة، ومارس تأثيرا ملحوظاً على الطبقة العثمانية المثقفة في عهد عبدالعزيز بعمله في الصحافة والتأليف وإصدار أول صحيفة مستقلة - غير حكومية — في الدولة العثمانية « ترجمان أحوال» عام ١٨٥٩ بالتعاون مع صديقة « آغا أفندي » [١٢] . ثم تركها بعد ٢٥ عدداً من صدورها، على خلفية إغلاقها من قبل الحكومة أسبوعين في سابقة أولى لتكميم الصحافة — عرفتها الدولة كثيراً فيما بعد — بسبب مقالة كتبها شينازي ليصدر جريدته الخاصة « تصوير الأفكار » ١٨٦٢ م، ركز في مقالاته الافتتاحية بها على القضايا السياسية والحاجة إلى إصلاح مالي وقانوني[١٣]، وجعلها منتدى للتعبير عن الأفكار الأدبية والسياسية المتقدمة وكسر الجمود في الأدب التركي الكلاسيكي، كما ساهم في تحرير الجريدة العسكرية « الحكومية » إلا أنه اضطر في النهاية إلى الهروب إلى باريس التي بقي فيها سنوات ليعود إلى القسطنطينية عام ١٨٧٠ م، فقيراً معدماً حتى وافته المنية في سبتمبر ١٨٧١ م.

كان أول إتصال شينازى بأوروبا خلال سنوات بعثته الدراسية ٤٩ - ١٨٥٣م بباريس لدراسة العلوم المالية ولكنه انكب على دراسة الأدب الفرنسي وأصبح من أشد المعجبين بفلسفة التنوير وكانت له علاقات صداقة ربطته بكثير من الشخصيات الفرنسية المشهورة منهم : صمويل نجل المستشرق « سلفستر ودي شناس» والذي اكتسب إبراهيم منه اسم

شهرته فيما بعد، والشاعر «لامارتين» الذي استفاد منه ومن معرفته باللغة الفرنسية، فترجم قصائد من الشعر الفرنسي إلى اللغة التركية نظماً في كتاب بعنوان « ترجمة منظومة » نشرها عام ١٨٥٨ وكانت هذه الأشعار المترجمة حدثاً في الأدب التركي الذي كان حتى ذلك الوقت يتمثل في قدسية غريبة أعمال الشعراء الفرس ثم مسرحية اجتماعية « زواج شاعر» نقد فيها الحياة الاجتماعية في عصره وتقاليد الزواج ومشاكله، و « منتخبات أشعار» اللذين نشرهما عام ١٨٦٠ م، وضروب أمثال عثمانية ١٨٦٣ والذي جمع فيه كثيراً من الأمثال العثمانية والمأثورات والحكم والعبر، ومقابلها في العربية والفرنسية والفارسية، ونشر له كتاب « أشعار عاكف باشا» بعد وفاته بعامين.

وفي عام ١٨٥٣ م عين شينازي في لجنة التعليم « مجلس المعارف » الذي كان يحل تدريجياً مكان علماء الشريعة – برعاية رشيد باشا إلا أن خلفه «عالي باشا» فصل شينازي من اللجنة في وثيقة تطالب بإلغاء رتبته وإلغاء تعيينه والتوقف عن تسليم مرتبه[١٤].

أما عن تأثير الفكر الغربي في شعر شينازي فتمثل في أنه أول شاعر تركي عبر عن الديمقراطية بمفهومها الغربي فهو القائل في شطر من أشعاره « يا رئيساً لجمهورية أهل الفضل» وذلك في إشارة إلى ما جاء في كتاب « روح القوانين» لمونتسيكو الذي تأثر بأفكاره، وكذلك تأثر بالمدرسة العقلية في القرن الثامن عشر، التي تعتبر العقل موجهاً للإرادة ومسيراً لها، ويفرق بين الغث والسمين ولهذا يعتبر شينازي أول من أدخل للأدب التركي مفاهيم جديدة تماماً ومعاني لم يكن يدخلها لولا انفتاح الدولة العثمانية على أوروبا في العصر الحديث [١٥]. فطرح شينازي مبدأ « لا ضرائب بدون تمثيل » في مقالة بتصوير الأفكار تذكر بعض المصادر أنها كانت السبب في فصله من عمله بمجلس المعارف، خاصة وأن هذه المقالة ظهرت في اليوم السابق لفصله.

وعندما عاد شينازي لباريس كرس وقته لدراسة الأدب واللغويات وقضى معظم وقته في المكتبة القومية وانكب على كتابة «قاموس عثماني»، إلى أن أجبرته حرب ١٨٧٠ على العودة إلى القسطنطينية ليعيش فيها في فقر مدقع وعوز شديد حتى أصيب بمرض عقلي أودي

بحياته في ١٢ سبتمبر ١٨٧١ م[١٦].

ورغم أن شينازي كان في نظر مؤرخي الفكر التركي أول مدافع بارز عن تحول الإمبراطورية العثمانية إلى الأفكار الأوروبية والتمثل بالحضارة الأوروبية، ومع ذلك لم يتناول أي مؤرخ من هؤلاء إحدى الخصائص المميزة للاستفهام الذي قام به شينازي باعتباره أول نصير خاص لمثل هذه الأفكار.

ويبقى أن نشير إلى أن آراء شينازي السياسية رغم نزعته الدستورية والتنويرية كانت حذرة وعملية رغم ما كانت تحتوية من نقد جذري للنظام القائم في حينه، والتي عبر عنها في قصيدة مدح لراعية « مصطفى رشيد باشا » الذي كان وراء إصدار الخط الهمايوني ١٨٥٦ م.— بها تضمينات راديكالية «الحياة و الملكية والكرامة هي شموع قلوبنا، وعدالتكم هي الفانوس الذي يحمينا من هبوب رياح الظلام، لقد جعلتنا أحرار ا نحن الذين كنا عبيداً للطغيان، كنا مقيدين كأننا في سلاسل بسبب جهلنا، إن قوانينك تحرير للإنسان، وقانونك «يعرف السلطان حدوده»[١٧].

ضيا باشا ١٨٢٥-١٨٨٠ م.

كان ضيا باشا أحد رواد ثلاثة أسهموا في حركة تطوير الأدب واللغة التركية منذ منتصف القرن التاسع عشر باقتباس الآراء والأساليب اللغوية والفكرية والإجتماعية الأوروبية في الأدب التركي، والابتعاد عن الاقتباسات الفارسية والعربية.

وكانت الثقافة الفرنسية هي المنهل الذ ي استقى منه أولئك الرواد الثلاثة هذا الاتجاه التركي الحديث وعلى الرغم من أن ضيا كان متحفظاً في آرائه الدينية الإسلامية، إلا أنه كان من أنصار تعلم اللغات الأوروبية، واقتباس النظم السياسية التي تتماشى مع روح الإسلام، وقد أفزعته الحالة السياسية التي تدهورت إليها الدولة فزج بنفسه في غمار السياسة، فكان من الأحرار ومن أقطاب الحركة القومية العثمانية، وأنتج مؤلفات هامة منها، « ظفرنامة» سنة ١٨٦٨ م، و «خرابات» سنة ١٨٧٤ م، و « أشعار ضيا» سنة ١٨٨١ م،

و «رسائل الوراثة» و « رسائل أوروبا» و « رسائل ١٨٦٨ » و « رؤيا» وترجم كتابي « تاريخ الأندلس » و « تاريخ محاكم التفتيش».

وينتمي ضيا باشا إلى أسرة متوسطة الحال كان والده كاتباً في جمرك جالاطة بإسطنبول وألحقه بمدرسة علوم النحو التي أنشأها السلطان محمود الثاني في جامع السليمانية، وبدأ منذ ذلك الوقت بتعلم الفرنسية، وانتهز كل فرصة أتيحت له مثل إقامته في أوروبا عدة سنوات حتى أتقنها واستطاع ترجمة عدة كتب منها إلى التركية، منها كتاب « فياردو» (تاريخ المواركة في إسبانيا) وكتاب « لافالين» (تاريخ محاكم التفتيش) الذي بدأ ضيا به دفاعه غير المباشر عن الإسلام، إذا أنه أشار فيه إلى عدم إنسانية الطرق المستخدمة ضد المسلمين من خلال محاكم التفتيش [١٨]، وكتابين لروسو أميل الذي كان رسالة علمية عن التربية، و « المحاورات » حول تكوين المجتمعات ونشأة الدول وكان «ضيا باشا» من أنصار وتلاميذ الصدر الأعظم – الإصلاحي الشهير – مصطفى رشيد باشا وبحكم هذه الصلة ومواهبه العلمية التي ظهرت مبكراً استطاع أن يظفر بوظيفة سكرتير ثالث في القصر السلطاني، وكان يوغر صدر السلطان ضد كل من « عالي باشا » و « فؤاد باشا » منتقداً أسلوبهما في الحكم وإهمالهما النهوض بالزراعة والتجارة والتصنيع والكشف عن المعادن بالبلاد[١٩] وبعد وفاة راعية « رشيد باشا » سرعان ما نشبت الخلافات بين خلفة « عالي باشا» و «ضيا» الذي تعرض للاضطهاد والإبعاد إلى مناصب إدارية صغيرة بعيدة عن العاصمة لتحجيم نفوذه وظل بعيداً إلى النهاية حتى وافته المنية في عام ١٨٨٠ م[٢٠].

وكانت مرحلة الإقصاء والتهميش قد بدأها عالي باشا ضده بتعيينه وزيراً للشرطة، ثم وزيراً لشؤون أثينا، ثم مساعد محافظ في ولاية الأناضول، وأخيراً حاكم لجزيرة قبرص [٢١]، ولما عين في عام ١٨٦٧ م. حاكماً على جزيرة قبرص إنتهز فرصة وجوده بها فترك منصبه بها سخطاً على الأوضاع السائدة في الدولة على عهد السلطان عبد العزيز، فهرب مع نامق كمال لباريس لمساندة مصطفى فاضل باشا، حيث عاش هناك منفياً بين سنوات ١٨٦٧– ١٨٧٢ م. في باريس ثم لندن وأخيراً استقر به المقام في جنيف، وكتب في

سنوات نفيه عدة أبحاث هاجم فيها كلاً من « عالي باشا » و « فؤاد باشا» رئيساً الوزراء على التوالي، وأصدر في لندن جريدة «حريت» وبعد عودته عمل سكرتير ثاني للسلطان مراد، واختير عضوا في لجنة صياغة الدستور ثم عينه السلطان عبدالحميد الثاني في أواخر عام ١٨٧٦ م، والياً على الشام ومنحه رتبة الباشوية ودرجة الوزير وثلاثة أطواخ(٢٢).

وكانت شخصية ضيا باشا وعمله تختلف عن طبيعة شخصية وعمل رفيقه نامق كمال، فالخاصية البارزة لضيا خبرته كموظف ومدير بعكس نامق كمال الذي عرف كصاحب نظرية، وهكذا نجد أنه رغم أن مقالات ضيا باشا في الغالب تهتم بتحسين الممارسات الإدارية في الدولة العثمانية وأن كان يعبر عن ذلك بحذر، فلم يتوافق كثيراً مع رومانسية وأفكار العثمانيين الشباب التي كانت برأية ساذجة نوعاً ما، وربما يرجع ذلك إلى أنه في الوقت الذي انضم فيه إلى العثمانيين الشباب، كانت لدى ضيا باشا خبرة سياسية كبيرة، وسجل أكبر في المعارضة، « عالي باشا»، عنهم ولعل نقص الحماس النسبي عند ضيا باشا هو أحد الأسباب في عدم تبوأه مكانة قيادية في جماعة العثمانيين الشباب(٢٣).

وإن كان ذلك لم يحرمه مكانة أدبية مرموقة، حيث نظم أشعاره في قالب قديم شكلاً وموضوعاً ولغة، لكن له أيضاً جانب تجديدي في الأدب التركي، تجديد في المعنى، فألف كتاب « خرابات» و خرابات يستخدما الأتراك بمعنى الحانة، وهو كتاب يضم منتخبات من أشعاره التي يشيد فيها بأجداده العثمانيين، وبأمجادهم ليحث الأتراك بذلك على الشعور بالعزة ومقاومة الظلم والتنديد بالا ستبداد السلطاني.

كما نبه السلاطين كذلك إلى ضرورة الأخذ بالنظام الديمقراطي، ففي عمله الأدبي الشهير « رؤيا» طالب بإنشاء برلمان وبقيام نظام دستوري فيقول للسلطان مراد : انظر إلى أوروبا لن تجد فيها بإستثناء روسيا دولة مستبدة، هل حكام فرنسا والنمسا وإيطاليا وبريطانيا يقلون عظمة عن حكام روسيا؟ هل في مقدور آل عثمان أن تظل دولتهم على تناقض مع العالم؟(٢٤).

وفي الحقيقة كانت سنوات المنفى الخمس التي قضاها ضيا باشا قد أكسبته مزيداً من

التفتح الفكري والسياسي، فبالإضافة إلى أنه كان أحد خمسة – الأمير المصري مصطفى فاضل باشا وعلي سعاوي ونامق كمال وضيا – قد أسسوا جمعية سرية عام ١٨٦٥ م، على غرار جمعية الكار بوناري الإيطالية، وسرعان ما إتخذت اسم «العثمانيين الشباب» انتهجت أسلوبا مغاير ا لجماعات «إيطاليا الفتاة»، و «ألمانيا الفتاة»، حيث إتخذت من بلاغة الأدباء الذين تتألف منهم سلاحاً رئيسياً لها، والواقع أن هذا السلاح كان فعالا حيث نجح في تحريك الرأي العام ضد الباب العالي، ففي العواصم الأوروبية التي عاش فيها شارك ضيا باشا العثمانيين الشباب في الدعاية المتزايدة ضد الأوتوقراطية العثمانية.

وبشكل خاص أتيحت لهم فرص التعرف على الأفكار والتقنيات وأساليب الحياة التي لم يكونوا يملكون عنها من قبل غير معرفة مستمدة من الكتب، وطبيعي أن هذا الا تصال المباشر بالعالم الغربي لم يكن من شأنه إلا أن يشكل إضافة إلى قوة الإقناع التي تميزت بها كتاباتهم[٢٥].

ورغماً عن ذلك ظل ضيا باشا يستمد جانباً مهماً من إلهامة الفكري من الفكر الصوفي الإسلامي ويبدي نزعة محافظة دينية وثقافية تجعل منه أحد أصوات الحداثة العثمانية الأكثر إشكالية[٢٦]، إنعكست على الأزمة الروحية العميقة الموجودة داخله بسبب صدامه مع الفكر الغربي.

ورغم أن أفكار ضيا باشا الخاصة بالإصلاحات داخل الدولة تشبه تماماً أفكار نامق كمال إلا أن هناك ثلاثة محاور في إسهاماته تميزها عن أفكار نامق، فأولاً: كان ضيا باشا رجلا على صلة طيبة ووثيقة بالقصر، وهكذا كانت تهيمن عليه فكرة الوظيفة الإمبراطورية، والوجه الخاص لهذا المحور يظهر في دراسة ضيا لتدهور هذه الوظيفة الإمبراطورية، والتي كما قال توازنت معه وكانت سبباً في انحدار الدولة العثمانية، وثانياً : كان ضيا باشا مثقفاً تقليدياً في معظم وسائله أكثر من مجايلية، وهذا يفسر عنفه الموجه ضد تبني العادات الأوروبية، وخوفه من أن الثقافة العثمانية كانت على وشك الاختفاء وأخيراً لم يكن مهتماً بالحريات العامة بقدرما كان مهتماً بالقضاء على البيروقراطيين الجدد[٢٧].

وعبر ضيا باشا عن أفكاره السياسية والفكرية في سلسلة مقالاته الافتتاحية لمجلة «حريت» قدم فيها نظريته حول أصول المجتمعات وتطورها، وكذلك تفسيره عن تدهور وانحدار الإمبراطورية العثمانية خطوة بخطوة.

كما يرى فى نظريته أن الشعب لم يعد أكثر من خدم للملك أو البادشاه ومن الأغلبية يعتبر الملك هو السيد وسارت الأمور إلى أبعد من ذلك، وهو إبعاد الشعب عن معرفة لماذا هذا السراي تولى حقوقهم الطبيعية؟، واستخدمت الحكومات في الماضي كقطيع من الماشية، واستخدم الحكام كذلك المكر والخداع للحفاظ على احتكارهم للتراث الروحي والعلم والمعرفة، وظل الشعب العادي في جهل مطبق وعندما يولد الناس في قرون توصم بالظلم والقهر فإنهم يواصلون حياتهم مؤمنين بأن الظلم أمر عادي وأن العبودية من ضروريات الطبيعة، وبعد فترة يواجهون كارثة وانحطاطاً وتدهورا، وعدد الأمم التي ولدت وعاشت وماتت بهذه الكيفية غير مؤكد، ومع ذلك فهذه الاحتياطات كانت فعالة فقط طالما إستمر الجهل وعندما بدأت الحضارة في الانتشار بدأت عيون الناس تتفتح على ضوء العلم شعرت كل الأمم بالحالة التي كانت فيها، وبدأت تسعى إلى أخذ حقوقها(٢٨)، والذين كانت قوتهم مستمدة من وجودهم في السلطة، قرروا عدم تغيير حكمهم المطلق واستخدموا كل آليات السلطة والنفوذ لديهم والتي أخذوها من الشعب ضد الشعب في صراع مستمر وهذا الصراع أنشأ ثورات مدنية كثيرة وحروباً قومية، وقامت دول قليلة مثل روما وأسبرطة وأثينا، بإرساء قواعد الحكم الجمهوري ليفلتوا من الطغيان الملطق ولكن حتى في ذلك الوقت كان هؤلاء الذين تم تعيينهم في المنصب السياسي قد وضعوا نصب اعينهم إستخدام هذه السلطة دون الإعتراف بأي حدود وهذا أيضاً أدى إلى صدامات لا حصر لها ومتاعب جمة.

ويؤكد ضيا باشا في هذا الصدد أن الحكام المسلمين لم يتخذوا أبداً لقب ملك ولكنهم كانوا قانعين بلقب «أمير المؤمنين» و «خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم»، إلى أن ظهرت ولايات وسلطنات مستقلة بإستخدام القوة.

وكل حكومة إسلامية طالما أنها تقوم بواجباتها في توفير العدالة والحقوق بحسب الشريعة الإسلامية وصلت إلى حالة من التقدم واستمتع الشعب بالرفاه الاجتماعي، وكان هذا هو حال الدولة العثمانية حتى نهاية القرن السادس عشر.

ويبدو من هذا التصور لضيا باشا بأن دولة الطبيعة كانت موجودة تاريخياً، وأن خصائص هكذا دولة عنده ليست قاصرة على السلام الاجتماعي والإرادة الشعبية والتوازن في العلاقات الدولية وإنما اعتبر ضيا باشا أن دولة الطبيعة في صراع دائم من أجل الكرامة والشرف والثروات الطبيعية والسلطة السياسية.

وفي الحقيقة تبدو من هذه النظرية لضيا باشا في أصول وتطوير المجتمعات، أنه كان متأثراً إلى حد كبير بالثقافة الأوروبية التي سبق له الاطلاع عليها والاحتكاك بها، وخاصة كتابات «جان جاك روسو» وليست النظريات السياسية الإنجليزية كما هو شائع عنه، وانما من المؤكد انه تأثر بأفكار روسو الذي ترجم عنه كتاب « أميل» المشحون بالإشارات إلى أفكار مثل دولة الطبيعة والتأثير الاجتماعي والإرادة العامة، بالإضافة لكتاب «المحاورات» لروسو الذي يحتوي على تحليل لتكوين المجتمعات، والتي تذكرنا بصورة مذهلة ولافتة للتعاطي مع نظرية ضيا باشا وهي نظرية الدولة عند روسو[٢٩].

وتجدر الإشارة إلى أن ضيا باشا كان أسبق مجايليه في الإعراب عن نزعته القومية التركية في الوقت الذي كان المشهد الثقافي في الدولة العثمانية يدور في فلك الجامعة العثمانية أو الإصلاح في الإطار الإمبراطوري العثماني الذي يستوعب القوميات والأقليات في الدولة العثمانية. وكان ضيا باشا في هذا الصدد سباقاً إلى إظهار نزعاته القومية بنبرات عالية، فقد كتب قصيدة يستنكر فيها الاقتباسات اللغوية عن العربية والفارسية والإفرنجية، الذين يبغون اللغة العربية، فليذهبوا إلى بلاد العرب، والذين يبغون اللغة الفارسية، فليرحلوا إلى إيران والذين يبغون اللغة الإفرنجية فليذهبوا إلى بلاد الفرنجة، فكل من لا يدرك هذه الحقيقة فهو جاهل : نحن أتراك، فينبغي أن يكون لنا لغة تركية[٣٠].

وكانت هذه النزعة التركية التي عبر عنها ودعا إليها ضيا باشا بداية لانتشار هذه

الفكرة ولانبثاق لجان عديدة لتطوير اللغة التركية عرفت بأسماء عديدة مثل تبسيط اللغة، تصفية اللغة، تتريك اللغة، خاصة وأن هذه الأثناء شهدت ظهور أول معجم تركي «لهجة عثماني»، الذي نشره المؤرخ والسياسي العثماني « أحمد وفيق باشا»، وكتاب « صرف تركي» الذي نشره سليمان باشا، مستنكراً التسمية بالعثماني ومشيداً بالأمة التركية(٣١).

نامق كمال ٤٠ - ١٨٨٨م

ولد نامق كمال في رودستو عام ١٨٤٠م، من أسرة ارستقراطية لأب كان يعمل مُنجم « عراف» القصر ومن ذرية سلالة من الموظفين الكبار عند آل عثمان، وكانت أمه الألبانية المولد، كريمة لأحد حكام الأقاليم، وتلقى نامق كمال تعليمه الأولي في المدارس المحلية ثم تعلم اللغات الفرنسية والفارسية والعربية، والتحق بالعمل في السابعة عشرة من عمره في مكتب ترجمة الباب العالي، ثم عمل مع شينازي في تحرير مجلة « تصوير الأفكار » قبل هروبه مع العثمانيين الشباب إلى أوروبا سنة ١٨٦٧ م(٣٢).

عمل نامق كمال كاتب صحافي بجريدة « تصوير الأفكار » وأصبح المحرر السياسي للجريدة حيث ذاع صيته، وعن طريق إجادته للغة الفرنسية تعرف بالتيارات والأفكار التي تحكم عصره، واشتهر بوصف رسول الحرية والوطن بين مواطنيه لأنه من أوائل من أدخلوا هذين المفهومين في الدولة العثمانية والأدب التركي، ويعرف بأنه المبشر في تركيا بفكرتين هما : الحرية والوطن، عبر سلسلة طويلة من المقالات والروايات والمسرحيات والقصائد، قدم للقارئ المسلم هاتين الفكرتين الرائدتين من أفكار الثورة الفرنسية، ولكن في صيغة منقحة ومعدلة تتلاءم مع التقاليد والاتجاهات الإسلامية (٣٣).

وعمل في سبيل نشر الأفكار الجديدة، وكتب بلغة يفهمها الشعب وألف أثراً في كل نوع من أنواع الأدب الغربي، وجعل الصحافة أدبية وكتب في مجالات التاريخ واللغة والترجمة الذاتية والنقد والمسرح والإقتصاد والسياسة.

ورغم وطنيته الغيورة والمتوقدة وتحرره الليبرالي إلا أن نامق كمال كان مسلماً مخلصاً

وأميناً، والوطن الذي كان يتحدث عنه رغم أنه يستخدم تعبيراً يدل على الأرض وليس المجتمع، إلا أنه تعبير إسلامي وعثماني، وظل طوال فترة حياته مرتبطاً بالقيم والمعتقدات الإسلامية وكان جل نقده للتنظيمات العثمانية لفشلها في حماية وصيانة أحسن ما في التقاليد الإسلامية القديمة واختلف مع مدحت باشا لرغبة الأخير في إعطاء صلاحيات مطلقة للسلطان.

وكان متأثراً بعمق بإنجازات الحضارة الأوروبية، في الوقت الذي كان يرى أن تخلف المسلمين مع ذلك كان نسبياً وليس تخلف مطلق، وذلك ليس بسبب عيوب جوهرية في الإسلام ومن ثم على الدول الإسلامية تحديث نفسها، ولكن بعملها هذا لا يجب أن تقلد الغرب تقليداً أعمى ولا تحاكي أوروبا بدون تفكير وتتخلى عن قوانينها ومعتقداتها وعلى العكس من ذلك أكد على أن كل ما هو ممتاز في الحضارة الأوروبية مأخوذ عن أو يتوازى مع الحضارة الإسلامية [٣٢] انضم نامق كمال لجمعية « تركيا الفتاة» مما جعله عرضة للإضطهاد كالفصل من العمل والنفي، وهرب إلى أوروبا عام ١٨٦٧ م، وأصدر صحيفة «حريت» في لندن ثم سويسرا ولكن بعد أن صدر العفو عن أعضاء هذه الجمعية عاد نامق إلى إستانبول سنة ١٨٧١ م، وبدأ ينشر مقالات في صحيفتي « حديقة» و « عبرت» و كتب مسرحيته الشهيرة « الوطن» سنة ١٨٧٣ م، غير أنه أعتقل في الليلة التالية لعرض المسرحية وأودع السجن بسبب الحماسة التي أثارتها فقد كانت مسرحية « الوطن » عملاً فنياً يفيض بالبطولة والوطنية، مستمداً من واقع الروح التركية السائدة في ذلك الوقت، وتشكل علامة هامة لبداية الأدب الوطني والقومي في تركيا مليئة بالا نفعالات والعواطف، وتعكس القيم والأفكار الهادفة إلى الحفاظ على الوطن العثماني، في وقت كانت الدول الأوروبية تثير القلاقل في البلقان وتأتي الأخبار يومياً بالصدام العسكري بين الأتراك والأوروبيين.

وظل نامق في السجن لمدة ثلاث سنوات، سمح له بعدها بالعودة إلى إستانبول والمشاركة في صياغة الدستور وإن كان مُنع من ترشيح نفسه، إلا أنه سرعان ما تعرض لغضب السلطان عبدالحميد، وقضى بقية سنوات عمره إما في المعتقل، أو في المنفى إلى أن توفي عام ١٨٨٨م[٣٥].

وكان نامق كمال يحاول المزاوجة بين الفكر الأوروبي والفكر الإسلامي، وبين النظام الدستوري ومبدأ الفصل بين السلطات وحريات المواطن وحقوقه، بين الشورى في الحكم والبيعة ونظرية العقد الاجتماعي، حيث اعتبر أن فكرة الاقتراع السياسي لها جذور إسلامية متمثلة في الشورى و أهل الحل والعقد وتشبع نامق بأفكار الثورة الفرنسية بالإضافة إلى الظروف التي عاشتها الولايات العثمانية من اضطراب سياسي نتيجة لتشدد السلاطين في سياستهم.

وكان نامق كما يقارن في سنوات إبداعاته الأولى بين أفكار التنوير الأوروبية وبخاصة السياسية منها وبين أفكار الفكر الإسلامي السياسي التقليدي، خاصة أنه بدأ حياته متأثراً بالتصوف الإسلامي ومنتسباً إلى الطريقة البكتاشية، ورغماً عن ذلك وجد نامق كمال نفسه مهيئاً لتلقي والتعاطي مع أفكار التنوير الأوروبي ومحاولة تبني ما يصلح منها للمجتمع العثماني المسلم، وغلبت على أطروحات نامق كمال الصبغة الإسلامية منذ نقده لأفكار فولتير وخاصة التي طرحها الأخير حول الإسلام التي اقتبسها فولتير عن فن الوعظ ويتضمن إشاعات ويعتبر برأي نامق كمال كله أخطاء مثل المصادر التي اعتمد فولتير عليها، ومع ذلك فهذا نتيجة للجهل أكثر منه نتيجة للنوايا السيئة، وإن كان نامق كمال يشيد بمعظم ما ورد في كتابات فولتير ومنطقه القوي الذي يبدو بحسب نامق كمال فائقاً للفكر البشري إلا أن هناك أجزاء منها يمكن رفضها بسهولة.

كما تصدى نامق كمال لحملات التعصب الديني الأوروبي ضد الإسلام على خلفية المذابح التي تتعرض لها بعض الأقليات المسيحية في ولايات الدولة العثمانية، وبخاصة تلك الحملة التي شنها « الفيلسوف الفرنسي» إرنست رينان Ernest Renan وتهجمه على الإسلام ووصفه بعدو للعلم والتقدم وأنه عائق لهما بما فيه من إعتقاد بالغيبيات والإيمان التام بالقضاء والقدر، وأن المسلمين الذين اشتغلوا بالفلسفة تعرضوا للاضطهاد أو أحرقت كتبهم.

ويزعم أن ما وصل إليه المسلمين في الفلسفة ليس له قيمة كبيرة، فهو ليس إلا فلسفة

لليونان مشوهة، وأن الفلسفة التي أخذها الأوروبيين عن المسلمين في أسبانيا كانت رديئة الترجمة، مشوهة الأصل، لم تستفد منها أوروبا الفائدة الحقة إلا بعد ترجمتها من جديد من منابعها الأصلية. كما هاجم «رينان» العرب هجوماً عنيفاً وزعم أن المؤرخين يقعون في خطأ كبير بقولهم علوم العرب وفنون العرب وحضارة العرب وفلسفة العرب لأن هذه الإسهامات كانت نتاج أمم غيرعربية أُكره بعضها على الدخول في الإسلام مثل الفرس وغيرهم من أُمم، فانبرى له نامق كمال يشرح ما حققه الإسلام في جميع مجالات العلم والثقافة والحضارة في ظل الدول الإسلامية عبر عصور التاريخ منذ ظهور الإسلام (٣٦).

نظريته السياسية :

الحكومة الراشدة عند نامق كمال هي تلك الحكومة التي تحقق الأمنيات السياسية للشريعة الإسلامية، وإن كانت هناك حالات كثيرة لم يكن من الواضح تماماً إذا كانت الحكومة من وجهة نظره كمفهوم تجريدي، أو قانون للسلطة السياسية لفئات مفروضة بصورة إلهية مقدسة.

وإن كان يؤكد على دور الحكومة أيا كانت كسلطة معيارية مطلقة لحماية الحريات وتعتمد حياة الإنسان على إستمرارية وتواصل هذه السلطة وتحتم ضرورة وجود الحكومة برأيه لأن كل أعضاء المجتمع لا يستطيعون أن يشغلوا بأنفسهم أمور الحكم، وهكذا تنشأ الحكومة نتيجة للإتفاق بين المواطنين على تعيين متخصص في الحكم، ويمكن اعتباره الإفراز الطبيعي لتقسيم العمل الذي نشأ عن التعقيد الأكبر الذي تزامن مع النمو السكاني.

ولما كان من المستحيل على المجتمع أن يقوم بأداء المهام المنوط به القيام بها فإن تعيين السلطان وتكوين الحكومة يصبح ضرورياً، وهذا من جانب آخر لا شيء أكثر من تفويض أفراد معنيين من المجتمع للقيام بالواجبات المذكورة آنفاً.

ويبدو أن أفكار نامق كمال تتضمن وجود مرحلتين لتأسيس الحكومة : أولاً: تواجد المجتمع الذي هو أحد أشكال الترابط المتميز بتنظيمه بحسب قوانين معينة متفق عليها على وجه العموم (السلطة المعيارية المطلقة) ، والتي تمنع الناس من الإضرار ببعضهم البعض.

ثانياً: وعلى ذلك ونتيجة لتقسيم العمل تتواجد الحكومة وبعض الأعضاء يكلفون بممارسة هذه السلطة وفرضها.

جمهورية نامق كمال :

ورغم أن نامق كمال لم يشذ عن مجايلة من المفكرين في مرجعية الشريعة الإسلامية لجهة التأصيل السياسي لقضية الحكم التي ترجع إلى إرادة الجماعة ومن ثم فإن النظام الملكي على سبيل المثال ليس هو النظام السياسي الإسلامي الوحيد برأيه وهو ما تبناه فيما بعد المجلس الوطني بأنقره في إلغاء الخلافة، وفي هذا الصدد يرى نامق كمال أن الدولة الإسلامية كانت نوعاً من أنواع الجمهورية في بداية تكوينها وتأسيسا على هذا التقييم يتبنى نامق كمال ضرورة تثبيت وتأكيد حق سيادة الشعب، وأن الشعب يستطيع أن يخلق جمهورية ولا أحد يستطيع أن ينكر هذا الحق.

ويبرئ نامق كمال الفكرة الجمهورية من الخطورة على السلطة العثمانية بما أنها لن تخطر ببال أي عثماني حينما كان يعتقد، وهو ما أثبتت عكسه مجريات الأحداث فيما بعد. وربما تعود أطروحات نامق كمال الدستورية والديمقراطية إلى تأثره بالنظم البرلمانية الأوروبية وبخاصة النظام البرلماني البريطاني التي عايشها كشاهد عيان إبان سنوات نفيه[٣٧]، محاولاً البحث عن توافق إسلامي معها، خاصة فيما يتعلق بنظريته « حكم الشعب» التي يرى أن سلطات الحكم مستمدة من الشعب والتي تسمى في اللغة الاصطلاحية الإسلامية « البيعة » وهي ليست السلطة التي ارتبطت بالمعنى التجريدي الذي تعبر عنه كلمة «الجمهور » إنها تنشأ مباشرة بالضرورة من الإستقلال الشخصي الذي يمتلكه كل إنسان فكل شخص إمبراطور في عالمه الخاص، وأن المجتمع الحديث لا يمكنه التماشي مع التعسف والجور، وأن قوانين عامة يعترف بها الجميع وتطبق على الجميع دون تمييز في المرتبة أو على أساس الانتماء الإثني أو الطائفي يجب أن تنظم عمل الهيئة الإجتماعية.

وإذا كان نامق كمال في مرافعته المؤيدة لدولة تحترم القانون يستند عن طيب خاطر

إلى الإسلام فإنه يتخذه مرجعاً له بإصرار أكثر بكثير عندما يدعو إلى فصل صارم بين السلطات وإلى تدشين نظام حكم دستوري، في الإمبراطورية العثمانية قادر على أن يتيح للمجتمع المدني إمكانية التعبير عن تطلعاتــه، ومستمــداً من المؤسســات الإســلامية مفهوم الشورى.

فإنه لا يتردد في تأكيد أن فكرة الحكومة التمثيلية تجد اقراراً لها في التراث الإسلامي ولا تتطلب غير إعادة الحيوية إليها لكي تنسجم انسجاماً تاماً مع متطلبات الدولة الحديثة، إلا أنه تحت غطاء العودة إلى التراث هذا، فإن ما يدور الحديث عنه في الواقع هو القضاء على الحكم المطلق وتطبيق برنامج ليبرالي، تعتبر الملكية الدستورية مدعوة إلى أن تشكل أحد أعمدته الرئيسية.

أما النموذج الذي يراه نامق كمال فإنه لا يفوح برائحة تمرد زائدة، فهو نموذج دستور الإمبراطورية الثانية الذي قدمه « نابليون الثالث » إلى فرنسا مع مزجه الذي يتميز بالدهاء بين السلطة الأوتوقراطية والأجهزة التمثيلية. ومن الواضح أن نامق كمال باستبعاده النظم الأخرى الأكثر جذرية إنما يرمي إلى اللعب بورقة الاعتدال لكن ذلك لا يقلل من واقع نزعته الدستورية الكفاحية تحمل في طياتها انقلابات سياسية ليس من شأنها إلا أن تؤدي إلى تخفيف ضغط، بل اختفاء الملكية العثمانية[٣٨] وللحفاظ على الحكومة – برأي نامق – في حدود العدالة هناك وسيلتان رئيسيتان :

أولاهما: أن القوانين الأساسية (الدساتير) التي تعمل بها لا يجب أن تكون كامنة أو ضمنية ولكن يجب أن تنشر على العالم .

والمبدأ الثاني:هو الشورى حيث تؤخذ السلطة التشريعية من الحكومة.

وبالنسبة لهذه الأفكار حاول نامق كمال بجسارة أن يجد سوابق في التاريخ الإسلامي مؤكداً على أن مبدأ سيادة الشعب هو « البيعة » في التاريخ الإسلامي التي كانت بمثابة العقد بين الرعايا والحاكم الجديد.

وذهب نامق كمال إلى أن الإمبراطورية العثمانية ذاتها قبل بدء الإصلاحات مارست

أحد أشكال الحكومة النيابية – وحتى الإنكشارية برأيه – وإلى أن تم القضاء عليها – كانت تعمل كأحد أشكال الجمعية الاستشارية المسلحة للأمة[٣٩]، وطالب بأن تأخذ الدولة العثمانية زمام المبادرة إلى حماية العالم الإسلامي وكانت دعوته تتجه إلى الوسائل الثقافية أكثر من الأساليب السياسية، وكان من بين أسانيده أن الدولة العثمانية أقرب دولة إسلامية من حيث الموقع إلى أوروبا، وأعظم الدول الإسلامية مكانة، وأكثرها تعداداً وأوفرها ثراء، وأكبرها مساحة، وأرقاها في شتى المجالات الحضارية، ويشع من الدولة نور المعرفة لينتشر في أرجاء آسيا وأفريقيا، وأهم من ذلك كله هي مقر الخلافة الإسلامية، وتأسيساً على هذه الأسانيد رأى نامق كمال على الدولة العثمانية أن تأخذ زمام المبادرة لحماية المسلمين استكمالاً لدورها القيادي والمصيري والقدري، وبذلك يوجد نوع من التوازن بين الشرق الإسلامي والغرب المسيحي[٤٠].

مراد ميزانجي ١٨٥٣-١٩١٤

رغم أن مراد لم يكن تركياً أو حتى من رعايا الدولة العثمانية، إلا أنه كان ينتمي إلى مسلمي القوقاز الخاضعين للولاية الدينية للسلطان العثماني وفق معاهدة « كوجك فينارجه» التي أبرمتها الدولة العثمانية مع قيصرة روسيا «كاترين الثانية» عام ١٧٧٤ م، وكان مراد قد تلقى تعليمه في سان بطرسبورج ثم غادر يافعاً إلى القسطنطينية سنة ١٨٧٣ م، لأنه كان يشعر أن مجالاته فيها أوسع باعتباره مسلماً، وعمل في بداية الأمر موظفاً في مجلس الديوان العام، ثم عين مدرساً للتاريخ في مدرسة الإدارة الملكية، ثم مديراً لدار المعلمين عام ١٨٨١م، وكان جم النشاط في مجالات الأدب، ومن مؤلفاته « التاريخ العام الموجز» سنة ١٨٨٩ م، تاريخ أبو الفاروق، و «تاريخ عام » في ستة مجلدات، أتبعه بمجلد عن التاريخ العثماني في سبعة مجلدات وقد أكسبته هذه المؤلفات بعض الشهرة، وألف رواية أشبه ما تكون سيرته الذاتية بعنوان «الفاكهة الأولى أم الفاكهة المحرمة» ومن ثم عمل محرراً لصحيفة ميزان، التي اكتسب منها اسم شهرته، أصدرها أول الأمر في القسطنطينية سنة

١٨٨٦ م، غير أنه اضطر للانتقال بها إلى القاهرة سنة ١٨٩٥ م، ليصدرها من هناك، بعد تضييق الخناق عليه من السلطات العثمانية[٤١].

نجح مراد في استقطاب أعداد كبيرة لجمعية تركيا الفتاة، التي تزعم فرعها المنفي بجنيف وذلك بفضل كتاباته الوطنية وتشير بعض المصادر إلى أن مراد بك حظي بتعاطف الغازي «أحمد مختار باشا» المندوب السامي العثماني في مصر بين عامي ١٨٨٥ - ١٩٠٩م[٤٢]، وكذلك عطف ورعاية الخديوي عباس حلمي.

وعلى أية حال استطاع مراد ميزانجي إعادة تنظيم وقيادة فرع لحركة تركيا الفتاة في مصر خاصة بعد تعرض مركز الجمعية للانهيار بعد عمليات الإعتقالات والنفي والتشريد التي طالت قادتها وأعضاءها على أثر انكشاف محاولة الانقلاب الأولى الفاشلة في أغسطس ١٨٩٦ م.

وأضحى فرع الجمعية بالقاهرة بمثابة ذيل الأفعى المقطوع، فكانت منشورات تركيا الفتاة وخاصة «ميزان» تجد طريقها إلى البلاد، وعادت إلى أعضاء تركيا الفتاة في داخل الإمبراطورية الثقة بسبب من أقوال مراد بك، الذي أصبح عندهم الزعيم الحقيقي للحركة[٤٣].

إلا أنه لم يستقر به الحال في مصر بسبب ضيق حكومتها من نشاطات تركيا الفتاة مما عجل بانتقاله إلى أوروبا ليتزعم الفريق المناهض للقيادي التاريخي في المنفى «أحمد رضا» داخل الجمعية وينجح في ضم معظم الأعضاء إلى جانبه، والذي عزز من مكانته أنه كان من دعاة الجامعة الإسلامية التي كانت أسمى أمانيه أن يرى المسلمين وقد أنقذتهم الخلافة من الحكم الأجنبي، ثم أن يرى هذا العمل وقد توج بتأسيس إمبراطورية إسلامية كبرى، وقد كان يحلم دائماً أن يوجه السلطان العثماني نحو هذا الهدف، وكان رغم مواقفه من السلطان عبدالحميد من المعارضة إلى الهدنه، إلا أنه لم يتخل عن عثمانيته مما عرضه فيما بعد للاتهام بمساندة ردة مارس ١٩٠٩ م، وحكم عليه بالنفي إلى «رودس» وأن السلطة في الا مبراطورية الإسلامية برأيه يجب أن تكون من حصة الأتراك نظراً لكثرة من كان

يقر للسلاطين العثمانيين ادعاءهم بمنصب الخلافة لذلك كانت أطروحاته تلقى تأييداً على أسس قومية ودينية معاً[٤٤]، وتمتع بشعبية جارفة لدى أعضاء الجمعية خصماً من رصيد منافسه أحمد رضا وإن كانت سرعان ما تلاشت هذه الشعبية عندما قبل الهدنة مع السلطان عبدالحميد والعودة من المنفى [٤٥] وهكذا وبعيد انتقال مراد من مصر إلى أوروبا أصبح مُنظر الحركة حيث أُنتخب رئيساً لفرع جنيف للجنة الإتحاد والترقي، خاصة بعد انتقال المركز الرئيسي للقيادة [٤٦]، وأصدر في هذه الأثناء كتيباً كان بمثابة البرنامج لتركيا الفتاة في هذه الفترة، أرجع فيه جميع الشرور في الإمبراطورية العثمانية إلى مصدرين رئيسيين، الأول السلطان عبدالحميد الذي يقول عنه لم يعد هذا سلطاناً بل شيطاناً يحكم، والثاني الدول الكبرى وينفي عن الإ سلام تبعة ما آلت إليه حال الإمبراطورية وخلص مراد في هذا الكتيب إلى :-

١. ليس الدين الإسلامي هو السبب المباشر لضعف الإمبراطورية العثمانية، كما أنه ليس عقبة بوجه استعادة حياتها.

٢. أن الشعب هو شباب ذو حيوية واعتدال و إخلاص، غير أن جريمتهم هي طاعتهم العمياء لسلطات سيئة السمعة، وبما أن طاعتهم هذه قد أصبحت مقدسة بسبب ظروف متنوعة، فلا يصح أن يعتبر هذه ذنبهم.

٣. إن الأسرة الحاكمة قد انحطت وتحللت بسبب مفاسد الراي، غير أنها لم تفتقد كل قوتها، فإن القيام بتنقيتها على النحو الذي يدعو إليه منهاج حزب الإصلاحات سيعيد إليها الصفات التي أثارت الإ عجاب من قبل، إن وجودها على رأس الإمبراطورية ضروري، وبدونها لا يقوم كيان للقوة التركية.

٤. يتطلب الجهاز الحكومي تبديلاً أساسياً، وقد جاء سوء سمعة الحاكمين بالدرجة الأولى من جهلهم، وبالدرجة الثانية من سياسة عبدالحميد، لقد كون الموظفون في الوظائف العامة طبقة جامدة معزولة فمن الضروري إعلان سقوطها ثم إصلاحها عن طريق التعاون.

٥. إن الحكومة بعد إعادة تكوينها ينبغي أن يكون لها سند دستوري صامد يمكنها من حماية القانون ضد تجاوزات القصر الاعتباطية، وسيكون هذا السند هو المفتاح لحل المشكلة العثمانية والواقع أن بين الموظفين الآن أناس مستنيرون وأمناء وقادرون على إقامة حكومة صحيحة، وبمقدور المرونة الشرقية أن تحقق المعجزات، من قبل المبدأ بأن الحكومة تتطلب أن يكون الشخص أميناً ومتحمساً.

٦. وبسبب العون الكبير وحرية الصحافة النسبية، فإن الشرور القائمة الآن يمكن مقاومتها، ويمكن للحياة العادية والتنفس الطبيعي، وهما الأمران اللذان سلبهما القصر من المجتمع أن يردا إليه، سيتعلم العالم الإسلامي أن إطاعة السلطة القائمة فضيلة، وفضيلة كبرى لا يمكن أن تكون قانوناً لا إستثناء له.

٧. لقد أصبح الأتراك الآن مستعدين للحكم الدستوري ويمكن اعتبار التمثيل النسبي في دستور مدحت باشا فكرة ملهمة طيبة (٤٧)، غير أن جرأة مراد بك في نقد السلطان وكيل أبشع الاتهامات والصفات له لم تمنعه من العودة إلى القسطنطينية ليُقبّل أقدام السلطان عبدالحميد بعد أيام من نجاح هذا السلطان من توجيه ضربة قاصمة لحركة تركيا الفتاة بالعاصمة عام ١٨٩٧ ظلت بعدها لسنوات طويلة قبل أن تفيق من آثار هذه الضربة الحميدية التي شملتهم بالسجن والنفي لأعضاء الحركة في العاصمة، واتباع أساليب الترغيب والترهيب ضد أعضائها في أوروبا عبر شبكة الجواسيس السلطانية المنتشرة فيها وكذلك من خلال مبعوثية وعلى رأسهم «أحمد جلال الدين باشا» الذي إستغل الانقسام بين فروع الحركة بأوروبا بمهارة في مناقشة مراد بك في وقف الحملة الدعائية ضد السلطان - الذي وافق على التخلى عن الإصلاحات الدستورية — والعودة إلى البلاد.

ووجد مراد نفسه وبعد مناقشات مع محازبيه و أتباعه يوافق على إعلان الهدنة والعودة تحت مؤثرات متنوعة دفعته في اتجاه ذلك لعل أهمها حلمه في إمبراطورية إسلامية لن يتحقق ما لم يتقرب من السلطان، بالإضافة إلى قلقه من الزيادة المضطرده في أعداد السجناء السياسيين في الدولة، وأن القضية لا تستحق كل هذا العناء، وأن الحركة لم

تتثبت أركانها لدرجة تعادل الشقاء الذي كانوا يخلقونه، وأخيراً شوق مراد لأطفاله في القسطنطينية التي أسرع بالعودة إليها بعد أن رفض الحصول على أموال من المبعوث السلطاني واقتراض ثمن التذكرة من أصدقائه لتنتهي حياته النضالية(٤٨).

أما فيما يخص موقف مراد ميزانجي من الفكرة القومية ومسألة القومية، فتجدر بنا الإشارة أنه أثناء سنوات نضاله وتوجهه الفكري في العقد الأخير من القرن التاسع عشر، لم تكن الحركة القومية التركية عرفت بعد الطور العنصري الطوراني، وكان همها الأول هو إصلاح أحوال الإمبراطورية العثمانية الداخلية فيما يتعلق بالأوضاع الإقتصادية المتردية والعودة للعمل بالدستور والتمثيل النيابي اللذ ين قيدهما السلطان عبد الحميد بعيد اعتلائه العرش، وإن كانت تزيد عند مراد ميزانجي إلى أحلام أن تتكون إمبراطورية إسلامية تشمل جميع المسلمين العثمانيين وغيرهم وتقودها الدولة العثمانية وآل عثمان حصراً، وإن كان يفضل عثمانيا آخر غير السلطان عبد الحميد أو إصلاح شأن الأخير لينوط بهذه المهمة هذا إلى جانب أن القوميات الأخرى في الدولة العثمانية غير الأتراك كانوا في هذا الأثناء لا ينزعو ن إلى الانفصال عن الدولة كما حدث عشية الحرب العالمية الأولى وبعدها.

ولذلك لم تعرف الدولة العثمانية أعباء الإستقلال والانفصال عنها لدى القوميات والاقليات العثمانية في هذه الأثناء إلا من النصارى والأرمن وقد تصدى مراد ميزانجي بصفته منظراً لحركة تركيا الفتاة وقتئذ بتعبيره أن « الإسلام حر في الأصل والتعصب ليس نتيجة طبيعية للإسلام» في معرض تحليله لمشكلة الأقليات، مؤكداً على مشكلة النصارى في تركيا ليست ثمرة نضجت في تربة الإمبراطورية العثمانية، بل أن هذه المشكلة ولدت في دوائر وزارات الخارجية الأوروبية، ومن المصادفات الغريبة ! أن يبدأ نصارى الشرق يقاسون المتاعب منذ ظهر هذا الاختراع البارع والإنساني.

وقد خص مراد ميزانجي قدراً كبيراً من كتاباته لبحث قضية الأرمن، فرغم أنه يحمل عليهم بسبب مشاركتهم في مؤتمر برلين، إلا أنه يؤكد على أن أي مسألة أرمينية يجب ألا تثار إلا في إطار قضية الإصلاحات العامة في الدولة العثمانية لسبب وجيه برأيه هو أنه لا

يوجد أي أساس واحد لإقامة دولة ولو مصطنعة للأرمن[٤٩] .

ثم يشير مراد إلى أن اللجان الأرمينية المعترف بها قد رفضت اقتراحه للتعاون مع الأرمن في سبيل مصلحة «الوطن المشترك »ولذلك فإنهم بهذا الرفض ذاته، أظهروا أن آمالهم تختلف تماماً عن مصلحة الدولة العثمانية، أي عن الوطن المشترك اليوم «وطبعاً» غداً، أيضاً أنهم يريدون بسذاجة حقه ، أن يقيموا أرمينية جديدة من أنقاض الدولة العثمانية الحالية، وهذه الفكرة المثبتة والمشروع الأخرق يدفعانهم إلى قرارات ونشاطات إجرامية وأعمال غايتها الوحيدة هي إثارة مشاعر المسلمين، وهم أساتذة مبرزون في فن الخداع وتصرفهم الأخرق الخالي من الأدب هو الذي نشأت عنه «المسألة الأرمينية» وهو الذي يساعدهم على هذا الفرض بشكل رائع[٥٠]، وفي الحقيقة عرقلت هذه الملاحظات التي كان يبديها مراد ميزانجي تقوية العلاقات الأخوية بين حركة تركيا الفتاة والأرمن وسدت الطرق بوجه أي احتمال للإتصال أو التجبيه مع الجمعيات الأرمنية، إبان المعارضة التي شنوها متفرقين ضد عدوهم المشترك السلطان عبدالحميد.

يوسف أقجوار (١٨٦٧ - ١٩٣٥م)

يعتبر يوسف أقجوار مفكراً طورانياً من الطراز الأول، وهو أحد المفكرين القوميين الطورانيين من غير الأتراك العثمانيين وأيضاً هو أكثرهم حماسة وتنظير ا للطورانية الرومانسية، لأسباب ترجع إلى أنه ينتمي للشعب القوقازي الخاضع لروسيا القيصرية ، حيث ولد بمدينة سمبر Simbir التي تقع على الساحل الغربي لنهر الفولجا في يونيو ١٨٧٦م، وبعد أن تلقى تعليمه الأولى في المدارس المحلية، ثم قدم للقسطنطينية سنة ١٨٩٣ م، ودرس في الكلية الحربية كما درس العلوم السياسية في باريس وكتب مقالات في صحيفتي «شوراي أمت » التركية، و «مشورت الفرنسية»، ذهب إلى قازان ومن هناك أرسل كتابه الشهير «ثلاث طرز سياسية» إلى صحيفة تركيا الفتاة التي تصدر في القاهرة سنة ١٩٠٤م.

وعقب ثورة ١٩٠٨ م، عاد مجدداً للعاصمة العثمانية ونشط في أوساط المهاجرين، وبدأ يكتب في صحيفة « وطن الترك» وشارك في تأسيس «جمعية بيت الترك» في العام نفسه، وترأس تحرير صحيفتها «وطن الترك» سنة ١٩١١ م[٥١]، كما عمل سكرتيراً عاماً لإتحاد أتراك روسيا في تركيا، ونشر مقالات في صحيفتي «ترجمان أحوال» و «الصراط المستقيم» قدم فيها نظرياته[٥٢]، وعمل مدرسا في مدرسة الفنون الثانية والمدرسة الحربية، إلى أن أُنهيت خدمته سنة ١٩١٦ م، وشارك مع مواطنه حسين زاده علي بك، في مؤتمر الأقوام التركية في برلين وأرسل إلى روسيا ممثلاً للهلال الأحمر من أجل تبادل الأسرى الأتراك بعد الحرب العالمية الأولى، عمل في الأناضول أثناء حرب الإستقلال وانتخب عضواً في البرلمان التركي عن إستانبول عام ١٩٢٣ م، وعن قارص عام ١٩٣٠ م.

وكان أقجوار أحد المفكرين القوميين الطوارنيين الذين شغلوا أنفسهم بمصير الأمبراطورية العثمانية والخروج بها من المأزق الذي يتهددها في عصره، وألف كتباً هامة في هذا الصدد منها «العلوم والتاريخ» سنة ١٩٠٦م، و «ثلاث طرز سياسية» سنة ١٩١٢م، و«ملاحظات خاصة بالمسألة الشرقية» سنة ١٩٢٠م، و«التاريخ السياسي لتركيا» بين عامي ٣٢ - ١٩٣٥م، و«التيارات السياسية» سنة ١٩٢٦م، وأخيراً عصر تدهور الإمبراطورية العثمانية سنة ١٩٤٠م، ويقسم يوسف أقجوار تطور تاريخ الفكر التركي الحديث في الإمبراطورية العثمانية، حسب أولوية الظهور وفرص البقاء لكل منهما.

النمط الأول: الأمة العثمانية وتضم جميع الملل والقوميات المختلفة التابعة للحكومة العثمانية.

النمط الثاني: الجامعة الإسلامية وتشمل جميع المسلمين الذين يقرون بالخلافة الإسلامية للدولة العثمانية.

النمط الثالث: وهو القومية التركية وتقوم هذه الفكرة على أساس العرق.

وكان للنمطين الأولين في وقت من الأوقات تأثيرهما في السياسة العامة للدولة العثمانية برأي أقجوار، ثم اقتصر وجودهما فيما بعد في كتابات بعض الكتاب، وكانت الرغبة في وجود

الأمة العثمانية ضرباً من الخيال لا يمكن تحقيقه، إذ كان ذلك يتطلب منح جميع الرعايا مسلمين وغير مسلمين حقوقاً متساوية، فتحقق المساواة فيما بينهم وحرية الفكر والعقيدة، وبذلك يحدث الإندماج فيما بينهم على الرغم من اختلاف الدين والنسب فينتج من ذلك أمة عثمانية جديدة ووطن واحد على غرار ما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية(٥٣)

وإذا كان يوسف أقجوار يتحفظ على آليات وبطء نشاط القوميين الأتراك وقصره على العاصمة إستانبول فإنه يدعو إلى أن تكون سياسة التتريك سياسة عامة لا تقف عند حدود الدولة العثمانية، وبناء عليه ينبغي النظر إلى المناطق الأخرى من الكرة الأرضية التي يقطنها الأتراك التي لولا التضيق الخارجي لذاعت هذه الفكرة في التركستان وبايق وايديل (التي يغلب فيها العنصر التركي) أكثر من الممالك العثمانية(٥٤).

وعلى أية حال فإن فكرة إيجاد قومية سياسية تعتمد على العرق فكرة جيدة وبالنسبة لفوائد سياسة توحيد الأتراك، فإن الأتراك في الممالك العثمانية تجمعهم بشدة روابط الدين والعرق، ولكن العناصر الأخرى المسلمة المتتركة – أي غير التركية، ستتشبه بالعنصر التركي، كما يمكن تتريك العناصر التي لا تحمل هوية قومية وتتشبه بالعنصر التركي ولكن الفائدة الكبرى أساساً هي في إتحاد الأتراك المتحدين في اللغة والعرق والعادات المشتركة معظمهم في الدين، والمنتشرين في قسم كبير من قارة آسيا وشرق أوروبا وفي تشكيلهم قومية سياسية عظيمة تستطيع المحافظة على وجودها، وسوف تلعب الدولة العثمانية أهم دور في هذا الخصوص لأنها أقوى وأكثر المجتمعات التركية ترقياً وتمدناً.

وبذلك يتكون عالم للترك بين عالم الصُفر ستؤدي الدولة العثمانية في هذا العالم المتوسط المهمة التي تريد اليابان القيام بها في عالم الصُفر.

وفي مقابل هذه الفوائد هناك محاذير أيضاً منها، خروج الأقوام المسلمة في الأراضي العثمانية من غير الترك، أو الذين لا يمكن تتريكهم، من أيدي الدولة العثمانية، وانقسام المسلمين إلى أتراك وغير أتراك، وعند ذلك لن تبقى للدولة العثمانية علاقات جيدة بالمسلمين من غير الترك.

وستكون المشكلات الداخلية في تطبيق سياسة توحيد الأتراك كثيرة بالنظر للسياسة الإسلامية التي تتبناها حكومة الاتحاديين، وإذا كانت الأفكار القومية بدأت تدخل بين الأتراك بتأثير الغرب، فهذه الواقعة حديثة جداً كما ذكر، فخيال أفكار التتريك والأدب التركي وتوحيد الترك، كل ذلك عبارة عن طفل حديث المولد ولم يكن لدى العنصر التركي من التنظيمات القوية التي رأيناها في التاريخ الإسلامي ما يمكن من تحقيق إتحاد الترك، فأكثر الترك اليوم في وضع نسوا فيه ماضيهم، ولكن يجب ألا ننسى أن أكثر الترك الذين يحتمل أن يقيموا هذا الإتحاد مسلمون، وعلى هذا فمن الممكن أن يكون الإسلام عنصراً مهما في تكوين القومية التركية الكبرى، وبعض القوميين يعتبرون الدين أحد عناصرها، ولكي يؤدي الإسلام خدمة في إتحاد الترك يجب أن يتحول بالشكل الذي يقبل استحداث قوميات فيه كما هو الحال في المسيحية مؤخراً، وهذا التحول إضطراري تقريباً، فالتيارات العامة التي ترى في تاريخنا الحاضر تحدث في الأعراق والأجناس.

ويعني ذلك المحافظة على حدود الدولة السابقة، الدولة العلية العثمانية، وفي ذلك مصلحة للمسلمين والأتراك على حد سواء، بالنسبة للأتراك والمسلمين والموجودين خارج حدود الدولة فتعد من المسائل الداخلية الخاصة بهم التي لا تشغل الدولة.

ويؤرخ أقجوار لظهور فكرة الأمة العثمانية التي بدأت بشكل جدي كما يحدد في عهد السلطان محمود الثاني، وينقل عنه قوله : « أريد اختلاف الدين بين رعايانا فقط حين دخولهم المساجد والمعابد والكنائس» وقد حظيت هذه السياسة في الممالك العثمانية بالاهتمام في مطلع وأواسط القرن التاسع عشر، وكان من الإعتقاد بأنها قابلة للتطبيق حيث الأفكار القومية كأوروبا في تلك الفترة، وقامت الثورة الفرنسية على أساس من الفكر القومي أكثر من الجنس والعرق وكان السلطان محمود الثاني وخلفاؤه يؤمنون بهذه الفكرة وبإمكانية تطبيقها مثلما حدث في أوروبا[٥٥].

فقد وحدت القومية الفرنسية بين الجرمان واللاتين والإغريق وغيرهم من سائر الأجناس الأخرى كما أذابت القومية الألمانية في بوتقتها الكثير من العناصر السلافية،

كذلك الحال بالنسبة لسويسرا التي تتنوع فيها الأعراق والأديان.

وقد راجت فكرة الأمة العثمانية على عهد الصدرين عالي باشا وفؤاد باشا، وكانا متأثران في ذلك بالإمبراطور نابليون الثالث الذي كان يؤمن بمبدأ تكوين القوميات بناء على رغبة الشعوب وعقب إنهيار الإمبراطورية الفرنسية فقدت فكرة الأمة العثمانية دعامة قوية لها وبعد سنوات حاول مدحت باشا الذي آمن بفكرة العثمنة أو القومية العثمانية إلا أن برنامجه السياسي كان مشوشاً أكثر من سابقيه ولم يعمر طويلاً، ولم يكن برنامج تركيا الفتاة أسعد حالاً من سابقيه وفشلت فكرة تأسيس الأمة العثمانية للأبد.

ولذلك يجزم أقجوار بأن فكرة إيجاد أمة تركية تعتمد على العرق فكرة حديثه جداً وأنها لم تكن موجودة في الدولة العثمانية أو الدول التركية الأخرى المنقرضة. وإذا كان «ليون كوهين» المؤرخ المناصر لجنكيز خان والمغول يكتب أن هذا الخان الكبير فتح آسيا بقصد توحيد الترك، فإن هذا الادعاء يحتاج إلى توثيق، ويزيد أقجوار ولم أصادف إشارة قط إلى وجود فكرة توحيد الأتراك في حركة التنظيمات والعثمنة ولا أدري «هل طاف هذا الخيال السامي بفكر «أحمد وفيق باشا» عندما أخذ يكتب بالتركية الخالصة وألف قاموسه، «لهجة عثمان»، وإذا كان تأسس مؤخراً محفل أقامة أنصار القومية التركية فإنه محفل علمي أكثر منه سياسي، وجاء لزيادة العلاقات الألمانية العثمانية، وتعريف الشباب الترك باللغة الألمانية، وإطلاعهم على الدراسات بالعلوم التاريخية والإنسانية».

التتريك الإمبريالي :-

ويقسم يوسف أقجوار تيار التتريك المعاصر له إلى قسمين: التتريك الديمقراطي والتتريك الإمبريالي، الأول : برأية يعترف بمبدأ القومية وهو حق للترك، مثلما هو حق لكل أمة، وعلى سبيل المثال فهو يناصر العرب والأرناؤوط والأمم الأخرى فيما يطالبون به من الإمبراطورية العثمانية، وقد أوضحت مجلة «وطن الترك» التي يرأس تحريرها هذه الفكرة عدة مرات في مسألة العرب، أي الإيمان بمبدأ تعدد القوميات، ومن المحتمل أن هذا التيار

نشأ عن الاقتناع بأن معظم الترك خاضعون لأمم أخرى، وحتى المتبوعين أنفسهم تابعين إقتصادياً وثقافياً وبناءً عليه سيكون من الممكن النجاة استناداً على هذا الحق.

وكان القوميون الديمقراطيون الأتراك يفكرون في أن قوة الترك القومية الكامنة فيهم كافية لحياتهم ولا يحتاجون لتمثيل الأمم الأخرى، أما الإمبرياليون الترك فكانوا يتشبهون بمعظم القوميين في أوروبا، فكانوا يؤيدون القومية التي تزيد من قوتهم الحقيقية، وليس الحق المجرد كأنصار التيار الديمقراطي.

وفي الواقع فإن الحق القومي في نظر القوميين الأوروبيين هو أداة سياسية، وليس حقاً مجرداً أو مطلقاً، وعلى سبيل المثال فإن روسيا تدعي وتطالب بهذا الحق للسلاف في الداخل والخارج، وتحارب في هذا السبيل إذا اقتضى الأمر، ولكنها لا تعترف بنفس الحقوق للفلنديين والجورج والأرمن والترك في الإمبراطورية الروسية.

وبالعكس كانت تعمل على إسترداد ما حصلوا عليه من حقوق، ومع ذلك فقد انهارت في الوقت الذي كانت تأمل فيه بنجاح هذه السياسة معتمدة على كتلة بشرية مكونة من مائة مليون روسي وكذلك الحال بالنسبة للألمان، فقد فشلت سياستهم القومية التي أرادوا تطبيقها في ألمانيا والنمسا وعلى هذا كان من المستحيل أن ينجح تيار التتريك الإمبريالي المعتمد على قوة قومية ومادية أقل من هذا بكثير[٥٧].

ويبشر يوسف أقجوار بالتيار القومي الديمقراطي الذي يراه تياراً دفاعياً صرفا يستند على الحق ويعمل على إسترداد الحق المغتصب، ويدافع عن الحق الذي يراد اغتصابه، بعكس التيار الإمبريالي فهو عدواني يعتدي على حقوق الغير، ويعمل على تقوية أمته فقط ولم ينته هذا التيار من العالم بعد، ويتوقع أقجوار أن هذا النوع من القومية إلى زوال إن عاجلاً أم آجلاً، والذي أصاب الروس والنمساويين والألمان سيصيب غيرهم من الإمبرياليين يوماً ما، إن القومية الإمبريالية العدوانية للترك خطأ وكل الأقلام والأفكار دافعت دوماً عن تيار القومية التركية الديمقراطية، وسوف تدافع عن هذا المبدأ أكثر، معتبرة من الأحداث.

فكرة القومية في الشرق :

ويرى يوسف أقجوار أن فكرة القومية المسيطرة على الغرب اليوم، لم تتأخر كثيراً في الانتقال إلى المشرق، وقد تولدت هذه الفكرة برأيه نتيجة لدراسات علماء الآثار الألمان، أو من فكرة المنظرين الفرنسيين، أو من تعاليم قادة الإصلاح الديني، وربما نتيجة حادثة إقتصادية مادية مثل اكتشاف الطاقة البخارية.

ويعد المسيحيون النماذج الأولى للديمقراطية في الشرق، حيث أقاموا علاقات وطيدة مع مسيحي الغرب واطلعوا على أفكارهم قبل المسلمين، وقد جعلتهم ظروفهم الحياتية يتلقون فكرة القومية كنوع من الإنقاذ بالنسبة لهم، فاعتنقوها بإيمان وفدائية وقد تمثلت نتائج ذلك في صربيا ورومانيا واليونان وبلغاريا.

وكان القسم الغربي من العالم القديم متقدماً في المَدنيّة، وقد انتقل هذا التقدم من العالم الإسلامي إلى العالم الغربي خلال ستمائة أو سبعمائة عام، ومنذ ذلك الوقت وحضارة الإسلام تتلاشى تدريجياً بينما تزدهر حضارة الغرب وخضعت معظم الدول صاحبة الحضارة الإسلامية لنفوذ الدول المسيحية، وأدركت الدول الإسلامية الأخرى المستقلة تفوق الحضارة الأوروبية وضرورة التبعية لهذه الحضارة على المستويين الفردي والاجتماعي، واليوم أصبح العالم الإسلامي كله خاضعاً لحضارة أوروبا طوعاً أو كرهاً.

ويضيف أقجوار والآن يعتبر المسلمون الغرب الأوروبي أستاذاً لهم في الفن والحِرف والتجارة والفكر والعلم وفي كل شيء، لدرجة أنهم استقدموا منه الخبراء العسكريين لتدريب وتعليم جيوشهم والكتب المدرسية التي تحدد رؤية الأطفال للحياة والكائنات، والقوانين والقواعد التي تنظم حياتهم المدنية، وهكذا انتقلت فكرة القومية إلى المسلمين في الشرق مع مجموعة أخرى من الأفكار وفي هذه المرحلة التي تم فيها الاقتباس من الغرب ، أي أن ظهور فكرة القومية عند المسلمين كملت بمرور الوقت الأوصاف الخاصة للحضارة الإسلامية، ولكنها لم تبلغ بها إلى درجة تحافظ فيها على شخصيتها الممتازة، ومع هذا يمكن القول بأن التأثير الغربي ساعد على ظهور القومية عند المسلمين ولكن هذا التأثير لم

يستطع القضاء على الأديان التي هي فوق القوميات.

وطبقاً لوجهة النظر الإسلامية فإن الدافع لقبول المسلمين فكرة القومية بشكل عاطفي، هو نفس الدافع الذي دفعهم لقبول المبادئ والقوانين الأخرى في الغرب، فالمسلمون أفراداً ومجتمعات الذين يعملون على تمثيل قوانين الجنسية الألمانية، والعقوبات الفرنسية، والبحرية الإنجليزية من أجل الحفاظ على وجودهم واستقلالهم، يعملون في الوقت ذاته على امتصاص فكرة القومية بنفس الطريقة ولنفس الهدف، وليس بمستبعد أن تثمر شجرة الإسلام المعمرة ثماراً طيبة بعد أن يتم تلقيمها بهذه الأفكار الجديدة.

ضياكوك ألب ١٨٧٥ - ١٩٢٤

لم يحظ مفكر تركي بشهرة وتأثير ضياكوك ألب الذي تبنى أطروحة الوحدة الطورانية متأثراً في ذلك بأفكار المهاجرين الأتراك من روسيا، وجاءت أهمية أطروحات كوك من تبني الإتحاديين لها ومن بعدهم الحركة الكمالية التي اعتبرته المنظر الرئيسي لها بعد أن نقحت نظرياته من البعدين الإسلامي والطوراني وركزت فقط على تركية الأناضول.

وضياكوك الذي اعتبر عصره هو عصر القوميات وزعم أن الفكر القومي ظهر لدى الشعوب العثمانية غير التركية –الألبانيين والعرب– قبل الأتراك، يرفض تماماً إذابة الأتراك في أي شعب، بمعنى لو تمثلتهم القوميات الأخرى فإنهم سينتهون وينادي بالقومية التركية التي تجمع كل الأتراك من أوزبكيين وقيرغيز وتركمان وعثمانيين وتتار وآذريين، زاعماً أن وطن الأتراك ليس تركيا ولا التركستان فقط، فوطنهم منطقة هائلة خالدة –هي طوران– وهي الوطن المعنوي الأيديولوجي الذي يجمع الأتراك الطورانيين ويمنع عنهم غيرهم، فهو مجموع كل المناطق التي يسكنها الأتراك ويتحدثون لغتهم التركية.

وكان أكثر المفكرين الأتراك حماسة لتجنب المؤثرات العربية والفارسية في اللغة التركية واتخاذ لغة إستانبول لغة قومية للأتراك وخلق إبداعات فنية وثقافية تركية في نطاق المَدنيّة الأوروبية، وفي الجملة تتريك اللغة التركية في النحو والصرف

والإملاء والاصطلاحات[٥٨].

ونشأ ضياكوك ألب في أسرة قَدِمَت إلى ديار بكر من «جرميك» التي ولد بها عام ١٨٧٥م، ورث حب القراءة عن والده محمد توفيق مدير الولاية ورئيس تحرير جريدتها، ومؤلف « التقويم السنوي لديار بكر» التحق بالرشيدية العسكرية في ديار بكر، وبعدها التحق بمدرسة العلوم السياسية وحينذاك بدأ يُظهر ميلا خاصاً للغات الأجنبية والفلسفة والعلوم التطبيقية، وتعلم العربية والفارسية من عمه، وبدأ يهتم باللغة الفرنسية، ثم انكب على دراسة الفلسفة والتصوف الإسلامي، وبعد وفاة أهله تقرب من عمه وتزوج من ابنته، و قد تعرض فترة من الوقت لأزمة نفسية حاول على أثرها الانتحار بإطلاق الرصاص على رأسه واستقرت الرصاصة في مخه، ثم رغب في الحياة مرة أخرى، والتحق بمدرسة الطب البيطري وفي السنة النهائية انضم إلى الجمعية التي أسسها طلبة الطب، وبعث برسائل ذات مغزى سياسي إلى ديار بكر، وتم فصله من جراء ذلك، ونُفِيّ من إستانبول إلى ديار بكر بعد إعتقال دام تسعة أشهر [٥٩]، وتصادف هذه المرحلة من حياته التي زاد فيها من معلوماته الدينية، حيث قرأ القرآن الكريم ودرسه علاوة على أنه صار رائد ا لحركة شعبية في هذه السنوات، وكان إبراهيم باشا رئيس عشيرة «إيلي» قد فرض إتاوات على الشعب، مما جعل ضيا بك يحرض الشعب على التوجه إلى مكتب البرق لإرسال الشكاوى إلى القصر.

وبعد إعلان المشروطية الثانية، افتتح ضيا بك شُعبة لجمعية الا تحاد والترقي في ديار بكر ونشر مقالات في صحيفتي «دجله وبيمان»، وشارك في مؤتمر جمعية الإتحاد والترقي الذي عقد في سلانيك عام ١٩١٠م، مندوباً عن ديار بكر وأُنتخب عضواً للمركز العام هناك، وهناك تعرف على «عمر سيف الدين» «وعلي جانب يونتم»، حيث قبل بفكرة القومية التركية، وبدأ ينشر مقالاته في مجلة «الأقلام الشابة » التي أصدروها سوياً ونشر قصيدته الشهيرة «طوران» لأول مرة باسم مستعار هو «توفيق سادات» علاوة على مقالاته التي يغلب على معظمها الطابع الفلسفي، كما أصدر مقالات أيضاً بإمضاء «ميرطاش» وقد لقي هذا الاسم المستعار استحساناً من صديقه «علي جانب»، كما استخدم محمد ضيا اسما مستعاراً

آخر لمقالاته هو كوك ألب فصار يعرف باسم ضياكوك ألب، وعندما قدم إلى أستنبول واعتنق فلسفة أوجست كومبت August Compt الأفكار الخاصة بالمدرسة الإجتماعية لإميل دوركيم Emile Durkhim وأسس فلسفته على هذه الآراء، وصار يتحرك على ضوئها وهو يعد برنامج القومية التركية في مجلة الدراسات القومية و المجلة الجديدة.

وعندما احتل الإنجليز إستانبول نفوه إلى مالطا، وبعد عودته من المنفى ذهب إلى إستانبول عام ١٩٢١م، ثم ذهب إلى أنقرة ثم إلى ديار بكر، حيث أصدر المجلة الصغيرة التي احتوت أفضل مقالاته، وقبيل ذلك ألف كتابه «أسس القومية التركية» و «أخلاق الترك» وفي أنقرة كتب الجزء الأول من كتابة «تاريخ الحضارة التركية» لطلاب المدارس الثانوية ثم انتخب عضواً في البرلمان التركي وبعد ذلك أصابه المرض فذهب إلى إستانبول لتلقي العلاج، وتوفي في ٤ أكتوبر ١٩٢٤ م.

أفكاره وتأثيره وتأثره :

١. مرحلة إعداد الأفكار : بعد أن قبل ضيا كوك ألب بالفكر القومي التركي في سلانيك، صار طوراني التفكير (الطورانية تعني تجمع كل الترك في العالم)، وليس في تركيا الحالية في وطن واحد ويقول أن تركيا سوف تتسع لتصبح «طوران» وقد عبر عن فكرة هذا الوطن من قبل بقوله : إن الوطن بالنسبة للترك لا يعني تركيا أو تركستان ولكن الوطن هو البلد الكبير الخالد: طوران[٦٠].

ومن بين العوامل التي دفعت ضيا بك إلى تبني هذه الأفكار هو نظرة الأوروبيين لتاريخ الترك وأبطالهم من أمثال آتيلا وجنكيزخان، حيث ينتقدون هؤلاء الأبطال بينما يبجلون أبطالهم التاريخيين من الغزاة من أمثال الإسكندر والقيصر، يضاف إلى ذلك كارثة البلقان التي تعرضت لها تركيا، وخروجها مهزومة من الحرب العالمية الأولى، وإحتلال عاصمتها إستانبول، ثم نفيه إلى مالطا ودخول اليونايين الأناضول، كل هذه العوامل أدت إلى تكريس فكرة ا لقومية في ذهن ضيا كوك ألب، وبعد إعلان الجمهورية في تركيا صارت

فكرة الطورانية أحد المبادئ التي اعتنقها، وقد كتب ضيا بك «أسس القومية التركية» لتحل الحقائق التاريخية والجغرافية والعرقية والحضارية لعالم الترك محل مثيلاتها في فلسفة «دوركيم».

٢. المبادئ الأساسية لضياكوك: أثبت ضيا مبادئه الأساسية في كتابه « أسس القومية التركية » الذي نشره عام ١٩٢٤ م، هذا الكتاب الذي أهداه لأعضاء الجمعيات والتنظيمات كان يتكون من قسمين : نظري وعملي درس في القسم الأول ماهية القومية التركية، وفي القسم الثاني وضع البرنامج.

في الجزء الأول من القسم الأول من الكتاب قدم ضيا بك معلومة مختصرة حول تاريخ القومية التركية، وخصص الجزء الثاني للإجابة عن سؤال : ماهي القومية التركية؟ وطبقاً لرأيه فإن القومية التركية تعني إعلاء شأن الأمة التركية، وسيؤدي هذا إلى سؤال آخر وهو : ماهي الأمة؟ الأمة تعني بالنسبة للمتعصبين من الترك، العرق ولكن الدراسات العلمية فندت هذه الفكرة، وفي هذا يقول ضياكوك عندما لا تكون هناك ثمة صلة للعرق بالخصال الإجتماعية على هذا النحو فإنه يلزم ألا تكون له أدنى علاقة بالأمة التي هي مجموع السجايا الإجتماعية، وعليه يلزم البحث عن الأمة في مجال آخر، ويرفض ضياكوك أفكار دعاة القومية التركية، أو الجغرافية أو العثمانية أو الجامعة الإسلامية، ويوضح ضياكوك في كتابة المذكور ذلك بقوله، يؤكد علم الاجتماع أن هذه الرابطة تكمن في التربية أو الثقافة، أي الاشتراك في الشعور، ويُعرف ضيا بك الأمة بقوله : «الأمة هي التي تشترك في اللغة والدين والأخلاق والجماليات، أي التي تتكون من أفراد تلقوا نفس التربية»، ويعرف أيضاً القروي بأنه هو الذي توافق لغته دينه وقد خصص ضيا الجزء الثالث من القسم الأول من كتابه لمبحث «التركية الطورانية» ويدخل إلى الموضوع حدود كلمتي ترك و طوران، ويرى أن الترك اسم لأمة، والأمة في نظره تعني مجموعة لها ثقافة خاصة بها، وعليه فإن لغة الترك يمكن اعتبارها ثقافة خاصة بهم، وينتقل ضيا بك بعد ذلك إلى مسألة انفصال قسم من الأتراك عن تركيا فيقول «إن بعض البطون التركية تعمل على تكوين لغة وثقافة منفصلة

عن أتراك الأناضول» فمثلاً كان قسم من الشباب من أتراك الشمال مشغولين بإيجاد لغة وثقافة تترية وهذه الحركة ستؤدي إلى أن يكون الأتراك أمة غير التتر ولأننا بعيدون عن هؤلاء فلن نعرف ما الشعار الذي سوف يرفعه القيرغيز والأوزبك، فإذا عمل هؤلاء على إيجاد لغة وأدب وثقافة خاصة بهم، فسيؤدي ذلك إلى تقليص حدود الأمة التركية، ولأن أتراك الياقوت والآلتان يقطنون أماكن بعيدة، فيبدو من الصعب إدخال هؤلاء في دائرة ثقافة أتراك تركيا[٦١]، وطبقاً لرأي ضياكوك فإنه من الممكن توحد الترك وخاصة الأتراك الأوغوز أي التركمان، إن تركيا تضم أتراك أذربيجان وإيران وخوارزم وأيضاً الأوغوز وينتقل ضياكوك من هذا إلى فلسفة التتريك ويقصد بها إتحاد الأوغوز أو التركمان من الناحية الثقافية قبل كل شيء، ورأيه أيضاً فإن كلمة ترك تطلق اليوم على أتراك تركيا، أما طوران فهو اسم مشترك لكل أتراك العالم، ولكن يلزم إبقاء أورال آلتاي الأخرى التي لم يثبت بصورة قاطعة حتى الآن قرابتها للترك، خارج نطاق مفهوم تعبير طوران.

كما يقسم ضياكوك فكرة القومية التركية من حيث حجمها إلى ثلاث درجات :

١. قومية تركية.

٢. قومية الأوغوز أو التركمان.

٣. الطورانية .

ويفرق ضياكوك بين الثقافة والحضارة فيذكر أن الأولى قومية بينما الثانية دولية، فمثلاً هناك حضارة غربية مشتركة بين جميع الدول الأوروبية، بينما توجد ثقافة إنجليزية وأخرى فرنسية وثالثة ألمانية وهكذا[٦٢].

ويصر ضياكوك في القسم النظري من كتابه على ضرورة دخول الترك في دائرة الحضارة الغربية، ولا يرضى بالتوأم معها، ويرى أن تطويع الحضارة الشرقية للحضارة الغربية يعني محاولة إحياء القرون الوسطى في مرحلة القرون الأخيرة، فلا يمكن المزج بين الإنكشارية والجيش النظامي والعالم القديم والعلم الحديث، والأخلاق القديمة والأخلاق الجديدة.

برنامج التتريك :-

في كتابه « أسس القومية التركية» تناول ضياكوك الموضوعات التالية (٦٣).

التتريك في اللغة :

ويشير إلى أن اللغة القومية للأتراك هي تركية إستانبول، إلا أن هناك لغتين في إستانبول هما لغة الحديث و لغة الكتابة، وهذا لا يحدث في أية أمة فهذه الثنائية مرض يخصنا، ولكل مرض دواء ويمكننا إنقاذ لغتنا من تلك العلة، وما يمكننا عمله هو تحويل لغة الكتابة إلى لغة الحديث أو العكس، ويرى أنه يجب إيجاد مترادفات تركية للكلمات العربية والفارسية التي دخلت لغة الشعب، والتركية الجديدة تكون بتطهير لغتنا أولاً من التعبيرات والتراكيب العربية و الفارسية عديمة الأهمية، وإستخدام التعبيرات القومية الجديدة، وإضافة الكلمات الحديثة التي لا نملكها والتي لا غنى عنها(٦٤).

التتريك في الفنون :-

يرى ضيا كوك ألب أن الذوق الجمالي عند الأتراك القدماء عال جداً ونلحظ ذلك في السجاد الرائع الذي تنسجه بنات التركمان على غير منوال سابق، وفي الأدب يجب التخلي عن الوزن العروضي في الشعر القومي أو الوزن المقطعي، وهناك من حاول هذه التجربة ولكن الذوق القومي لم يستعذب هذا اللون، وقد أظهرت هذه التجربة في الوقت ذاته عدم إمكانية الأخذ من الأمم الأخرى، وعليه يلزم إستخدام الأوزان التي استقرت في وجدان وأعراق الشعب التركي، والعودة إلى تراث الشعب التركي الأصيل بما يضم من حكايات وملاحم وقصص وأساطير وأمثال شعبية وفلكلور وتواشيح وأحاجي والغاز وما إلى ذلك، ويرى ضيا بك أن جميع الفنون التركية قومية لأنها خاصة بالشعب كالفلكلور والعمارة والصناعة والحياكة وصناعة السجاد والكليم، والنقش والرسم، وحسن الخط والنجارة والحدادة والزراعة.

القومية التركية في الأخلاق :

يرى كوك ألب أن كل أمة من الأمم الكبرى قد حازت قصب السبق في أحد مجالات الحضارة فاليونان القدماء برزوا في الفنون الجميلة، والرومان في القانون، وبنو إسرائيل والعرب في الدين، والفرنسيون في الأدب، والأنجلو ساكسون في الإقتصاد والألمان في الموسيقى والميتافيزيقيا أم الأتراك فبرزوا في مجال الأخلاق.

الأخلاق الوطنية :

لكي يتمكن الترك من الحفاظ على استقلالهم ووحدة بلادهم وحرياتهم فعليهم التمسك بمبدأ الأمة والوطن، والأخلاق الوطنية، ويرى ضياكوك أن الأتراك القدماء كانوا يتميزون بالأخلاق في أداء العمل وفي الأسرة، ويدعو إلى تعدد الزوجات، ويرى أن أسس الأخلاق التركية في المستقبل، علاوة على الأمة والوطن والعمل تقوم على الديمقراطية ومناصرة المرأة، كما يرى أن أهداف القومية التركية هو سمو الأخلاق الحضارية بالقدر الذي تسمو به شخصية الإنسان [٦٥]، وفي مجال القانون، يرى ضياكوك ضرورة التخلص من المؤسسات والأفكار التي انتقلت من العثمانيين كما هو الحال في سائر المجالات الأخرى ويقصد بذلك التقاليد والعادات الثابتة التي يزعم قدسيتها كما يرسم ثلاثة أهداف من أجل تتريك القانون : وجود دولة عصرية وإقامة أسرة عصرية وممارسة الديمقراطية.

التتريك في الدين :

يرى ضياكوك أنه بإستثناء تلاوة القرآن الكريم يجب أن تكون الأدعية والمناجاة والمواعظ باللغة التركية.

التتريك في الإقتصاد :

يرى ضياكوك أن الثروة يجب أن تكون ملكاً لجميع الترك وأن أنسب نظام للطبيعة

التركية هو النظام التعاوني أي التكافل الاجتماعي، ومشروعية الملكية الفردية مرتبطة بخدمتها للنظام الاجتماعي ككل وليس من الصواب محاولة الاشتراكيين والشيوعيين إلغاء الملكية الفردية، فيجب احترام الملكية الفردية والجماعية، وأن تركيا يجب ألا تبقى بلداً زراعياً بل عليها التحول إلى التصنيع.

التتريك السياسي :

يؤكد ضياكوك أن عملية التتريك ليس حزباً سياسياً، ولذا لم يدخل في صراع سياسي مع أي طرف ولكنه يؤيد حزب الشعب صاحب الفضل في إطلاق اسم « تركيا » على الدولة واسم «التتريك على الأمة».

الهوامش :

١. محمد حرب: «السلطان عبدالحميد الثاني آخر السلاطين العثمانيين الكبار»، دار القلم، دمشق، ١٩٩٦ ، ص ١١٠.

٢. أبو خلدون ساطع الحصري: الأعمال القومية لساطع الحصري : « محاضرات في نشؤ الفكرة القومية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٥ م، ص ٩٥

3. Auleneau. "La Turquie et la Guerre" Paris 1915. P.22

4. Mandelstam A. "La Turquie" Paris 1915 P.56

٥. أحمد عبدالرحيم مصطفى : المرجع السابق ص ٢٢٥

6. Seignobose. Capit. "Tures et Turquie" Paris 1920 P.23

7. Mandelstam F. "bey" Etude sur la crise ottomane Actuelle (1914-1915) "Ge - eve. 1915 P. 84

8. Ahmet Emin Yalman. Tarihte Gorduklerim ve Geeirdiklerim. C2 1922 - 1971 Istanbul P. 9193

٩. بول دومون « فترة التنظيمات ٣٩ – ١٨٧٨ ، فصل منشور في» «تاريخ الدولة العثمانية» إشراف روبير مانتران – ترجمة بشير السباعي، دار الفكر للدراسات والنشر القاهرة ١٩٩٣، ط ١، ج ٢ ص ٧١ – ٧٢

١٠ . احمد عبدالرحيم مصطفى : المرجع السابق ص ٢٢٤ – ٢٢٥

11. The Genesis of Yong Ottoman Thought "Seril Mardin. New Jersey 1962. P. 253

١٢ . بول دومون : المرجع السابق ص ٧٤

13. Bernard Leuis "The Emer Grence of Modern Turkey "Oxford 1962 P. 145

14. Bernard Leuis :OP. CIT. P. 133

١٥ . محمد حرب « الأدب التركي الحديث والمعاصر» الهيئة المصرية العامة للكتاب « القاهرة ١٩٧٥ ، ص ٢٤ »

16. Serif Mordin. OP. CIT. P.P. 255 - 256

17. Bernand Leuis. OP.CIT P. 143

18. Serif Mordin. OP. CIT. P. 338

١٩ . عبدالعزيز الشناوي « الدولة العثمانية : دولة إسلامية مفترى عليها » مكتبة الإنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٧، ج ٣، ص ٥٤

20. Bernard Leuis. OP. CIT. P. 127

٢١ . محمد حرب « الأدب التركي الحديث والمعاصر» ص ٢٩-٣٠

٢٢ . عبدالعزيز الشناوي : المرجع نفسه، ص ١١٥

23. Serif Mordin. OP. Cit.P. 338

24. Bernard Leuis. OP. Cit. P. 137

٢٥ . بول دومون : المرجع السابق، ص ٧٧

٢٦ . المرجع نفسه، ص ٧٤

27. Serif Mordin. OP. Cit.P. 339

28. Serif Mordin. OP.Cit.P. 343

29. Serif Mordin. OP.Cit. P343 - 344

٣٠ . ساطع الحصري « محاضرات في القومية العربية » ص ٩٨

٣١ . قيس جواد العزاوي : « الدولة العثمانية : قراءة جديدة لعوامل الإنحطاط » مركز دراسات الإسلام والعالم، فلوريد - بيروت، ١٩٩٤ ، ط ١ ، ص ١٣٧

Bernard Leuis. OP. Cit. P.138 .32

٣٣ . عبدالعزيز الشناوي : المرجع نفسه، ج ٢ ،، ص ١١٨٤

34. Bernard Leuis: OP. CIT. P. 140-146

35. Bernard Leuis. OP. CIT.P. 138

36. Stournford J. Show of Ezet Kurol Ssow “Hisstory of The Ottoman Empir

and Modcombridge. Up. 1976-1977. P. 259

٣٧ . أحمد عبدالرحيم مصطفى : المرجع السابق ص ٢٢٦.

٣٨ . بول ديمون : المرجع السابق ص ٧٦

39. Bernard Leuis. OP Cit. P. 141

٤٠ . عبدالعزيز الشناوي « الدولة العثمانية » ج ٢ ، ص ١١٨٣ - ١١٨٤

٤١ . فرانسو جورجو « النزاع الأخير ١٨٧٨ - ١٩٠٨» دراسة منشورة في تاريخ الدولة العثمانية، إشراف روبير مانتران، - ترجمة بشير السباعي، دار الفكر للدراسات القاهرة ١٩٩٣ ج ٢، ص ٢٣٠

٤٢ . أرانست أز رامزور « تركية الفتاة وثورة ١٩٠٨» ترجمة صالح أحمد العلي ، مكتبة الحياة بيروت ١٩٦٠ ص ٥٩ - ٦٠

٤٣ . المرجع نفسه ص ٦١ - ٦٧

٤٤ . المرجع نفسه ص ٦٨

٤٥ . محمد أنيس « الدولة العثمانية والشرق العربي : « ١٥١٤ - ١٩١٤»

46. Morad. La Fofce et Faibless la Turquie le Turquie les coupables et Inno - cents. Geneve 1897

47. Mourd Bey. OP. Cit. P. 27-59

٤٨ . أرنست أز رامزور : المرجع نفسه ص ٧٥ - ٧٧

49. Mourad Bey. OP Cit. P. 45-46

50. Mourad Bey. OP Cit. P. 45-46

51. Frangois Georgean "Turk Milliyetining Kokerler- Yusu Aguor (Geniven : Alever) Ankra 1986 P.96

52. Islam Anskopedisi. Istanbul. 1977. Holile Moold. P. 1-112

53. Yusuf Akgura. UG. "Torz-1" Siyaset"Istanbul 1995" P. 17-18

54. Frongois Georgeam. OP. Cit. P. 95

55. OP. Cit. P.19

٥٦ . محمد حرب : المرجع السابق : ص٧٥ - ٧٦

57. Zohre. M. Kaya Bilgegilin Mokaleleri. Ankara 1931. P.P. 578-579

58. Zohere Bilgegl. OP. Cit. P./ 579

59. Zohere Bilgegl : OP. CIT. P. 582

60. Zohere. OP. Cit. P. 583

61. Zohere. OP. Cit. P. 586

62. Zohere. OP. Cit. P. 587

63. Zohere. OP. Cit. P. 593

الفصل الثاني

الجمعيات والأحزاب القومية التركية

مراحل ظهور التيارات القومية التركية :-

إذا ما أردنا تتبع سير التيارات القومية التركية، وجب علينا أن نستعرض مظاهرها في ثلاثة أطوار :-

١. الطور الذي يمتد من بدء حركة « التنظيمات » ١٨٣٩م إلى حين انقلاب الدستور وتأسيس مشروطية الحكم أول دستور عثماني ١٨٧٦ م – حسب تعبير الأتراك – .

٢. الطور الذي يمتد من بدء انقلاب المشروطية الثانية ١٩٠٨ م، إلى إعلان الجمهورية التركية.

٣. الطور الذي بدأ بإعلان الجمهورية التركية[١].

في الطور الأول من هذه الأطوار الثلاثة، كانت آثار الفكرة القومية عند الأتراك العثمانيين قليلة، ضعيفة ومتغيرة، أنها تجلت في كتابات بعض الأدباء والمفكرين لكنها لم تستطع أن تُحدث تياراً مؤثراً في الحياة الفكرية والسياسية.

وأما الطور الثاني فقد أخذت الفكرة شكل تيارات قوية واضحة، وصار ناشطوها يبذلون جهوداً متواصلة لتنظيمها من جهة ولنشرها من جهة أخرى فألفوا الجمعيات وأسسوا النوادي، وأصدروا المجلات إلا أنهم في البداية لاقوا معارضة شديدة من بعض الفئات، لأن جماعة من الكتاب والمفكرين كانوا يعارضون فكرة القومية التركية باسم « الإسلامية » لأنهم كانوا يذهبون إلى أن النعرات القومية منافية لمبادئ الإسلام بوجه عام[٢].

وجماعة أخرى من المفكرين كانوا يعارضون فكرة القومية التركية باسم «العثمانية» لأنهم كانوا يعتقدون أن انتشار هذه الفكرة يؤدي إلى تفكك الروابط التي تربط الأقوام العثمانية، وتسبب انقراض السلطنة.

لكن الفكرة القومية تغلبت على كل هذه العقبات، ومما يجدر بالذكر أن الوقائع السياسية والحربية التي توالت على السلطنة العثمانية بسرعة كبيرة ساعدت على هذه العقبة مساعدة كبيرة حيث أنها – الحروب – أدت إلى انفصال العديد من الدول والولايات التي تضم الألبان، والصرب، والبلغار، والعرب، عن الدولة العثمانية، بحيث لم تبق سوى الولايات

التركية البحتة فأصبحت الدولة « تركية» فعلاً. وعند إنتهاء الطور الثاني وبدء الطور الثالث كانت السلطنة العثمانية زالت من عالم الوجود بصورة رسمية تاركة محلها للجمهورية التركية التي أخذت على عاتقها إتمام تتريك الشعب والحكومة وتحقيق كل ما تقتضية فكرة القومية التركية، وفق خطط مرسومة مستندة إلى قوانين وأنظمة جديدة(٣).

الجمعيات والمؤسسات الداعية إلى التتريك

بلغت سلطة السلطان عبدالحميد المطلقة مداها في نهاية السبعينات من القرن التاسع عشر وبدأت الأجيال الصاعدة في الدولة العثمانية تتحقق من بزوغ مشكلة ألا وهي الحد من سلطة السلطان الثيوقراطية، وكانت أحسن وسيلة بالنسبة لهم لحل كل هذه المشكلة هي اتباع نظريات وتجارب أوروبا فى الحكم الدستورى، غير أن الروح التي أخرجت هذا الدستور العثمانى لأول مرة إلى حيز الوجود لم تبق طويلاً، فأقصي السلطان مدحت باشا من الحكم الذي كان المُخطط الرئيسي لإصدار الدستور والنموذج المثالي للطبقة التركية الجديدة والهادفة إلى الإصلاح وفي عام ١٨٧٨ إنتهز السلطان الحرب مع روسيا وألغى الدستور(٤).

وبينما أخذت قوة السلطان تزداد وتنمو داخل الإمبراطورية أخذت حدود هذه الإمبراطورية تتقلص وتنكمش فمُنيت بخسائر كبيرة في البلقان، وتمكنت فرنسا من أن تفرض حمايتها على تونس عام ١٨٨١ م،وقبلها عام ١٨٧٥ م، اشترت إنجلترا أسهم قناة السويس، كما حدث منذ مؤتمر برلين عام ١٨٧٨، تغيير جوهري في سياسة بريطانيا تجاه الدولة العثمانية فتحولت من سياسة المحافظة على كيان الإمبراطورية العثمانية إلى راغبة في تقسيم أملاك هذه الإمبراطورية فإحتلت مصر فعلاً في ١٨٨٢ م.

وقد أدى الإستياء من تسلط السلطان عبدالحميد وتفتيت الإمبراطورية العثمانية إلى تطور حركات المعارضة والتي بدأ أعضاؤها في تنظيم أنفسهم منذ عام ١٨٨٩ م.

تركيا الفتاة The Young Turks :

ترجع حركة تركيا الفتاة إلى عهد السلطان عبدالعزيز (١٨٦١ - ١٨٧٦) الذي كان

مستبداً فعطل حركة التنظيمات وكان سبب قيام الحركة، أنه لا بد من وجود قوة من العناصر الوطنية تفرض الإصلاح، فرضاً على السلاطين الذين لا يجب أن يترك مصير حركة الإصلاح في أيديهم، ومن ناحية أخرى يدل على بداية إحساس الطبقة الوسطى بقوتها الذاتية وحاجتها إلى التعبير عن نفسها[٥].

نشأت هذه الحركة في البداية كحركة أدبية ولقد عبرت هذه الحركة عن نفسها أول الأمر في الأدب، فبدلاً من النماذج الفارسية والعربية أخذ الاتجاه يظهر نحو تقليد النماذج الأوروبية وبخاصة منها الفرنسية، فكانت الحركة الرومانتيكية في الأدب التركي (مع أنها لم تملك قوة تأثير كبيرة، إلا أن أهميتها تأتي من أنها كانت انعكاساً – كما أنها ساعدت في نفس الوقت – على تقوية الإتصال بالحياة الثقافية الغربية) ، فظهرت في كتابات الأتراك تعبيرات جديدة كالحرية الفردية والحياة النيابية، ثم تحولت بعد ذلك إلى حركة سياسية وطابعها الأساسي قومي، إذ بدأ أعضاؤها يدركون ضرورة عدم توقف الإصلاح في الدولة العثمانية، إلا أن هذه الحركة لم تستطع أن تمارس نشاطها بحرية بسبب تضييق الحكومات العثمانية عليها خاصة بعد تولي السلطان عبدالعزيز الحكم، الذي بدأ باتجاه أوتوقراطي استبدادي، مما دفع عناصرها للمهجر، حيث إتخذت لها مقرات في لندن وباريس منذ عام ١٨٦٠ م، وفي عام ١٨٦٤ م، ظهرت أول جريدة معبرة عن اتجاه الأتراك الأحرار تسمى « الحرية » ترأس تحريرها رفعت بك[٦].

ويجب الإشارة هنا إلى أن الحركة الوطنية التركية لم تهدف أبداً في كافة مراحل نموها قبل إنتهاء الحرب العالمية الأولى إلى تصفية الإمبراطورية العثمانية، بل على العكس كانت تهدف إلى زيادة قبضة السلطة الحاكمة عليها عن طريق الإصلاح وهو موقف أدى إلى زيادة اصطدام القومية التركية التي تمسكت بسيطرتها في داخل الإمبراطورية مع القوميات الأخرى ولا سيما العربية والأرمنية[٧].

والواقع أن حركة تركيا الفتاة قد ولدت في عام ١٨٨٩م، عام الذكرى المئوية للثورة الفرنسية، ذلك أن عدداً من طلاب مدرسة الطب العسكري في إستانبول بدأوا يشكلون جماعة

سرية معارضة لنظام عبدالحميد، يسمونها لجنة الاتحاد العثمانية وتنظم الجماعة نفسها في خلايا على غرار الكاربوناري أو ربما على غرار العدميين الروس، ومنذ إنشائها لم يظهر بين قادتها وزعمائها عضواً واحداً من أصل تركي خالص: فأنور باشا مثلاً هو ابن رجل بولندي، وكان جاويد من الطائفة اليهودية المعروفة بالدونمة [٨]. وكان طلعت باشا بلغارياً من أصل غجري اعتنق الإسلام ظاهراً، أما أحمد رضا فقد كان نصفه شركسياً والنصف الآخر مجرياً، كما أن اليهوديين «نسيم روسو» و«نسيم مازلياج» كانا من العناصر المؤسسة والفعالة في حركة «تركيا الفتاة» كما أكدت الأحداث المعاصرة عظم نفوذ اليهود وكثرتهم الغالبة في هذه الحركة [٩]، ويعتبر «إيمانويل قارصوا» من أهم الشخصيات التي لعبت دوراً هاماً في حركة تركيا الفتاة أيضاً وهو يهودي إسباني الأصل، كان من أوائل المشتركين في حركة تركيا الفتاة، وقد وصفته المصادر الأجنبية بأنه من قادة الاتحاد والترقي، ومن بين أوائل المنتمين إليها، ويبرز عرب مسيحيون و ألبانيون وأكراد وأتراك وخلال الاجتماعات يجري الحديث عن الثورة الفرنسية وتتلى قصائد «نامق كمال» ويجري تحليل الوضع في الإمبراطورية، وبما أن الطلاب المنتمين إلى حركة تركيا الفتاة لا يملكون خبرة كافية، فإنهم يطمحون إلى تطبيق الأفكار التي تعلموها على مقاعد المدرسة. [١٠].

وبعد بدايات متواضعة سوف تنتشر اللجنة في الإمبراطوية، أولاً بين صفوف طلاب المدارس العليا في العاصمة، «الأكاديمية الحربية»، «مدرسة الطب البيطري»، «مدرسة الإدارة»، «الأكاديمية البحرية»، لكنها تجند أعضاء أيضاً من بين صفوف الضباط العاملين بالفعل في الجيش ومن بين صفوف العلماء، والشواهد عديدة على المناخ قبل الثوري الذي يهيمن في هذه المدارس حيث تتزايد أعمال العصيان وحيث يهتف الطلاب حريتهم « يحيا الدستور بدلاً من يحيا السلطان» [١١].

كما تنتشر حركة تركيا الفتاة خارج الإمبراطورية، بين صفوف الناقمين العديدين الذين اضطروا إلى الهرب من الرقابة أو من الإبعاد إلى إحدى مدن الولايات البعيدة، وهكذا وجدت خلايا تتشكل مع مرور الوقت في القاهرة وفي رومانيا وفي لندن وبوجه خاص

في باريس وفي جنيف، والواقع أنه لا توجد حركة تركيا الفتاة، بل نوع من السديم الذي يشمل جماعات صغيرة معزولة إحداهما عن الأخرى ومنتظمة إلى هذا الحد أو ذاك حول إحدى الصحف أو إحدى الشخصيات القيادية (١٢).

وقد ظهر على مسرح الأحداث مدحت باشا كأحد رموز تركيا الفتاة – رغم عدم صلته المباشرة بنشاطها الدائر في لندن أو باريس – وكنموذج مثالي للطبقة المثقفة ثقافة غربية والهادفة إلى الإصلاح ولقد اشتهر كحاكم للولايات الأوروبية أولاً، ثم ازدادت شهرته منذ تولي الباشوية في بغداد، ثم عينه سلطان عبدالعزيز عام ١٨٧٣م صدراً أعظم وكان أمام مدحت باشا أحد أمرين – فإما أن يساير السلطان عبدالعزيز الذي شهدت الإمبراطورية في عهده الانهيار الإقتصادي والإفلاس – ويغض الطرف عن الاضطرابات والفوضى في الحكومة العثمانية، وإما أن يحاول و ضع حد لها، وذلك أولاً بوضع حد لاستبداد السلطان عبدالعزيز، بإصدار الدستور. (١٣)، وتحديد مسؤولية الوزراء أمام الشعب، وقد اختار مدحت باشا الطريق الثاني، ساعدته في ذلك ثورة البلغار والصرب ضد الدولة وعجز ميزانية الأخيرة وإفلاسها، وزيادة ا لتدخل الأوروبي في شئونها، وهكذا تحرك مدحت باشا مستنداً إلى تأييد ضباط الجيش، وعَزّل السلطان عبدالعزيز وتولية «السلطان مراد الخامس» توفى ١٩٠٤م والذي كان متعاطفاً مع تركيا الفتاة – ولما كان الأخير متهماً بالاضطراب العقلي – كما زُعِم فى حينها – فقد تم عزله وجيء بأخيه عبدالحميد الثاني سلطاناً بشروط مدحت باشا في أن يقبل السلطان الجديد فكرة الحكم الدستوري، وأعلن الدستور (أو المشروطية) الذي كان قد أعده مدحت باشا وأقره عبدالحميد الثاني في ٢٣ ديسمبر ١٨٧٦م. (١٤).

غير أنه سرعان ما اتضح لمدحت باشا أنه أخطأ اختيار السلطان الجديد فقد كان عبدالحميد مستبداً كل الا سبتداد، بدأ حكمه بتعطيل البرلمان والدستور وعزل مدحت باشا وقاوم كافة الاتجاهات المتحررة في جميع الولايات وخاصة ناشطي تركيا الفتاة، عن طريق شبكة واسعة النطاق من الجواسيس متخذاً شعار الجامعة الإسلامية ستاراً لاستبداده وحكمه المطلق الذي دام ثلاثة عقود (١٥)

وكان من نتيجة هذا الانقلاب الحميدي، أن اضطرت حركة تركيا الفتاة إلى النشاط السري وانتقلت كوادرها إلى المنافي في أوروبا، حيث أصدرت الصحف في فرنسا وسويسرا وبريطانيا ومصر بوجه خاص.

وسرعان ما تكونت جمعيات ثورية على نمط جمعية « الكاربوناري» الإيطالية وكان هدفها العمل على خلع عبدالحميد، وكانت هذه الجمعيات سرية في الداخل وعلنية في الخارج وكان أعضاء هذه الأخيرة يدخلون منشوراتهم إلى عاصمة الدولة عن طريق دوائر البريد الأجنبية ويعهدون بتوزيعها الداخلي إلى الجمعيات السرية بالداخل(١٦).

وقد بلغ عدد الصحف التي أصدرها الأحرار باللغة التركية، خارج حدود السلطنة أكثر من مائة، يبدو أن ثلثها كان يصدر في القاهرة.

وبعد اكتشاف أعضاء الجمعيات السرية، ازدادت إجراءات النفي إلى الولايات البعيدة (الأناضول والموصل وسوريا) على حين كان المعارضون يُبعَدون إلى واحة فزان بجنوبي ليبيا، وانضم إلى الثوار أفراد من الأسرة الحاكمة، الأمير « محمود جلال الدين » وابناه : « صباح الدين » و« لطف الله» وقد أدى انضمام جلال الدين و إبنيه إلى الحركة الثورية إلى إنقسام الثوار لاحقاً ما بين « تركيا الفتاة» التي إتجه أعضاؤها إلى المركزية بسبب تزايد الأخطار الناجمة عن القوميات والنشاط الأوروبي، وبين جمعية « التشبث الشخصي وعدم المركزية والمشروطية»، وهذه الأخيرة كانت تحت زعامة الأمير صباح الدين .

وقد افتتحت كلا الجماعتين فروعاً في المهجر وفي داخل الأملاك العثمانية، ويبدو أن جمعية « التشبث الشخصي وعدم المركزية والمشروطية» كانت تمثلها في العاصمة « جمعية انقلابية «التي تأسست عام ١٩٠٤م، وكان محكوماً عليها بالفشل منذ البداية، فمسيحيو الدولة لم يجدوا ما يجتذبهم إلى اللامركزية العثمانية وفضلوا السعي إلى أمانيهم السياسية عن طريق الكفاح في سبيل الإستقلال، مما قوى حركة القومية التركية الناشئة (١٧). وتتميز سنوات ١٨٩٥ – ١٨٩٧ م بتطور سريع لأنشطة جماعة تركيا الفتاة في داخل ، الإمبراطورية وخارجها، وفي أوروبا نجد أن الرأي العام المتصاعد ضد عبدالحميد بسبب سياسته القمعية

ضد الأرمن، يؤيد المعارضة التي تمثلها حركة تركيا الفتاة[١٨].

وقد ظل أعضاء تركيا الفتاة في باريس يجهلون وجود الجمعية العثمانية للحرية في داخل الإمبراطورية حتى سبتمبر عام ١٩٠٧ م، حيث جرت إتصالات بين لجنة الإتحاد والترقي التي يقودها في باريس أحمد رضا ولجنة سالونيك، وفي شهر سبتمبر تقرر المنظمتان الانصهار في منظمة واحدة، التي إتخذت اسم «الإتحاد والترقي» وتضمنت الوثيقة أن جمعية «عثمانلي ترقي و إتحاد» والتي مركزها باريس وجمعية «عثمانلي حريت» التي مركزها سالونيك قد اتحدتا باسم « عثمانلي ترقي وإتحاد جمعيت» ويقوم المقر الخارجي بواجب تمثيل الجمعية للعالم الخارجي، ووسائل النشر العام هي[٢٠]، صحف «مشوراي أمت» التركية و «مشورت» الفرنسية، والواقع أن لجنة سالونيك هي التي كانت تهيمن منذ ذلك الحين على حركة تركيا الفتاة، التي ينتقل بذلك مركزها من العواصم الأوروبية إلى سالونيك، ومن جهة أخرى ففي نفس السنة يجمع مؤتمر ثان لحركة تركيا الفتاة في باريس جماعة أحمد رضا وجماعة صباح الدين إلى جانب مناضلي حزب «الداشتاق الأرمنى»، والغرض الرئيسي من هذه الخطوة الإتحادية هو إعادة إحياء دستور مدحت باشا وإزالة الحكومة الحالية للإمبراطورية وإحلال حكومة تمثيلية محلها بأسرع السبل سواء كانت ثورية أو غير ذلك مع تأكد بشكل متزايد فكرة انقلاب عسكري[٢١].

جمعية الإتحاد والترقي :

تأسست جمعية الإتحاد والترقي في عام ١٨٦٥م، زمن السلطان عبدالعزيز وكانت تضم ٢٤٥ عضواً، أكثرهم من ضباط الجيش والموظفين، وبينهم أميران من الأسرة العثمانية وكانت تتجاذب أعضاء الجمعية تيارات مختلفة.

وأُتهمت الجمعية بمحالفة اليهودية والماسونية وغيرهما من المذاهب، ولكن أكثر أعضائها كان يناصر زعيم الجمعية الروحي مدحت باشا وينادي[٢٢]، بتحديث وتقوية الدولة العثمانية القديمة، وبإقامة دستور يكفل العدل والمساواة لجميع الأجناس والقوميات والديانات ويطالب ببرلمان يتألف من مجلسين، الأول ينتخبه الشعب، والثاني يعينه السلطان

من بين الأعيان[٢٣].

ورغم أن شعار العثمنة الذي رفعته جمعية تركيا الفتاة في أدبياتها ونشاطها السياسي العلني والسري، كان يدعو لفكرة الوطن الأم، مع تساوي جميع الرعايا – أياً كان جنسهم ودينهم – أمام القانون، وولائهم للأسرة العثمانية الحاكمة، وتحرك الآمال القومية لدى المجموعات المسلمة من غير الأتراك في داخل الإمبراطورية كل ذلك أدى إلى نمو الشعور بالكيان التركي وظهور القومية التركية[٢٤].

ومما ساعد على ذلك أن عدداً من الأوروبيين المتخصصين في الدراسات التركية بدأوا يكتشفون ماضي الأتراك والدور الحضاري الكبير الذي لعبوه في آسيا الوسطى ودور لغتهم وثقافتهم في التاريخ، ويلفتون النظر إلى الشعوب المعاصرة التي تتكلم اللغة التركية وخارج نطاق الإمبراطورية العثمانية في آسيا الوسطى ومنطقة الفولجا والقوقاز وإيران [٢٥]، التي تزامنت مع تكوين طبقة متنورة من المسلمين الترك – التتار – في روسيا وازدهارها بفضل شخصيات مثل :

علي حسين زادة (باكو)، يوسف أقجوار (قازان) أحمد آغا أوغلو (قراباغ) وقد استطاع هؤلاء التصدي لمعارضة التوجه الطوراني الآتية من الأتراك في تركيا[٢٦]. وهكذا وجد الأتراك من يملكون اعتزازاً بجنسهم وثقافتهم، في الوقت الذي قوى فيه الشعور القومي التركي في أخريات القرن التاسع عشر الميلادي حيث أخذ الأتراك يربطون أنفسهم بحضارات السومريين والطرواديين والحيثيين، على حين أن بعضهم الآخر آمنوا بوجود جنس طوراني[٢٧]، شرقي أوروبا وآسياالوسطى، وأن من الواجب تكتيل شعوب هذا الجنس في وحدات سياسية مترابطة. أما شعور العثمانيين بغيرهم من الأتراك فقد أثاره كذلك المهاجرون الأتراك الذين فروا من وجه التوسع الروسي في آسيا ولجأوا إلى الدولة العثمانية، وقاموا بنشر أفكار حول الجامعة التركية في أوساط الطلبة وأسهموا في ظهور جمعية الا تحاد والترقي، التي تبلورت حولها حركة شباب الأتراك « تركيا الفتاة» الذين كانوا يعانون من الا ضطهاد واعتمد ناشطوها ومحازبوها الذين نجوا من النفي على

العمل السري[٢٨]، وتأسيساً على ذلك فإن جمعية الإتحاد والترقي كانت واحدة من حلقات النشاط المطرد لإتجاه تركيا الفتاة الأدبي والسياسي، وفي مايو ١٨٨٧ م، كون «كاظم نامي دور»، وخمسة من رفاقه الطلاب في المدرسة الطبية العسكرية، جمعية الا تحاد والترقي (إتحاد تركيا) ويبدو أنها لم تستمر طويلاً، وفي مايو عام ١٨٨٩ م، قرر نفر من أعضائها: إبراهيم أونيمو، وطالب شركسي هو « محمد رشيد» واثنان من الأكراد، عبدالله جودت وإسحاق سيكيوتي، أن يعيدوا تكوين الجمعية من جديد، «الإتحاد التركي» وطالبوا ببرنامج الدستورية العثمانية وتغيير السلطان عبدالحميد بأحد أشقائه، السلطان السابق مراد الخامس أو محمد رشاد[٢٩].

ولعل ظهور هذه الجمعية في مدرسة عسكرية، وانتشارها فيما بعد بالمدارس العسكرية العثمانية الأخرى، يرجع إلى أن التعليم العسكري كان أنضج أنواع التعليم وأكثرها صلاحية في الدولة العثمانية (لم تنشأ جامعة القسطنطينية إلا عام ١٩٠٠ م) فبينما ظلت هيئة العلماء تسيطر إلى حد كبير على المعاهد الدينية، كان التعليم العسكري الجديد يقوم على أسس أوروبية ولا سيما منها الفرنسية أولاً، ثم الألمانية لاحقاً.

ومن ثم كانت المدارس العسكرية أكثر إتصالاً بالثقافة الأوروبية، وهو أمر يفسر ظهور الاتجاهات الثورية فيها ثم يضاف إلى تفسير هذه الظاهرة دورالجيش العثماني في الحياة التركية فهو لم يكن مجرد أداة للحرب فحسب، بل وللحكم أيضاً، وتاريخ الدولة العثمانية بقوتها، وضعفها، هو تاريخ الجيش العثماني، حيث بنى الإمبراطورية في عهد ازدهارها ثم ألقيت عليه مسؤولية المحافظة عليها فيما بعد.

ولقد نظمت هذه الجمعية على غرار الجمعية الإيطالية « كاربوناري Carbonari[×]. تأسست في القرن التاسع عشر الميلادي ولعبت دوراً في الوحدة الإيطالية، ومن المؤكد أن رئيس الجمعية التركية «إبراهيم أونيمو» كان قد قام برحلة إلى إيطاليا ودرس تاريخ جمعية كاربوناري وتنظيماتها[٣٠].

وسرعان ما انتشرت جمعية الا تحاد والترقي من مدرسة الطب العسكرية إلى المدارس العسكرية العليا، الأكاديمية العسكرية، المدرسة البيطرية، المدرسة الملكية، (المدرسة

المدنية لتخريج موظفي الدولة) والمدرسة البحرية والمهندسخانة، وحوالي عام ١٨٩٢م، بدأت الجمعية تنتشر بين موظفي الدولة.

وفي الوقت الذي كانت الحركة تنتشر في القسطنطينية، كان نشاط الأتراك الأحرار في المهجر على أشده، وحدث إتصال بين هؤلاء الأتراك الأحرار في المهجر وحركة الا تحاد التركي فانخرط هؤلاء الأتراك الأحرار في الجمعية، داعمين بقوة الدفع الذاتي لها من المهجر.

وكانت قوة جمعية الإتحاد والترقي تتزايد مع تفاقم الأوضاع الخارجية والداخلية على السواء، وعجز السلطان عبدالعزيز عن التأثير فيها، وإستغل مدحت باشا ظروف قيام ثورة البلغاريين على الأتراك ودبر مع وزير الحربية، وبعد استصدار الفتوى المناسبة من المفتي انقلاباً سلمياً، عزل السلطان عبدالعزيز وولي ابن إخيه السلطان مراد الخامس، وبعد ذلك بثلاثة أشهر نظم مدحت باشا انقلاباً سلمياً جديداً وعزل فيه السلطان مراد الخامس، الضعيف العقل، كما قال وتولى السلطان عبدالحميد الثاني[٣١].

وفي ٢٣ ديسمبر عام ١٨٧٦م، أعلن السلطان عبدالحميد الثاني عن دستور جديد يضمن لجميع أبناء الدولة «حريات متساوية» وينظم إنتخابات عامة لجمعية وطنية تضم ممثلين عن جميع أبناء الدولة « من دون النظر إلى جنس أو قومية أو دين.

وبعد شهور قليلة عزل السلطان عبدالحميد الثاني مدحت باشا ونفاه إلى أوروبا وبعد ذلك بشهور حل الجمعية الوطنية وعطل الدستور[٣٢].

وكان الصراع على أشده داخل جمعية الا تحاد والترقي التي فقدت عملياً أغلب فروعها خارج تركيا بسبب سياستها العنصرية، ولقد تكتلت القوميات غير التركية داخل أحزاب أخرى تضمن لها إستمرارها في المطالبة بحقوقها القومية، وهكذا تحولت محاولات إنقاذ السلطنة من العدو الخارجي إلى عمليات تمزيق قومي داخلي[٣٣]. كانت آخر محاولات الا تجاه العثماني في الجمعية قد فشلت بعد هزائم السلطنة في حرب البلقان حيث ساد طغيان الا تجاه الطوراني الذي عبر عنه بشكل إعلامي قومي ضياء كوك ألب حيث لخص التوجهات

الجديدة بقولة، إن بقاء الدولة لن يتحقق إلا بقيام أمة واحدة هي الأمة التركية « وذهب إلى أن عصر تنوع الأجناس قد ولى داخل الإمبراطورية، وطالب بتحرير اللغة التركية من الفساد الذي أدخلته العناصر غير التركية، وكانت تلك بداية لغة جديدة في معاملة القوميات غير التركية، لغة تعرب عن توجه حُسم لاتباع سياسة التتريك التي ستكون الإ نطلاقة الجديدة للإتحاديين مع العناصر المؤلفة للسلطنة ومنها ستكون النهاية المأساوية لتألف القوميات ونهاية النزوع العثماني أيضاً[٣٤].

ومع البواكير الأولى للقرن العشرين جرت في عروق المعارضة التركية دماء جديدة حيث هرب الداماد محمود (١٨٥٣ - ١٩٠٣م) حفيد محمود الثاني وزوج أخت السلطان، بسبب مواقفه الدستورية ومعه اثنان من أبنائه، الأمير صباح الدين (١٨٧٧ - ١٩٤٨م) والأمير لطف الله وعلى متن سفينة شحـن فرنسـية، وتعاون مع أحمد رضا، وقد قاوم كل الجهو د التي قام بها أحمد جلال الدين، أحد أعـوان السلطـان وآخـرون لعودتهإلى القصر مرة أخرى . [٣٥]

وازداد تأثير أحرار المهجر أيضاً بوصول « إسماعيل كمال» باي فلورا ، الألباني المسلم الذي كان قد شغل منصباً عثمانياً رفيع المستوى قُبيل انضمامه للحركة القومية الألبانية.

وهكذا بدأت حركة الأحرار في المهجر خلال السنتين الأولين من القرن العشرين تعود إليها الثقة في العمل من أجل خلع السلطان عبدالحميد وإعادة الدستور[٣٦].

وبعد وفاة الدامادا (*) محمود جلال انتقلت القيادة إلى ابنه الأمير صباح الدين، الذي نادى هو الآخر بخلع السلطان عبدالحميد وإعادة الدستور وعدم المركزية في الحكم مع بقاء الولاء للبيت العثماني الحاكم وتكريس المساواة بين شعوب الإمبراطورية في الإطار العثماني [٣٧] ، مما عجل بالتناقض بينه وبين أحمد رضا، الذي كان بدوره يدعو إلى المركزية في الحكم والإدارة من خلال الحكم الدستو ري، ورغم هذا التباين في الأسلوب والتوجه بين قائدي أحرار المهجر، إلا أنهما عملا معاً في سبيل الدستور [٣٨] ، غير أن هذه الخلافات ما لبثت أن عكرت صفو العلاقات ومن ثم نشط أحرار المهجر من جديد، خاصة بين مراد بك

رئيس فرع جمعية الاتحاد والترقي في جنيف وبين أحمد رضا قائد فرع باريس [٣٩]، الذي يتصدى لعثمانية صباح الدين التقليدية، وفي محاولة من الأخير لتذليل الصعوبات دعا إلى عقد المجلس العام للشيوخ الليبرالي العثماني الذي اجتمع في باريس من ٤ إلى ٩ فبراير ١٩٠٢ م، وكان الأول من نوعه الذي ضم مختلف أعضاء تركيا الفتاة المنتشرين في جميع أنحاء أوروبا، إلى جانب أقلية من المجموعات القديمة، بالإضافة إلى أحمد رضا ومجموعته برغم تحفظهم لكونهم أقلية العثمانيين غير المسلمين.

وقد حاول صباح الدين التقريب بين تلك المجموعات من خلال تأكيده على القرارات التي تحمل صعوبات الإمبراطورية على أسلوب حكم عبدالحميد، مشدداً على المثالية في التساوي بين كل الشعوب والسلالات – رعايا الإمبراطورية – ووعد بإستمرار الولاء للبيت العثماني وفكرة التعامل بين الولايات العثمانية[٤٠].

غير أن أغلبية مندوبي الشعوب والطوائف المسيحية طالبوا بإضافة قرار يعلن تأييد المجلس للتنفيذ الكامل لجميع الإصلاحات المفروضة على الإمبراطورية عامي ١٨٥٦ م، و ١٨٧٨ م، مما أثار حفيظة أحمد رضا، الذي اعتبر ذلك دعوة للتدخل الأوروبي، وفي الوقت ذاته اعتبره الأرمن أقل من طموحهم في الحكم الذاتي أو الإستقلال لشعبهم في شرق الأناضول، وفي الواقع لم تكن الأقليات المسيحية راغبة في تقوية الإمبراطورية حتى من خلال عودة الدستور والإصلاحات، مما عمق الشقاق بين أحمد رضا وصباح الدين فلم يحقق المؤتمر مبتغاه[٤١].

غير أن هذا لم يمنع حركة تركيا الفتاة والاتحاد والترقي من الانتشار بين عامي ١٩٠٢ - ١٩٠٧ م، تجلت في ظهور مجموعات معارضة – للسلطان عبدالحميد – جديدة في القاهرة وفي جنيف، بل وفي الآستانة ذاتها وهو ما كانت تحتاجه[٤٢].

ولقد تغلغلت خلايا الاتحاد والترقي في وحدات الجيش وبين موظفي الدولة من المدنيين، وفي عام ١٩٠٦ م، أخذت تنتشر الخلايا الثورية في الجيش العثماني لعل من أهمها جمعية الوطن والحرية، التي أسسها عدد من صغار الضباط في الجيش الخامس بدمشق، منهم

اليوزباشي « مصطفى كمال أتاتورك» [٤٣] واتحدوا في العمل الموحد بعد إتفاق جناحيها العسكري والمدني في باريس للعمل الفعلي ضد السلطان عبدالحميد، و استطاعت الجمعية بالفعل إجبار السلطان في ٢٤ يوليو ١٩٠٨ م، على إعلان الدستور الذي كان قد أمر سابقاً عام ١٨٧٧ م، بوقف العمل به.

ثم زحف جيش الحركة من الروملي المنطقة العثمانية في أوروبا إلى إستانبول وسيطروا عليها، ثم عزلوا السلطان عبدالحميد وأقاموا نظام حكومة حزب الإتحاد والترقي، وكان من أبرز أعضاء جمعية الإتحاد والترقي أحمد رضا بك، طلعت باشا، أنور باشا، جمال باشا، الدكتور ناظم، الفيلسوف محمد ضياكوك آلب[٤٤].

وعلى الرغم من أن جميعة الإتحاد والترقي تبنت الأفكار الغربية المضادة للإسلام وللفكر الإسلامي، لكنها إستغلت الدين عند مخاطبتها للناس للتأثير عليهم، وكسب أنصار لهم في معركتهم ضد السلطان عبدالحميد، وقد نجحوا في ذلك.

جمعية المجتمع العثماني الحر :

كما تألقت في الفترة ذاتها جمعية الحرية العثمانية بين ضباط الجيش الثالث في سالونيك ومقدونيا والأناضول، وقد سعى مصطفى كمال إلى التوحيد بين الجماعتين، وسرعان ما نقل نشاطه السياسي إلى سالونيك – بما أن الأخيرة كانت أكثر المدن الإمبراطورية انفتاحاً بحكم أن سكانها كانوا أوروبيين أكثر منهم أتراكاً، وحوالي نصفهم من اليهود السفارديين الذين تحول عدد منهم إلى الإسلام في القرن السابع عشر بعد نزوحهم من أسبانيا وعرفوا بإسم الدونمة.

وتشكل في عام ١٩٠٧ م، تنظيم ضم أفراداً من الجمعيتين تحت اسم «المجتمع العثماني الحر» بزعامة أنور، ونيازي بالإضافة إلى بعض البيروقراطيين منهم طلعت بك وكيل البريد[٤٦].

ولما حصل مصطفى كمال على إذن رسمي بالعودة من دمشق إلى سالونيك عام

١٩٠٧ م، وجد أن القيادة قد سلمت قيادة المجتمع العثماني الحر التي عملت بعد ذلك بسرعة بين الضباط والبيروقراطيين وتلقت مساعدات ما من اليهود والماسونيين، وأقامت صلات تنظيمية مع مسلمي ألبانيا وبلغاريا وفي فبراير ١٩٠٧ م، أقيمت صلات تنظيمية بين المجتمع العثماني الحر وبين أحرار المهجر(تركيا الفتاة، و الإتحاد والترقي)، اللتين اندمجتا تحت اسم جمعية باريس الإتحاد والترقي، ونجحوا في ضم كل من «مالوميان» ، (*) والأمير صباح الدين والثوار الأرمن والبلغار واليهود والعرب وتشكيل ائتلاف ثوري إتفق على هدف رئيسي وهو إعادة الدستور وإنهاء الحكم المطلق ووضع دستور موحد تحت اسم الإتحاد والترقي(٤٧).

ونشط الثوار في سالونيك وخاصة في صفوف ضباط الجيش الثالث المرابط فيها، الذين عزموا على القيام بالثورة في عيد جلوس السلطان عبدالحميد على العرش، غير أن ظرف خارجي أوروبي تمثل في الوفاق الودي بين إنجلترا و روسيا، اعتبره الثوار الأتراك مساومة إستعمارية بين الدولتين على حساب الدولة العثمانية، التي كانت تعاني أيضاً من خطر التدخل النمساوي في ألبانيا مما دفع هؤلاء الثوار بالتعجيل بثورتهم لإيقاف المؤامرات الخارجية على ممتلكات دولتهم فأرسل فريق من الضباط تلغرافاً إلى السلطان عبدالحميد يطالبونه بإعادة دستور ١٨٧٦م، الذي كان قد عُطل العمل به منذ ثلاث عقود وإن لم يمتثل لهذا المطلب فإن مائة ألف عسكري سيتحركون باتجاه القسطنطينية (٤٨).

من جهته حاول السلطان تدارك الموقف بتعيين « سعيد باشا» المعروف بميوله التحررية في رئاسة الوزراء، غير أنها كانت محاولة متأخرة فقد أعلن الثوار الدستور في أماكن متفرقة من الدولة وشن بعضهم : «طلعت بك»، ثم «أنور بك»، حرب عصابات ضد رجال السلطان عبدالحميد الذي سارع بإرسال قائد جديد «شمسي باشا» للجيش الثالث في مقدونيا، غير أنه قتل على يد أحد أعضاء لجنة الإتحاد والترقي و انضمت القوات التي أرسلها السلطان من الأناضول لمقدونيا إلى الثوار وفي أخر يوليو ١٩٠٨م، كانت أعمال العصيان العسكري والاضطرابات المدنية قد عمت كثيراً من المدن ولما فشل السلطان في قمع الثورة عن طريق

الجاسوسية والرشوة، أعلنت جيوش سالونيك ومونastر وأدرنه الثورة ضد السلطان الذي خضع لمطالب الثوار وأعاد الدستور وإن كان أجل عودة البرلمان إلى وقت مناسب (٤٩). وقوبل إعلان الدستور بابتهاج شديد في كافة أنحاء الإمبراطورية وأصر الضباط الأحرار على إجراء حركة تطهير طالت كل رموز العهد الحميدي (٥٠).

وبدأ الاستعداد لإنتخابات البرلمان التي جرت في ديسمبر من العام نفسه، وفاز الإتحاديون الذين كانوا يحكمون من وراء الكواليس ولم يقدموا برنامجاً إنتخابياً واضحاً ، بأغلبية المقاعد التي بلغت ٢٨٨ مقعداً، بإستثناء مقعد واحد حصل عليه حزب إتحاد الأحرار العثماني، ومثل المجلس الجديد جميع عناصر الإمبراطورية (بلغ عدد الأعضاء الأتراك ١٤٧ والعرب ٦٠ والألبانيين ٢٧ واليونانيين ٢٦ والأرمن ١٤ واليهود ٤ والسلاف ١٠) وكانت الإنتخابات حرة وجرى تمثيل كل الملل بنسبة عدد السكان (٥١). وبدا أن البلاد مُقدمة على الحكم النيابي من نفس النقطة التي انتهت عندها المسيرة في عام ١٨٧٨ (٥٢).

وافتتح السلطان البرلمان في ١٧/١٢/١٩٠٨م، ولكن لم تتوفر للعهد الجديد فرص كبيرة للنجاح فقد بذل نواب الأقليات كل ما في وسعهم لشل أعمال البرلمان إلى أن تستجاب مطالبهم وعلى حين أن النواب المسلمين قد تذبذبوا ما بين السلطان ولجنة الإتحاد والترقي فإن أنصار الجامعة الإسلامية بدأوا يتحركون علانية دون أن يتضح ما إذا كانوا يستمدون وحيهم من السلطان أم لا، خاصة وأن الأخير كان لا يزال حتى ذلك الوقت يتمتع بهيبة كبيرة في دولة ثيوقراطية قامت على أسس عسكرية، وهذا ما منع رجالات الثورة من خلعه في بادئ الأمر ولكنهم ما لبثوا أن فعلوها بعد أحداث الثورة المضادة التي أطلقها أنصار الجامعة الإسلامية في العام التالي للثورة.

بعد أن كانوا قد استصدروا فتوى من شيخ الإسلام بخلعه – حيث وجهت إليه اتهامات بتدبير الثورة المضادة – وعقدوا اجتماعاً لمجلس المبعوثان ليقر هذا الخلع وتولية الأمير محمد رشاد سلطاناً تحت أيديهم وسيطروا على مقاليد الحكم منذ الإعلان عن حزبهم في إبريل عام ١٩٠٩م وحتى انهيار الإمبراطورية العثمانية(٥٣)

جمعية أتراك أوجاقي :-

أنشأ الإتحاديون جمعية تركية سموها جمعية أتراك أوجاقي أي طائفة الترك أو العائلة التركية، وجلعوا غايتها محو تأثير اللغة العربية والإسلام، وتتريك العناصر العثمانية ومركزها الآستانة، ومصاريفها من تخصيصات وزارتي الأوقاف والداخلية ومن المشيخة الإسلامية أيضاً، قد انتشرت في كل بلده وقرية في الأناضول والقوقاس وتركستان وتراقية ومقدونية ولها فروع لكل منها مهمة خاصة به وهذه الفروع هي(٥٤).

اولاً: «ترك بوردي» – أي المملكة التركية – ومهمته العناية بالآداب التركية بطرق شتى أهمها« تطهير» اللغة التركية من الكلمات العربية، وتأليف الكتب القومية باللغة المغولية، وتعليمها في المدارس ونشرها في البلاد التركية، ووظيفة أعضاء جمعية ترك بوردي مقاومة كل كاتب تركي، أو غير تركي لا يرى رأيهم، ولا يعتقد معتقدهم ونشر الكتب القومية، والأناشيد الحماسية بين الترك وتدريسهم التاريخ الطوراني القديم، وإفهامهم أن الترك أعظم أمة في العالم، اختارتها الأقدار لسيادة الأمم.

ثانياً: «ترك بلكيش» – أي العلم التركي – ومهمة أعضائه ترجمة الكتب العلمية إلى التركية.

ثالثاً: «ترك كوجي» – أي القوة التركية – ومهته العناية بصحة الترك وتقوية أجسامهم ونشرالألعاب الرياضية بينهم (٥٥)، ويشترط الدخول في هذه الجمعية أو أحد فروعها أن يكون طالب الدخول تركياً وأن يدفع رسماً شهرياً، وأن يتعهد ببذل حياته ونشاطه وماله لإعلاء شأن الترك وبسط سيادتهم على الأمم الأخرى، وأن يغير اسمه باسم طوراني يعرف به بين أصحابه(٥٦).

وقد أنشأت جمعية ترك أوجاني وفروعها أندية عديدة في جميع المدن والقرى التركية، لتدريس تاريخ الترك القديم ولا سيما تاريخ هولاكو وأغوز وجنكيز خان، وبث الفكرة التركية في الأمة التركية وجعلها تعتقد بتفوقها على الأمم الأخرى في كل شيء.

وأندية : «ترك أوجاقي» محرم دخولها على غير الترك فكل من يود أن يدخل إليها يجب عليه أن يظهر للبواب ورقة عليها اسمه ورسمه وتار يخ ولادته وقد سعت جمعية ترك أوجاني، أخيراً في ترجمة القرآن الكريم إلى التركية القديمة مع خطبة الجمعة والأدعية الدينية وغيرها، مما يوجب عدم تلاوة القرآن والأدعية باللغة العربية، وعزمت على نزع أسماء الصحابة من الجوامع، لإعتقادها بأن وجود هذه الأسماء العربية في الجوامع والأماكن المقدسة يضعف الفكرة القومية في الترك[٥٧] وليست المدارس العثمانية رشيدية كانت أو إعدادية ملكية أو عسكرية إلا فروعاً من فرع جمعية ترك أوجاني وكذلك جمعية الإتحاد والترقي وجميع الجمعيات السياسية والعلمية والدينية التي تأسست في الآستانة والأناضول، قبل الحرب الأوروبية الأولى وبعدها[٥٨].

المنتدى التركي :

انصرف المنتدى التركي إلى التركيز على الدراسات والبحوث المتعلقة باللغة التركية وآدابها والعمل على إعادة الطابع الأصيل لتلك اللغة قبل تأثرها بغيرها من اللغات الفارسية والعربية والأوروبية كما اهتم المنتدى الأدبي والتركي إلى جانب ذلك بتاريخ الأتراك والعناية بإبراز الخصائص العرقية لهم[٥٩].

جمعية الوطن التركي :

من الجمعيات التركية الأخرى التي استهدفت جمع الترك في جامعة قومية يجب الإشارة إلى جمعية الوطن التركي التي تأسست في عام ١٩١١م، على يد جماعة من المتعصبين للقومية التركية، ومن بينهم «خالدة أديب» مؤلفة رواية «طوران الجديدة» و«جلال نوري» صاحب كتاب «تاريخ المستقبل» الذي دعا فيه إلى الحرص وفرض اللغة التركية، وتحويل الحجاز واليمن إلى مستعمرات تركية، وإكراه أهالي الشام على ترك بلادهم وزرع جاليات تركية فيها إلى جانب تحويل الأقطار العربية إلى أقاليم تركية مبرراً ذلك بأن الأجيال

العربية الجديدة أصبحت يغلب عليها التعصب للجنس العربي مما يهدد الأتراك بكارثة عظيمة، كذلك الإشارة إلى « فؤاد كوبروللي»، «والشيخ عبيد الله» من أهالي أفغانستان وصاحب كتاب «قوم جديد» [٦٠]، الذي كان يتضمن خطبة ألقاها في جامع أياصوفيا، وقد أثار هذا الكتاب العرب إثارة شديدة مما يتضح جلياً في منشور الشريف حسين الذي أرجع فيه بعض مبررات الثورة العربية إلى تلك الاتجاهات العدوانية التي صدرت في المؤلفات التركية وما تتضمنه من طعن في العرب والإسلام وإلى جانب تلك المنتديات والجمعيات الأدبية والوطنية أسس الأتراك أحزاباً سياسية من بينها الحزب الدستوري الذي ظهر في إستانبول عام ١٩١٢ م، ووضع شعاراً له بأن الرابطة التركية فوق الرابطة العثمانية.[٦١]

الحركة الطورانية :

بدأت الحركة الطورانية أول الأمر بالظهور في روسيا على ضفاف الفولجابين التتار وبعد ذلك في القسطنطينية ففي بلاد تتار روسيا، الذين خضعوا للحكم الروسي طيلة أربع قرون، ومع ذلك بقوا محتفظين بوحدتهم الدينية والعرقية كما ظهرت في بلدتي قازان وإسترخان عام ١٨٩٥م، أولى طلائع الحركة الطورانية[٦٢].

في الوقت الذي أخذت فيه الأصداء تتجاوب مع دعوة الجامعة الإسلامية التي أعلنها السلطان عبدالحميد ليبشر بها أجيال المسلمين التي تراخت لتتجمع تحت راية واحدة هي راية الإسلام، وتقف متحدة في وجه الإستعمار الغربي، و أدرك هذا الإستعمار خطر هذه الدعوة التي تبناها السلطان عبدالحميد التي تهدده من جهة وتذهب ب أطماعه من جهة أخرى، كذلك نظر الإستعمار إلى هذه الدعوة على أنها ستضيع عليه سيطرته على الدولة العثمانية والشعوب التابعة لها والذي بات يخطط لها عشية إنتهاء الحروب الصليبية.

لذلك إتجه الغرب الأوربى إلى ضرب هذه الجامعة بإيجاد البديل عن الخلافة الإسلامية بإحياء القوميات المحلية والإقليمية الضيقة للحيلولة دون تجمع المسلمين فكرياً وسياسياً، وعمل النفوذ الغربي على تهيئة ضعاف النفوس منذ وقت بعيد من خلال محافل

الماسونية للدور الذي سيقومون به لتمزيق الدولة العثمانية والقضاء على ترابط المسلمين فقاموا بتبني فكرة الدعوة إلى الجامعة الطورانية للدور الذي سيقومون به لتمزيق الدولة العثمانية والقضاء على ترابط المسلمين فقاموا بتبني فكرة الدعوة إلى الجامعة الطورانية في مقابل الدعوة إلى الجامعة الإسلامية، وقد تأخر في إستانبول ظهور الحركة الطورانية بشكل علني ورسمي حتى نجاح الانقلاب الدستوري الذي قامت به جمعية الإتحاد والترقي في عام ١٩٠٨ م، وسعى الإتحاديون منذ وصولهم إلى الحكم إلى هدم المدنية الإسلامية وإحياء القومية التركية على أنقاضها و اتخذوا من الدعوة للحركة الطورانية دعامة من دعائم سياستهم بعد أن انتهى اليهم حكم البلاد وكانت هذه الحركة تستمد أسسها من تحديد الإيمان بانتساب الشعب التركي العثماني إلى أصول طورانية فأدى إلى الإعتقاد بأن السبيل لبعث الجنس التركي هو إتحاده من جديد بالشعوب التي تمت إليه بصلة القربى من السلالة الطورانية وكان أكثر هذه الشعوب تحت حكم الروس، وعلى الرغم من أن الإتحاديين لم يعتنقوا عقيدة الوحدة الطورانية الشاملة بكل ما نتج عنها من مشكلات تحرير تلك الشعوب وضمها مما يدلنا على أن هذه الحركة كانت تهدف إلى هدم الخلافة العثمانية وتمزيق وحدة المسلمين.

أثرت الحركة الطوارنية في الإتحاديين تأثيراً قوياً و انتشرت الدعوة إلى تجنيد العناصر التركية وإبرازها لروابط القربى بين الأتراك العثمانيين في الدولة العثمانية وإخوانهم في الجنس في آسيا الوسطى، وأصبح الرأي الشائع لدى الأتراك العثمانيين هو أن الحركة الطورانية هي الملاذ الوحيد لخلاصهم وسعادتهم[٦٣].

وكانت الحركة تدعو إلى إحياء مجد الأتراك الأوائل وربط الأتراك المعاصرين بتراثهم الحضاري التركي الأصيل وتخليص الفكر التركي من المؤثرات الخارجية التي دخلت عليه ولاسيما الفارسية والعربية، وأصبح لفظ طوران من أكثر الألفاظ عندهم تداولاً ولم يكتم هؤلاء مقتهم لباقي القوميات الأخرى الداخلة في الدولة وبخاصة القومية العربية، وبعد خلع السلطان عبدالحميد عام ١٩٠٩ م، تحولت الفكرة القومية من كونها مجموعة من

الدعوات لبعض الأدباء المثقفين الذين يحلمون بوطن مثالي إلى سياسة ينتهجها أغلب سياسي الصف الأول في الدولة، وقد تفرغ ضياء كوك آلب عضو اللجنة المركزية لجمعية الإتحاد والترقي بعد مؤتمر سالونيك عام ١٩٠٩ م، لنشر نظريته القومية والإجتماعية على صفحات مجلة الأقلام الشابة، التي صدرت في سالونيك، وفي عام ١٩١٠م تأسست رسمياً الجمعية الطورانية للإعلام والعلوم، وفي ديسمبر من العام نفسه صدرت أشهر مجلة قومية تركية هي «تورك يوردي» (٦٤)، لذا تميزت هذه المرحلة بازدهار الأدب القومي فنشر ضياء كوك آلب ديوان شعر «طوران»، الذي يقول فيه إن وطن الأتراك ليس تركيا ولا تركستان، إن وطنهم هو بلادهم الكبيرة الخالدة طوران كما نشرت الكاتبة المعروفة «خالدة أديب هانم » رواية سمتها «يني طوران» أي طوران الجديدة وفيها تطالب بالعودة إلى طوران الكبرى حيث لابد أن تتمتع النساء بحقوقهن كاملة ومن بينها حق الإنتخاب(٦٥).

ولم تكن الحركة الطورانية تحمل في طياتها بذور العداء للعرب فحسب بل كانت جسورة على الطعن في الإسلام والكيد له و يشهد كتاب « قوم جديد» لمؤلفه عبيدالله أفندي الذي عينته جمعية الإتحاد والترقي مدرساً في جامع أيا صوفيا وقد قامت مجلة المنار بترجمة أجزاء من كتاب « قوم جديد» وذكرت أن الكتاب يحرف القرآن وجعل الصيام والصلاة والحج والزكاة دين القدماء المسلمين وعبر عنهم بكلمة «قوم عتيق» وصرح بعدم جواز العمل بكتب فقه الأئمة الأربعة وفي مقابل ذلك بين الكتاب أركان دين «قوم جديد» وهي العقل وكلمة الشهادة والأخلاق الحسنة والجهاد مالا والسعي لإعداد لوازم الحرب بالإتحاد تحت راية الخلافة الإسلامية العثمانية، والإشارة في كتاب «قوم جديد» إلى الجهاديين تثير العجب لأن جمعية الإتحاد والترقي فضلاً عما كان يحيط بها من شبهات فيما يصل قياداتها باليهودية العالمية لم يكن يربطها بالخلافة الإسلامية سوى الاحتفاظ بخليفة رمزي لا حولَ له ولا قوة(٦٦).

ومن الحقائق الثابتة التي أثبتتها الأبحاث الحديثة والوثائق التي نشرت في القرن العشرين، أن هذه الحركات القومية العنصرية كانت تقف وراءها الماسونية العالمية

وسفارات الدول الأجنبية والأقليات غير الإسلامية والمؤسسات الثقافية التنصيرية التي أنشأتها الدول الإستعمارية الكبرى يومئذ، ومن أبرزها الجامعة الأمريكية في بيروت[٦٧].

وانتهت الحركة الطورانية العنصرية في تركيا إلى إلغاء الخلافة العثمانية الجامعة الإسلامية لوحدة المسلمين وإبعاد الإسلام من شئون الحياة واعتماد الأبجدية اللاتينية ومحاربة اللغة العربية وإلغاء حروفها وفرض سياسة التتريك على الشعوب الإسلامية الأخرى كالأكراد والعرب في ظل الانقلابات الطورانية في أوائل القرن العشرين[٦٨].

لقد إستغل دعاة الطورانية نفوذهم بأساليب إستفزازية دلت على حمايتهم لترجيح المصلحة التركية والإضرار بإخوانهم رعايا الدولة الأخرين وحكموا الدولة على أساس السيادة والجنس للعنصر التركي [٦٩]، وكان لسياسة التتريك هذه، واضطهاد الشعوب التي كانت منضمة تحت لواء الخلافة العثمانية لا سيما العرب والا ستعلاء عليهم سبباً في رد فعل قوي عند شباب العرب والمتأثرين بالثقافة الأوروبية.

وهكذاشهدت سنوات نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين نشاطاً قومياً كثيفاً ظهر معبراً عن تحد كبير لاتجاهات كانت مقدسة في الدولة العثمانية كمبدأ تساوي الشعوب المتآلفة بالإسلام داخل الإمبراطورية، فالقوميون الجدد ينادون بسيادة جنس على باقي الأجناس ويقولون بتميزه، بل إنهم شرعوا يجاهرون باحتقار الأجناس الباقية وينظرون لسياسة تتريك القوميات غير التركية [٧٠].

السياسة الإسلامية للإتحاد والترقي :

أولت عناصر الإتحاد والترقي جُل اهتمامها بالسياسة الإسلامية منذ أن كانوا في المعارضة وقبل انقلاب عام ١٩٠٨ م بسنوات، كما أوضحتها جملة نشاطات الأمير صباح الدين وغيره من رواد معارضة الاستبداد الحميدي، ولم يتخلى الإتحاديون عن السياسة الإسلامية خاصة فيما يتعلق بالقوميات والشعوب خارج الأناضول، وكذلك الأسس الفكرية والعاطفية التي تحركت على أساسها في مواجهة أطماع الدول الأوروبية، التي رأت أنه لا

مناص من إتحاد المسلمين الذي يقطنون شمال أفريقيا من أقصاه إلى أقصاه، ومن البحر الأدرياتيكي إلى بحر الصين ولذا فإن المسلمين لو اتحدوا تحت قيادة الأتراك، سيستطيعون تشكيل أقوى حكومة في العالم وإلى جانب نشاطهم في المهجر وداخل الإمبراطورية، ساهموا وساعدوا في تشكيل جمعيات إسلامية سياسية في القوقاز للدفاع عن الحقوق الإسلامية والعثمانية التركية(٧١).

وفي السياق نفسه وبعد انقلاب يناير ١٩١٣ م، قررت جمعية الإتحاد والترقي ممارسة إستغلال السياسة الإسلامية منذ ذلك الوقت فصاعداً، وإن كانت هذه السياسة غير مدونة، بل سيلتزم بها القائمون على الأمر، ومن ثم فقد أرسلت على خلفية هذا التوجه مدحت بك (الكاتب العام للجمعية) إلى باريس في يونيو ١٩١٣ م، للتفاهم مع أعضاء المؤتمر العربي الأول وفي يونيو من العام نفسه، استصدر إرادة سنية من السلطان بخصوص تعميم اللغة العربية في الولايات العربية، وبعض الأمور الأخرى لكسب رضا العرب.

واستكتبوا منظرهم « ضيا كوك ألب» مقالات نشرت تباعاً في مجلة «موطن الترك» حول التتريك والإسلامية والمعاصرة، والتي تناولت التدابير اللازم إتخاذها، ولترسيم الطريق الذي تسير فيه الحكومة، يبدو من قراءة هذه المقالا ت الفلسفة الحقيقية أو الا ضطرارية لبعض الجوانب كالسياسة الإسلامية، والسياسة العربية، والسياسة الأرمنية(٧٢).

وهو ما اعتبرها «جاويد بك» في مذكراته أن هذه المقالات كانت بمثابة تبرير للقرارات التي أصدرها قادة الإتحاد والترقي، والخاصة بالتعاطي التركي الحاكم مع الشأن العربي الآخذ في التبلور، مشوب بنزوع إستقلال عن الدولة العثمانية على أثر سياسة التتريك السائدة.

تأثير نظريات ضيا كوك ألب في رسم سياسة الإتحاد والترقي:-

وكانت لكتابات هذا المنظر القومي أبلغ تأثير على مجمل توجهات وسياسات قادة الإتحاد والترقي في الفترة التي سبقت نشوب الحرب العالمية الأولى و اشتراك تركيا فيها حيث نشر

سلسلة مقالات بين عامي ١٩١٣ - ١٩١٤ م، وضع فيها أسس نظريته القومية « إن الأمة التي يسود فيها الشعور القومي، لا يستطيع حكمها إلا من يتمتعون بهذا الشعور » وبطبيعة الحال يشترط لنجاح هذا المبدأ الاستناد إلى الأحكام التالية:(٧٣).

« يلتزم أن يكون القائمون على الأمر في الوطن والحكومة من الترك، أو على الأقل يعرفون أنهم ترك، ويفخرون بذلك، وكذلك يلزم أن يكون هؤلاء قوميين، وعلى هذا يلزم إبعاد من يحملون المفهوم العثماني من الإدارة، وحصر هذه الصلاحية فيمن يقبلون بسياسة الإتحاديين الشبان، ومن حيث المبدأ يبدو الشبه واضحاً بين الفكرة وتلك التي طرحها مصطفى أتاتورك، أيها السادة إنني في هذه المناسبة أوصي أمتي العزيزة بألا تهمل للحظة تفحص الجوهر الأصلي في دماء ووجدان الرجال الذين تربيهم في أحضانها وترفعهم على رأسها(٧٤).

وفي تلك الفترة التي نشر فيها ضيا كوك مقالته الأولى، كان محمود شوكت باشا (عربي عراقي من أصل جورجي)، لا يزال على قيد الحياة ويشغل منصب الصدر الأعظم، مع أنه لم يكن يختلف عن الآخرين، من حيث موقفه من التوجه العثماني، إلا أنه لم يكن من الممكن تعاطفه مع التيار القومي التركي، وطبقاً لهذا فإنه يفهم من المقال المذكور، أن قيادة الإتحاد والترقي لم تكن راضية عن الصدر الأعظم ولم ترد في التصريح بذلك.

هذا وقد فند ضياكوك ألب الادعاء القائل بأن القوميين الأتراك قضوا على تيار العثمنة بقوله : «إن تيار التتريك أقوى مؤيد لتيار العثمنة في الحقيقة. ناهيك عن أنه يعارضه، ولكن كما يحدث في كل تيار جديد، هناك بعض المغالين من الشبان الذين يكونون سبباً للتفسيرات الخاطئة فالتتريك ركيزة حقيقية للإسلامية والعثمنة تجاه الكوزموبوليتانية «العالمية» أو التحرر من الفكر القومي والقطري «المحلي» بل أكثر من ذلك نجد ضياكوك ألب يؤكد أن تيار التتريك لا يتعارض و العقيدة الإسلامية : إذا كانت الأقوام المنتسبة لنفس النموذج التشريحي، هي عرق واحد طبقاً لعلم الأنثروبولوجيا فإن الأمم المنتسبة لدين واحد تعد دولية « فوق القومية » طبقاً لعلم الاجتماع واللسان التركي يشبه القوم

التركي[٧٥].

فقد أخذ شكلاً إسلامياً من حيث الأبجدية والاصطلاح بعد دولة العائلة الإسلامية، إذن فإن العامل الذي يخلق روح العالمية هو الكتاب « القرآن الكريم» وبالتالي «الدين» وبناء على ذلك فإنه لا تعارض بين الجماعتين التركية والإسلامية فالأولى القومية، والثانية العالمية، وعندما تصور مفكرو الترك العثمنة تياراً دينياً عاماً، وأنكروا الجامعة التركية لم يشعروا بالحاجة إلى التيار الإسلامي، وبناءً عليه فإنه حينما ظهرت فكرة التتريك بدأ الإحساس بالحاجة إلى التيار الإسلامي[٧٦].

ويستخدم ضيا كوك، هنا اللغة بمهارة، فيقول لبعض المتعصبين الذين يعتبرون الأتراك الجدد كفاراً، إن الطريق الذي اتبع منذ التنظيمات دفع المفكرين إلى دعم إعطاء الأهمية اللازمة للعقيدة الإسلامية والالتفاف حول فلسفة العثمنة وعلى ذلك فإن تيار القومية التركية جعل المفكرين يشعرون بضرورة التيار الإسلامي ولهذا يطلب من هؤلاء المتعصبين تأييد القوميين الأتراك و الإتحاديين الذين قبلوا بهذا التيار ونظراً للتداخل بين المفكرين ورجال الدولة، فإن ضياكوك يتوصل إلى القول بأن القوميين الأتراك يحكمون الدولة إسلامياً أكثر من أنصار التيار العثماني التنظيميين[٧٧].

ومما يعزز أطروحات ضياكوك ألب، محاولة القوميين الأتراك في إحداث تغييرات في إطار سياستهم الإسلامية، فبعد أن استولوا على السلطة مجدداً في يناير ١٩١٣م، طبقوا ماسبق أن اقترحوه على البرلمان قبل حله، بشأن تعديل الدستور، خاصة فيما يتعلق بتوسيع صلاحيات الحاكم من خلال الديكتاتورية التي اتبعوها، غير أن هذه التغييرات لم تحصل على فرصة تطبيقها إلا أعوام ١٩١٦ م، وزادت صلاحيات الحاكم في عام ١٩١٨ م، حيث نص آخر تعديل للدستور ١٩١٥م على منح الحاكم صلاحيات عقد البرلمان أو تأخيره أو تمديده، أو حله، بناء على إرادة من السلطان، وأثناء هذه التغييرات التي أدت إلى التلاعب بالدستور، اكتسبت وجهة نظر الإسلاميين ضد فكرة الفصل بين الدين والدولة قوة كبيرة، خاصة في ظل المناخ الذي سببته حرب البلقان، التي زادت من تأثير رأي الإسلاميين

بالاعتماد على الدين.

ومع هذا فإن أي تطور لا يفهم وجهة نظر الإسلاميين، يمكن أن يؤدي إلى إثارة موضوع علاقة الدين بالدولة عن طريق آخر، ومع أن حرب البلقان قد أوجدت مناخ الدين، إلا أنها بدأت تزيد من تأثير القومية في مجال السياسة[٧٨].

ففي هذه الفترة بدأوا لأول مرة في إستخدام تعبيرات الحكومة التركية والجيش التركي وخاقان الترك، وهذا أدى إلى اعتبار معظم المسلمين في صف الأمم غير التركية و كان المسلمون الأتراك يعارضون إقامة نظام قومي، مثلما كانوا يعارضون النظام الليبرالي والديمقراطي ففي مقال نشرته مجلة « سبيل الرشاد ١٩١٢ م» أسئلة استفهامية، شبيهة بتلك التي يمكن أن يطرحها القوميون الأرمن، ماذا يعني لفظ الترك، الترك هم أعضاء شراكة سياسية تحمل اسم السلطنة العثمانية والخلافة الإسلامية.

وفي السياق نفسه هاجم الكاتب الشهير « سليمان نظيف » القومية التركية من زاوية أخرى فهو يرى أن القومية التركية تؤدي إلى إضرار أسوأ من جميع الأضرار التي سببتها حرب البلقان فلا دماء عثمانية، والقومية العثمانية كاللغة العثمانية، ظهرت من امتزاج الأعراق المختلفة على مدى العصور.

وما يدعيه القوميون الأتراك، ليس سوى اصطناع قرابة العثمانيين بالتتار والمغول وهذا أيضاً ماعبر عنه بمرارة أحد ثوار تركيا الفتاة « أبو الضيا توفيق » من ادعاء وحدة العرق بين العثمانيين والتتار، واعتبر أن تركية الأتراك العثمانيين، ليست سوى رمز، ولهذا اختلطوا منذ فترة طويلة بأعراق كثيرة تحت مظلة الإسلام، حتى أن خانات بخارى كانوا من الأتراك أما التتار والمغول فلم يكونوا كذلك، لأن أجداد هؤلاء في الأصل كانوا من العرب الذين استولوا على تركستان[٧٩].

وعشية اندلاع الحرب العالمية الأولى عول قادة الإتحاد والترقي، على اتباع إستراتيجية تستند إلى نداءات الجامعة الإسلامية التي نجحت بعض الشيء في إزعاج الإنجليز والإيطاليين والفرنسيين في مستعمراتهم الإسلامية [٨٠]، وفي الوقت نفسه تبرير التغيرات القانونية

المناصرة للتوجه القومي التركي، باعتبارها لا تتعارض مع أصول الشريعة الإسلامية، من خلال تطوير سياستهم الإسلامية[٨١]، وتطويعها بحيث تستوعب الجامعة التركية كجزء من التيار الإسلامي، وكانت المجلة الإسلامية Islam Mecmuasi التي تصدر في تلك الأثناء، تؤيد جهود الإتحاديين في سبيل مواءمة الإسلام لتطور الزمن[٨٢].

أثر اشتراك الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى:-

اشتراك الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى إلى جانب ألمانيا، دفعت دول الحلفاء التي ما لبثت أن دفعت بقواتها لإحتلال الدردنيل والبسفور لتخفيف الضغط عن روسيا وإخراج الأتراك من الحرب، إلى تبني سياسة تقسيم أملاك الدولة العثمانية فيما بينها من خلال عقدها الا تفاقيات السرية البينية لتوزيع « تركة الرجل المريض » على أن هذه الإتفاقيات[٨٣]، وإن وفرت مؤشراً لطموحات الأطراف الأوروبية، إلا أنها لم ترسم خريطة ما بعد الحرب التي أملتها تطورات الأحداث، ففي الوقت الذي كانت تواجه في الدولة العثمانية الغزو البريطاني للعراق والشام، والثورة العربية المندفعة من الحجاز والتي كان من الممكن أن تزعزع مركز القوات العثمانية فيما لو امتدت إلى الشام، نشبت الثورة في روسيا في مارس ١٩١٧ م، واستولى البلاشفة على الحكم في أكتوبر من نفس العام وانسحبوا من الحرب وأعلنوا تخليهم عن نصيبهم من تركة الرجل المريض[٨٤].

وقد أدى دخول الولايات المتحدة الحرب إلى ترجيح كفة الحلفاء برغم خروج روسيا منها، مما دفع السلطات التركية بطلبها إلى الأميرال « كالثورب » قائد الأسطول البر يطاني المحاصر للدردنيل لاتخاذ الإجراءات اللازمة لعقد هدنة مع الحلفاء والتي وقعت بـ« بمندروز» في ٣١ أكتوبر ١٩١٨ م، وكان طلعت الذي تولى رئاسة مجلس الوزراء – قد استقال هو وزملاؤه، ولم يوجد من يضطلع بمهام الدولة – إلى أن قبل أحمد عزت باشا، منصب الصدر الأعظم، وشكل وزارة جديدة ضمت عدداً كبيراً من أعضاء الإتحاد والترقي، وذلك برغم فرار (طلعت و أنور و جمال) وكان الأخير قد مارس القمع والتنكيل برموز النهضة

العربية، مما ساهم في ثورة العرب ضد حكام الآستانة الإتحاديين وتعاونهم مع الإنجليز في هذا الصدد، الأمر الذي ساعد في هزيمة الدولة العثمانية التي خرجت من هذه الحرب وقد فقدت كل أراضيها بإستثناء الأناضول، وتقاسمت كل من إنجلترا وفرنسا وإيطاليا الولايات العثمانية في أوروبا والشرق العربي، وعلى هذا النحو صُفيت الإمبراطورية العثمانية، مما استلزم تصفية كل الإيديولوجيات الإسلامية والعثمانية والتركية التي اصطنعها الإتحاديون لينقذوها من المصير المحتوم(٨٥).

وفي هذه الأثناء مات السلطان محمد الخامس وتولى أخوه محمد السادس (وحيد الدين) العرش ويبدو أن السلطان الجديد حاول تكرار تجربة السلطان عبدالحميد في موقفه ضد الإتحاد والترقي، حين إنتهز فرصة هزيمة الإتحاديين في الحرب أمام الحلفاء، وهروب قياداتهم للخارج،

ليمسك بالزمام في يديه، رغم سيطرة العناصر المتبقية من الإتحاد والترقي على البرلمان، وعلى ذلك قام بحل البرلمان في ديسمبر ١٩١٨ م، وحكم من خلال صهره الداماد فريد(٨٦).

وكانت سياسته أن يبقى على العرش بأي ثمن، ولتحقيق هذا الهدف كان عليه أن يرضخ لمطالب الحلفاء، لا يهمه مقدار الأراضي التي سينزعونها من دولته، طالما أنه سيبقى سلطاناً على ما تبقى منها من أراضي وفي ١٤ نوفمبر ١٩١٨ م، بدأت قوات دول الحلفاء تنزل من سفن الأسطول لإحتلال العاصمة رغم تصريحات الأميرال» كالثورب» السابقة بأنه ليس لديه نية لإحتلال الآستانة، التي وقعت تحت الا حتلال المشترك للحلفاء في ٨ فبراير ١٩١٩ م، بقيادة هذا الأميرال بإعتباره مندوباً سامياً تعاونه لجنة ثلاثية تضم مندوباً عن كل من فرنسا وبريطانيا وإيطاليا، كما عين مندوبون للإشراف على أعمال الوزارات العثمانية(٨٧).

ومما زاد من شعور الأتراك بالمرارة من جراء إحتلال الحلفاء لبلادهم، موقف الأقليات اليونانية والأرمينية التي رحبت بهذا الا حتلال وتعاونت معه، مما أعتبرها الأتراك جحوداً

وخيانة - فقامت بما قام به العرب إبان الحرب خاصة الثورة العربية التي أطلقها الشريف حسين بن علي مما حرك لديهم الا عتزاز بالقومية التركية – الأناضولية – التي تتميز عن التركية الشاملة التي تشمل التتار والأتراك والروس(٨٨).

أما شروط المعاهدة الأخرى فقد قلصت سيادة ما تبقى من الدول العثمانية، فقد تقرر ألا يزيد عدد الجيش العثماني عن ٥٠٠٠٠ جندي يخضعون لإشراف الضباط الأجانب، وحدد سلاح الجيش والأسطول، وأعيدت الإمتيازات الأجنبية، وتقرر تشكيل لجنة جديدة يمثل فيها الحلفاء، مهمة الإشراف على الدين العام العثماني، وعلى ميزانية الدولة وعلى الضرائب والرسوم الجمركية والعملة والقروض العامة، وأخيراً طلب من العثمانيين أن يقدموا تنازلات كبيرة لمن تبقى في داخل الدولة من غير المسلمين(٨٩).

حركة المقاومة الوطنية:

ولما كان السلطان « وحيد الدين » الذي إنتهز فرصة الهزيمة لتركيز السلطة في يده ضد أي أيديولوجية قومية، خاصة وأنه اعتبر الاتجاهات القومية هي المسئولة عن الكوارث التي حلت بالإمبراطورية، فإنه واصل تسريح القوات التركية، وقبل خرق الحفاء لشروط الهدنة وأصدر أوامره للقوات التركية في أزمير بعدم التصدي لليونانيين.

ولكن الوطنيين الأتراك لم يستسيغوا هذا الرضوخ السلطاني (٩٠)، وسرعان ما بدأت مجموعات المقاتلين الأتراك النضال وجرى الإعداد لحركة المقاومة الوطنية، فقد وجدت في الآستانة جمعية «القرة قول» السرية التي ضمت عدداً كبيراً من الموظفين الذين إستغلوا مناصبهم عقب توقيع الهدنة في عرقلة تنفيذ مطالب الحلفاء وإرسال الأسلحة والذخيرة إلى الأناضول، وحين امتدت الحركة إلى الريف بذل كثير من الموظفين أقصى ما في وسعهم لحجبها عن أنظار سلطات الإحتلال إلى أن جاء الوقت الذي أصبح من الصعب فيه أن تتم السيطرة عليها، على أنه ما كان باستطاعة هؤلاء أن ينجزوا الكثير لولا انضمام جموع الجيش التركي إلى الحركة، فقد ضمت المقاومة مجموعات الفدائيين المتجولين والمليشيات

النظامية التي انضم إليها المتطوعون، كما انخرط في سلكها جنود وموظفون مدنيون وملاك أراضي ورجال أعمال وحرفيون ورجال دين وفلاحون بالإضافة إلى البدو والمجرمين[٩١]، وأعضاء لجنة الإتحاد والترقي وغيرها من الأحزاب ا لقديمة كما ساند الحركة الحزب الشيوعي التركي، الذي كان يرغب في إستغلال الفوضى الناشبة للاستيلاء على الحكم وقد أسهم الشيوعيون في توفير الدعاية اللازمة لحركة المقاومة التي تصدت للاحتلال الأجنبي وتاقت إلى تحرير البلاد.

وأخيراً وجدت حركة المقاومة الوطنية التركية قائدها في « مصطفى كمال أتاتورك» فهو الذي نسق جماعاتها وبلور أهدافها وجسم أمانيها، ثم قادها إلى النصر في النهاية[٩٢].

مصطفى كمال وقيادة الحركة الوطنية :

ارتبط ظهور الحركة الوطنية التركية بنتائج الحرب العالمية الأولى التي تمثلت في هزيمة الدولة العثمانية و خضوعها لشروط دول الحلفاء – المنتصرة – التي تقاسمت أملاكها في الجزيرة العربية والشام وشمال أفريقيا، وأوروبا ولم يتبق لها إلا إقليم الأناضول، الذي خضع بدوره للإحتلال من قبل الحلفاء واليونان، هذا إلى جانب خضوع السلطان وحكومته لقوات الا حتلال، وهو الذي إنعكس سلباً على الوطنيين الأتراك، الذين حاولوا تنظيم صفوفهم لتحرير بلادهم خاصة بعد أن ضيق السلطان عليهم الخناق بحل جمعية الإتحاد والترقي وحل البرلمان في ديسمبر ١٩١٨ م [٩٣]، وفي هذه الأثناء ظهر على مسرح الأحداث القائد التركي الفذ مصطفى كمال، الذي خاض غمار توحيد صفوف الوطنيين الأتراك تحت إمرته هو لإدارة حرب الإستقلال لتركيا الحديثة ومن ثم إلغاء السلطنة وإعلان الجمهورية وفي الأخير إلغاء الخلافة العثمانية وللأبد بعد أن إستمرت طيلة ستة قرون.

وفي الحقيقة لم يكن مصطفى كمال غريباً عن الحركة الوطنية، فهو ومنذ البواكير الأولى للقرن العشرين وهو يمارس نشاطاً سياسياً ضد الاستبداد الحميدي [٩٤]، وقد كون في دمشق عام ١٩٠٦ م، جمعية « وطن» وفي العام التالي وبعد نقله للجيش الثالث في سالونيك

(مسقط رأسه) أسس فرع مقدوني لجمعيته متعاوناً مع بعض عناصر الإتحاد والترقي هناك منهم طلعت بك غير أن الحركة الثورية التي قامت بالانقلاب الدستوري ١٩٠٨ م، ومن ثم خلع السلطان عبدالحميد في العام التالي كانت أقوى من إمكانياته كضابط شاب، وبقي في الظل لعدة سنوات بعد أن أعلن امتعاضه من الإتحاديين المتأثرين بالألمان، وأراءه الخاصة بابتعاد العسكريين عن السياسة، واهتم بالأداء العسكري، الذي ظهر تميزه في حرب طرابلس ضد الإحتلال الإيطالي وبخاصة عندما تولى قيادة القسم ١٩ الذي أوكلت إليه الدفاع عن الدردنيل وشبه جزيرة جاليبولي، وحقق انتصاراً هناك بإفشاله إبرار القوات البريطانية وإجلائها عن الجزيرة وهذه الحملة التي أنقذت إستانبول جعلت منه بطلاً قومياً، ورُقّيّ إلى قائد لواء ومنح الباشوية وتم إرساله إلى قيادة جهة القوقاز، وكان الحظ حليفه بقيام الثورة البلشفية وهدوء الجبهة هناك ومن ثم أُرسل على عجل إلى الجبهة السورية لإنقاذ الجيش التركي المترنح أمام قوات «اللنبي»، وأنقذه مصطفى كمال من الهزيمة المنكرة أو الاستسلام، وانسحب به من القتال إلى الجبال شمال حلب ومن ثم رفض تعيينه قائداً للجيش السادس في نصيبين، بعيداً عن الحدود السورية حسب اقتراح الجنرال اللنبي، وفي الحقيقة أنه رفض هذا التعيين في ظل الحلم الذي كان يراوده بدخول الأناضول لتنظيم قوى المعارضة التركية للإحتلال، وتحويلها إلى قوة فاعلة [٩٥] وهو ما تحقق له عام ١٩١٩ م، عندما أرسلته السلطات العثمانية مفتشاً عاماً على الجيشين الثالث والخامس عشر لتحقيق عدة أهداف:

١. نقله خارج العاصمة نظراً لشعبيته الجارفة فيها، فهو كان يعتبر قائداً عسكرياً فذاً، وكان يحارب النفوذ الألماني في الدولة والجيش ولم يرتبط (سنوات الحرب العالمية الأولى) بجمعية الإتحاد والترقي التي حملها كل من السلطان والحلفاء مسئولية ما آلت إليه الدولة، ومن ثم فهو كان يحظى بقبول معقول لدى الحلفاء.

٢. استناداً إلى تأثيره الكبير على الجندية التركية فهو يستطيع أن يقمع الاضطرابات أولاً في الشمال، ثم في باقي الأناضول والإشراف على نزع سلاح القوات التركية بحسب

شروط إتفاقية مندروس ١٩١٨ م[٩٦].

وفي هذه الأثناء وصلت قوات الإحتلال اليوناني إلى « سمسون » ومن ثم فقد عمد مصطفى كمال إلى إستخدام صلاحياته في تنظيم صفوف الأتراك في الأناضول، وحثهم على تنظيم المظاهرات احتجاجاً على الإحتلال اليوناني لأزمير، وأرسل إلى الهيئات العسكرية والحربية التركية منشوراً هاماً في ٢٢ يونيو ١٩١٩ م، جاء فيه « إن وحدة أراضي الوطن و استقلالها الوطني في خطر، والحكومة المركزية غير قادرة على القيام بمسؤولياتها، ولا بد من إقامة جماعة وطنية بعيدة عن التدخل الخارجي، توصل إلى أسماع العالم مطالب الأمة بحقوقها، لقد تقرر عقد مؤتمر قومي في « سيواس» في المستقبل القريب، وعلى كل الأقاليم إرسال مندوبين إلى هناك، والذين عليهم عند الضرورة أن يسافروا بأسماء مستعارة».

غير أن هذه النشاطات أوغرت صدر الإنجليز على مصطفى كمال، وضغطت على الحكومة لفصله وهو ما قامت به وزارة الداخلية في ٢٣ يونيو من خلال المرسوم الذي عممته على الدوائر الحكومية بعدم التعامل معه بصفة رسمية، وقد حاولت وزارة الحربية إعادته إلى العاصمة ولكن بدون جدوى، لأنه أعلن استقالته من مناصبه، في يوليو من العام نفسه (ومنذ ذلك الوقت فصاعداً وإلى أن كُلف بمهمة جديدة من الجمعية الوطنية كان يرتدي الملابس المدنية)[٩٧].

وبعد أن أحس مصطفى كمال بأنه تحت مراقبة الإنجليز غادر سمسون وتوجه إلى الداخل ثم إلى المناطق الشرقية مثيراً الحمية في القادة والحكام والمختارين وقوات المقاومة المحلية، مستغلاً الأنباء التي وردت عن تغلغل اليونانيين داخل الأراضي التركية، فقد أقرت الدول الكبرى، إنتداب اليونان على أزمير والمناطق المجاورة لها، ورغم احتجاج حكومة إستانبول فقد بدأ الزحف اليوناني إلى داخل الأناضول ترافقه المذابح و اغتصاب النساء في كل مكان على أيدي الجالية اليونانية، التي كانت تقطن هذه المناطق، وفي أواخر يوليو ١٩١٩ م، تغلبت القوات اليونانية على الدفاعات التركية المحلية وسيطروا على وادي مندريس، وحينئذ توقف الهجوم اليوناني لالتقاط أنفاسه، تحت إصرار الحلفاء إلا أن

الحركة الوطنية التركية – التي كانت قد لاحت بوادرها منذ الهزيمة – قد ازدادت قوة نتيجة لأعمال التشفي التي صدرت عن الأقلية اليونانية وغيرها من الأقليات(٩٨).

وهو ما تجلى في مؤتمر «أرضروم» الذي عقد ما بين يومي ١٩١٩/٧/٢٣م، ١٩١٩/٨/٦م، وقد حضره مندوبون من جميع المناطق الشرقية وصدر عن هذا المؤتمر جملة قرارات أصبحت اساساً لقرارات مؤتمر «سيواس» في أوائل سبتمبر التالي الذي توافد عليه المندوبون من كل أنحاء البلاد بما فيها تركيا.

وتمثلت هذه القرارات في تأكيد مبدأ حق تقرير المصير، ورفض الإنتداب الأمريكي، والإستقلال المطلق لتركيا المتحررة من عبء الأقاليم العربية (فقد كان مشروع الإنتداب الأمريكي الذي يسعى إليه الرئيس ويلسون، لإدارة المناطق العثمانية بما فيها سوريا والعراق، قبل تنصيب الأمير فيصل بن الشريف حسين ملكاً على سوريا ومن ثم العراق عامي (١٩٢٠م، ١٩٢١م، على التوالي) ثم أرسلت رسالة إلى العاصمة باسم المؤتمر تطالب باستقالة الدامادا فريد و انعقاد مجلس النواب فوراً، وبالطبع لم يستجاب إلى هذا الطلب (١٠٢) فأرسل مصطفى كمال إنذار إلى رئيس الوزراء هدده فيه بقطع الإتصالات مع الحكومة ا لمركزية، وحمله فيها مسئولية عزل السلطان عن رعاياه الوطنيين وما لبث رئيس الوزراء أن استقال لأسباب صحية، وعين مكا نة «علي رضا» الذي بدأ وزارته بالإعداد لا نتخابات جديدة، وأرسل وزير حربيته «صالح باشا» للتفاوض مع مصطفى كمال وبعد ثلاثة أيام من المناقشة إتفقا على خمس مباديء.(٩٩)

١. الحفاظ على وحدة الأراضي التركية.
٢. عدم إعطاء إمتيازات خاصة للأقليات.
٣. إعتراف الحكومة بالمنظمة القومية.
٤. موافقة المؤتمر القومي على سفر المندوبين الأتراك إلى مؤتمر الصلح.
٥. اجتماع مجلس النواب الجديد في إستانبول(١٠٠).

غير أن وزارة علي رضا لم تستطيع الالتزام بهذه الاتفاقية مع مصطفى كمال، الذي

نقل مركز قيادته إلى « أنقرة » وأعلن أن اللجنة التمثيلية القائمة في أنقرة هي الحكومة الشرعية الوحيدة في تركيا وأصدر أوامره لكل الموظفين – مدنيين وعسكريين – بأن يطيعوا أوامر حكومة أنقرة لا حكومة إستانبول الخاضعة تماماً لسيطرة الحلفاء، ووضعت الخطوات اللازمة لإقامة حكومة وبرلمان جديدين في أنقرة، وطلب من السلطان أن يعترف بهما، وتوافد عدد ضخم من إستانبول إلى أنقرة وفي ١٩ مارس ١٩٢٠ م، أعلن كمال أن الأمة التركية قد شكلت برلمانها الخاص في أنقرة تحت اسم « المجلس الوطني الكبير » الذي إجتمع للمرة الأولى في ٢٣ إبريل التالي، وإنتخب مصطفى كمال رئيساً له وعصمت « أينونو» رئيساً للأركان، [١٠١] واستصدر فتوى من مفتي أنقرة وأيدها ١٥٢ مفتياً آخرون في الأناضول بشرعية المجلس الوطني الكبير، رداً على الفتوى التي أصدرها شيخ الإ سلام في ١١ أبريل منه، تبيح دم الوطنيين ورغم ذلك فإن المؤسسات القديمة – كالخليفة وشيخ الإسلام – كانت لا تزال لها فاعليتها مما أدى إلى نشوب كثير من أعمال التمرد ضد الوطنيين، وبينما كان مصطفى كمال يجمع الأعوان والأنصار في الأناضول كانت الأحوال في الآستانة تزداد سوءاً ووطأة الحلفاء تزداد شدة، استقالت وزارة علي رضا باشا في ١٣ مارس ١٩٢٠ م، لأنه لم يستطع التوفيق بين الحركة الوطنية وحكومة الآستانة ومطالب دول الحلفاء وتدخلها في الإدارة العثمانية، [١٠٢] وخلفه صالح باشا في منصب رئيس الوزراء، الذي أظهر الاستعداد للتفاهم مع الحركة الوطني وهو ماسبق فعله عندما كان وزيراً للحربية، إلا أنه لم ينجح في اجتياز الأزمة وسرعان ما قدم استقالته، ليتولاها من جديد الداماد فريد المشهور بخصومته للحركة الوطنية وزعمائها، متوافقاً مع الإحتلال الجديد للأستانة من قبل الحلفاء في ١٦ مارس، وبدأ جولة جديدة من الصراع مع الوطنيين، مما دفعهم إلى التمرد الفعلي ضد حكومة إستانبول وجعل المجلس الوطني الكبير، حكومة فعلية، رغم أنهم عند هذه المرحلة قد أعلنوا ولاءهم للسلطان وحيد الدين باعتباره سلطاناً لما تبقى من الإمبراطورية العثمانية وخليفة للمسلمين وأجلوا مصير السلطنة إلى مابعد الإستقلال، وفي تلك الأثناء وقعت معاهدة سيفر ١٠ أغسطس ١٩٢٠ م، بعد أن هدد الحلفاء

الدولة العثمانية بطردها من أوروبا كلية في حالة عدم التوقيع عليها، ولكن المعاهدة لم تنفذ لأن دولة جديدة كانت قد قامت في الأناضول تحت قيادة رجال رفضوها واتهموا الموقعين عليها بالخيانة، وكان توقيع معاهدة سيفر من العوامل الرئيسية التي أدت إلى التفاف جماهير الأناضول حول حركة النضال القومي التي تزعمها مصطفى كمال، (١٠٣) وفي ٢٠ يناير ١٩٢١ م أقر المجلس الوطني الكبير الدستور الجديد وهو المسمى «قانون التشكيلات الأساسية» الذي خوله الاضطلاع بالسلطتين التشريعية والتنفيذية ولم يتطرق إلى مصير السلطان،(١٠٤) وتقرر رفض كل المعاهدات والالتزامات التي أبرمتها حكومة إستانبول محتفظاً لنفسه بعد أن سمى نفسه « حكومة المجلس الوطني التركي الكبير» بالحق الأوحد في عقد الاتفاقيات وإقرار القوانين باسم الشعب (١٠٥)ووجدت حكومة أنقرة قبولاً عاماً في جميع أنحاء البلاد خاصة بعد توقيع حكومة الدامادا فريد على معاهدة سيفر المهُينة لتركيا والتي تهدد وحدة أراضيها، وهو ما رفضته الحكومة الوطنية على الفور، واعتبر عامة الأتراك يوم توقيعها يوم حداد وطني مما عزز موقف الحركة الكمالية لدى الأتراك، ودفع الدامادا فريد للاستقالة من جديد، وتشكيل حكومة برئاسة توفيق باشا في اكتوبر عام ١٩٢٠ م، وعضوية عزت باشا وصالح باشا – رئيسا الوزراء السابقين – كوزراء فكان وجودهما دليلاً على أن هذه الوزارة تسعى بإخلاص للتفاهم مع الحكومة الوطنية، ولا سيما أن عزت باشا معروف بميوله ومؤازرته للحركة الوطنية، وجعلت الوزارة ضمن برنامجها «العمل على إزالة الانقسام الذي حدث في الوحدة الوطنية، ومعنى هذا صراحة التفاهم مع الحركة الأناضولية ورغم ترحيب الأخيرة للتفاهم والتقارب مع حكومة الآستانة، إلا أنها كانت مشغولة بتنظيم الجيش الوطني للدفاع عن كيان البلاد ضد الخطرين الأرمني واليوناني (١٠٦). كما أنها حظيت بتأييد الثورة البلشفية في روسيا، على اعتبار أن دولة تركيا فتية ستكون ضماناً لحماية جناح روسيا الجنوبي، وخلق توافق معها ضد إستقلال الأرمن في البلدين، وعقدت معاهدة تحالف بين الثورتين – البلشفية والتركية – في مارس ١٩٢١ م، وتدفقت الاسلحة الروسية على أنقرة التي حسمت الصراع لصالحها

ضد الانفصال الأرمني ومقاومة الإحتلال اليوناني وتحرير البلاد وهو ما تحقق على مدار عام ١٩٢١م، أو بالأحرى من يناير / إبريل – موقعتي اينونو – وحتى سبتمبر منه عندما حقق الجيش التركي الذي قاد في معركة سقاريا ٨ - ١٢ سبتمبر، مصطفى كمال نفسه الذي منحه المجلس الوطني الكبير رتبة مشير ولقب «غازي» الذي كان ينفرد به سلاطين آل عثمان الأوائل، [١٠٧] وسرعان ما تعزز موقف مصطفى كمال الدولي بعد نصر سقاريا، ففي ٢٠ اكتوبر ١٩٢١ م، جرى التوقيع في أنقرة على إتفاقية بين تركيا الجديدة وفرنسا، كانت بمثابة صلح منفرد مع فرنسا، بعد أن أقرت الميثاق الوطني التركي وتخلت عن معاهدة سيفر، كما جلا الإيطاليون عن المناطق التي كانوا إحتلوها في جنوبي الأناضول وإن احتفظوا بجزر الدوديكانيز وقد تخلوا عن كميات من الأسلحة للوطنيين الأتراك، مما عزز موقفهم وجعلهم يقرون استكمال تحرير الأناضول وأراضي تركيا خاصة وأنهم قد نجحوا في توقيع إتفاقيات سابقة مع الحكومة الأفغانية في موسكو ١ مارس مع أذربيجان وجورجيا في مدينة قارس في ١٣ أكتوبر من العام نفسه، وجميعها جاءت إعترافا بالكيان القائم في أنقرة وصبت في مصلحة تركيا الحديثة.

وهكذا تكونت الشخصية الدولية – الاعتبارية – لحكومة أنقرة، وهو ما تجلى في موقف الحلفاء أنفسهم بعد أن أبدوا إعترافاً ضمنياً بحكومة أنقرة[١٠٨]، وفي ١٢ أكتوبر ١٩٢١ م، عقدت هدنة « مودانيا » وبمقتضاها إعترفت حكومات الحلفاء بعودة السيادة التركية إلى إستانبول والبوغازين وتراقيا الشرقية، وأجلت عودة الأتراك إلى إسترداد هذه المناطق حتى توقيع معاهدة الصلح، فلما كانت معاهدة سيفر قد أصبحت غير ذات موضوع بعد انتصار الكماليين، فقد استلزم الأمر التوصل إلى معاهدة جديدة، ومن ثم فقد وجه الحلفاء الدعوة إلى حكومتي إستانبول وأنقرة، لحضور الصلح في لوزان، ورأى المجلس الوطني الكبير أن ازدواج الحكم في البلاد يجب أن ينتهي، ولم يقبل مصطفى كمال السلطنة الدستورية، فقرر في أول نوفمبر ١٩٢٢ م، إلغاء السلطنة والإبقاء على الخلافة في آل عثمان على أن ينتخب المجلس الوطني وحده «أصلحهم وأرشدهم» وفي ١٧ نوفمبر هرب السلطان وحيد

الدين آخر السلاطين العثمانيين، [١٠٩] وتم إصدار قانون يقوم بإلغاء جميع الا تفاقيات التي ارتبطت بالسلطان وحكومته بأثر رجعي يبدأ من ١٦ مارس ١٩٢٠ م، وليذهب وفد حكومة أنقرة مطلق اليدين وهو ما سمح له بالحصول على الإعتراف بمعظم مطالب الأتراك، وانسحب الإحتلال من إستانبول في ٦ أكتوبر ١٩٢٣م [١١٠]، ودخلت القوات التركية وبعد ذلك بأسبوع أصدر المجلس الوطني الكبير قانوناً جديداً أعتبر فيه أنقرة عاصمة رسمية للدولة التركية وفي ٢٩ من نفس الشهر أقر هذا المجلس دستوراً جديداً نص على كون تركيا جمهورية تستمد شرعيتها من الشعب، وفي أول مارس ألغيت الخلافة العثمانية ونفي آل عثمان خارج تركيا[١١١] .

الهوامـش :-

1. Zohre Bilgegil M. Kaya Bilgegil in Makalelri Ankara 193 P.81

٢. أبو خلدون ساطع الحصري : المرجع السابق، ص ٩٦

٣. أبو خلدون ساطع الحصري : المرجع السابق، ص ٩٨

٤. علي شعيب : «كمال أتاتورك» : دار الفكر اللبناني، بيروت، ١٩٩٢م، ط ١ ، ص٩ .

5. Yusuf Akcura. UC Tar Z-I Siyaset. Istanbul 1995. P.37

٦. محمد أنيس : المرجع السابق، ص ٢٤٨

7. Pamsour. Enest Erdmondson "The Young Turks. Prelude The Revolution of 1908. Khoyats Beirut. 1956 P41 Pinon. Rene. "I. Europe et les jeunes Tures. Paris. 1913. P65

٨. رفيق شاكر النتشه: «السلطان عبدالحميد الثاني وفلسطين » المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ص ١١٦.

٩. روبير مانتران : المرجع السابق، ص ٢٢٨

10. Francais Georgeon. Turk Milliyetciliginin Konen Leri- Tsuf A - cura "1876-1935" Gevoiren. Alev Er. Ankara 1986. P.198

11. Jahe Khalefah. The History of the Maritime Wars of Turks. Lo - don. 1831. P.89

12. Jacop Landau. Pan - Turkism Mturkey. A Study. of irredentism. London 1981 P.61-62

١٣ . محمد أنيس : المرجع السابق، ص ٢٥٠

14. Ezel Erverdi "ve baskalari" Turk Milliyetciligi ve Batililasma. 2. Baski. Istanbul 1979. P.58

15. Hawley (Donald) The Turcial States. London. 1970 P.78

١٦ . أحمد عبدالرحيم مصطفى : المرجع السابق، ص ٢٦٠

17. Sanger، R. The Arabian Peninsula، New York 1954 P.86

١٨ . روبير مانتران : المرجع السابق ، ص ٢٣٠ – ٢٣٧

١٩ . سمية وهبة المناوي،: تركيا بين الهدنة مدروس ١٩١٨ م، والغاء الخلافة ١٩٢٤ م، رسالة ماجستير، كلية الأداب، جامعة عين شمس، ١٩٩٢ م، ص ١١

20. Sanger، R. The Arabian Peninsula "New York 1954، P86

21. Sanger، R. The Arabian Peninsula "New York 1954، P87

٢٢ . مدحت باشا من اشهر الشخصيات العسكرية العثمانية والصدورالعظام،قاد عملية خلع السلطان عبدالعزيز وتنصيب السلطان مراد،وخلعه ثم استقدام امير عثماني مغمور(السلطان عبدالحميد فيما بعد)والأشتراط عليه بالموافقة على اقرار الدستور العثماني،ورغم موافقة الأمير عبدالحميد الأولية لكنه سرعان ما أن انقلب عليه وعلى مدحت باشا نفسه الذي ابعده عن الصدارة ثم نفاه وقتله في السجن.

٢٣. روبير مانتران: المرجع السابق، ص ٢٣٧

24. Mohammed F. bey "Etude sur la crise ottamane actuelle "1914-1915" Geneve، 915 P.72

٢٥ . أحمد عبدالرحيم مصطفى : المرجع السابق، ص ٢٦٠ – ٢٦١.

26. Isham Ansiklopedise، XC، 12/2. Istnbul 1988 "Ioran Maddeoi. P.111"

٢٧ . طوران هو الإسم الذي أطلقه الإيرانيون على البلاد الواقعة في الشمال من إيران، ولم تكن هذه الكلمة معروفة قبل عصر الفارسيةالوسطى، وقد أطلقت هذه الكلمة فيما بعد على بلاد الترك، ويستخدم المفهوم السياسي الطورانية Pan Turanism. Turancilik كمرادف للقومية التركية من جهة أو إشارة إلى الأقوام الطورانية العثمانية، إذا كانت أرفع المناصب في الدولة بأيادي أجانب دخلوا الإسلام حديثاً، كان يتم

جمعهم من أولاد النصاري عن طريق نظام، الدوشيرمة، وكانت نظرية «السلطان / الخلفية» تجعل من غير الممكن تفضيل العناصر التركية على غيرهم من رعايا الدولة الآخرين من المسلمين وكان لفظ « الترك» في الإمبراطورية العثمانية حتى القرن الثامن عشر الميلادي يحمل معاني القروي والجلف والفظ إلا أن هذا اللفظ قد تغير مدلولة تماماً مع ظهور حركة الإتحاد والترقي (أنظر دائرة المعارف الإسلامية ، ص ١٠٧-١١١).

٢٨ . أحمد عبدالرحيم مصطفى : المرجع السابق ، ص ٢٦١-٢٦٢

29. Stanford. J.S.How."History of the ottoman Empire and Modern Turkey :Cambridge "London 1977. P.256

٣٠ . تعتبر الكاربوناري من أهم الجمعيات السرية التي ازدهرت وبلغت ذروتها وبأسها في النصف الأول من القرن التاسع عشر، الكربوناري أو « حارقو الفحم » وأن أصل الكلمة يرجع إلى أن « الجلفيين كانوا يفرون من مطاردة أعدائهم « الجيلان» ويجتمعون في بطن الغابات في اكواخ الفحامين والحطابين، بيد أنه مهما كان الجدل الذي يدور حول أصل الكربوناري، فإنها لم تلعب دورها الهام الذي يسجل لها مكانة عظيمة في صحف الجمعيات السرية إلا في أواخر القرن الثامن عشر، وأوائل التاسع عشر الميلادي، وكانت غايتها من هذا الدور سياسية محضه، حيث عول أنصارها على محاربة الإستبداد بجميع صورة، والوصول إلى أن يهبوا إلى أمتهم نظماً ديمقراطية حرة، ورغم أن عدد أعضاء الجمعية في ذلك الحين لا يتجاوز بضعة آلاف، غير أن دعوتها ما لبثت في أعوام قليلة أن إجتاحت كل إيطاليا، وذاعت في فرنسا واسبانيا وأخذت تبعث الرعب إلى كل العروش الأوروبية.

ورغم تقدمها السريع في إيطاليا وإضرامها في نابولي ثارت حركة ثورية ضد الملك الذي أذعن لرغبات الشعب بأن يقسم بإتباع دستور حر، إلا أن فرديناتد لم يكن مخلصاً في قسمه، إذ إستعان بالجنود النمسويين على تمزيق الكربوناري في نابولي التي نجح في إخمادها في إيطاليا، غير أنها كانت قد اجتازت جبال الألب وأخذت تثبيت مبادئها في فرنسا، ومن المعلوم أن الكربوناري قد ادت دوراً هاماً في حركة الأحياء والوحدة الإيطالية،

وإذا لم تكن قد إشتركت فعلاً في سلسلة الحروب والثورات الإيطالية التي بدأت في منتصف القرن التاسع عشر وانتهت بتحرير إيطاليا فلا ريب أنها عملت كثيراً للتمهيد إليها، وقد كان من حسناتها أن ألفت بين الإيطاليين من جميع الطبقات والمقاطعات وعلمتهم أن يعملوا يداً واحدة على سحق الإستبداد والنير الأجنبي. أنظر (مكتبة الشواف) أشهر الجمعيات السرية في التاريخ، الرياض ١٩٩٢، ص ٩٩

٣١ . محمد أنيس : المرجع السابق : ص ٢٥٠ – ٢٥١

32. Mohammed F. Bey “Etude sur la crise ottamane Actuelle “1914-1915” Geneve. 1915 P.45

٣٣ . فتحي رضوان : «مصطفى كمال أتاتورك» : مؤسسة المعارف للطباعة والنشر، بيروت ١٩٨٣، ص ٢٩

٣٤ . فتحي رضوان : المرجع السابق ص ٤٥

35. Ramsour. Ernest Edmond son. The young Turks. Prelude the Revotlution of 19.8. Khoyats. Beirut 1956. P.67

٣٦ . قيس جواد العزاوي : «الدولة العثمانية ، قراءة جديدة لعوامل الإنحطاط » مركز دراسات الإسلام والعالم، فلوريدا، ص ١٤٢.

37. Stanford. J. Show. OP. CIT. P.30

٣٨ . أرنست رامزور : المرجع السابق ، ص ٨٩ .

* الداماد : كلمة تركية معناها صهر والداماد محمود جلال الدين باشا، كان زوجاً لأبنه السلطان عبدالمجيد وأخت السلطان عبدالحميد، انظر الشناوي، الدولة العثمانية، ج ٣، ص ١٥٨٧

٣٩ . لم يكن صباح الدين يمثل القومية التركية النامية، رغم دفاعه عن الدستور، فقد هاجم فكرة الجامعة الإسلامية التي تبناها السلطان عبدالحميد في أواخر القرن التاسع عشر في مواجهة معارضي حكمه المطلق من ناحية، وكسب ولاء العالم الإسلامي من ناحية

أخرى، ووصفها صباح الدين بأنها محاولة من السلطان عبد الحميد في التستر بثوب الدين، لعلها تنفذ صرح الإستبداد الذي اوضحت دعائمه تهتز، وأنها حقداً على الحركة التحررية وليست إخلاصاً للفكرة الإسلامية.

٤٠ . عزة عبدالرحمن الصاوي : «القومية في أدب ضيا كوك آلب» رسالة ماجستير – كلية الآداب – جامعة عين شمس ١٩٧٧، ص ٥

41. Charles swallow "The Sick man Eurpe" London. P84

42. Haje Khale Fah. History of The Maritime Ware of Turks. Lo - don 1831 P.89

43. Campbu. Helen. An Eastern Diary. Tenby. South Wales P.28

44. Sanger. R"The Arabian Peinisula "New York 1954. P.33"

45. Stanfard J. Show. OP. CIT. P. 260. P.54

٤٦ . محمد حرب : المرجع السابق، ص ٢٨١-٢٨٢

47. Shaw: OP. CIT. P.98

* الأرمني العثماني : ممثلاً لجمعية داشناكس، ورئيساً للوفد الأرمني في المؤتمر .

48. Edward. F. Knight "The Awakeening of Turkey. London. 1909. P. 93-94

٤٩ . رضا هلال : «السيف والهلال : تركيا من أتاتورك إلى أربكان : الصراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي»، دار الشروق،القاهرة ١٩٩٩ ، ص ٤٤

٥٠ . أحمد عبدالرحيم مصطفى : المرجع السابق، ص ٢٦٧

٥١ . محمد أنيس : المرجع السابق، ، ص ٢٥٧

52. Wellested. Travels in Aranbia 2 vols. London 1838. P.58

٥٣ . أحمد عبدالرحيم مصطفى : المرجع السابق، ص ٢٧١

54. Andrew. WP Annuaire Diplomatique de. I. Empire Ottoman.

Constantinople. 1872. P.90

٥٥ . أحد أعضاء الجمعيات السرية العربية، «ثورة العرب ضد الأتراك» : ترجمة وتحقيق د. عصام شبارو، دار التضامن للطباعة النشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٣ ، ص ١٢٧

٥٦ . قيس جواد العزاوي، المرجع السابق، ص ١٤٥

57. Andrew, WP ANnuaire Diplomatique del I, Empire Ottoman. Constantinople.

٥٨ . أحد أعضاء الجمعيات السرية العربية : المرجع السابق، ص ١٢٨

59. Berard. v. "La Mort de Stanbul" Paris 1913 P.63

60. Assissinat de Midhat Pacha. Geneva 1898. P.92

61 . The Asiatic Qurarerly Review, Edited By Demetrius Boulger Vol.I. January, Apr. 1886 "London P.81"

٦٢ . معهد البحوث والدراسات العربية : المرجع السابق، ج ١ ، ص ١٨٦

٦٣ . قيس جواد العزاوي : المرجع السابق، ص ١٣٩

64. Huart GI :Iistorie des Arabes 2 tomes Paris 1912, O.

65. Edid, Halide. Conflict of east and west in Turkey, Lahore, 1935. P.64

٦٦ . قيس جواد العزاوي : المرجع السابق، ص ١٤١

٦٧ . محمد الخير عبدالقادر : « نكبة الأمة العربية بسقوط الخلافة العثمانية » مكتبة وهبة، القاهرة ١٩٨٩ ، ص ص ٨٢-٨٣

68. Charks Swallow "The Sick man Europe" London, P.63

٦٩ . مجدي عبدالمجيد الصافوري : المرجع السابق ، ص ٢٢٠-٢٢١

٧٠ . علي شعيب : المرجع السابق، ص ٢٨

71. Welles ted, Travels in Arabia Zulos, London 1838. P.20

72. Yussuf Hikmet Bayur " "Turk Inkibe Tarihi :C.1L1.3 Baski، A -
kara 1983، P.P. 345-350

73. Yussuf Hikmet Bayur "Turk Inkibe Tarihi "C.2L4، Fikir Cere -
anlare، inkilap Hareketeri، ie.didisameler

74. Bernard M. Turquie d- Europe et d. Asie De Salonique a jures -
lem. Paris P.67

75. Welles ted، Travels in Arabia Zulos، London 1838. P.45

76. Bernard M. Turquie d- Europe et d'Asie De Salonique a jures -
lem. Paris. P.80

77. Yusuf Hikmet Bayur، OP. CIT. PP. 323-324

78 . Ibid، P.324

79. Gernegy "A" My Log، Persian Gulf and Turikish Arabian 1878.
P.60

80. Nyazi Berkes :Turquie de Ca gdaslasma Istanbul، P.426

81. Yussuf Hikmet Bayur، OP.CIT.P. 399

٨٢. أحمد عبد الرحيم مصطفى : المرجع السابق، ص٢٨٩

83. Yussef hikmet lbid، P.398

٨٤ . أ- «تصريح لندن» الصادر في سبتمبر ١٩١٤ م، وتعهدت فيه كل من بريطانيا وروسيا بعدم توقيع أي منها صلح مع أعدائها.

ب: «إتفاقية الاستانة» مارس ١٩١٥ م الموقعة بين الدول الثلاث وإتفاقية سايكس بيكو ١٩١٦ م، كما نجحت في ضم اليونان إليها رغم فرار القادة الثلاثة قبل ساعات من إحتلال الحلفاء للآستانة ولجأوا لألمانيا، إلا أنهم لم يتحولوا عن قناعتهم بالقومية التركية، فقد حاولوا خلال بضع سنوات إعادة تنظيم التيار التركي / الإسلامي، الذي سبق لهم تبنيه

عشية إندلاع الحرب العالمية الأولى فقد سعى أنور إلى التعاون مع البلاشقة ولما خاب رجاءوة بعد طول إنتظار غادر موسكو إلى بخارى وإنخرط في صفوف الثوار – التركستان الذين كانوا يقاومون تسلط الحكومة الجديدة إلى أن سقط قتيلاً في أغسطس ١٩٢١ م، أنظر: ٥١ Geoffery Lawis :OP.CIT.P.51

85. Ubiein. Lettre Surla Turquie. 1895

٨٦ . عزة الصاوي : المرجع السابق ص ١٠

87. Charles Swallow، "The Sick Man rurope" P.5

88. Emin، AHmed. "Turkey in The WOrld war" U.S.A. 1930، P.83

89. Guinet، Vital "La Turquie d'Asie، Geographic Adminstrative، Statistique، Descreptive et Raisonnee de Chaque provin

90. Latoure، M. ANtoin. Vouage de S.A.R. Monseigneur le Duc de Montpensire a Tunis en Egypt. en Turquie et en Grece. Paris. 1847، P.295

91. Stanford. J. Shhow، OP. Cit. P.333

٩٢ . تمكن أحد الخارجين عن القانون ويدعى « يورك علي عفي» من تنظيم حرب عصابات ضد الإحتلال اليوناني لأزمير، وكان يورك علي الذي ولد عام ١٨٩٦ م، بإحدى قرى جنوب غرب الأناضول، قد إلتحق بالجيش في الحرب العالمية الأولى، ولكنه سرعان ما تركه بعد أن جلده أحد الضباط، وعاش في التلال البعيدة معتمداً على اللصوصية، وفي يونيه ١٩٢٠ م، إستطاع أن يكون مليشيا من زملاءه وعبروا نهر مندريس على أطراف خشبية ليمحو كتيبة يونانية ويستولوا على أسلحتها، وهذا العمل إلى جانب أنه دفع السلطات التركية التغاضي عن جرائمه السابقة فإنه ألهب مشاعر الجماهير بالثورة على نطاق واسع ضد قوات الإحتلال في إقليم أيدن، ومع إمتداد سلطة القوميين – أطلق اسم جماعة يورك علي – بعد أن تضخمت بصورة كبيرة « كتيبة أيدن القومية » ومنحوه رتبة عقيد، وقد

خلدت خدماته بعد حرب الإستقلال بإطلاق اسمه على الكتيبة ٣٧ يورك علي عفى للقسم ٥٧ من جيش الجمهورية

- راجع : Geoffer Lewis ،OP.CIT.P.62A

٩٣ . أحمد عبدالرحيم مصطفى : المرجع السابق ص ٢٩٥ - ٣٠٠ .

94.Howard. Hanny. N. The Partition of Turkey. Howard-Fetig "New York.، 1966 P.72

٩٥ . سيد محمد السيد: المرجع السابق ص ٢٩٦

96. Geoffer Lweis: OP.Cit. P.56-58

97- Shukla. Ram. La. Khan. Britain. India and The Turkish Empire. 1889 - 1953 Peoles' Publishing House. New Delhi. 1973. P.100

98. Geoffer Lewis "OP. Cit. P.59

٩٩ . أحمد عبدالرحيم مصطفى : المرجع السابق، ص ٣٠٤

100. Geoffe5r Lewis "OP.Cit.P.60

101. Heller. Jaseph. British Policy Towards the ottoman Empire. 19.08-1914. First Published Fankcoss. London 1983. P.85

١٠٢ . أحمد عبدالرحيم مصطفى : المرجع السابق ، ص ٣٠٥

103. Mans Fields. Peter. The Ottoman Empire and its succors. First Published. London. 1973. P.24

١٠٤ . عبدالرحمن الرافعي : «الجمعيات الوطنية : صحيفة من تاريخ النهضات القومية» مطبعة النهضة، القاهرة ١٩٢٢ م، ط ١ ، ص ٢٩١

105. Antes. Jahn "Observation on the manners and custom of the Egyptians "London 1800.P.19

106. Mans Fields. Peter. The Ottoman Empire and its successors.

First Published. London. 1973.P.24

١٠٧ . يعتبر هذا القانون الذي تكون من ٢٣ مادة بمثابة الخطوة الأولى لإلغاء السلطنة، لأن هذه الصلاحيات من إختصاص السلطان.

١٠٨. عبد الرحمن الرافعي : المراجع السابق ص ٣١٠-٣١١

١٠٩. أحمد عبد الرحيم مصطفى : المرجع السابق ص ٢٠٨

110. ED. and Trans "Ottoman Egypt in the Eighteeth gentury "The N - zarm name Misir of Ahmed Pasha Cambridge Mass 1962. P.26

١١١. جريدة الحياة اللندنية : بتاريخ ١٧/١١/١٩٩٩ م.

١١٢ . سمية وهبة المنياوي : المرجع السابق ص ١٩٦

113. Ganem Khalil. Les Sultans Ottomans "Paris 1902. P.96

الباب الثاني

مدخل : تطور الفكر القومي العربي

كانت التنظيمات السياسية التى واكبت ظهور وتنامى التيارات القومية بالدولة العثمانية، جديدة على المشهد السياسي العثماني – كأداة من أدوات التعبير وتنفيذ البرامج والمشروعات السياسية للتيارات القومية، رغم أن هذه التيارات لم تكن تعدم أدوات التعبير عن نفسها ولكن بتنظيمات طائفية وفئوية اجتماعية، عبر الجمعيات الأهلية والخيرية والعلمية، ولعل الباحث يلفت النظر إلى أن مصطلح أو لفظة « جمعية» لم تكن جديدة أو مستغربه فى المجتمعات العثمانية قبل ظهور التيارات القومية، وإن كان الجديد فى الأمر هو الجمعيات السياسية، أوتلك التي تعلن عن نفسها كجمعية علمية أو خيرية وهي في الحقيقة تمارس أنشطة سياسية على خلفية قومية .

وبخاصة في التيار القومي العربي الذي عبر عن نفسه وطموحاته ومشروعاته خلال سنوات طويلة من خلال الجمعيات الأدبية والعلمية قبل الإعلان السياسي السافر عن هويته القومية.

ولعل هذا يظهر بوضوح في الإنتاج الفكرى : الأدبى والسياسي للقوميين العرب خلال ستة عقود كاملة سبقت الحرب العالمية الأولى وظل قادة ورموز هذا التيار رغم تنوعه حريصين على الهوية العثمانية وإستمرار وقوة دولة الخلافة الإسلامية .

ورغم إستثناءات نادرة منهم تبنت دعوات مشوشة للإنفصال عن الأتراك العثمانيين، أو إقامة دولة عربية في الأقليم العربي الأسيوي، فإن الخطاب القومي العربي ظل يراهن ويعمل من أجل بقاء الدولة العثمانية، دولة قومية تحافظ على الولايات العربية من الأطماع الأوربية وتمنح رعاياها العرب حقوقهم الملية والثقافية وفي مراحل لاحقه حقوقهم السياسية فى إطار اللامركزية العثمانية.

ولكن سنوات ما بعد الحرب العالمية الأولى شهدت أطروحات قومية عربية تواكبت مع النظام العالمي الجديد فى عشرينات وثلاثينيات القرن العشرين.

الفصل الأول

رواد الفكر القومي العربي

مثل الفكر القومي العربي في نصف القرن الأخير من عمر الدولة العثمانية استجابة للتحديات التي واجهت الأمة العربية في هذه الفترة المتمثلة في الأطماع والإحتلالات الإستعمارية، التي تزامنت أو نتجت عن ضعف الدولة العثمانية حين أضحت عاجزة عن الدفاع عن ولاياتها المترامية في ثلاث قارات، بل وأضعف في ظل الإمتيازات الأجنبية وإفلاسها الإقتصادي من أن تدافع عن العاصمة وجوارها الجغرافي بالأناضول ذاتها خاصة في ظل ظهور ونمو التيارات القومية والوطنية بين رعاياها من عرب وأتراك وأكراد وسلاف وألبان وغيرهم.

وبدأ المفكرون القوميون والتنوريون العرب بالاهتمامات الأدبية واستعادة أمجاد الأجداد في المدارات الثقافية والفكرية إلى أن تحولت إلى المدارات السياسية والحركية تحت وطأة الظلم والاستبداد لأواخر السلاطين العثمانيين وكردات فعل للشوفينية التركية الطورانية.

ومع ذلك لم يشذ أي من المفكرين القوميين العرب – بإستثناء بعض منهم مثل الكواكبي ونجيب عازوري – عن الإطار العثماني للدولة، ولم يتبن أحدا منهم قبل عام ١٩١٦م، أي دعوة لكيان سياسي عربي مستقل أو منفصل عن الدولة العثمانية، حتى مع تزايد سياسات التتريك التي مارسها قادة الإتحاد والترقي حكام الآستانة ضد العرب عشية و أثناء السنوات الأولى من الحرب العالمية الأولى، وكان أقصى ما يدعون إليه هو الإستقلال الإداري أو اللامركزية في الحكم ضمن الإطار العثماني، أو من خلال دولة ثنائية القومية بين العرب والترك كعنصري الأمة المسلمين أو بالأحرى المتبقيين كرعايا للدولة التي انفصلت عنها معظم ولاياتها في البلقان وخضعت ولايات أخرى للإحتلال العسكري الأوروبي.

وربما لم يعلن المفكرون العرب دعواتهم بالانفصال أو حتى محاربة الدولة العثمانية التي لم يتبق منها إلا اسمها حيث سيطر القوميون الأتراك على الحكم فيها وخلعوا السلطان

القوي عبدالحميد وجردوا خلفاءه الضعاف من أي صلاحيات ونفوذ، و أسفروا عن عدائهم للعرب وتخلوا عن سياسة الجامعة الإسلامية التي تبنوها عشية الحرب الأولى وأثناءها بعدما ورطوا الدولة فيها دون دواع هامة أو استعدادات عسكرية تذكر، فكانت نتائجها مأساوية للجميع عرباً وأتراكاً، ولاقى أحرار العرب ومفكروهم صنوف الاضطهادات من حكامهم الأتراك، فكانت التحولات النوعية والدامية من العرب تجاه ما تبقى من الدولة العثمانية فى آخر بضع سنين من عمرها التليد ليبدأوا مجدداً مواجهاتهم ضد الإحتلال والإنتدابات الأوروبية وغيرها .

عبدالرحمن الكواكبي ١٨٥٤ - ١٩٠٢م

عبدالرحمن الكواكبي طرح أفكاراً جديدة في عصره حول وحدة المسلمين وعروبة الخلافة، ومقاومة الاستبداد والجهل والدعوة إلى الشورى في الحكم والفصل بين السلطات – السياسية والتنفيذية والتشريعية – واللامركزية في الحكم العثماني للولايات العربية، وفصل السلطنة العثمانية عن الخلافة الإسلامية مما حرض السلطان عبدالحميد عليه، واغتيل بالسم في مقهى يلدز بالقاهرة ليلة ١٣ - ١٤/٩/١٩٠٢م.

واختلف مع أفكار الكواكبي في حينها الفاعليات الفكرية والسياسية من مثقفين وإصلاحيين (سلفيين وعلمانيين وصوفيين وعرب قوميين وعرب عثمانيين) والحكام أيضاً من السلطان عبدالحميد وولاته في الشام إلى الخديوي عباس حلمي الثاني.

والكواكبي الهارب (لتوه من نير الظلم العثماني / التركي وتعطيل صحيفتيه «الشهباء» و « الاعتدال» بحلب، إلى القاهرة) في أخريات أيام القرن ١٩ سرعان ما ان انخرط في فاعليات مواطنيه الذين سبقوه لمصر بسنوات متفاوته و أصدروا العديد من الصحف والدوريات منها «الأهـرام» و «المقطم» و « الهلال» و « المنار» .. الخ، إلا أنه وبعيد وصوله اختص جريدة «المؤيد» المصرية لصاحبها علي يوسف الذي كان يحظى برعاية الخديوي عباس حلمي الثاني – بنشر سلسلة مقالات كان سبق له كتابتها عن الاستبداد ثم جمعها

ونشرها في كتاب تحت عنوان « طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد» عام ١٩٠٠ مستصرخاً فيها لاقتلاع مداميك الاستبداد من جذورها.

وفي العام نفسه دفع إلى مطابع «المنار» لصاحبها الشيخ «محمد رشيد رضا» بكتابه الثاني» أم القرى» الذي حَمّل فيه على الأتراك العثمانيين ضياع الخلافة العربية الإسلامية بانتزاعها من العباسيين وتحالفهم مع الأعداء (الإسترداد الصليبي على حساب مسلمي الأندلس، والروس على حساب مسلمي القوقاز، والإستعمار الأوروبي على حساب مسلمي آسيا وأفريقيا) مما سبب وكرس ضعف المسلمين برأيه وسَمّاه «الفتور العام» وجعلهم لقمة سائغة في أفواه أطياف الغزاة الطامعين.

مصارع الاستعباد والدعوة إلى الثورة

ولقد أعطى الكواكبي الشأن السياسي جُل اهتمامه ويُشرك جمهور قرائه معه إلى بساط البحث حول طبائع الاستبداد و وسائل التخلص منه من حيث أنه يُلزم أولاً إشعار الأمة بآلام الاستبداد، ومن ثم يلزمها على البحث في العوامل الأساسية المناسبة، بحيث تكون موضع اهتمام كل طبقاتها، ومن الأفضل التريث بضع سنين حيث تنضج الفكرة تماماً وتسيطر الرغبة في التغيير على أفراد الأمة. وحذر ا لكواكبي من أن يشعر المستبد بالخطة (الثورة) وخطرها فيلجأ إلى الحيطة الشديدة، ويتخذ إجراءات أمن وقمع عنيفة وينكل بالمجاهدين ويتساقط ضحايا الحرية وتقع فتنة شعواء وحينئذ إما أن تغتنم الفرصة دولة أخرى فتستولي على البلاد وتجدد الاستبداد وتدخل الأمة في مرحلة جديدة من الرق السياسي، وإما أن يساعدها الحظ بعدم وجود طامع أجنبي، وتكون الأمة قد تأهلت بحكم نفسها بنفسها، وفي هذه الحال يطلب عقلاء الأمة من المستبد الإقلاع عن أسلوب الاستبداد واتباع القانون الأساسي (الدستور) الذي تطلبه الأمة ويكون أمام الحاكم المستبد أحد طريقين : إما الاستجابة طوعاً لرغبة الأمة، وإما أن يصر على عناده ويستخدم القوة، فتقوم الأمة بخلعه وإنهاء حكمه وتصبح الأمة آمنة ولا يطمع فيها طامع ولا تُغلب عن قلة[1].

ويعرف الكواكبي الاستبداد بأنه « صفة للحكومة المطلقة العنان، التي تتصرف في شؤون الرعية كما تشاء، بلا حسبة ولا عقاب »، وأن أشكال الحكومة المستبدة كثيرة، فصفة الاستبداد تشمل حكومة الحاكم الفرد المطلق الذي تولى الحكم بالغلبة أو الوراثة وتشمل أيضاً الحكم الفرد المقيد، الوارث أو المنتخب، متى كان غير محاسب، وتشمل كذلك حكومة الجمع ولو كانت منتخبة، لأن الاشتراك في الرأي لا يدفع الاستبداد وإنما قد يخففه نوعاً، وقد يكون حكم الجماعة أفسد وأضر من استبداد الفرد[٢].

وتشمل أيضاً الحكومة الدستورية التي تقوم على مبدأ فصل السلطات « لأن مثل هذه الحكومة لا ترفع الاستبداد ولا تخففه مالم يكن أعضاء السلطة التنفيذية مسؤولين أمام أعضاء المجالس النيابية، وهؤلاء مسؤولون أمام الأمة التي تعرف أن تراقب وأن تتقاضى الحساب». ويتوصل الكواكبي في هذا السياق إلى ثلاث نتائج :

- أن الحكومة من أي نوع كانت لا تخرج عن وصف الاستبداد ما لم تكن تحت المراقبة الشديدة والمحاسبة التي لا تسامح.

- أن المستبد يتحكم في شؤون الناس بإرداته لا بإرادتهم ويحاكمهم بهواه لا بشريعتهم « ويعلم من نفسه أنه الغاصب المعتدي فيضع كعب رجله على أفواه الملايين من الناس يسدها عن النطق بالحق والتداعي لمطالبته».

- المستبد عدو الحق والحرية وقاتلها، وهو يجادل بالباطل ليدحض به الحق « وعلى الأمة أن تعرف مقامها : هل هي خلقت خادمة المستبد؟ أم هي جاءت به ليخدمها فاستخدمها؟ [٣].

« فالظالم لا يخاف إلا الأدوات نفسها التي يستخدمها في ممارسته للظلم وإلا فإنه سيتمادى في غيه» ويتمنى لو أن كل الناس يتحولون إلى غنم تطيعه وتدر له الرزق فإنه من مصلحة المستبد أن يغفل الناس عن حقوقهم، فيتحكم في شؤونهم حسب هواه، وتكون قاعدة أحكامه ما تطلبه مصلحته دون الالتزام بشريعة فيها مصلحة الجماعة.

لقد تجاوزت الأمور كل حد في ظل الاستبداد، فأكلت القلة حق الكثرة وسخرتها لأهوائها

(كما هو الحال في المجتمعات العربية والإسلامية في العصر العثماني).

و الاستبداد داء عضال يفرز أمراضا متعددة في هذه المجتمعات منها ما يرصده الكواكبي ويسميه التمجد، والأخير عنده عكس المجد فالأول تملق وتقرب من ذوي السلطان، والمتمجدون هم طبقة تشكل حاشية خاصة بالمستبد، فهم عيناه التي تراقب كل كبيرة وصغيرة، ويده التي يعتدي بها على كرامة الآخرين واستباحة حرماتهم فهم أعداء العدل والحق والحرية وأنصار الظلم والاستبداد، ومثل هؤلاء يكونون بلا أخلاق أو دين أو قيم، والذي يزيد في خطر هذا النوع من أعوان الاستبداد «أنهم يبررون ما يقومون به بتغليفه بالدين أو بالدفاع عن البلاد .. إلى آخره من الدعاوي[٤].

حرب الاستبداد والعلم

وإذا كان العلم نقيض الاستبداد، فإن المستبد يخاف العلماء ويحاول إلغاء دورهم في تطوير المجتمع ونشر العلم والوعي، ومن ثم فإن الاستبداد والعلم في حرب دائمة وطراد مستمر (برأي الكواكبي) «يسعى العلماء في نشر العلم ويحاول المستبد إطفاء نوره، والطرفان يتجاذبان العوام، وهذا الصراع الدائم كثيراً ما حسمته السياسة لصالح المستبد»[٥].

الاستبداد وغواية المال

« وفي ظل الاستبداد ينشأ الاحتكار، ويكثر عبدة المادة، لأنهم لو تحرروا منها لعبادة الله، لدفعهم ذلك إلى مقاومة الاستبداد الذي أحيا سُنة أكل لحوم البشر بشكل أدهى وأمر مما كانت عليه في العصور الغابرة».

وبعكس ما هو شائع عن الكواكبي، أن أفكاره كانت نواة للفكر القومي العلماني، كما حاول معاصروه من المفكرين استقطابه على أرضيتهم، أو محاولات لاحقيه من تطويع أفكاره في صالح أطروحاتهم القومية العلمانية، كان الكواكبي مفكراً عروبياً إسلامياً سلفياً تقاطعت أفكاره مع دعوة الإمام محمد بن عبدالوهاب التي انطلقت في الربع الأخير من القرن ١٨

برعاية وتعاون آل سعود في عهد دولتهم الأولى ومع أفكاره ودعوات النهضويين العرب في النصف الثاني من القرن ١٩م.

ويدلل الكواكبي على ذلك بأن مذهب السلف هو الأصل الذي لا يرد، ولا تستنكف الأمة أن ترجع إليه، وتجتمع عليه في بعض أمهات المسائل، لأن في ذلك التساوي بين المذاهب، فلا يثقل على أحد نبذ تقليد أحد الأئمة في مسألة تخالف نص الكتاب العزيز (القرآن الكريم) أوتباين صريح السنة الثابتة في مدونات الصدر الأول، هذا إلى جانب أن جميع أهل الجزيرة العربية ما عدا أخلاط الحرمين على هذا الرأي، ولأن أهل الجزيرة وهم سبعة إلى ثمانية ملايين (عام ١٩٠٠) جميعهم من المسلمين السلفيين عقيدة، وغالبهم الحنابلة أو الزيدية مذهباً، وقد نشأ الدين فيهم وبلغتهم فهم أهله وحملته وحافظوه وحماته، وقلما خالطوا الأغيار، أو وجدت فيهم دواعي الأغراب (التفرنخ)

والتفنن في الدين لأجل الفخار.

كما أن الكواكبي يدعو جماعة الإصلاحيين الإسلاميين إلى القول الصريح في النصيحة للدين بدون رياء ولا استحياء وإن كان يحمل على العلماء (رجال الدين المعينين من قبل السلطات) ويراهم يعزفون عن الفكر الإصلاحي إما جنباً (يهابون الخوض فيه) وإما مرائين مداجين (يأبون أن تخالف أقوالهم أحوالهم).

ومع ذلك فالكواكبي يهون من اليأس بخصوص الإصلاح أو النهضة وأن الظروف مواتية لتحقيقها بالعلم والأخلاق والعمل الجماعي، ورغم الإمكانيات المتواضعة لجماعة الإخوان الموحدين، إلا أن قدرتهم على التأثير (عام ١٩٠٠) ستمتد من جنوب أفريقيا إلى أقصى الصين. وإذا كان الداء الدفين (ضعف حال المسلمين) هو دخول ديننا تحت ولاية العلماء الرسميين وبعبارة أخرى تحت ولاية الجهال المعممين وهم المقربون من الأمراء (الحكام) على أنهم علماء، وارتباط القضاء والإمضاء لهم، والمقابل عند الكواكبي الذي تمناه «ما بال الزمان يضن علينا برجال ينبهون الناس ويرفعون الالتباس، يفكرون بحزم ويعملون بعزم

ولا ينفكون حتى ينالوا ما يقصدون، فينالون حمداً كثيفاً وفخراً كبيراً وأجراً عظيماً».[٦].

الداء أو الفتور العام

ويناقش الكواكبي أسباب الضعف – الداء أو الفتور العام كما يسميه – الذي اجتاح الأمة الإسلامية «حتى توهم البعض أن الإسلام والنظام لا يجتمعان» ومن ثم يقدم تحليلاً سياسياً لتجاوز الأمة الراهنة في عصره ويرى أن السبب الرئيسي هو تحول نوع السياسة الإسلامية حينما كانت شورية، فصارت بعد الخلفاء الراشدين ملكية مقيدة بقواعد الشرع الرئيسية ثم صارت أشبه بالمطلقة.

ويفسر لنشأة هذا التحول من أن قواعد الشرع كانت في الأول غير مدونه بسبب اشتراك الصحابة المسلمين الأوائل، بالفتوحات في الأمصار المختلفة، فظهر في أمر ضبطها (تحقيقها)، خلافات وتباين بين العلماء وتحكمت فيها آراء الدخلاء (الفرس والترك) فرجحوا الأخذ بما يلائم بقايا نزعاتهم الوثنية، وعندما تولى بعضهم في أواخر العصر العباسي (الطولونيين والإخشيديين والسلاجقة) حكم الولايات البعيدة (إمارات التخوم) عمدوا إلى الإستقلال السياسي عن الدولة (العربية الإسلامية) فبدأ الافتراق المذهبي والصراع السياسي.

البلاء العثماني

ودفع إستمرار هذا الحال مع سيطرة محاربي التخوم – الغزاة العثمانيين – الذين امتهنوا الجندية صفة وأخلاقاً، بعيداً عن الفنون والصناعة والكسب بالوجوه الطبيعية (الحراك الاجتماعي) ثم بسبب فقدان القادة الأفذاذ وتخلف الآلة العسكرية، لم يبق مجال للحروب الرابحة فاقتصرت الأمة على الدفاع (بداية الضعف العثماني منذ القرن ١٧ م) وحتى الآن (١٩٠٠م)فصرنا نستعمل بأسنا بيننا فنعيش بالتغالب[٧]. (السلطة العثمانية) والتحايل (ادعاء السلاطين العثمانيين للخلافة الإسلامية منذ عهد السلطان محمود الثاني (١٧٧٥-١٨٣٩م) وهذا شأن يميت الإنتباه ويولد الخمول والفتور، وزاد

الطين بلّه في تجذر الجهل في حكامنا المترفين وانتقل بدوره للعلماء ثم للعامة.

حتى أن بعض المسلمين قد ألفوا الاستعباد والاستبداد والذل والهوان، فصار الانحطاط طبعاً لهم، تؤلمهم مفارقته، ولعل هذا هو سبب أن معظم الهنود والمصريين الذي تحرروا جزئياً من سيطرة العثمانيين، لا يتألمون لحالة المسلمين في الولايات الخاضعة للحكم العثماني المباشر، بل يحتقرون معارضي هذا الحكم يصل إلى اتهام الإصلاحيين (حركة الأحياء الثقافي العربي بالشام التي كانت بعض رموزها من المسيحيين العرب والدعوة الوهابية بالجزيرة العربية) بالخروج عن الدين لكون السلطان مسلم، فيغني ذلك عن كل شيء حتى العدل وكأن طاعته واجبة على المسلمين رغم مساويء حكمه واستبداده[٨].

شروط طاعة أولي الأمر العثمانيين

بل إن تحامل الكواكبي على العثمانيين يصل مداه، بتفضيل حكم الأجانب عن حكمهم، بما أن السلطان الكافر العادل أفضل من السلطان المسلم الجائر عند الكو اكبي، الذي يرجع موقفه هذا ل « انحصار همة الأمراء الدخلاء (العثمانيين) في الجباية والجندية أدى بهم إلى إهمال الدين كُلياً، ولولا أن في القرآن آيتين إثنتين لهجروه ظهرياً، الأولى قوله تعالى : وأطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم » مع الغفلة عن المراد بأولي الأمر وما تقتضيه صيغة الجمع وما يقتضيه قيد منكم، والثانية قوله تعالى : « وجاهدوا في سبيل الله » مع إغفال هل الجهاد المأمور به يستحصل به إعزاز كلمة الله أن نؤيد به سلطان الأمراء (الحكام) العاملين على الإطلاق، الذي ظواهر أحوالهم وبواطنها تحكم عليهم بأنهم مشركون ولو شركاً خفيفاً من حيث لا يشعرون، فإن أضيف إلى شركهم هذا ما هم عليه من الظلم والجور يحكم عليهم الشرع والعقل بأن الملوك الأجانب أفضل منهم وأولى بحكم المسلمين، بما أن السلطان الكافر العادل أفضل من السلطان المسلم الجائر[٩].

عدم شرعية الخلافة العثمانية

ينفي الكواكبي الشرعية عن خلافة آل عثمان، ويرى أن إدارة الدين وإدارة الملك لم تتحد في الإسلام إلا في عهد الخفاء الراشدين وعمر بن عبدالعزيز فقط رضي الله عنهم، واتحدتا نوعاً في عهد الأمويين والعباسيين ثم افترقت الخلافة عن الملك[١٠]. ثم أن آل عثمان من أعمال لهم أتوها رعاية للملك وإن كانت مصادمة للدين.

• محمد الفاتح : قدم المُلك عن الدين، فاتفق سراً مع ملكي أسبانيا «فرديناد، وإيزبيلا» على ضياع الأندلس.

• سليم الأول : غَدر بالعباسيين و إستأصلهم، ودفع الإيرانيين إلى الشيعة، وأعان العثمانيين الروس على التتار المسلمين (مسلمي الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى)، وهولندا على الجاوه والهنديين (مسلمي شبه القارة الهندية) وتعاقبوا على تدويخ اليمن وأهلكوا إلى الآن (١٩٠٠)عشرات الملايين من المسلمين.

ويضيف الكواكبي «أليس الترك قد تركوا الأمة أربعة قرون ولا خليفة»[١١] (من الثابت تاريخياً أن السلاطين العثمانيين لم يستخدموا لقب خليفة المسلمين إلا في عهد السلطان محمود الثاني ١٧٧٥ - ١٨٣٩م).

أليس الترك قد تركوا الأندلس مبادلة، وتركوا الهند مساهلة، وتركوا الممالك الجسيمة الآسيوية للروسيين وتركوا قارة أفريقيا الإسلامية للطامعين، وتركو ا المداخل في الصين وكأنهم الأبعدون.

« أليس الترك قد تركوا وفود الملتجئين يعودون خائبين وتركوا المستنصرين بهم عرضة للمنتقمين» (مسلمي الأندلس الذين تعرضوا لمحاكم التفتيش من قبل حركة الإسترداد الصليبي، ومسلمي شمال أفريقيا الذين تعرضوا للتنكيل من قبل فرسان القديس يوحنا الذين شنوا غارات بحرية في القرن ١٦م) وتركوا ثلثي ملكهم طعمة للمتغلبين الإستعمار الأوروبي للولايات العثمانية (في أفريقيا وآسيا)[١٢].

العرب أهل الخلافة وحماة الدين

« وكانت غارات الترك على شرقها (أوروبا) فكذلك ليست نوعاً من الجهاد ولا من الحرب، الدينية، وإنما هي من ملحقات غارات البرابرة الشماليين (قبائل القوط والوندال) على أوروبا،[١٣] لا يقصدون بالدين غير التلاعب السياسي وإرهاب أوروبا باسم الخلافة وفي هذا المقدار كفاية إيضاح لقاعدة: أن مؤيدات الملك عند السلاطين مقدمة على الدين، أما صفة خدمة الحرمين الشريفين (استخدمه السلطان سليم الأول عام ١٥١٧م) وألفه سماع المسلمين للقب الخلافة، فهذا كذلك لا يفيد الدين وأهله في شيئاً وليس له ما يتوهم البعض من الإجلاء عند الأجانب، و أن التلقب بالخلافة و الإمامة الكبرى أو إمارة المؤمنين في آل عثمان العظام حدث (يقصد لم يحدث) إلا في عهدالسلطان محمود الثاني ١٣ رمضان ١١٩٩ هـ / ١٩ ربيع الثاني ١٢٥٥ هـ».

«فما آن لهم أن يستيقظوا ويصبحوا من النادمين على ما أفرطوا في القرون الخالية، فيتركوا الخلافة لأهلها والدين لحماته»[١٤].

الخلل في الإدارة العثمانية

ثم يتطرق الكواكبي مباشرة إلى موارد الخلل في السياسة والإدارة الجاريتين في المملكة العثمانية، التي هم أعظم دولة يهم شأنها عامة المسلمين (عام ١٩٠٠) « وقد جاءها أكثر الخلل في الستين سنة الأخيرة»، أي بعد أن اندفعت لتنظيم أمورها، أطلقت الدولة العثمانية التنظيمات الخيرية أو ما عرف بخط شريف كلخانة عام ١٨٣٩ م تحت ضغط الإجتياح المصري لأراضيها استجداء للتأييد الأوروبي»، وفي العام ١٨٥٦ م صدر الخط الهمايوني على إثر إندلاع حرب القرم وأيضاً استجداءً المؤازرة الأوروبية ضد الضغط العسكري الروسي على الجيش العثماني وهذه التنظيمات والإصلاحات أطلقت العنان للتدخل الأوروبي في شؤون الدولة العثمانية من خلال الإمتيازات وحماية الأقليات الدينية) «فعطلت أصولها القديمة ولم تحسن التقليد ولا الإبداع، فتشتت حالتها ولا سيما في العشرين سنة الأخيرة،

التي ضاع فيها ثلثا المملكة » (منذ تفرد عبدالحميد الثاني بالحكم عام ١٨٧٦ م، وإشهار الدولة العثمانية إفلاسها الإقتصادي عام ١٨٨١ م، وظهور ما عرف بالمسألة الشرقية وتقسيم الدول الأوروبية فيما بينها لأملاك رجل أوروبا المريض من خلال مؤتمر برلين عام ١٨٧٨م) وخرُب الثلث الباقي وأشرف على الضياع الرجال وصرف السلطان عبدالحميد قوة سلطنته كلها في سبيل حفظ ذاته الشريفة، وسبيل الإصرار على سياسة الانفراد»(١٠).

مساوئ الحكم الحميدي.

ومن جملة مآخذ الكواكبي على الحكم الحميدي العثماني :

• توحيد قوانين الإدارة والعقوبات (مركزية الحكم) مع اختلاف طبائع أطراف المملكة واختلاف الأهالي في الأجناس والعادات (التنوع العرقي) وبذلك يكون الكواكبي من الرواد العرب الأوائل الذين تبنوا اللامركزية العثمانية في الحكم، وإن كان خليل غانم وهو مسيحي ماروني وعضو مجلس المبعوثان الذي حله السلطان عبدالحميد بعد شهور من بداية إنعقاده، فهاجر إلى أوروبا وأصدر بها أكثر من صحيفة دورية لعل أهمها «تركيا الفتاة»، التي تبنى على صفحاتها اللامركزية قبل الكواكبي بسنوات.

•تنوع القوانين الحقوقية (يقصد تباين الإستحقاقات القانونية) وتشويش القضاء في الأحوال المماثلة عدم توجيه المسؤولية إلى رؤساء الإدارة والولاة عن أعمالهم مطلقاً.

•التمسك بأصول الإدارة المركزية مع بعد الأطراف عن العاصمة (الآستانة) وعدم وقوف رؤساء الإدارة في المركز على أحوال تلك الأطراف والتزام المخالفة الجنسية (القومية) في إستخدام العمال (الولاة) بقصد تعسر التفاهم بين العمال والأهالي، وتعذر الإمتزاج (التوافق) بينهم لتأمين الإدارة غائلة الإتفاق عليها.

•والتزام تفويض الإمارات المختصة (المحلية) عادة ببعض البيوت، كإمارت مكة (الأشراف) وإمارات العشائر الضخمة في الحجاز (آل رشيد) والعراق (آل النقيب) والفرات (أسرة أبو الهدى الصيادي) لمن لا يحسن إدارتها لأجل أن يكون الأمير منفور

منهم نولي عليهم مكروها عندهم، فلا يتفقون ضد الدولة.

•التزام تولية بعض المناصب المختصة ببعض الأصناف كالمشيخة الإسلامية والسرسكرية، لمن يكون منفوراً في صفة من العلماء أو الجند، لأجل أن لا يتفق الرئيس والمرؤوس على أمرهم.

•التمييز الفاحش بين أجناس الرغبة في الغنم (الحقوق) والغرم (الواجبات)[16].

•التساهل في إنتخاب العمال والمأمورين والإكثار منهم بغير لزوم وإنما بقصد إعاشة العشيرة والمحاسيب والمتملقين، وعدم الإلتفات لرعاية المتقضيات الدينية وتضييع حرمة الشرع وقوة القوانين وعدم إتباعها وتنفيذها، وإدارة بيت المال إدارة مطلقة وإسراف بدون مراقبة حتى صارت المملكة مديونية للأجانب.

•إدارة المصالح المهمة السياسية والملكية (السيادية) بدون إستشارة الرعية، حتى وإن كانت مشهودة بالضرر.

•إدارة السياسة الخارجية بالتزلف والإرضاء والمحاباة، بالحقوق والرشوة بالإمتيازات، تبذل الإدارة ذلك للجيران (الأجانب) بمقابلة تعاميهم عن المشاهد المؤلمة التخريبية[17].

« الاضطرابات الطائفية بالشام عام ١٨٦٠ وغيرها».

أسباب الفتور (الضعف العام)

والكواكبي الذي يحمل هموم أمته وإصلاح أحوالها، ونهضتها من كبوتها فإلى جانب معارضته للحكم العثماني، وتحميله وزر الفتور العام الذي إجتاح الأمة الإسلامية إلا أنه يرصد أسباب أخرى عديدة لذلك الداء لعل أهمها:

أولاً: أسباب دينية :

•الذهول عن سماحة الدين، وتشديد الفقهاء المتأخرين في الدين خلافاً للسلف

• تشويش أفكار الأمة بكثرة تخالف الآراء في فروع أحكام الدين وإدخال العلماء المدلسين على الدين مقتبسات كتابية (يهودية ونصرانية) وخرافات وبدع مفترة، وإدخال

المدلسين والمقابرية (الذين يعظمون الأضرحة) على العامة الكثير من الأوهام (إلى جانب) إيهام الدجالين أن في الدين أمورا سرية وأن العلم حجاب.

• إعتقاد منافاة العلوم الحكمية والعقلية (الفلسفية) للدين.

• تطرق الشرك الصريح أو الخفي إلى عقائد العامة، وتهاون العلماء العاملين في تأييد التوحيد، والاستسلام للتقاليد وترك التبصر والاستهداء والتعصب للمذاهب ولآراء المتأخرين وهجر النصوص ومسلك السلف، والغفلة عن حكمة الجماعة والجمعة وجمعية الحج.

ثانياً: أسباب سياسية :

•السياسة المطلقة من السيطرة والمسؤولية (المعفيه من المراقبة البرلمانية).

•تفرق الأمة إلى عصبيات و أحزاب سياسية، حرمان الأمة من حرية القول والعمل وفقدانها الأمن والأمل، فقدان العدل والتساوي في الحقوق بين طبقات الأمة، ميل الأمراء طبعاً للعلماء المدلسين وجهة المتصوفين.

•قلب موضوع أخذ الأموال من الأغنياء وإعطائها إلى الفقراء، إصرار أكثر الأمراء.(على الاستبداد عناداً واستكباراً، حصر الإهتمام السياسي بالجباية والجندية فقط[١٨].

الدواء أو الحل بالتنوير العربي.

ويستصرخ الكواكبي لهكذا حال المسلمين الذي في فتور عام مستحكم ويرى أن « ويجب تدارك هذا الفتور سريعاً وإلا ستنحل عصبيتهم (الرابطة الإسلامية) كلياً، وإذا كان سبب الفتور هو تهاون الحكام ثم العلماء ثم الأمراء، وأن جرثومة الداء، الجهل المطلق، وأضر فروع الجهل في الدين، فإن الدواء هو:-

أولاً: تنوير الأفكار بالتعليم.

ثانياً: إيجاد شوق للترقي في رؤوس الناشئة.

ووسيلة المداوة عقد الجمعيات التعليمية القانونية (الجامعات والمعاهد) والمكلفون بالتدبير هم حكماء ونجباء الأمة من السراة والعلماء والكفاءة لإزالة الفتور العام بالتدرج موجودة في العرب خاصة.

الجامعة الدينية تحت لواء الخلافة العربية

كانت الجامعة الإسلامية التي يتمناها الكواكبي ويدعو إليها تختلف عن نظيرتها التي أطلقها من قبله «جمال الدين الأفغاني» وتَبنّاها ووظفها السلطان عبد الحميد الثاني لكسب تأييد المسلمين العثمانيين لدولته في مواجهة الأطماع الاوروبية الإستعمارية وكذلك فعل من بعده انقلاب الإتحاد والترقي إبان حرب البلقان والغزو الإيطالي لليبيا في أوائل عشرينيات القرن المنصرم.

فالجامعة الإسلامية عند الكواكبي، هي تمتد إلى أربع أنحاء في العالم حيث يتواجد المسلمون لتصل إلى أقصى الصين وأقصى جنوب أفريقيا، بل تشمل مسلمي القوقاز وأوروبا وحتى الجاليات الإسلامية في غرب أوروبا والأمريكيتين، وهي شورية دستورية تعتمد على الفصل بين السلطنة والخلافة وكذلك الفصل بين السلطات، والتكوين القُطري لهيئات الشورى العامة (البرلمان) وأن الأخير سيد قراره.

وأكثر تحديد للجامعة الإسلامية عند الكواكبي هو أنها « إتحاد إسلامي تضامني تعاوني » وتكون في الأساس تحت لواء الخلافة العربية.

نظام الخلافة العربية

وضع الكواكبي أسسا وقواعد لنظام الخلافة العربية كالآتي :

•إقامة خليفة عربي قرشي مستجمع للشروط في مكة. ·

•يكون حكم الخليفة مقصوراً على الخطة الحجازية (إقليم قاعدة) ومربوط بشورى حجازية.

•الخليفة ينيب عنه من يترأس هيئة شورى عامة إسلامية (برلمان فيدرالي).

•تشكيل هيئة الشورى العامة من نحو مائة عضو منتخبين، مندوبين من قبل جميع السلطنات والإمـارات الإسلامية، وتكون وظائفها منحصرة في شؤون السياسة العامة الدينية فقط، وتجتمع الشورى العامة مدة شهرين في كل سنة قبيل موسم الحج.

•مركز الشورى العامة يكون « مكة» عندما يصادف الحج موسم الشتاء والطائف في موسم الصيف.

•تتعين وظائف الشورى العامة بقانون مخصوص تضعه هي، ويصدق عليه من السلطنات والإمارات.

•ترتبط بيعة الخليفة بشرائط مخصومة ملائمة للشرع بناء على أنه إذا تعدى شرطاً منها ترتفع بيعته، وفي كل ثلاث سنين يعاد تجديد البيعة، وإنتخاب الخليفة منوطاً بهيئة الشورى العامة.

•الخيفة لا يكون تحت أمره قوة عسكرية مطلقاً، ويذكر اسمه في الخطبة قبل اسم السلاطين، ولايذكر اسمه في المسكوكات (النقود).

•يناط حفظ الأمن في الخطة الحجازية (العاصمة الفيدرالية) بقوة عسكرية تتألف من ألفين إلى ثلاث آلاف من جنود مختلطة ترسل من قبل جميع السلطنات والإمارات. وتكون القيادة العامة للجنود الحجازية منوطة بقائد من إحدى الإمـارات الصغيرة (على أن) يكون القائد تحت إمرة هيئة الشؤوى مدة انعقادها وهيئة الشورى تكون تحت حماية الجنود المختلطة (الفيدرالية)[٢٠].

إتحاد إسلامي تضامني تعاوني

وهكذا بحسب الكواكبي «تنحل مشكلة الخلافة ويتسهل عقد إتحاد إسلامي تضامني تعاوني يقتبس ترتيبه من قواعد إتحاد الألمانيين والأميركانيين مع الملاحظات الخاصة، وبذلك تأمن الحكومات الإسلامية الموجودة على حياتها السياسية من الغوائل الداخلية

والخارجية، فتتفرغ للترقي في المعارف والعمران والثروة والقوة، مما لا بد منه للنجاة من الممات وما أجدر إمارات الجزيرة السبعة إلى هذا الإتحاد[٢١]:. (إمامة اليمن وإمامة عمان وإمامة آل سعود وأشراف مكة وآل الرشيد والقواسم وآل الصباح).

عرب الجزيرة والجامعة الإسلامية

وإذا كان الكواكبي يرشح العرب أهل الجزيرة تحديداً لرئاسة الجامعة الإسلامية وهو لديه العديد من الأسباب، لذلك فهو لا يهضم حق المسلمين من غير العرب في الحكم والإدارة، ويوزع إختصاصات المهام المنوطة بالشعوب الإسلامية في رابطتهم المرجوة.

بما أنه – أي الكواكبي – غير معني سوى بأمر النهضة الدينية يرى « وجدت أن جزيرة العرب ولأهلها بالنظر إلى السياسة الدينية مجموعة خصائص وخصال لم تتوفر في غيرهم، بُناءً عليه فإن حفظ الحياة الدينية متعينة عليهم لا يقوم فيها مقامهم غيرهم، وأن انتظار ذلك من غيرهم عبث محض».

على أن لبقية الأقوام أيضاً خصائص ومزايا تجعل لكل منها مقامها في بعض وظائف الجامعة الإسلامية عند الكواكبي كالآتي:-

- الأتراك العثمانيين للسياسة الخارجية.
- والمصريين : للتنظيمات المدنية.
- الأفغان وتركستان والخزر والقوقاز ومراكش والإمارات الأفريقية تمثل موارد بشرية للجيش الإسلامي.
- إيران وأواسط آسيا والهند للحياة العلمية والإقتصادية وتربط جمعية أم القرى وآمالها بالجزيرة العربية وما يليها وأهلها ومن يجاريهم، وأن تبسط لأنظار الأمة ما هي خصائص الجزيرة وأهلها والعرب عموماً وذلك لأجل رفع التعصب السياسي والجنس القومي.

لأجل إيضاح أسباب ميل الجمعية (جمعية أم القرى التي اقترحها الكواكبي) للعرب كما

أوردها الكواكبي.

•الجزيرة هي مشرق النور الإسلامي وبها الكعبة المعظمة والمسجد النبوي والروضة المطهرة وهي أنسب المواقع لتكون مركزاً للسياسة الدينية لتوسطها بين أقصى آسيا شرقاً وأقصى أفريقيا غرباً، وأسلم الأقاليم من الأَخلاط الجنسية (القومية) وأديانا ومذاهب وأبعد الأقاليم عن مجاورة الأجانب، ولبعدها عن الطامعين والمزاحمين نظراً لفقرها الطبيعي [٢٢].

(طبعاً كان ذلك قبل عام ١٩٠٠ حيث لم يكن النفط قد أُكتشف بعد).

عرب الجزيرة هم مؤسسوا الجامعة الإسلامية لظهور الدين فيهم ومستحكم فيها أعرقهم فيه، وأكثرهم حرصاً على حفظ الدين وتأييد الفخار به، خصوصاً والعصبة النبوية لم تزل قائمة بين ظهرانيهم في الحجاز واليمن وعمان وحضرموت والعراق وأفريقيا (أملاك البوسعيديين في زنجبار وممباسا وغيرهما في شرق أفريقيا).

ولم يزل الدين عندهم حنفياً سلفياً بعيداً عن التشدد والتشويش وأقدر المسلمين على تحمل مشقة المعيشة، ولبُعدهم عن الترف المذِل لأهله، وأحفظ الأقوام على جنسيتهم وعاداتهم وأحرص الأمم الإسلامية على الحرية والإستقلال وإباء الضيم.

والعرب عموماً: لغتهم أغنى لغات المسلمين في المعارف، ومصونة بالقرآن الكريم من أن تموت، ولغتهم هل اللغة العمومية (المنتشرة) بين كافة المسلمين[٢٣].

•والعرب أقدم الأمم إتباعاً لأصول المساواة والشورى في الشؤون العامة، وأحرص الأمم على إحترام العهود عزة واحترام الذِمة إنسانياً، والجوار شهامة وبذل المعروف مروءة.

•العرب أنسب الأقوام لأن يكونوا مرجعاً (مرجعية) في الدين وقدوة للمسلمين، حيث كانت(بقية) الأقوام قد اتبعوا هديهم إبتداءً، فلا يأنفون عن اتباعهم أخيراً[٢٤].

الشيخ علي يوسف ١٨٦٣ - ١٩١٣

ظهر الشيخ علي يوسف في صدار ة المشهد الفكري والسياسي بمصر بعد سنوات من الإحتلال الإنجليزي وتوجيه ضربة قاصمة للحركة الوطنية الفتية وصحافتها، وتعرض العديد من الصحفيين التنويريين الذين نطقوا باسم القضية العربية للسجن أو النفي أو الهروب وكان لابد لما تبقى من الصحافة أن تعيد توجيه نفسها مجدداً والتطرق إلى العمل ضد السيطرة الأجنبية والإحتلال البريطاني.

وفي العام ١٨٨٩ أصدر صحفي مغمور جريدة باسم «المؤيد» كُتب لها أن تصبح من أكثر الصحف تأثيراً في العصر، وكان هذا الرجل هو الشيخ علي يوسف[٢٥].

ووضعت المؤيد نفسها في مراحلها الأولى في خدمة الكتاب الوطنيين وأصحاب الأقلام البارزين مثل الشيخ محمد عبده، الذي نشر جوابه إلى «هانوتو» فيها وأمين فكري ومصطفى لطفي المنفلوطي وإبراهيم العناني والأخوين سعد وأحمد فتحي زغلول، مما أعطاها مقاماً سامياً وحيزاً كبيراً ولم ينظر المراقبون في حينها إلى الشيخ علي يوسف إلا باعتباره مجرد اسم لا يقدم ولا يؤخر في الجريدة، ووصفته تقارير القنصلية البريطانية بأنه « ستار للذين يمسكون فعلاً بالخيوط» على أن هذا المحرر سرعان ما أسر الجمهور بأسلوب كتابته الصحفية، فضاهت المؤيد وبعد بداية مهزوزة وغير واثقة بدأت، منافساته الكثير من الصحف وذلك في حقل الإنتاج التقني لكي تصبح أولى الصحف الإسلامية الإقليمية التي يقرأها الناس من القاهرة إلى إستانبول ومن بغداد إلى عدن، لقد استخدم علي يوسف ببراعة قلماً من أقدر الأقلام[٢٦].

وضع علي يوسف مواهبه وبصورة ممتازة في خدمة مؤيديه الأقوياء رياض باشا وجماعة محمد عبده الإصلاحية، وفي الدفاع عن مصر والإسلام وبعد تولي «عباس حلمي الثاني» الحكم سنة ١٨٩٢ وجد محرر «المؤيد» في الخديوي الجديد الشاب، معاضداً متحمساً واستخدم عباس الذي كان يرفض هيمنة اللورد كرومر على الشؤون المصرية «المؤيد» للتنفيس عن عدائه ضد التحكم البريطاني، وأصبح الشيخ علي يوسف أداة الخديوي في هجومه على

المندوب السامي البريطاني، خاصة وأن الشيخ كان يعتبر الخديوي حاكم مصر الشرعي، وبمرور السنين أصبحت المؤيد عملياً لسان حاله الرسمي وأصبح علي يوسف نفسه صديقاً لعباس وموضع سره ومستشاره في جميع الأمور المهمة تقريباً [٢٧]، وكان يصحبه معه في زياراته السنوية للآستانة حيث أنعم عليه السلطان عبدالحميد بأوسمة تقديراً لخدماته للإسلام ودفاعه عن الإمبراطورية.

وكانت المؤيد قد حققت نجاحات مهنية باهرة واستقطبت الرأي العام لصالحها، حيث حققت رغم الحظر المفروض عليها من مصادر الأخبار – الإستعمارية – سلسلة انفرادات صحفية عن حملة الإسترداد المصرية / بريطانية للسودان عام ١٨٩٦ بحصولها على التلغرافات التي كان يرسلها قائد الحملة إلى نظارة الحربية بالقاهرة مما عرض علي يوسف للمحاكمة والذي رفض الكشف عن مصدر الأخبار لاعتبارات شرف المهنة[٢٨].

وأنتُخب علي يوسف سنة ١٩٠٢ عضواً عن دائرة قاهرية في الجمعية العمومية وهي مؤسسة شبه برلمانية ذات مهام إستشارية محضة وقدم سنة ١٩٠٤ أول إقتراح بتأسيس مجلس تمثيلي كامل ليكون الهيئة التشريعية الوطنية في مصر محل المجالس القائمة المؤلفة من المجلس التشريعي والجمعية العمومية وإصلاح قانون الإنتخاب وتوسيع الحقوق الإنتخابية.

وتبنى علي يوسف سياسة العروة الوثقى في تصوره للقضية المصرية وأصر على أن السيادة في مصر مقصورة على الد ولة العثمانية وأن المركز الدولي لقنال السويس يمنع بريطانيا من السيطرة على مصر منفردة.

وعندما تحولت المجموعات السياسية التي تصدر الجرائد الوطنية الرئيسية سنة ١٩٠٧م إلى أحزاب سياسة – مجموعة «الجريدة» تحولت إلى حزب الأمة الذي دعا إلى تأسيس دولة قومية مصرية وتطويرها تدريجياً إلى كيان يحكم نفسه ذاتياً بالتعاون مع بريطانيا، ومجموعة «اللواء» تحولت إلى الحزب الوطني الذي سعى إلى الإستقلال التام وإعلان دستور يقيد سلطات الخديوي ضمن الحدود المبينة في الفرمانات الممنوحة

لمصر من السلطان العثماني، وتحولت مجموعة «المؤيد» إلى حزب الإصلاح على المباد ئ الدستورية، الذي مثل حالة حزب الوسط بين طرفي نقيض الحركة الوطنية وقتئذ، الحزب الوطني وحزب الأمة، ففيما يخص الدستور وافق حزب الإصلاح عليه ولكن دون المساس بصلاحيات الخديوي، أما عن الإحتلال البريطاني فقد بنى الحزب إستراتيجيته على المطالبة بالجلاء بالوسائل السلمية(٢٩).

-علي يوسف بين العثمنة والعروبة

ومثل الشيخ علي يوسف بحكم طبيعة شخصيته التي ضَبطت توجهاتها السياسية والفكرية ببوصلة حاكم قصر عابدين، عباس حلمي، فعندما كان الأخير في تصادم مع اللورد كرومر ويتقارب مع الآستانة، نجد علي يوسف يدافع عن عثمانية مصر وعن الجامعة الإسلامية التي أطلقها الأفغاني وتبناها السلطان عبدالحميد. ورغم التحفظات التي كان يبديها علي يوسف على ظلم السلطان عبدالحميد والتدخل الغربي في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية إلا أنه كان يدافع عن حقوق السلطان الشرعيةوعن الرابطة العثمانية.

بيد أنه عندما وقع الخلاف بين السلطان عبدالحميد والخديوي عباس خلال عامي ١٨٩٩ / ١٩٠٠ م قلت حماسة الشيخ علي يوسف للدفاع عن الدولة العثمانية وعن السلطان عبدالحميد حصراً، بل أكثر من ذلك نشر في جريدته فصول كتاب « طبائع الاستبداد » لعبدالرحمن الكواكبي الذي حَمّل الأتراك العثمانيين ما آلت إليه أوضاع العالم الإسلامي من ضعف وتخلف وهكذا إستمر موقفه حيال الدولة العثمانية وما تمثله في التراوح بين طرفي النقيض حتى العام ١٩٠٧ م(٣٠). بعد أن تخلى عن حرصه في عدم الكشف عن هويته العربية حتى لا يتعرض لعداء السلطنة العثمانية التي كانت ترى في الدعوة إلى الوحدة العربية موقفاً معادياً لها، وحتى لا يتعرض أيضاً لعداء الكثير من الوطنيين الذين رأوا أن الخلافة الإسلامية والتمسك بالسيادة العثمانية وسيلة لحماية مصر من الأطماع الإستعمارية(٣١).

وعلي يوسف الذي أسفر عن انتمائه القومي العربي كان قد سبق له رفض إعتبار الدين من مقومات القومية في سلسلة مقالات نشرها في جريدة « الآداب» التي كان يترأس تحريرها قبل إصدار «المؤيد» التي نشر فيها مقالاً حدد مقومات القومية في الأرض المشتركة، ووحدة التاريخ، واللغة والجنس والثقافة والحياة الإقتصادية المشتركة ووجود الحكومة أو الدولة.

واعتبر علي يوسف أن اللغة هي أهم مقومات القومية، فكل أمة برأيه لا بد لها من جامعة تحفظ شملها من التبديد وأجزاءها من التفريق غير جامعة الدين، واللغة العربية من أوسع اللغات الدائرة في الشرق والناطقون بها يشعرون بروابط الجامعة[٣٢].

وحث علي يوسف العرب على التمسك باللغة العربية الفصحى لأن التخلي عنها يقضي عليهم بالتفرق والتقاطع.

وكانت البداية الحقيقية لبداية التفكير والعمل القومي العربي لدى الشيخ علي يوسف قد تزامنت مع تطورات هامة ألقت بظلالها على المشهد السياسي المصري، كانت أهمها إستقالة اللورد كرومر وتعيين مكانه « جورست» الذي جاء بسياسة الوفاق بينه كمعتمد بريطاني والخديوي عباس الذي أضحى غير محتاج لعون أو تأييد الباب العالي وبالتالي لم يعد ما يحول دون تشجيعه لفكرة الخلافة العربية.

ولعل ذلك كان السبب في شروع بعض القوميين العرب المشارقة في اقتراح إسم عباس حلمي عاهلاً للدولة العربية الجديدة الموحدة بعد أن يتم إنسلاخها عن الدولة العثمانية إلى جانب شريف مكة «الحسين بن علي» كخليفة عربي للمسلمين.

وما يؤكد ذلك أن الخديوي كان يشجع الدعاية له في صحف سوريا وأكرم وفادة المهاجرين السوريين إلى مصر حتى صار أوفر الحكام العرب حظاً في عرش سوريا في حالة استقلالها.

كما شهد هذا العام تكوين حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية الذي ضم عدداً من الذين كانوا يتفاخرون بأصولهم العربية، وفي الوقت نفسه كانت المحاولات التي شهدها عام ١٩٠٦ لتوحيد جهود الخديويين والحزب قد فشلت على إثر انسحاب الدولة العثمانية من

طابا[٣٣]، بل بدأت حملات العداء بين الحزب الوطني وحزب الإصلاح وبين اللواء والمؤيد.

ورغم أن محاولات الخديوي عباس وعلي يوسف العمل على تحقيق الخلافة العربية قد إتخذت طابع السرية والحذر والتردد والإحجام عن الإفصاح بهويتها خشية الاصطدام بأغلبية آمنت بأهمية الارتباط بالدولة العثمانية، والجامعة الإسلامية، وأقلية غلب عليها شديد الإعتقاد والتمسك بالقومية المصرية[٣٤].

فإن المؤيد قد بدأت الدعوة لذلك بشكل مستتر اتضح في تأكيدها على أهمية مصر بالنسبة للدول العربية، فالقطر المصري قبلة الشعوب العربية وروح نهضتها المنتظرة، فهي ترقبه كما يرقب الملاح إبرة البوصلة التي أمامه ليهتدي بها، وأن مصر تحتل موقع القيادة بالنسبة للبلاد العربية، لأنه ليس في الأقطار العربية قُطراً أخذ من المدنية الغربية نصيباً وافراً مثل القطر المصري، وأن رغبة المصريين في حفظ استقلالهم وإحياء لغتهم ليس فيه مصلحة لهم وحدهم، بل هو أيضاً من مصلحة جميع إخوانهم المتكلمين بلغتهم.

وقد بدأت بعض الجرائد التركية في نشر أخبار عن اجتماعات دعاة القومية العربية في دار جريدة المؤيد حتى أن البعض عبر عن مخاوف السلطان عبدالحميد من مساعي المؤيد بأنه كان ينام في يلدز وعيناه على شارع محمد علي بالقاهرة حيث مقر جريدة المؤيد[٣٥].

وتزامنت الحملة الصحفية التركية مع حملة صحفية أخرى شنتها جرائد الحزب الوطني في القاهرة على الشيخ علي يوسف وتتهمه بأنه يجمع حوله الخارجين على الدولة العثمانية والداعين إلى الخلافة العربية.

ونتيجة لذلك أصدر السلطان عبدالحميد في آخر أيام حكمه أمره بمنع دخول المؤيد الممالك العثمانية، لذلك أصدر الشيخ علي يوسف بياناً نشره في المؤيد ثم أصدره بعد ذلك في كتاب عن مطبعة الآداب عام ١٩٠٩ بعنوان بيان في خطة المؤيد تجاه الدولة العثمانية، أوضح فيه:

- أن المؤيد تؤيد الدستور العثماني ولكنها تحذر من تسلط الحزب العسكري وجمعية الإتحاد والترقي التي تستمد قوتها من الجيش وتستبد بأمور الدولة.

- نفى الشيخ علي يوسف أن عزت باشا العابد(*) قد اشترى أي أسهم من شركة

المؤيد.

- نفي أيضاً أن يكون الخديوي عباس قد فكر في مسألة الخلافة العربية، حيث تساءل كيف يفكر الخديوي عباس بن إسماعيل بن ابراهيم بن محمد علي الألباني الأصل في أن يؤسس خلافة عربية، علماً بأن الذين يخصون العرب بالخلافة يجعلونها من حق قريش، وخديوي مصر الحالي ليس بقريشي كما أنه ليس بعربي(٣٦).

وقد إستمر الشيخ علي يوسف عبر المؤيد في نفي التهم الموجهة إليه بأنه يعمل من أجل الخلافة العربية معتبراً أن العمل لذلك فيه إضرار كبير بالجامعة العثمانية والخلافة الإسلامية بل فيه خيانة كبرى للدولة والمُلك لأن بتر أي عضو من أعضاء الممالك العثمانية هو سعي في تمزيق أصوالها وتمكين الدول الأجنبية من بلادها ولا يفعل ذلك إلاخائن لدولته وملته وأي صاحب جريدة مصرية يساعد على هذا يكون خائناً لدولته وملته ويستحق لعنة الله والملائكة والناس أجمعين(٣٧).

كما رفع علي يوسف دعوى على جريدة «العَلَم» اتهمها فيها بالقذف في حقه لأنها نشرت أن مدير المؤيد وعزت باشا العابد والشريف علي باشا وبلال اليمني قد إجتمعوا حيث ألقى علي يوسف خطبة في هذا الاجتماع يقصد بها هدم الخلافة العثمانية وإنشاء خلافة عربية(٣٨).

ولكن هذا لم يمنع الشيخ علي يوسف من الإعتراف في حديث له مع مراسل جريدة الطان الفرنسية في القاهرة نشرته المؤيد بصحة المحاولات المبذولة لإقامة الخلافة العربية، وإن كان أكد على أن النهضة العربية ليس القصد منها مناوأة خلافة آل عثمان البتة، بل نحن جميعاً نرغب في أن نحافظ على الخلافة الحاضرة بقدر المُستطاع، و إننا لا نتوخى في الوقت الحاضر سوى توطيد حكم جلالة مولانا السلطان مع إعداد قوي للأدوات اللازمة لإستعمالها إذا اتفق تداعي البناء الحاضر بالرغم من المساعي التي نبذلها لتوطيده، ولكننا لم نحاول قط الشروع في بناء آخر جديد.

وهكذا نرى علي يوسف يعترف بالعمل على إعداد قوى أخرى احتياطية في حالة سقوط

الدولة العثمانية، ولا شك في أن هذه القوى هي الخلافة العربية، ويحدد الدافع للعمل للوحدة العربية في ظروف عجز الدولة العثمانية وضعفها والتنبؤ بسقوطها[٣٩].

بيد أنه بعد خلع السلطان عبدالحميد وسيطرة الإتحاديين التامة على السلطة و أسفروا عن عنصريتهم الطورانية وتنفيذ سياسات التتريك وجد الشيخ علي يوسف نفسه في مواجهة كل هذا يستجيب للتحدي الطوراني عبر صحيفته في الدعوة إلى القومية العربية من خلال:

- التشكيك في قدرة الدولة العثمانية على حماية البلاد العربية أو حتى تحقيق سياسة الجامعة الإسلامية.

- التأكيد على أن المصريين ينتمون إلى الأمة العربية ذات الفضل العظيم في حفظ الإسلام ونشر رايته في أرجاء المعمورة، وما مجد الترك الحاضر إلا بعض مجد العرب الغابر، ولولا العرب أنفسهم لما قام للترك مجد ولا دولة حتى اليوم.

- التأكيد على أن الخلافة من حق العرب وأنه إذا تجاوزوا عن حقهم الصحيح في أن يكون الخلفية منهم فهل من الحكمة أن يؤخذ منهم حق توظيف عربي في وظيفة عربية – معترضاً على تعيين قاض تركي لا يعرف اللغة العربية في الحجاز، وأهلها كلهم عرب وهي بلد الهجرة النبوية ومهبط الوحي العربي؟

- التأكيد على أن الأمة العربية هي الركن الأ ساسي من أركان الجامعة العثمانية، وأن الاستبداد الثقيل هو السبب في تأخرها ودعوة الناطقين بالضاد إلى أن يهبوا من سباتهم العميق.

- التصدي لحملة الصحف التركية على العرب بمناسبة ثورة اليمن (١٩١٣) وتأييده لهجوم الطلبة العرب في الآستانة على دار جريدة «أقدام» التركية.

- التذكير بالأمجاد العربية، وعرض الصفحات المشرفة من تاريخ العرب سواء قبل الإسلام أو بعده وأن مدنية أوروبا مقتبسة من الحضارة العربية، وكذلك تحديد وسيلة قيام نهضة عربية حديثة في المحافظة على التراث العربي، والحضارة العربية».

- الدعوة لإحياء اللغة العربية واقتصار التعليم بها في الولايات العربية، معترضاً على إصدر قانون عثماني يجعل اللغة التركية هي اللغة الرسمية في الدولة العثمانية، معتبراً أن هذا القانون محاولة للوقوف في وجه تقدم العرب.

وحث العرب على إقامة المدارس الابتدائية والثانوية من أجل إقامة نهضة علمية عصرية بلغة آبائهم، لأن اللغة هي أقوى الروابط بين البشر.

كما أكد على الوحدة الوطنية بين المسلمين العرب والمسيحيين العرب عبر التاريخ، وأن الأخيرين كان لهم دوراً وإسهاماً في الحضارة العربية وأنهم شركاء في جميع المناصب والمباحث وهذا يكشف عن جانب مهم من جوانب الفكرة القومية العربية عنده، وهي كونها فكرة علمانية لا تقوم على الروابط الدينية.

تأييد المؤتمر العربي المنعقد في باريس ١٩١٣، معتبراً أن هذا المؤتمر حجة أمام أوروبا على أن للعرب وجوداً حياً لا يستهان به وخصائص قومية لا يمكن إنتزاعها، وأن هذا المؤتمر يمثل الأمة العربية ويحقق كلمة التضامن بينها[٤٠].

عبدالحميد الزهراوي (١٩١٦)

اعتقد الزهراوي في الرابطة العثمانية وعمل طيلة عمر نشاطه الفكري والسياسي على وحدتها من خلال إصلاحها وتقويتها في مواجهة الأخطار التي تتهددها «نحن لا نتمسك بالوحدة السياسية لأجل الرابطة الدينية، بل رغبة منا في إيجاد مجموع عثماني قوي، يرتقي فيه مجموعنا العربي بدون حائل يقف في طريقه، وآملاً بقيام حكومة رشيدة تكون لنا مشاركة واسعة في أمورها، والدولة العثمانية هي التي تقدر أن تحقق رغباتنا إذ هي عملت بلوازم الإصلاح الذي نحن مصرون على طلبه، وأما إذا ظلت بعيدة عن ذلك في أنني أصرح بأن خطتنا معها تتغير عندئذ تمام التغيير، كان هذا التصريح للزهراوي لمراسل جريدة «الطان»[٤١]، معبراً عن موقفه الذي تمحور حول فكرة اللامركزية العثمانية في الحكم والتي توافقت مع أطروحات جماعة المفكرين العرب وكذلك الأتراك العثمانيين الذين عارضوا

التوجه الطوراني العنصري الطاغي على أفكار وسياسة الإتحاديين، والزهراوي كان أحد نشطاء جماعة العثمانيين الشباب (٤٢)، في تسعينيات القرن التاسع عشر، مما عرضه للتنكيل والظلم من قبل سلطات السلطان عبدالحميد (٤٣)، ولم تتغير حالته بعد أن تغيرت السلطات الحاكمة الجديدة بعد الانقلاب الدستوري ١٩٠٨ وكان الزهراوي أكثر المتعاطفين معها، انتقل على أثرها إلى سوريا ورشح نفسه لعضوية المبعوثان، غير أنه لمس استبداداً تركياً جديدا، جماعيا من قبل حزب الإتحاد والترقي أثار استئثار عنصرهم بالحكم، فتولى الزهراوي الدفاع عن حقوق الأمة العربية ومساواة الأمم في الوطن العثماني ونادى بضرورة احترام الدستور والدفاع عن الحياة الدستورية (٤٤) ، وبوجوب اشتراك الفريقين العرب والأ تراك بسياسة البلاد، وأن هذا الاشتراك لا ينافي الإخاء بين الشعبين، ووجد الزهراوي أن اللامركزية هي خير الوسائل لظهور أثر هذا الاشتراك(٤٥).

وأننا قمنا نطالب بصفتنا عثمانيين أن نشترك بالإدارة العامة، وأن نعرض على الحكومة بصفتنا عرباً مطالب خاصة بقوميتنا وحالاتنا(٤٦). غير أن الزهراوي تميز بالفاعلية والاعتدال فيما يخص العلاقات العربية، التركية في الإطار العثماني تجلى ذلك في ترأسه لأعمال المؤتمر العربي الأول بباريس، حيث حرص على إتخاذ قرارات إجماعية معتدلة، تطالب بالإصلاحات ولكنها تربط العرب بالسلطنة، كما أكد حقوق العرب في المشاركة في السلطة المركزية وفي نوع من اللامركزية الإدارية، وخلت هذه القرارات مما يشير إلى الا نفصال أو طلب الحماية الأجنبية، ونجح في إسقاط المراهنة الفرنسية على ربط المؤتمر بالسياسة الفرنسية.

حيث تراوحت أهداف مندوبي الجمعيات والأحزاب العربية بين الانفصال عن السلطنة العربية الفتاة والعهد وبين طلب الحماية الأوروبية والمطالبة بالخبراء الأجانب (جمعية بيروت الإصلاحية) وبعض مسيحي سوريا(٤٧).

كما أن الزهراوي الذي إستشعر الخطر الأوروبي الذي يتهدد الدولة العثمانية في ليبيا والبلقان وجه فاعليات المؤتمر إلى موضوع الإمبراطورية العثمانية وإصلاحها والحرص

عليها وليس شقها، فدفع في اتجاه عدم المطالبة بالإنفصال، بل تؤول إلى تحسين حالة الدولة والعنصر العربي معاً[48].وفي هذا السياق المعتدل حرص الزهراوي على تأكيد مبدأين، الأول تخفيف مخاوف الأتراك العثمانيين من انفصال العرب عن السلطنة، بأن المؤتمر يعني فقط بالعرب العثمانيين «المقيمين في الولايات العربية العثمانية» وهو لا يهتم في الحاضر ولا في المستقبل بشيء ما ليس له علاقة بالولايات المشار إليها»[49]، ومن ثم فإن الإهتمام بالولايات العربية العثمانية لا يشمل قضية العرب جميعهم، ليس للمؤتمر بولايات العرب غير العثمانيين [50]، فيخفف خشية السلطنة العثمانية من انفصال قومي، ويخفف مخاوف الدول الأوروبية من قيام أمبراطورية عربية، وخاصة خشية سلطات الإحتلال البريطاني في مصر والسودان وخشية سلطات الإحتلال الفرنسي في تونس والجزائر ومراكش[51]، الثاني استيعاب القومية العربية للمسلمين والنصارى وغيرهم من كل الأديان والمذاهب لأن المؤتمر ليس له صفة دينية، فكل أعماله تنحصر في الدائرة المحدده له من البحث في شؤوننا الإجتماعية والسياسية[52].

ولهذا فإن عدد المسيحيين والمسلمين في عضويته متساو وعلى كل حال فإن فكرة الإتحاد بين المسلمين والمسيحين قد ولدت وأيدتها حوادث بيروت الأخيرة [53]، وزاد الزهراوي على ذلك بأن الرابطة الدينية قد عجزت دائماً عن الوحدة السياسية، مستشهداً بالصراع بين العثمانيين والصفويين[54]، وأن الدين عامة لم يمنع الاختلاف الديني ولا الاختلاف السياسي، ومن ثم فإن الرابطة الدينية لا تستتبع رابطة سياسية، ورغم دعوة الزهراوي ليقظة ووحدة المسلمين ولقيام جامعتهم، بيد أن هذه الجامعة الدينية عنده ليست بديلاً للجامعة القومية، أو الجامعة الحكومية التي تتمثل بالجامعة العثمانية[55].

وإذا كان خطر الغرب من الأسباب الرئيسة التي دفعت الزهراوي إلى قبول الرابطة العثمانية وإلى المنادة بإتحاد الشعوب في نطاقها، فإنه يراه إتحاد قوميات، ومنها العربية على أساس من العدل والاحترام المتبادل والمشاركة في الحقوق السياسية، وهو يرفض أن يكون الإتحاد على أساس تحكم الترك، فلا يمكن أن يتنازل العربي عن عروبته لأجل

الإتحاد[٥٦].

حول مقررات المؤتمر العربي الأول، والتي تمخضت بعد طول تسويف ومماطلة على تنفيذ بعضها وتدريجياً، وكان من نتائجها أن عُين بمجلس الأعيان هو وستة أعضاء عرب آخرين [٥٧]، غير أن قبوله هذه العضوية ودون إستشارة حزبية «اللامركزية» كما كانت تقضي مقررات المؤتمر جلبت عليه الهجوم من بعض فئات العروبيين كمسيحيي المهجر والشيبية العربية في إستانبول وخارجها والضباط العرب في الجيش العثماني بقيادة عزيز المصري[٥٩].

ورغم أن الزهراوي لم يتوان في الدفاع عن نفسه ضد هجوم مُنتقدية وأنه كان يدرك مدى المخاطر المحيطة بالسلطنة وحقيقة أطماع الدول الأوروبية، في مقابل إداركة مدى ضعف الأحزاب والقوى السياسة العربية، والعرب عموماً، وبخاصة قلة الإصلاحيين فيهم، ومستبشراً بدعاوي الإتحاديين بحرصهم على التعاون مع العرب، إلا أنه لم يكن واثقا من أن العمل سينسجم مع النيات[٦٠]، ولم يكن الزهراوي يعتقد على ما يبدو أن حزب الإتحاد والترقي سيدخل لعبة الصراع الأوروبي وانه سينضم في هذا الصراع إلى ألمانيا، وأن هذا الصراع سيقود إلى حرب عالمية، وإلى اندحار ألماني – تركي «إتحادي»[٦١]، مما سيدفعه إلى سياسة تتريك محمومة والتنكيل بالإصلاحيين العرب طالت الزهراوي نفسه، الذي أعدمه جمال باشا في السادس من مايو ١٩١٦ م، لينهي حياة مفكر إتخذ اتجاهاً عربياً قومياً واضحاً، فنادى بفكرة الأمة العربية التي تجمعها رابطة العربية، والتي تتخللها الروح القومية، وتشهدها رابطة الوطن – فإن التأكيد على الروح القومية والوطنية حديث، وهكذا يعطي الزهراوي مثالاً و اضحاً للإتجاه إلى القومية العربية في الخط الإسلامي[٦٢].

عبدالغني العريسي ١٨٩١ – ١٩١٦

وتميز العريسي عن سابقيه من المفكرين العرب الذين بدأو نشاطاتهم الأولية حول إحياء الثقافة العربية أما العريسي فأكد على فكرة الأمة العربية، وأشاد بدورها وبفضلها

وكفاها فخراً « أن أنبت منها الله رجلاً عمت شريعته الأرض» وهي جديرة بذلك الفخر إذ « أن العرب أكرم الأمم عنصراً وخير الشعوب جوهراً» وهو يقرن هذا المجد بالإسلام، إذ بعث فيها النبي الكريم وأخرجها من ربقة الأوهام إلى فضاء الحقيقة، ومن عبادة الخلق إلى عبادة الحق ومن آصرة الذل إلى متسع العز ومن دائرة التقليد إلى الحرية المطلقة.

وهو يتحدث عن دور العرب، فهم دوخوا الأرض وفتحوا الأقطار، وهم الذين نقلوا علوم اليونان ليأخذها الغرب عنهم، وللعرب أيضاً فضل السبق في العلم والحضارة وقد تتلمذ عليهم الأوروبيين وأفادوا منه م في النهضة، وقد جعل الله في العرب حيوية لا تنضب، حيوية تمكنهم من إعادة المجد والفخار للأمة الإسلامية بأسرع وقت ويذهب العريسي إلى أن النبي العربي القرشي قرر هذا الفضل للعرب، وقرن بين عزهم وعز الإسلام، وأوصى بهم خيراً وحذر من الإساءة إليهم أو إلى العربية «فأنا عربي وقد بعثني الله من بينهم نبياً .. فترحا للذين يسيئون إليهم وسحقاً وويل للذين ينيلون لغتي وشريعتي رهقاً» [٦٣].

والأمة العربية عند العريسي تتمتع بالخصائص القومية التي تتيح لها بلورة كيانها السياسي القومي، لأن «الحق في كل تكوين سياسي قائم برأية على نوعين « حق الفرد وحق الجماعة، والجماعات كثيرة وأجلها مكانة جماعات الشعوب، فللشعوب حق غير حق الأفراد فهل للعرب حق جماعة؟ إن الجماعات في نظر علماء السياسة لا تستحق هذا الحق إلا إذا اجتمعت على رأي علماء الألمان وحدة اللغة، وحدة العنصر [٦٤]، وعلى رأي علماء الطليان وحدة التاريخ والعادات، وعلى مذهب ساسة الفرنسيس وحدة المطمع السياسي، فإذا نظرنا إلى العرب من هذه الوجوه الثلاثة علمنا أن العرب تجمعهم وحدة لغة، ووحدة عنصر ووحدة تاريخ ووحدة عادات، ووحدة مطمح سياسي، فحق العرب بعد هذا البيان أن يكون لهم على رأي كل علماء السياسة دون إستثناء حق جماعة، حق شعب، حق أمة» [٦٥].

وفي السياق نفسه يؤكد العريسي على الهوية العربية أمام الاتجاه الطوراني، فيبين أن العرب خُلقوا عرباً ولا يمكن أن ينسلخ الرجل عن ماهيته، ويعزز فكرته حيث يبين أن الأمة ترث تكوينها النفسي والثقافي وحتى الفيزيولوجي، بل أن الجنسية (القومية) العربية

تكونت في الماضي وهي تعبير الأمة العربية عن ذاتها[٦٦].

بيد أنه وعلى الرغم من هذه القناعات الصريحة بالقومية، فإن العريسي كان حريصاً على الرابطة العثمانية، وإن كانت عثمانيته الجامعة للعرب والترك قد تراجعت بعض الشيء في كتاباته، حتى بعد المؤتمر العربي بباريس وفشل المفاوضات مع الإتحاديين الأتراك في تحقيق المطالب العربية حول اللامركزية وغيرها من الإصلاحات[٦٧]، وكان قبل ذلك ينادي بالتفاهم العربي/التركي في الإطار الإسلامي العثماني مستنداً في ذلك بالروابط الدينية بين العرب المسلمين والأتراك وأهمية الدين من حيث عدم تناقض القومية العربية والإسلام ولأن الرسول صلى الله عليه وسلم كان نبي لجميع الأمم[٦٨]، ومن ثم فهو يؤكد على تأييده للخلافة الإسلامية في مواجهة أصحاب النزعة الطورانية الذين يتحدثون عن إمبراطورية عثمانية يسود فيها الترك، فيذكر بما لمعنى الخلافة من القوة الهائلة عند الأزمات وبأثر الإسلام الذي لا يبارى في النفوس [٦٩]، ويتجاهل إثارة الخلافة العربية كي لا يثير الفرقة بين العرب والترك، وتشكك الإتحاديين في إخلاص العرب[٧٠]، وفي مجادلاته الصحفية مع جريدة «طنين» التركية التي هاجمت العرب وصحافتهم وخاصة المفيد التي يحررها دافع عن نفسه ضد تهمة بذر الشقاق بين الشعبين «إنه لمن الكذب القول بوجود سوء تفاهم بين العرب والأتراك، الذي يوجد هو نقاش عائلي عن بعض الروابط القومية التي تجمعهم » وأن النزاع مع لجنة الإتحاد والترقي ولسان حالها طنين، ليس نزاعاً مع الأتراك ذلك أن عددا منهم يعارض طنين، إنه بالأحرى جزء من حوار يهدف إلى إصلاح الإمبراطورية وبالتالي تقويتها، وذلك بتلبية مطالب العرب الأساسية كالتعليم بالعربية وتعيين الموظفين المحليين ممن يحسنون اللغة المحلية، وإنفاق الموارد التي تُجبى محلياً على الأشغال العامة، وهذه المطالب ذاتها والتي كانت في صميم القلاقل المتنامية في الأقاليم العربية ابتداء من صدور إجراءات إعادة التنظيم الاداري ١٩٠٩- ١٩١٠ م، من قبل حكومة الإتحاد والترقي [٧١]، ولئن كانت طنين تمثل صاحبها وليس العنصر التركي فكذلك الصحف الأخرى تمثل أصحابها فقط، وليس آراء طوائفهم،فقط ومهما اختلفت الجرائد

الأخرى فيجب ألا تستند هذه الخلافات إلى الطوائف التي ينتمون إليها، إن نصارى هذه البلاد تربطهم بالمسلمين روابط الجنس واللغة الوطنية تماماً كما يرتبط المسلون بالأتراك برابط الدين والوطنية، وكما يرتبط العربي النصراني بالتركي بروابط الوطنية ومهما حاول ذوي المطامع السياسية أن يقطعو ا الروابط، وحاولوا بأشد ما يستطيعون فلا مناص من خيبتهم، ومهما نفثوا من سموم أجنبية كثيرة، فلن تسم سواهم، فالنصارى أرفع من أن تؤثر فيهم تلكم السموم والمسلمون أكثر حكمة من أن يأخذوا بعض الصحف وكأنها تمثل النصارى، والطائفتان هما الأشقاء، وكذلك شأن الأتراك والعرب لذلك فلا عرب ولا ترك لا مسلمين ولا نصارى، إننا بدلاً من ذلك وطنيون عثمانيون أجمعين[٧٢]، وكان السبب في تمسك عبدالغني العريسي بالرابطة العثمانية رغم الخلافات المتزايدة بين العرب و الإتحاديين، هو تزايد وتيرة الأطماع الأوروبية في أملاك الدولة العثمانية خاصة إحتلال إيطاليا لطرابلس الغرب، والأطماع الفرنسية في سوريا، بالإضافة إلى حرب البلقان التي كشفت ضعف الدولة، وإن كان العريسي قرن ذلك بضرورة الإصلاح على أساس اللامركزية والمساواة بين عنصري الأمة، ويقتبس أهدافه من برنامج حزب الحرية والائتلاف[٧٣]، وإن كان ربط بين بقاء العرب في الدولة وبين حفظ حقوقهم وضمانها فيها[٧٤] لأنه افتقد الثقة في الإصلاح والعدالة والمساواة على أيدي الإتحاديين الذين لم يجلبوا للدولة إلا الهزائم – في البلقان وطرابلس – ولم يتوانوا عن اضطهاد العرب في آن واحد.

وينتسب إلى عضوية حزب اللامركزية الإداريـة العثمانية، وينكر على الإتحاديين ادعاءاتهم بتبعية العرب للدولة العثمانية بحق الفتح لأن العرب هم قاعدة الدولة من قبل ومن بعد لا أسرى مسخرون، وإذا كانت طريقة « إستعمار الاستئثار » خليقة بالقرن التاسع عشر، فإن القرن العشرين يتطلب وجود حياة بشرية شريفة أكثر بصيرة وإعترافا بحقوق الأمم ومن ثم فقد آلينا على أنفسنا أن نحافظ على هذه المملكة، على مكانتنا على جنسيتنا، على مساواتنا، فلا أرض بعد اليوم تستعمر ولا أمة تسخر، فإنما نحن الرعاة لا الرعية [٧٥]، وإذا ثبت للعرب حق الجنسية وحق الوجود السياسي للعرب حقوق رئيسية

تتعلق بقوى الدولة الثلاث :

١. السلطنة : لن تتطرق إلينا فكرة الإنفصال طالما مبادئ الدستور جارية وحقوقنا فيها مرعية ومحفوظة.

٢. القوة التشريعية : مجلس الأعيان والنواب، فهم أكثر مظاهر هضم حقوق العرب لأن نسبة العضوية فيهما لا تتناسب مع نسبة عدد العرب من إجمالي مواطني الدولة [٧٦] فلتتدبر الحكومة أمرها في هذا الشأن وإلا فالعرب لا يعدمون وسيلة لصيانة حقهم المشروع[٧٧].

٣. القوة الإجرائية : السلطة التنفيذية، إذا كان حق الجماعات يتطلب من الأ مة أن تؤلف الحكومة وأن لا تتألف الحكومة إلا من الأمة، بعكس ماهو قائم في المملكة – العثمانية – فقد كانت تتشكل الوزارات (بعد ١٩٠٨) وليس فيها للعرب إلا وزيراً واحداً (وزير الأوقاف) ثم أصبحت الوزارات بدون عرب، وكذلك الولاة » وعليه فإننا نعتبر بعد اليوم أن وزارة تتألف على هذه الصورة غير مستوفية الأركان، ولا تكون شرعية إلا إذا إجتمعت فيها إرادة المجتمع كله، فتخصيص الوزارات بفريق من الأمة دون غيره عمل لا نرضاه بوجه من الوجوه بصفتنا قسماً أكبر في هذه الدولة [٧٨]، فنحن نطلب قسطنا المشروع في كل وزارة وحق الاشتراك في تسيير أمور الدولة، والعمل بمبدأ حفظ الحياة الوطنية والكيان الجنسي بصدد المعاهدات الدولية التي وقعها رجالات الدول وفيها ما فيها من الغبن للبلاد العربية أما بخصوص المنافع العامة ففيها أمر حيوي لا نستطيع السكوت عليه، فكل قرض يقترض من الدول الأجنبية للأمور النافعة لنا فيه حظ مشروع، لأن هذه القروض تعقد باسم المملكة وما دمنا نؤلف نصف المملكة فلنا حق بأن نصرف نصف القروض للمشروعات العامة في بلادنا العربية[٨٠].

ويضيف العريسي وحق آخر هو حق اللغة فإننا أكثر تمسكاً بمطالبنا المتعلقة باللغة العربية، ويمكن إجمالها بأن تكون اللغة العربية رسمية في البلاد العربية بمادة قانونية تذكر في القانون الأساسي، لا قانون حكومة مؤقت يمكن إلغاؤه من حين إلى آخر بتقلب الوزارات المستعجلة.

وقصارى القول أننا نعتبر حكومة الآستانة غير مستوفية الشروط والأركان من وجهة العدل ما دام حقنا غير محفوظ لأن الحكومات في نظر « إعلان حقوق الإنسان » لا تكون مشروعة إلا إذا احترمت حق الأفراد فمن باب أولى حق الجماعات وحق الشعوب نطلب هذا الحق كشركاء في هذه الدولة، شركاء في القوة الإجرائية، شركاء في القوة التشريعية، شركاء في الإدارات العامة، أما في داخلية بلادنا فنحن شركاء أنفسنا في أموال المعارف، أموال النافعة، أموال الأوقاف، حرية الاجتماع، حرية الصحافة وذلك لا يكون إلا بتوسيع صلاحية المجالس العمومية[٨١].

أما طريقة الوصول إلى هذه الحقائق فسنتخذ لها كل الوسائل الشرعية، وأي يوم تسعى حكومة الآستانة وراء إخفات هذه الأصوات بالقوة والقهر فإننا نتخذ طريقة تغسل معها أثره في رجال الحكومة، فليفكروا قليلاً فإن النبي محمد ا عليه الصلاة والسلام لم يخضع العرب بضغط ولا قوة وإنما استطاع إستمالتهم بمعقول القرآن وتحقيق مبدأ العدل والمساواة والإخاء [٨٢].. غير أن سياسة الإتحاديين لم تتغير تجاه العرب ورغم إستمرار نضال الأحرار العرب ومنهم عبدالغني العريسي، بل أنه ومع نشوب الحرب العالمية الأولى زادت سياستهم جورا وتنكيلاً وإعدامات لهم على أيدي جمال باشا طالت العريسي نفسه في مايو ١٩١٦ م.

رفيق العظم ١٨٦٧ - ١٩٢٥ م

إتسم موقف رفيق العظم حيال الدولة العثمانية، بإصلاح الأخيرة ونهضتها والقضاء على الحكم الحميدي المطلق، حيث كان رفيق العظم من الإصلاحيين الإسلاميين، وعمل تحت ومن أجل راية الرابطة العثمانية متأثراً في ذلك بحركة شباب العثمانيين الأتراك ورموزها إبراهيم شنازي ونامق كمال وضياء باشا، فأيد الإصلاحات والتنظيمات العثمانية وهاجم استبداد السلطان عبدالحيمد، ورغم إعتقاده بأن الشريعة جاءت بأصول الفضائل التي يرتقي إليها المجتمع الإسلامي، إلا أن داء المسلمين من تخلف وضعف، إنما هو محصور

في التربية على الفضائل الإسلامية التي أهمها إستقلال العقل والإرادة ورئاسة توحيد الكلمة على مباديء الشريعة، إلا أنه أكد أن الخلافة مؤسسة سياسية ورئاسة دنيوية وأنها ليست من الدين، وأنها لم يرد فيها نص قرآني ولم يشر إليها الرسول صلى الله عليه وسلم، بل تركها لرأي الأمة، والعقل هو المحكم فيها حسب مصلحة الأمة « الصحابة بعد وفاة الرسول»، وإذا قيل أنها خلافة نبوية [٨٣]، فذلك لما يتعلق بها من إقامة أركان الدين ومع ذلك فهي بهذا المعنى لم تتجاوز عهد الراشدين ثم صارت ملكاً دنيوياً بحتاً، وإن كانت في زمن الراشدين حكومة ديمقراطية قل أن يجد طلاب الحرية والعدل أحسن منها لسياسة الأمم[٨٤]، ويبدو تأثر رفيق العظم بما طرحه عبدالرحمن الكواكبي في أم القرى، حول خلافة آل عثمان فهو يقرر أن السياسة دخلت على الدين لما دخل الأعاجم (يقصد الفرس والأتراك) في الإسلام بعد الفتوح، وبعد مضي صدر خلا فة عثمان بن عفان، ولذا كان الخلاف على الخلافة في الفتنة الأولى مسألة سياسية، باعتبار أن الخلافة رئاسة دنيوية واجبة عقلاً لرعايا المصالح البشرية الدنيوية.

وأن الانحراف عن الديمقراطية كان أيام الأمويين، نتيجة الاختلاط بالفرس والروم فالعرب هم انصار الحرية، بيد أن تفرق الأمة بعد الفتوح في أراضي الخلافة أدى إلى أن تغلب على أمرها وبذلك خلا الجو للخلفاء ليستبدوا وظهور النزاع في الخلافة فآلت الرئاسة إلى الاستبداد، وجر ذلك إلى الخذلان والتقهقر، وفسر ذلك بعاملين، الأول عدم توفر شروط الشورى والاختيار في البيعة مما أفسح المجال للقوة، والثاني، اصطباغ الدول منذ نشأتها بصبغة دينية وهذا مهد لأولياء الأمر بعد الراشدين بالتحكم بالرعية باسم الدين، وجعل الحياة السياسية للأمة حياة دينية لا سبيل معها للتدرج في مدارج الرقي الطبيعي الذي تقتضيه حالة كل عصر سواء أكان في حياتها السياسية أو حياتها الإجتماعية، ولذا فإن العرب فاتهم أن يأخذوا من الرومان أصول الحكومة النيابية التي تضمن إستمرار قاعدة الشورى التي أوجبها القرآن الكريم وأدى ذلك إلى إناطة كل شؤون الدولة السياسية والدينية بالخليفة وإلى التسلط المطلق[٨٥].

وهكذا صارت الخلافة سبب هبوط المسلمين نتيجة مزج السياسة بالدين، ولذا فالسبيل الأول لنهضة المسلمين هو إدراك طبيعة الخلافة أساساً وفصل السياسة (الخلافة)، عن الدين لأن الإسلام كان كاملاً في النواحي الروحية[٨٦].

وتجدر الإشارة إلى التنوية بأن موقف رفيق العظم من قضية الخلافة كأسلوب للحكم، خاصة النموذج الحميدي، كان لا يعني بالضرورة وصفة بالعلماني، لأنه لم يتوان لحظة قبل مذابح جمال باشا في سوريا في الدفاع عن الجامعة العثمانية والجامعة الإسلامية بل الشرقية تجاه خطر الإستعمار الأوربي - النصراني[٨٧].

فهو كان يعارض السلطان عبدالحميد لأسلوبه في الحكم، خاصة بعد تجميد العمل بالدستور وحل البرلمان وانفراده بالحكم - المطلق - تماهياً في ذلك مع موقف أحرار العرب والعثمانيين الشبان في إطار صراعهم مع السلطان عبدالحميد، الذي كان في الأساس صراعاً بين مفهومين للدستور (١٨٧٦): مفهوم سلطاني يستند إلى نظرة ترى الدستور وسيلة إدارية في يد السلطان الخليفة الذي يمارس السيادة بالاستخلاف من الله ومفهوم ديمقراطي لسيادة الشعب الممثلة بالدستور، بمعنى آخر مفهوم سلطاني يرى في الدستور فرعا من فروع الشريعة ا لشاملة، ومفهوم يرى فيه مصدر كل تشريع حيث كان مشروع الدستور الذي قدمه مدحت باشا قبل إقراره (من قبل الأمير عبدالحميد الذي تولى السلطنة بعد إبداء موافقته على المشروطية - الدستور) لا يشير إلى دين الدولة، ولا منصب شيخ الإسلام بعكس ماجاء به في الدستور بعد تعديلات أدخلت على مشروعه لإقراره من عبدالحميد[٨٨].

ولعل هذا يفسر موقف رفيق العظم الذي لم يراوح الرابطة العثمانية خلال اشتراكه في جمعية الشورى العثمانية : وتعاونه مع الأحرار الأتراك إبان العهد الحميدي ثم في مرحلة لاحقة بعد نجاح الإتحاد والترقي في الانقلاب الدستوري ١٩٠٨ م، حيث حلت الجمعية المذكورة، وانضم هو وشقيقه وسكرتيره حقي العظم إلى جمعية الإتحاد والترقي وحتى بعد الاختلاف مع رموزها بصدد اضطهاد العرب العثمانيين وسيطرة النزعة الطورانية عليهم،

فنجد رفيق العظم يعارضهم من منطلق عثماني، ودستوري معتبراً سياساتهم مناقضة لروح الدستور الكافل، من طبيعته بمحو الحدود الجنسية، لا من حيث خصائصها الذاتية بل من حيث مرامي الأقوام الإجتماعية، وما من أمة سارت فيها روح الديمقراطية الصحيحة إلا كانت أجزاؤها أشد تماسكاً وأربطتها العامة أشد إحكاماً[٨٩].

وفي السياق نفسه يؤسس حزب اللامركزية الإدارية العثمانية بالقاهرة عام ١٩١٢ م، مستهدفاً الدفاع عن مصالح العرب في الإطار العثماني[٩٠]، عن طريق نشر التعليم وتعميم المعارف ووضع قواعد العدل في ظلال الديمقراطية التي يراها أساس الوحدة بين الترك والعرب، وذلك لن يتحقق إلا عن طريق الحكم اللامركزي الذي يتمثل في احترام شخصية جميع عناصر السلطنة وبلدانهم، وخاصة العنصر العربي على أساس الإستقلال الذاتي و اعتبار اللغة العربية لغة رسمية في البلاد العربية وإسناد الوظائف المحلية فيها إلى العرب، واستشارة السلطات المحلية – العربية – عند تعيين الموظفين، وممارسة الخدمة العسكرية محلياً في حالة السلم[٩١].

وظل رفيق العظم هكذا وفياً لعثمانيته وبُعَيد اندلاع الحرب العالمية الأولى وتولِّي أحمد جمال باشا قيادة الجيش الرابع بالشام وتشدده ضد أحرار العرب، الذين تعرضوا لتنكيله بهم وإعدام قافلتين منهم ٢١ أغسطس ١٩١٥ و ٦ مايو ١٩١٦، وحكم على رفيق العظم نفسه بالإعدام غيابياً بما أنه رئيس حزب اللامركزية الذي اعتبر جمال باشا نشاطه يدعو للانفصال عن الدولة العثمانية، فما كان من رفيق العظم إلا الا نضمام إلى الثورة العربية التي أطلقها الشريف حسين بن علي، دون اعتراض منه على تحالف الأخير مع الإنجليز، غير أنه وبعد الكشف عن معاهدة سايكس، بيكو، أعلن رفيق ا لعظم استياءه الشديد من الإنجليز، ويدعو الشريف حسين إلى إعلان الإستقلال العربي في الولايات العربية شرق السويس، وهكذا تدرج تفكير رفيق العظم – هو عربي إسلامي – نتيجة سياسة الإتحاديين إلى التخلي عن العثمانية وإلى التأكيد على الوجهة العربية القومية[٩٢].

رشيد رضا ١٨٦٥ - ١٩٣٥ م

مَثَّل رشيد رضا أحد أبرز الإصلاحيين الدينيين من العرب الذين نشأوا خارج المؤسسة الدينية العثمانية، واستمدوا شرعية قيادتهم للنهضة العربية من خلال الإصطدام بالسلطات العثمانية المستبدة، وعبر الاستجابة لتحديات التجربة الغربية التي تم الاطلاع عليها بأشكال شتى، في سياق الاحتكاك الثقافي الذي فرض نفسه بين الشرق والغرب إبان القرن التاسع عشر وعقد مقارنات بين حال وحال.

وكتب رشيد رضا في هذا الصدد مقالته منافع الأوروبيين ومضارهم « ألقى فيها الضوء على أهمية ما نبهت إليه أوروبا من مفاهيم إنسانية حول الديمقراطية والمساواة»[٩٣].

وفي خضم طريقة نحو الإصلاح الديني تصدى للطرق الصوفية التي تنتظم في شبكة الولاء للسلطان عبدالحميد وتحظى بحمايته وحماية «أبي الهدى الصيادي»، الذي دفع السلطات العثمانية لمناصبة « المنار» العداء ومنعت تداولها في ولاياتها، كما أنه أوعز إلى حاكم طرابلس باضطهاد والد رشيد رضا للضغط على الأخير ولتخليه عن نهجه الإصلاحي ولما فشل في مؤامراته ضد رشيد رضا، لفق تهمة لوالده في طرابلس بالتآمر مع محمد عبده لإنشاء خلافة عربية بسوريا (في الوقت الذي كان فيه محمد عبده على فراش الموت) وتم فرض الإقامة الجبرية على أسرته بطرابلس[٩٤]، لم يتوقف رشيد رضا عن مهاجمة الاستبداد الحميدي بإستثناء سنوات وجوده الأولى بالقاهرة، حيث إمتثل لنصائح أستاذه محمد عبده بالإبتعاد عن الخوض في المسائل السياسية وبخاصة مهاجمة السلطنة العثمانية، غير أنه وبعيد وفاة راعيه محمد عبده، أطلق رشيد رضا لنفسه ولقلمه العنان في الانقضاض على السلطان عبدالحيمد داعياً إلى الإصلاح إستناداً إلى الشورى الإسلامية، فهو يريد أن يُنَفذ الإصلاح من قبل السلطان كخليفة وفق مشورة مجلس العلماء، وأسس بالقاهرة مع رفيق العظم من أجل ذلك « جمعية الشورى العثمانية» التي ترأسها عام١٩٠٥م [٩٥]، وعملت في سرية مطلقة على إرسال المناشير المنددة بالسلطان إلى أماكن قصية عن مصر، وخاصة الآستانة والأناضول، وأصدرت تلك الجمعية نشرة سرية تحمل نفس الاسم [٩٦].

وكان لهذا التحول أثره في مجلة المنار إذ بدأ يكتب منذ ذلك الحين مقالات عن الاستبداد الحميدي، وحكم الشورى وطرق إصلاح الدولة العثمانية [٩٧]، ويخوض رشيد رضا النضال جنباً إلى جنب مع الأتراك الليبراليين حتى قيام الانقلاب الدستوري في العام ١٩٠٨ م، ويجند قلمه ومجلته من أجل إنجاح سياسة جمعية الإتحاد والترقي، في إنتخابات مجلس المبعوثان حيث اشترك بحماس في الحملة الإنتخابية في طرابلس ودمشق لمصلحة الإتحاديين [٩٨]، ويرى في ترسيخ الديمقراطية في الدولة العثمانية حلاً لمشكلات القوميات وتعايشها ورقابتها على الحكومة « يجب أن يكون الأساس الذي نبني عليه في حاضرنا ومستقبلنا الإخلاص لدولتنا والإتحاد بالترك وسائر العناصر العثمانية، ما دامت هذه العناصر متحدة بالدولة مخلصة لها، وأن نكون الآن من أشد الأعوان لجمعية الإتحاد والترقي على بث روح الدستور في جميع الطبقات ورقباء على الحكومة في سيرها وأعمالها حتى ترسخ فيها الديمقراطية وتسير بعد اجتماع المبعوثان على الأصول الدستورية[٩٩]، وفي الحقيقة كان موقف رشيد رضا المعارض للسلطة العثمانية في بواكير حياته، كان منصباً في الأساس على شخص السلطان عبدالحميد الثاني فهو لم يكن يعارض الخلافة الإسلامية لأنه استنزف سنوات عمره في الدفاع عنها، حيث كان يعتقد أنها ضرورة للعرب والشعوب الإسلامية، لأنها كانت وحدها قادرة على بذل القوة الضرورية لحمايتهم من الضغط الأجنبي، وكان يقاوم الفكرة الناشئة إذ ذاك والرامية إلى الاستعاضة عن الخلافة العثمانية، بخلافة جديدة معتبراً أن هذه الفكرة وحي أجنبي من شأنه أن لا يخدم إلا المصالح الأجنبية، وأن العرب إذا حاولوا الانفصال عن السلطنة، فمن الممكن أن تتدخل أوروبا وتخضعهم وتخضع الأتراك معهم، فالسلطنة العثمانية، كانت مع كل نقائضها، الشيء الوحيد الباقي من إستقلال الأمة السياسي، فإذا اضمحلت خسر المسلمون كل شيء وغدوا بلا قوة كاليهود[١٠٠].

وكان من الممكن في رأيه القبول بالخلافة العثمانية على أنها « خلافة ضرورة » مع أنها خلافة أصيلة، إذ كان العثمانيون يفتقرون إلى أحد الشروط الجوهرية للإجتهاد وهو معرفة اللغة العربية أي اللغة التي بها وحدها يمكن التفكير في عقائد الإسلام وشرائعه

كما كانوا من جهة أخرى غير مؤهلين للإجتهاد [١٠١]، كما أنه علق الآمال على الإتحاديين (كان هناك ثمة تعاون وتنسيق بينه وبين عناصرهم في القاهرة) بعد نجاح إنقلابهم كما ذكرنا سالفاً بل أنه توجه في العام التالي للانقلاب إلى الآستانة ومكث هناك طيلة عام، تباحث مع المفكرين والمسؤلين الأتراك حول جملة من الأهداف، تراوحت بين التوصل إلى صيغة ثابته ونهائية تكرس الوفاق بين عنصري الدولة – العرب والأتراك – على الأسس الدستورية، العدل والمساواة لتحقيق التعايش القومي، وبين إنشاء معهد علمي إسلامي لتخريج دعاة ومرشدين دينيين مزودين بالعلوم الدينية والدنيوية، وبخاصة التربية الإسلامية، مع الأخذ في الاعتبار عدم اشتغالهم بالعمل السياسي [١٠٢]، وأن تمول الحكومة العثمانية نشاطات هذا المعهد من حصيلة الأوقاف وليس من ميزانية الدولة [١٠٣]، لكي لا يخضع المعهد لها أو تعرضه لما يمس باستقلاله وهو ما شدد عليه رشيد رضا مراراً حتى بعد تعثر مشروعه في إنشاء مثل هذا المعهد في الآستانة، فهو كان ينادي بأن يوكل أمر التربية والتعليم إلى الجماعات «التعليم الأهلي» ولا يجوز أن يترك إلى الأفراد، ولا إلى الحكومات، لأن المدارس للأفراد دكاكين لكسب المال وللحكومات معامل لسبك العمال – الموظفين – فكل من الفريقين يتوخى من التعليم منفعة خاصة وأن باينت مصلحة الأمة العامة[١٠٤]، غير أن المسؤولين الأتراك تلكأوا في إصدار الموافقة على هذا المعهد والتي جاءت في النهاية على غير ما ابتغاه رشيد رضا من أهداف واسم ولغة تدريس فيه، هكذا معهد حيث إشترط الإتحاديين أن يكون هذا المعهد تحت إشراف شيخ الإسلام الذي يتخذ من الآستانة مقراً له وثانياً أن تعتمد اللغة التركية فيه كلغة أولى وأساسية، وثالثاً إحالته إلى حزب سياسي عثماني، وما يعنيه ذلك من فرض التتريك على المعهد على حين كانت خطة رشيد رضا تقضي بإزالة أي رطانة أو لكنة تركية منها، بأن يكون طلاب العلم المنتسبين إليه من ذوي الإلمام باللغة العربية والنحو والفقة[١٠٥]، ولما فشل مسعاه في إنشاء هذا المعهد وفق المعايير التي إشترطها وكلت حيلته إتجاه مراوغة الإتحاديين في الآستانة، فما كان منه إلا أن أنشأ جمعية الدعوة والإرشاد، بالقاهرة عام ١٩١١ للإشراف على مدرسة كلية

تحمل اسم الجمعية وتعمل على إصلاح التربية والتعليم وتخريج علماء مرشدين يرسلون للبلاد الإسلامية كدعاة، كما تقوم بتخريج مرشحين مؤهلين للخلافة، ومن ثم أُفتتحت هذه المدرسة بجزيرة الروضة عام ١٩١٢ م، وأن كانت تعرضت للإغلاق في العام ١٩١٦ بسبب ظروف الحرب العالمية الأولى(١٠٦).

موقف رشيد من الحكومة.

وبالإضافة إلى ما تقدم وما جناه رشيد رضا من تعليقه الآمال على الإتحاديين، الذين ما لبثوا أن تبنوا القومية الطورانية، و أطلقوا أقلام منظريها في التهجم على الثقافة العربية ورموزها وكذلك يأسه المرير في إقناع الإتحاديين بفائدة التساوي في الدولة ما بين القوميات ولا سيما بين الأتراك والعرب وفرضهم التتريك فإنبرى رشيد رضا مساجلاً للمفكرين الأتراك – الداعين للطورانية – التي كان وقف عليها شخصياً إبان زيارته لسوريا في مطلع عام ١٩١٠ حيث رصد إسراف الحكومة في عزل أبناء العرب من وظائفهم على ندرتها، وإضعاف اللغة العربية عمداً ومنعها من التداول في المحاكم وجعلها اختيارية كاللغة الأرمينية في المدارس الإعدادية مع أنها – أي العربية – أصلاً من أصول اللغة الرسمية وكونها لغة أكثر العناصر العثمانية عدداً، وهي لغة الدين الإسلامي، هذا إلى جانب تقليص نصيب أبناء العرب في نظارة – وزارة – الحرب ومجلس الأعيان ومجلس المبعوثان ويحمل على أداء الصحافة التركية ويندد بالعصبية الجنسية التركية لدى الأتراك ويدعو إلى التخلي عنها(١٠٧)، لأن هذه السياسة لا يمكن أن تنجح كما أنه يستحيل تحويل عنصر عرقي إلى عنصر عرقي آخر بالقوة، ولأنه لابد للعصبية التركية من أن تثير العصبية العربية مما يؤدي إلى هدم الإمبراطورية، إذ أن الولايات العربية فيها تشكل الجزء الأكبر والأغني، ولأن الشعوب العربية على ذكاء وقوة عسكرية كامنة، ولأن لغتهم هي لغة النظام الشرعي ولغة الدين الرسمية أيضاً، إلا أنه لا يزال من الممكن استعادة العلاقات الطيبة، وذلك بتغيير روح التربية، وبتطبيق الدستور تطبيقاً صحيحاً يعطي لكل فئة من السكان مالها، فيخلق بذلك تضامناً قومياً أوسع من تضامن العرق أو اللغة تضامناً يقوم على المصلحة

المشتركة والرضوخ للشريعة وعلى المساواة بين الفئات العرقية المختلفة[١٠٨].

كما أنه سعى مع العرب العثمانيين إلى الحصول على الإعتراف بمركز أمتهم ضمن الجامعة الإسلامية فاشترك في تأسيس « حزب اللامركزية الإدارية العثمانية » بالقاهرة، كما باشر بتأسيس جمعية شبة سرية « جمعية الجامعة العربية » وحظيت القضية العربية بالاهتمام على صفحات المنار أكثر من ذي قبل، متنبهاً إلى خطر الهجرة الصهيونية على عرب فلسطين[١٠٩]، ويتبنى ربما لأول مرة إمكان الإستقلال التام، فيذكر أن العرب كانوا دوماً مخلصين للسلطنة عن ولاء للإسلام، لكن سياسة التتريك قد غيرت كل شيء، فأصبحت اللغة العربية بخطر وأصبح من واجب العرب الديني أن ينقذوها، حتى لو عنى ذلك قيامهم بما يضعف دولة إسلامية ويعرضها لخطر النفوذ الأوروبي.

لكنه بالرغم من إعتقاده أن الإسلام هو المبرر للإستقلال العربي، وأنه يجب أن يكون شريعة العرب الخلقية، فهو يلح، وهذا من مزايا تفكيره، على عضوية العرب غير المسلمين التامة في المجتمع القومي، ويضيف أنه إذا وجدت منطقة عربية تقطنها أكثرية غير مسلمة فلها أن تستقل مع الحفاظ على صلة بالمملكة العربية[١١٠].

وجاءت نتائج حرب طرابلس الغرب وعجز الدولة العثمانية أن تدفع عنها الإحتلال الإيطالي وظهور بوادر التراجع التركي – في ظل حكم الإتحاديين – في حماية العالم الإسلامي [١١٠] ، كما أنه وجد نفسه مضطراً للانضمام إلى الثورة العربية التي قادها الشريف حسين وأبناؤه ويعمل في صفوف الحركة العربية المشرقية خاصة بعد مذابح جمال باشا (السفاح) ضد رموز النهضة العربية، وحتى في هذه الحالة يبقى موضوع الإستقلال عن الأتراك – بالنسبة لرشيد رضا – مرتبطاً بمسألة الأمانة التاريخية للإسلام، حمايته وإنشاء دولته، فإذا كان الإتحاديون قد خانوا الإسلام ونكلوا بالعرب ولم يعد بالإمكان الرهان عليهم، فإن مشروع الشريف حسين يقدم لرشيد رضا عام ١٩١٦ إمكانية المشروع البديل في حال سقوط الدولة العثمانية (الاحتياط لما يجب إذا سقطت الدولة وهو ما لا يتمناه) فإذا كان العمل لإنقاذ الدولة نفسها من الخطر قد أصبح فوق طاقته وطاقة غيره،

فرأى أن يبدأ بالمستطاع وهو إنقاذ الحجاز مطلع الإسلام ومشرق نوره، بل إننا نجد «رشيد رضا» في سلسلة مقالاته في المنار عن الخلافة أو الإمامة العظمي بين عامي ١٩٢٢-١٩٢٣، والتي جمعها في كتاب بنفس الاسم – أصدرته المنار في عام ١٩٢٣ – تمحور موقفه حول صيغة الدولة التي يمكن أن تكون بديلاً للسلطنة العثمانية المنتهية، حيث يلح في إيجاد مبرر شرعي لإسقاط مصطفى كمال للسلطنة وإلغائها (قبل معاهدة لوزان عام ١٩٢٣م) كخلافة الضرورة [١١٢]، بل أكثر من ذلك اعتبر رشيد رضا أعضاء المجلس الوطني الكبير بأنقرة بادرة أمل في نواة لأهل الحل والعقد، أما نظراؤهم في البلاد الإسلامية المحتلة كمصر والهند، فلا مجال فيها لمثل ما فعل الأتراك[١١٣]، وطبعاً لم يكن رشيد رضا يستسيغ حكم الضرورة في خلافة التغلب كمبدأ ثابت دائماً بل كان يتمنى على مصطفى كمال العودة إلى الإسلام، مع تفضيله بأن تبقى الخلافة في بلاد الترك، نظراً لوسطية الأتراك بين جمود التقليد وطموح التفريج، إلى جانب حزم الحكومة التركية وشجاعتها وأهليتها على الأخذ بوسائل الحرب والثروة والعمران[١١٤].

غير أن تطور الأحداث كعادتها مع رشيد رضا، تخيب آماله، فيسقط رهانه عن مصطفى كمال، بعدما تخلى الأخير عن جملة الإيديولوجيات التي كانت تتراوح في ذلك الوقت من إسلامية وعثمانية وحتى الطورانية ويكتفي بالقومية التركية « الأناضول» ويكشف النقاب عن علمانيته ويرنو بتطلعاته إلى الغرب الأوروبي بعد قطع جذور بلاده الشرقية خاصة بعد معاهدة لوزان ١٩٢٣ التي اعترفت بالدولة القومية التركية فوق الحدود التي رسمها المجلس الوطني بأنقرة، فأعلن الجمهورية ومن ثم ألغى الخلافة الصورية التي كان أبقى عليها قبل عامين فقط عندما ألغى السلطنة العثمانية في نوفمبر ١٩٢٢م، وكانت خطوته الأخيرة مثار جدل في العالم الإسلامي، حول مستقبل الخلافة الإسلامية واشترك رشيد رضا بكل فاعليته في هذا الجدل وهاجم كتاب علي عبدالرزاق «الإسلام وأصول الحكم»، وقاد ذروة نشاطات من أجل عقد مؤتمر بالقاهرة لهذا الغرض والذي إنعقد في القاهرة عام ١٩٢٦م غير أنه لم يوفق في التوصل إلى صيغة يقبلها الجميع حول مستقبل الخلافة،

وهنا يطلق رشيد رضا دعوته – ربما الأخيرة – في هذا الصدد إذ يدعو إلى حزب الإصلاح الإسلامي المعتدل، الذي يتوجب عليه أن ينشئ مدرسة عالية لتخريج المرشحين للإمامة العظمى وللإجتهاد الشرعي بعد دراسة جميع العلوم الضرورية لتطبيق الإسلام على العالم الحديث تطبيقاً صحيحاً، وهكذا تتشكل هيئة جديدة من العلماء تصون جوهر الشريعة ووحدة الأمة، وتقيم الخلافة الراشدة عندما يحين الزمن[١١٥].

مما نزل به من البلاء والشقاء، ثم إنقاذ غيره مما يمكن إنقاذه من البلاد العربية، ليكون ذلك بيئة لحفظ الإستقلال الإسلامي وعدم زواله مما يخشى ويتوقع أن يحل بالدولة العثمانية والعياذ بالله تعالى[١١٦].

مراهنة رشيد رضا على مصطفى كمال

غير أن ثمة تحولا نوعياً في موقف رشيد رضا حيال الدولة العثمانية نتيجة لما آلت إليه الأوضاع في المشرق العربي كأحد نتائج الحرب العالمية الأولى، تميز موقفه بالعودة إلى الرهان على المركز العثماني، أو أي مركز إسلامي قوي آخر، يمكن أن ينشئ دولة قوية للمسلمين في إطار المفهوم الفقهي «خلافة الضرورة»، التي طالما تبناها رشيد رضا، الذي صُدم في نهاية الحرب العظمى بمواقف الدول الغربية جميعها، لا سيما بعد كشف النقاب عن معاهدة سايكس – بيكو ووعد بلفور، وتنبه إلى عجز الحركة العربية التي تشرذمت إلى دول قُطرية خاضعة للإنتداب « الإحتلال».

فشد إنتباهه بعد عام ١٩٢٠ مركزان مستقلان يتشكل في كل منهما مشروع لدولة قوية، نجد والحجاز حيث برز مشروع عبدالعزيز آل سعود مرتكزاً على عصبية ودعوة، وتركيا حيث برزت حركة مصطفى كمال (أتاتورك) مشروعاً تحررياً حاملاً لوعود وآمال، في وقت إستسلم فيه السلطان العثماني للحلفاء المحتلين في الآستانة فسقطت شرعيته كسلطان مسلم[١١٧]، في الوقت نفسه الذي بزغ فيه نجم مصطفى كمال الذي أوفدته وزارة الحربية إلى سامسون، ليقود تنظيم التراجع وحل المقاومة، ولكنه في يونيو ١٩١٩ خالف الأوامر

الصادرة إليه، وبدأ ينشئ وينظم المقاومة الجديدة في الأناضول[١١٨].

وفي سياق الانتصارات التي حققها مصطفى كمال ضد الإحتلال والالتفاف الشعبي حوله، وإستثماره لصيغة الجهاد ضد الإحتلالات الأجنبية، وتوجيهه لدعم إنتفاضات شمالي سوريا في بادئ الأمر، وتشجيعه الضمني لوفاق عربي – تركي[١١٩]، وعدم كشف مخططه القومي العلماني خلال السنوات الثلاث وإمعانه في مهادنة السلطان والإسلام[١٢٠]، كل ذلك أدى برشيد رضا وغيره إلى الرهان على قيادة مصطفى كمال في تشكيل جبهة عربية – تركية تتصدى للغرب الإستعماري وتنصيبه زعيماً إسلامياً وإحياء منصب الخلافة وجعلها في تركيا.

بيد أن تقلب الأحوال وما تجلبه كعادتها مع رشيد رضا، من خيبة الآمال فيسقط رهانه عن أتاتورك بعد تخليه عن الرابطتين العثمانية والإسلامية، واكتفائه بإقامة وطن تركي في الأناضول. وحاول أكثر من حاكم مسلم (الملك فؤاد في مصر – والشريف حسين بن علي في الحجاز والشام، وآمان الله خان في أفغانستان) أن يطرح نفسه لملء الفراغ الذي خلفه طرد السلطان «عبدالمجيد أفندي» من الآستانة، واشترك في هذا الجدل أطياف النخب الدينية والثقافية في العالم الإسلامي وبالطبع لم يتخلف رشيد ر ضا، في أن يدلي بدلوه في هذا المضمار ودعا من ذلك الوقت إلى مؤتمر ديني إسلامي يحضره ممثلو الأمم الإسلامية للبحث فيمن يجب أن تسند إليه الخلافة الإسلامية، وانعقد المؤتمر بالقاهرة في مايو / أيار ١٩٢٦ وخرج المؤتمرون بموقف خلاصته تأجيل أمر البت في مسألة الخلافة حالياً بسبب ظروف المسلمين (الإحتلال الأوروبي – العصبيات القُطرية) طارحاً صيغة المؤتمرات المتتالية في البلاد الإسلامية.

وهنا ينبري رشيد رضا لتشكيل حزب الإ صلاح الإسلامي المعتدل الذي يتوجب عليه أن ينشئ مدرسة عالية لتخريج المرشحين للإمامة العظمي، وللإجتهاد الشرعي بعد دراسة جميع العلوم الضرورية لتطبيق الإسلام على العالم الحديث تطبيقاً صحيحاً[١٢١].

الهوامش :-

١. «طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد» منشور في الأعمال الكاملة للكواكبي، إعداد وتحقيق محمد جمال طحان، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٩٥ م، ص ٥٣٤

٢. « طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد» .. منشور في الأعمال الكاملة للكواكبي ص ٤٣٧ - ٤٣٨.

٣. المرجع نفسه، ص ٤٤٠

٤. المرجع نفسه، ص ٤٦٦.

٥. المرجع نفسه، ص ٤٥٨

٦. عبدالرحمن الكواكبي « أم القرى « منشور في الأعمال الكاملة للكواكبي، مركز دراسات الوحدة العربية – إعداد وتحقيق محمد جمال طحان ، بيروت ١٩٩٥ ، ص ٢٩٨.

٧. الكواكبي « أم القرى» المرجع نفسه، ص ٢٨٩

٨. الكواكبي « ام القرى» المرجع نفسه، ص ٢٩١

٩. الكواكبي « أم القرى» المرجع نفسه، ص ٢٩٢ - ٢٩٣

١٠ . الكواكبي « أم القرى» المرجع نفسه، ص ٢٩٦

١١ . الكواكبي « أم القرى» المرجع نفسه، ص ٢٩٩

١٢ . الكواكبي « أم القرى» المرجع نفسه، ص ٣٩٥ –٣٩٦

١٣ . الكواكبي « أم القرى» المرجع نفسه، ص ٤٠١

١٤ . الكواكبي « أم القرى» المرجع نفسه، ص ٣٩٩

١٥ . الكواكبي « أم القرى» المرجع نفسه، ص ٣٦١

١٦ . الكواكبي « أم القرى» المرجع نفسه، ص ٣٦٢

١٧ . الكواكبي « أم القرى» المرجع نفسه، ص ٣٦٤

١٨ . المرجع نفسه، ص ٣٦٠

١٩ . المرجع نفسه، ص ٢٨٣

٢٠ . المرجع نفسه، ص ٣٩٨

٢١ . المرجع نفسه، ص ٣٩٩

٢٢ . المرجع نفسه، ص ٣٩٠

٢٣ . المرجع نفسه، ص ٣٩١

٢٤ . المرجع نفسه، ص ٣٩٢

٢٥ . ولد الشيخ علي يوسف في قرية بلصفورة بصعيد مصر، لأسرة فقيرة جداً وبعد تلقيه ما توفر فيها من تعليم محلي انتقل للدراسة بالأزهر، ولسبب ما لم يكمل دراسته فيه، وما أن تركه حتى انصرف إلى مهنة الصحافة، أولاً كمحرر في جريدة القاهرة الحرة، وبعدها في مرآة الشرق التي كان قد حرر فيها حيناً من الزمن «محمد عبده»، وقبل إصداره المؤيد عام ١٨٨٩ كان يحرر مجلة أدبية تعرف بالآداب (فيكونت فيليب دي طرازي « تاريخ الصحافة العربية» – – المطبعة الأدبية – بيروت ١٩٣٣ ج ٣، ص ٣٤–٤٠) غير أن الفاقة التي ولد فيها طاردته من خلده لآخر حياته وقد ابتغى سعياً للفرار منها أن ينشيء الصلات من ذوي السلطان والنفوذ، وذاع صيته بسبب زواجه من كريمة الشيخ السادات، والذي أصبح قضية شغلت الرأي العام سنة ١٩٠٤ م، ومع هذا فقد غدا الشيخ علي يوسف سياسياً مرموقاً وداعية محترماً وصحفياً ناجحاً ورجلاً ثرياً، لقد كان ذا عقل وقاد ونظر سديد فوضعهما في خدمة قلمة بشكل فعال.

٢٦ . أحمد بهاء الدين « أيام لها تاريخ» مؤسسة أخبار اليوم، القاهرة، ١٩٥٤، ج ١، ص ٤٧ – ٦١.

27.Great Britain. Foreign Office. Gromer to Salisbury. no. 83 secret. cairo. 17 june 1896 (F.O78/4762)

٢٨ . أحمد بهاء الدين : المرجع نفسه، ص ٩٥

٢٩ . سليمان صالح « الشيخ علي يوسف وجريدة المؤيد» جزءان سلسلة تاريخ المصريين الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة، ١٩٩٠م ، ص ١ ، ص ٨٦ – ٨٧

٣٠ . سليمان صالح – المرجع نفسه ، ص ١٤٠.

٣١ . سليمان صالح: « المرجع نفسه ص ١٤٩ - ١٦٣.

٣٢ . سليمان صالح : المرجع نفسه ، ص ١٦٧

٣٣ . المرجع نفسه ، ص ١٦٨

٣٤ . المرجع نفسه ، ص ١٧٠

٣٥ . المرجع نفسه ، ص ١٧١

٣٦ . المرجع نفسه ، ص ١٧١

٣٧ . سكرتير السلطان عبدالحميد وهو أحد أقطاب العرب المقربين من السلطان فيما عرف بالحاشية العربية وقد طرد من منصبه بعد ثورة تركيا الفتاة عام ١٩٠٨

٣٨ . المرجع نفسه ، ص ١٧٢

٣٩ . المرجع نفسه ، ص ١٧٣

٤٠ . المرجع نفسه ، ص ١٧٣

٤١ . المرجع نفسه ، ص ١٧٤

٤٢ . المرجع نفسه ، ص ١٧٥ - ١٧٦

٤٣ . ولد بحمص وأن كان الباحثين اختلفوا في تحديد سنة ميلاده، تلقى تعليمه الأولي في الكتاتيب ومن ثم المدرسة الرشيدية، وتنتسب عائلته إلى الإمام حسين بن علي، واكتسبت اسم الزهراوي من السيدة فاطمة الزهراء، وتلقى دروس في النحو والفقه على أيدي مشايخ عصره، ثم انتقل إلى الآستانة عام ١٨٩٠ وإنتسب بالعضوية في جمعية الإتحاد والترقي، وأصدر صحيفة «المنبر» التي كانت تعبر عن وجهة نظرها، وكان ينشر فيها مقالات في الإمامة وشروطها وينتقد أعمال الحكومة ثم عمل محرراً للقسم العربي في صحيفة معلومات، التي كان يصدرها محمد طاهر بك، اهتمت بشؤون الولايات العربية، وتعرض الزهراوي في بواكير شبابه للإضطهاد الحميدي، وظل ينتقل بين حمص والآستانة ودمشق وفي الأخيرة انضم إلى حلقة الشيخ طاهر الجزائري ثم ما لبث أن فر إلى القاهرة لينضم ويتفاعل

مع حركة التجديد الديني والإحياء الثقافي العربي التي كان يقودها الشيخ محمد عبده وتلاميذه، وعمل الزهراوي محرراً في جريدة المؤيد التي كان يصدرها الشيخ علي يوسف وكتب للمنار وغيرها في الفترة التي قضاها بالقاهرة بين عامي ١٩٠٢ - ١٩٠٨ م،، حيث عاد إلى سوريا وفي نوفمبر منه إنتخب نائباً عن حماة في مجلس المبعوثان، وإنتقل للعيش فى الأستانة وهناك أصدر جريدة «الحضارة» بين عامي ١٩١٠ - ١٩١٢م، وفي المبعوثان ناضل من أجل توحيد القوى العثمانية للدفاع عن الدستور وشارك في التصدي للثورة المضادة عام ١٩٠٩، وتصدى لحزب الإتحاد والترقي الذي إستبدل إستبداد السلطان بإستبداد الإتحاديين وشارك بالتأسيس والعضوية في حزبي «الحر المعتدل»، و«الحرية والإئتلاف» ١٩١١/١١/٢٢م، وإستمات في الدفاع عن مشروع الإصلاح العام وعن حقوق العرب في السلطنة العثمانية ووحدتها لصد الأخطار الأوروبية وفي عام ١٩١٣ م، ترأس المؤتمر العربي الأول في باريس مندوباً عن حزب اللامركزية الإدارية العثمانية، الذي كان أحد منتسبيه ودخل في مفاوضات مع الإتحاديين في العاصمة، عين على أثرها في مجلس الأعيان وبقي فيها إلى أن إستدعاه الديوان العرفي لمحاكمته التي انتهت بإعدامه عام ١٩١٦، انظر ناجي علوش وعبدالحميد الزهراوي، سلسلة قضايا وحوارات النهضة العربية وزارة الثقافة دمشق ١٩٩٥ ، ص ١٢ - ص ٣٢ ، وأيضاً عبدالعزيز الدوري مصدر سابق ص ١٧٤ وأيضاً لويس شيخو، مصدر سابق ص ٣٥٧ وتوفيق علي برو مصدر سابق ص ٧٧.

٤٤ . ساطع الحصري « محاضرات في نشؤ الفكرة القومية مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٥ ص ١٤١.

٤٥ . ناجي علوش: « مدخل إلى قراءة عبدالحميد الزهراوي، حياته، مؤلفاته، أفكاره» منشورات وزارة الثقافة السورية دمشق ١٩٩٥ ، ص ١٤

٤٦ . توفيق علي برو : المرجع نفسه ، ص ٧٧.

٤٧ . ناجي علوش : المرجع نفسه ، ص ٢٧.

٤٨ . محمد كامل الخطيب: المؤتمر العربي الأول» مرجع سابق ص ٣٦ - ٣٧.

٤٩ . ناجي علوش: المرجع نفسه ، ص ٣٨.

٥٠ . وجيه كوثراني وثائق المؤتمر العربي الأول ١٩١٣ – المرجع نفسه ، ص ١٩.

٥١ . وجيه كوثراني : المرجع نفسه ، ص ١٨.

٥٢ . توفيق علي برو : المرجع نفسه ، ص ٤٣٠.

٥٣ . ناجي علوش : المرجع نفسه ، ص ١٨.

٥٤ . وجيه كوثراني : المرجع نفسه ، ص ١٨.

٥٥ . ساطع الحصري : محاضرات في نشوء القومية العربية: المرجع نفسه ، ص ١٤٠.

٥٦ . وجيه كوثراني: المرجع نفسه ، ص ٢٠

٥٧ . ناجي علوش: المرجع نفسه ، ص ٦٥ – ٦٦.

٥٨ . عبدالعزيز الدوري : المرجع نفسه ، ص ١٧٦ – ١٧٧

٥٩ . توفيق علي برو : المرجع نفسه ، ص ٤٤٦

٦٠ . توفيق علي برو : المرجع نفسه ، ص ٤٤٧ –٤٥٠

٦١ . ناجي علوش : المرجع نفسه ، ص ٥٠ – ٥١

٦٢ . ناجي علوش: المرجع نفسه ، ص ٤٩

٦٣ . عبدالعزيز الدوري : المرجع نفسه ، ص ١٧٧

٦٤ . ولد عبدالغني العريسي لأب غير ميسور الحال، وكان يمثل أحسن تمثيل للفتوة المتطرفة لعدد من زعماء الحركة القومية العربية وخلفيتهم الإجتماعية معاً، حيث كان أحد الأعضاء البارزين في جمعية العربية الفتاة وأحد ألمع أعضاء الحركة القومية بأسرها وأكثرهم دينامية.

تلقى تعليمه الأولي في مدرسة المقاصد ثم في الكلية العثمانية التي أسسها الشيخ أحمد عباس الأزهري في بيروت ١٨٩٨ م، ثم عمل مدرساً في مدرسة جامع عين المريسة لمدة عامين قبل أن ينقطع للكتابة في جريدة « المفيد» التي أصدرها مع فؤاد حنتيس، عام ١٩٠٩ م، ومقالاته الافتتاحية فيها تتضمن معاً مجادلات قومية عربية تمزج المفاهيم الإسلامية

التقليدية بالمفاهيم السياسية الغربية، ومقالات أخرى تهدف إلى غرز مُثل وطنية وعصرية في قرائها وتبث فيهم في آن الفخر بميراثهم العربي، وقد ترجم العريسي لهذا الغرض فصولاً عديدة منها كتاب غوستاف لوبون «حضارة العرب»، وفصولاً أخرى من كتاب بول دومير Paul Doumer للشباب الذي يفسر بعض المفاهيم الأوروبية الحديثة عن المجتمع والسياسة والأخلاق، ثم ترجمة بالكامل ونشره في كتاب بعنوان «كتاب البنين»، وسافر عبدالغني العريسي في فبراير ١٩١٢ م، لدراسة الصحافة والعلوم السياسية في باريس وبقي هناك عامين تمكن فيهما من اللغة الفرنسية وأدراك المفاهيم السياسية الأوروبية،

مما إنعكس على كتاباته لا سيما منها الصحافية، وهناك نشط سياسياً مناضلاً في سبيل القضية العربية وعمل سكرتيراً للجنة التحضيرية للمؤتمر العربي الأول بباريس عام ١٩١٣ م، وألقى خطاباً افتتاحياً حماسياً في الاجتماع الأول للمؤتمر بكامل هيئته وعند عودته إلى بيروت كانت الحركة العربية في أوجها وشهدت ثمة تحولات في المواقف والأداء تجاه الرابطة العثمانية ناهضة نحو الإصلاح واللامركزية الإدارية في الولايات العربية العثمانية إلى ان اصطدمت بسياسيات الإتحاديين النازعة نحو التتريك والعنصرية الطوارنية، دافعة العرب نحو الثورة ومن ثم الإنفصال بالتحالف مع الشريف حسين بن علي المتحالف بدوره مع الإنجليز وعلى الرغم أن العريسي كان من أبرز دعاة القومية العربية وأكثرهم ثباتاً وتصدي لعنصرية الإتحاديين الأتراك، لصحافتهم خاصة جريدة «طنين»، التي كان يترأس تحريرها «حسين جاهد» إلا أن فكرة الإستقلال العربي لم تكن متجذرة في أطروحات عبدالغني العريسي، الذي ظل طيلة عمره القصير يناضل من أجل حصول العرب على حقوقهم الوطنية والثقافية كرعايا عرب عثمانيين وإن كان ذلك لم يعفه من الإعدام شنقاً على مقصلة جمال باشا السفاح، ضمن قافلة الشهداء العرب الثانية في ٦ مايو ١٩١٦ م.

٦٥ . أنظر رشيد الخالدي « عبدالغني العريسي» وجريدة المفيد: الصحافة القومية العربية قبل سنة ١٩١٤، ضمن «الحياة الفكرية في الشرق العربي ١٨٩٠ - ١٩٢٥»، مركز

دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٣ ، ط١، ص ٨٥- ٦٠ وأيضاً لويس شيخو، «تاريخ الآداب العربية ١٨٠٠ - ١٩٢٥»، مرجع سابق، ص ٣٥٨ ، وأيضاً عبدالعزيز الدوري « التكوين التاريخي للأمة العربية» : مرجع سابق ص ٢١٤.

٦٦ . محمد كامل الخطيب (محرر) «المؤتمر العربي الأول» ، ط ٢، سلسلة قضايا وحوارات النهضة العربية (٢٢)، وزارة الثقافة دمشق ١٩٩٦، خطاب عبدالغني العريسي في المؤتمر العربي بباريس، ص ٤٢.

٦٧ . محمد كامل الخطيب : المرجع السابق، ص ٤٣.

٦٨ . عبدالعزيز الدوري : المرجع السابق، ص ٢١٧.

٦٩ . رشيد الخالدي : المرجع السابق، ص ٧١.

٧٠ . المرجع نفسه، ص ٧٢ - ٧٣.

٧١ . عبدالعزيز الدوري : المرجع نفسه، ص ٢١٩.

٧٢ . عبدالعزيز الدوري : المرجع نفسه، ص ٢١٨

٧٣ . رشيد الخالدي : المرجع السابق، ص ٧٢.

٧٤ . قيادي إتحادي تركي يكره العرب بشده : ويتحامل عليهم في كتابته أسمه « حسين جاهد» وكان نائب الاستانة في مجلس المبعوثان (١٩٠٩ - ١٩١٣) كان سكرتير لجنة برلمانية درست إعطاء محمد علي الإدريس إمتيازات تراوحت بين التبعية العثمانية والحكم الذاتي، ومع ذلك طالب في فبراير ١٩١٠ م، بإعادة إحتلال اليمن عسكرياً على أساليب الإستعمار الإنجليزي.

٧٥. أنظر توفيق علي برو «العرب والترك في العهد الدستوري العثماني ١٩٠٨ - ١٩١٤» دار طلاس، دمشق ١٩٩١ ، ص١ - ص ٢٣٤ - ص١٤٤.

٧٦ . عبدالعزيز الدوري : المرجع السابق، ص ٢١٩ - ٢٢٠

٧٧ . وجيه كوثراني : « وثائق المؤتمر العربي الأول ١٩١٣ : كتاب المؤتمر والمراسلات الدبلوماسية الفرنسية المتعلقة به، الدولة العثمانية وظروف نشاة الحركة العربية» دار

الحداثة، بيروت ١٩٨٠ ، ص ٤٥

٧٨ . خطابة في مؤتمر باريس ١٩١٢، نقلاً عن محمد كامل الخطيب، المصدر السابق ص ٤٤

٧٩ . المرجع نفسه، ص ٤٥

٨٠ . المرجع نفسه، ص ٤٦

٨١ . المرجع نفسه، ص ٤٧

٨٢ . المرجع نفسه، ص ٤٧ - ٤٨

٨٣ . المرجع نفسه، ص ٤٨

٨٤ . مُنح إمتياز الملاحة النهرية في نهري دجلة والفرات إلى شركة لنش الإنجليزية وقد أثيرت بشأنها مداولات عنيفة في البرلمان بين معارضة النواب العرب وتأييد زملائهم الإتحاديين، أنظر: توفيق علي برو، المرجع السابق ص ١٥٨

٨٥ . المرجع نفسه، ص ٤٩

٨٦ . المرجع نفسه، ص ٥٠

٨٧ . المرجع نفسه، ص ٤٩

٨٨ . عبدالعزيز الدوري : المرجع السابق ص ١٧٧ - ١٧٨

٨٩ . وهو من آل العظم بسوريا، تقلى تعليمه الأولي في الكُتاب وعلى أيدي مشايخ عصره ومنهم الشيخ طاهر الجزائري الذي أسس حلقة ثقافية سياسية سرية في دمشق عام ١٩٠٢ (أنظر عبدالعزيز الدوري ، مرجع سابق ص ١٩٥) ولم يلتحق بمدرسة نظامية، ولكنه كان واسع الإطلاع على كتب التاريخ والأدب والإجتماع، وبحكم طبقته عاشر رجالات الحكم والإدارة والسياسة في الشام، لذلك اهتم بالسياسة منذ شبابه الأول، فالتصق بالعثمانيين الشباب، من رجال الحكومة العثمانية السرية ضد إستبداد السلطان عبدالحميد فإنتسب أولاً إلى جمعية الدستور، التي أسسها في دمشق «اسعد بك» (مدير البوليس) وثانياً إلى جمعية الإتحاد والترقي وأخذ يهاجم الاستبداد ويدعو للحرية والشورى والإصلاح

الإسلامي مما عرضه للإضطهاد الحميدي، فهاجر إلى مصر، التي استقر فيها وساهم في نشاطات نظراءه الشوام ونشر مقالات سياسية وإجتماعية في جرائدهم، فأسس مع رشيد رضا عام ١٩٠٥ م، «جمعية الشورى العثمانية»، غير أنها سرعان ما ان حُلت بعد قيام الانقلاب الدستوري ١٩٠٨ م، بإنضمام رفيق العظم إلى الجمعية الإتحاد والترقي، الحاكمة في إستانبول التي عاد منها يائساً على إثر زيارته لها، وهاله ما وقف عليه من تعصب الإتحاديين للطورانية وإضطهادهم للعرب، فألف رسالة بعنوان «الجامعة العثمانية والعصبية التركية أو التأليف بين : «الترك والعرب»، واشترك من جديد مع رشيد رضا في تأسيس جمعية عربية سرية الجامعة العربية» وهدفها التأليف بين أمراء الجزيرة العربية والتعاون بين الجمعيات السياسيةالتي أنشئت في الولايات العربية والآستانة لمقاومة الإتحاديين وضغطهم على العرب، خاصة بعد هزيمة الدولة العثمانية في حرب البلقان، والخوف على الولايات العربية من الدول الإستعمارية، وشارك أيضاً مع رشيد رضا في تأسيس حزب اللامركزية الإدارية العثمانية، الذي ترأسه بهدف خدمة الدولة العثمانية والبلاد العربية معاً، حرصاً منه على الدولة العثمانية في سياق معارضته لحكم الإتحاديين، خاصة بعد إعدام جمال باشا (السفاح) أحرار العرب، كما انه أسس مع عبدالرحمن شهبندر ورشيد رضا وسليم سركيس والشيخ كامل القصاب «حزب الإتحاد السوري» لمقاومة الإنتداب الفرنسي في سوريا ولبنان، وظل يُجاهد حتى اعتلت صحته ووافقته المنية بالقاهرة، في ٣٠ يونيو عام ١٩٢٥ (أنظر مشابك موسى «الفكر السياسي العربي في العصر الحديث» مكتبة السائح، طرابلس لبنان ١٩٩٠ ، ط١ ، ص ٨٩-٩١ والأب لويس شيخو، تاريخ الأداب العربية» : مصدر سابق ص ٤٠٧.

٩٠ . رفيق العظم «أشهر مشاهير الإسلام في الحرب والسياسة» ج ٣، ص ٦٣٣ نقلاً عن عبدالعزيز الدوري: المرجع السابق، ص ١٧٨.

٩١ . عبدالعزيز الدوري : المرجع السابق، ص ١٧٩

٩٢ . منير مشابك موسى : المرجع السابق، ص ٩١

93. Serif Mardin "The Genesis of Young ottoman Thought: A study in the modenization of Turkish

94. Polilical Jdoes "Princeton University Press. New Jersy 1962 P124

٩٥ . رفيق العظم : «الجامعة العثمانية والعصبية التركية: أو التأليف بين الترك والعرب»، ص ١١٩ ، نقلاً عن منير مشابك: المرجع السابق، ص ٩٧

٩٦ . منير مشابك موسى : المرجع السابق، ص ١٠٤

٩٧. توفيق علي برو « القضية العربية في الحرب العالمية الأولى : ١٩١٤ ، ١٩١٨ » – ص ١٨٥.

٩٨ . عبدالعزيز الدوري : المرجع السابق، ص ١٨٣

٩٩ . رشيد رضا : «المنار مجلد ١٠ ج ٤، يونيو ١٩٠٧ » ص ٢٨٣ – ٢٨٤

١٠٠ . السيد يوسف «رشيد رضا والعودة إلى منهج السلف»، ميريت للنشر القاهرة ٢٠٠٠ ، ص ٣٣

١٠١ . عبدالعزيز الدوري : المرجع السابق، ص ١٦٦.

١٠٢ . سمير أبو حمدان « الشيخ رشيد رضا والخطاب الإسلامي المعتدل» الشركة العالمية للكتاب بيروت ١٩٩٢ ص ٤٥

١٠٣ . سمير أبو حمدان : المرجع السابق ص ٤٣

١٠٤ . وجيه كوثراني «مشروع النهوض العربي أزمة الانتقال من الاجتماع الوطني السلطاني» دار الطليعة، بيروت ١٩٩٥ ، ط ١ ، ص ١٦٤.

١٠٥ . ولد السيد محمد رشيد بن علي رضا بن محمد شميس الدين بن محمد بهاء الدين بن منلا علي خليفة القلموني ببلدة القلمون قضاء طرابلس بلبنان عام ٢٧ جمادى الأول ١٢٨٢ ه / ١٨ أكتوبر ١٨٦٥ م، لأسرة نزحت من بغداد ولقب بالسيد لأنه سليل بيت عربي عريق ينحدر من نسل الحسين بن علي بن أبي طالب واشتهر آل الرضا باسم المشايخ لأنهم تولوا مهمة الارشاد ونشأ السيد رشيد رضا في بيئة دينية صارمة وألحق بالمدرسة الرشيدية

بطرابلس إحدى المدارس الحكومية والتي يتم التدريس فيها باللغة التركية لإعداد خريجها كموظفين حكوميين، إلا أنه لم يمكث فيها سوى سنة واحدة، وانتقل إلى المدرسة الوطنية الإسلامية، التي أنشأها الشيخ حسين الجسر، الذي يعتبر الاستاذ الأول لرشيد رضا وقد أُنشئت هذه المدرسة في مواجهة مدارس الأرساليات التبشيرية غير أنه سرعان ما أغلقت هذه المدرسة التي كانت تدرس العلوم العربية والشرعية والمنطق والرياضيات والفلسفة فانتقل رشيد رضا إلى المدارس الدينية وأن لم تنقطع صلته باستاذه حسين الجسر، الذي منحه عام ١٨٩٧ شهادة العالمية، في العلوم العربية والتشريعية.

١٠٦ . وتأثر رشيد رضا في المرحلة الأولى من حياته بكتاب إحياء علوم الدين، للإ مام الغزالي ثم انضم إلى الطريقة النقشبندية وعمل بالوعظ والإرشاد في المحيط القروى الذي يعيش فيها وحارب البدع والخزعبلات ودعي للعمل باعتباره معياراً للتمايز وجالس الحكام العثمانيين وخاصة «حسن باشا سامي» الحاكم الإداري لطرابلس ربما يكون أحد عناصر العثمانيين الشباب.

١٠٧. غير أن تحوله الفكري والسياسي بدأت إطلالته الأولى بالإطلاع على أعداد من العروة الوثقى التي كان يصدرها الأفغاني ومحمد عبده، قدمته نحو التنوير والتجديد وتفسح أمامه أفاق جديدة حول العروبة والإسلام وتهذيب أسلوبه في الكتابة الصحفية.

١٠٨. وتصدى لأبو الهدى الصيادي، حيث ألف رشيد رضا أول كتاب له «الحكمة الشرعية في محاكمة القادرية والرفاعية » فكان هذا الكتاب بمثابة الانطلاقة الأولى في نشاطاته وكان رشيد رضا قد ألتقى بالإمام محمد عبده وغيره من المصريين المثقفين – العرابيين – في لبنان وبخاصة استاذه محمد عبده، الذي عمل مدرسا في مدرسة السلطانية ببيروت إبان نفيه إلى لبنان ومن ثم فقد حاول رشيد رضا الإتصال بالسيد جمال الدين الأفغاني في السنة التي دخل فيها قفصه الذهبي بالآستانة عام ١٨٩٢، غير أن شدة الصراع بين الأفغاني وأبو الهدى الصيادي حيث دفع الأخير إلى تقليص أهمية وتأثير الأ فغاني ومحاربة تلاميذه، حتى وافته المنية عام ١٨٩٧ م، فتحولت بوصلة اهتمام

رشيد رضا للقاهرة حيث يقيم تلميذ الأفغاني محمد عبده، وهو ما تحقق في رجب ١٣١٥ هـ / ديسمبر ١٨٩٧ م، وليصدر من هناك صحيفة المنار وينشر فيها آراؤه الإصلاحية، والمعارضة للاستبداد الحميدي، كما يذكر في كتابة «تاريخ الأستاذ الإمام» ص ١٠٠١، فلقد كنت اعتقد أن استعدادي كله يبقى ضائعاً إذا بقيت في سوريا، وأنه لا يمكن أن يظهر هذا الاستعداد بالعمل إلا في مصر، لما فيها من الحرية المفقودة في البلاد العثمانية.

١٠٩ . وقد اصدر صحيفة المنار لتواصل مسيرة العروة الوثقى، اسبوعية في بداية الأمر – مارس ١٨٩٨ – ثم اصبحت في العام الثاني شهرية وحتى توقفت بوفاته عام ١٩٣٥ م.

١١٠ . أنظر السيد يوسف «رشيد رضا والعودة إلى منهج السلف»، ميريت للنشر والمعلومات، القاهرة ط ١، ٢٠٠٠ص ١١-٢٧

١١١. المنار المجلد ١١، جزء ١٢، ٢٢، يناير ١٩٠٩ ، ص ٩٣٧ - ٩٣٨

١١٢ . ألبرت حوراني : المرجع السابق، ص ٢٧٥.

١١٣ . ألبرت حوراني : المرجع السابق، ص ٢٤٦.

١١٤ . سمير أبو حمدان : المرجع السابق، ص ٤٧– ٤٨

١١٥ . السيد يوسف : المرجع السابق، ص ١٣٨.

١١٦ . السيد يوسف : المرجع السابق، ص ١٣٥.

١١٧ . سمير أبو حمدان : المرجع السابق، ص ٥٠.

١١٨ . السيد يوسف : المرجع السابق، ص ١٣٦.

١١٩ . عبدالعزيز العدوري : المرجع السابق، ص ٢٠٤ - ٢٠٥.

١٢٠ . البرت حوراني : المرجع السابق، ص ٣٠٨.

١٢١ . ألبرت حوراني : المرجع السابق، ص ٣٠٩.

١٢٢ . المنار المجلد ٢٠، جزء ٦، فبراير ١٩١٨، ص ٣٦ وما بعدها.

١٢٣ . سمير أبو حمدان : المرجع السابق، ص ١٤٥

١٢٤ . رشيد رضا « الخلافة أو الإمامة العظمي» دار المنار، القاهرة ١٩٢٣، ص ٣٨

١٢٥ . رشيد رضا : المرجع السابق، ص ٩٥

١٢٦ . رشيد رضا : المرجع السابق، : ص ٧٣ - ٧٦

١٢٧ . رشيد رضا : المرجع السابق، ص ١٠٨

١٢٨. المنار المجلد ٢٠، جزء ٦، ١١ فبراير ١٩١٨م.

١٢٩ . وجيه كوثراني : المرجع السابق، ص ٧٠

Geofrey Liwes: Turkey opict P 59 .130

١٣١ . لوثروب ستودارد «حاضر العالم الإسلامي»، ترجمة عجاج نهويض، دار الفكر، بيروت ١٩٧٢، مجلد ٢ ، ج ٤، ط ٤، ص ١٤٩

١٣٢ . لوثروب ستودارد : المرجع السابق، ص ١٥١

١٣٣. بول دومون «فترة التنظيمات ٣٩- ١٨٧٨» فصل منشور في تاريخ الدولة العثمانية، إشراف «روبير مانتران»، ترجمة بشير السباعي، دار الفكر للدراسات والنشر، القاهرة ط١، ١٩٩٨، ص ٧١-٧٢

١٣٤. أحمد عبد الرحيم مصطفى: «في أصول التاريخ العثماني» - دار الشروق، القاهرة ط٣ (١٩٩٨) ، ص ٢٢٤ - ٢٢٥

١٣٥. عبد الحميد عامر : «رشيد رضا» : مصلح ديني معتدل «جريدة الخليج الإماراتية، عدد ٩٧٦٢ بتاريخ ٩/٢/٢٠٠٦.

الفصــل الثانــي

الجمعيات والأحزاب القومية العربية

رغم تشابك عدة روافد خلال النصف الأخير من القرن التاسع عشر وما أدى كل منها من ناحيته إلى تطور ملموس في الوعي القومي العربي فإن ظهور التنظيمات المحلية ذات الطابع القومي في الولايات العربية بقي أكثر تلك الروافد بروزاً وتأثيراً على الناحية الفكرية والسياسية، وأقوى إسهاماً في معالجة مفردات ذلك الوعي ومسائله، ومع أن عدداً من الجمعيات قد أعلن عن أهداف وغايات مختلفة، مثل تشجيع الأدب والخطابة وتهذيب الناشئة وترويج الأخلاق القويمة وإحياء الكتب القديمة، وإلى غير ذلك، فإن الدراسة المدققة لأمثلة مختلفة من هذه الجمعيات تظهر أن جلها كان يخفي وراء أهدافه تلك أهدافاً قومية عربية معلنة، ويعتمد على نشر الثقافة العربية، والتمسك باللغة العربية والتربية القومية وسائل للوصول إلى تلك الأهداف، بينما اتسمت أعمال جمعيات قومية محلية بالطابع السياسي الصريح، بل كان لبعضها أجنحة وتشكيلات سرية خاصة، وبذلك خرجت من نطاق « الجمعية » « إلى نطاق «الحزب» وإن كان التعبير الرسمي الشائع آنذاك لا يفرق بين المصطلحين[1].

ويلاحظ أن معظم هذه الجمعيات كان يحمل أسماء المدن التي يقيم فيها أعضاؤها كجمعية بيروت الإصلاحية، وجمعية أحرار حمص، وجمعية البصرة الإصلاحية، أو إلى البلد على أكثر تقدير، كالجمعية العلمية السورية، أو تشير إلى مَعَان أو أهداف إصلاحية عامة كالنادي الوطني العلمي، وجمعية تهذيب الناشئة، بل أن بعض الجمعيات لم تعرف لها أسماء أصلاً، كالجمعية التي زاولت نشاطها سراً في بيروت، وتلك التي كشف عنها النقاب في طرابلس الغرب في سبعينيات القرن التاسع عشر، ومثلما يكتنف الغموض حقيقة هذه الجمعيات المحلية فثمة نقص فادح في معلوماتنا عن دورها في تطور الفكر القومي وإغنائه[2].

وما تخلف عن نشاطاتها من نصوص سياسية وأدبية محدود لم يصل إلينا منها إلا القليل، وتبرز قصيدة إبراهيم اليازجي (١٨٤٧ - ١٩٠٦م) كأحد أكثر الشواهد قوة في دراسة الجو السياسي الذي نتجت عنه أولى الجمعيات العربية في لبنان، وهي الجمعية العلمية السورية التي كان مثقفون عرب ينتمون إلى أديان مختلفة أسسوها سنة ١٨٥٧ م، تبدأ القصيدة أبياتها بدعوة العرب إلى اليقظة والانتباه لما يحيق بهم من أخطار :

«تنبهوا واستفيقوا أيها العربُ فقد طمى الخطب حتى غاصتِ الركبُ»[٣]

ولعل هذا هو أول إستخدام لمصطلح اليقظة في تاريخ العرب الحديث، وتشير إلى عدم جدوى التعلق بالآمال التي طالما راودت الأجيال السابقة بشأن إمكان تحقيق ما تصبو إليه نفوسهم، دون توضيح لطبيعة تلك الآمال، وهل هي السيادة أو القوة مثلاً ؟ وإن الأولى اغتنام الفرصة المواتية التي ضنت بها الحقب، ولا تشير القصيدة إلى ماهية هذه الفرصة، وإن كانت أبيات أخرى تالية تربط بينها وبين كون العرب (الفئة الكبرى).

ويبدو أن في تلك الإشارة تلميحاً إلى إختلال التكوين العنصري في الدولة العثمانية بعد فقدانها معظم ممتلكاتها الأوروبية، وتنعي القصيدة على العرب تفرقهم، وتتهم العثمانيين بأنهم السبب في ذلك، وكان عبد الغني آل جميل قد سبق إلى الإحساس بهذه المسألة، ولكنه لم يجعلها من مسؤولية العثمانيين كما لمح إلى ذلك اليازجي، ومن المحتمل أن يكون وضع لبنان الطائفي هو الذي حمله على هذه الدعوة، وتؤكد القصيدة أن العرب هم أصحاب أرضهم، أي أصحاب السيادة فيها، ومع ذلك فهم يخضعون إلى هيمنة الأجانب وهم عنده أتراك، وفي ذلك إشارة مهمة إلى فكرة السيادة القومية، وتذكر القصيدة العرب بماضيهم الأغر وما فيه من رفعة وسؤدد، وما آل إليه أمرهم في عهد الترك من إنعدام الهوية القومية (لا وجود ولا اسم ولا لقب)، وتتجلى نتيجة ذلك الجدل بظهور الهدف السياسي للقصيدة، عندما تنعي على العرب عدم إيجادهم الدولة التي يشتد بها أزرهم، ويختتم اليازجي قصيدته بدعوة صريحة إلى إعلان الثورة المسلحة في كل قاع أي في كل بقعة من البلاد (دون تحديد لها)، ثورة يختلط فيها صوت السيوف بأصوات قذائف البارود، لما يجول في

خاطره من ميل شديد إلى إستقلال البلاد العربية جملة من قيود العثمانيين[٤].

ومع أن فكرة الكفاح المسلح من أجل قيام دولة عربية تعيد مجد العرب الماضي لم تكن جديدة تماماً، كما رأى معظم من أرخ للحركة القومية، وإنما سبقه إليها عبدالغني آل جميل في العراق قبل نحو عشرين عاماً، إلا أن قصيدة اليازجي جاءت أكثر عنفاً ووضوحاً في القول، وسرعان ما تبلورت هذه الأفكار بعد أقل من ربع قرن في أول برنامج سياسي محدد ترفعه جمعية عربية نحو سنة ١٨٧٥ م، وكان اليازجي عضواً فيها[٥].

فقد نددت هذه الجمعية التي إتخذت بيروت مقراً لنشاطاتها كما ندد اليازجي بالحكام الأتراك ودعى إلى إستعادة مجد العرب التالد، وعرضت بإنتحال السلطان (العثماني) للخلافة واصِفةً إياه أنه إغتصاب لحق العرب، ولكنها لم تشر إلى أي من أهدافها مثل إستعادة تلك الخلافة مثلاً، وإتهمت الأتراك صراحة بمخالفتهم شريعة الإسلام، ولكن البرنامج لم يعد بتطبيق هذه الشريعة على النحو الأفضل، الأمر الذي يبعث على الظن بأن الجمعية حاولت إستثارة الشعور الديني الإسلامي في الدعوة إلى الفكرة القومية نفسها وهي محاولة تكررت فيما بعد بقوة حتى إتخذها الشريف حسين سنة ١٩١٦ م، مبرراً لثورته التي إستهدفت بناء دولة عربية مستقلة[٦].

والواقع أن هذه الفكرة سياسية تماماً ولا تمثل شيئاً من الفكر القومي لأنها تفترض أنه إذا كان الأتراك يحترمون الشريعة ولا يخالفونها فإن سيادتهم على العرب تكون مقبولة، مع أنه لا علاقة في منظور القومية بين أن يكون الأتراك أتقياء، وأن تحقق العروبة ذاتها بتكوين دولتها على أرضها القومية، وتزداد الصورة وضوحاً حينما تطالب الجمعية بأخطر مطالبها وأهدافها وهو : منح سوريا الإستقلال متحدة مع جبل لبنان، بيد أنها لا توضح تماماً ما إذا كان ذلك الإستقلال كاملاً أم هو نوع من الإستقلال الذاتي الذي طالبت به جمعيات عربية أخرى فيما بعد.

والإستقلال هنا هو منحة يطالب المانح بإبدائها، وهو ما تؤكده الأهداف الثلاثة الباقية من البرنامج: الإعتراف باللغة العربية لغة رسمية في البلاد، ورفع الرقابة التي تحد من

حرية التعبير ونشر التعليم، ثم المطالبة بإستخدام القوات المجندة داخل البلاد وحسب، فهذه الأهداف مطالب للشعب من حكومته، ولا يعني التخلي عن وجود مثل هذه الحكومة أصلاً، فهل كان هذا هو شكل الدولة التي طالب بها إبراهيم اليازجي في الجمعية السورية قبل عقدين من السنين؟ لقد نادى اليازجي بدولة تشد أزر العرب وتمثلهم، أما الجمعية فقد قصرت هدفها على دمج لبنان بسوريا أو أنها جعلته هدفها الأول على أفضل تقدير.

والواقع أن هدف توحيد القطرين لم يظهر إلا بعد سنة ١٨٦٠م، أي بعد أن أدت فتنة ذلك العام إلى قيام نظام حكم مستقل ذاتياً في جبل لبنان تحت إشراف وضمانة الدول الأوروبية، ويرى بعض المسؤولين البريطانيين، أن الجمعية كانت تعرب عن رغبة السوريين في أن يكون وضعهم السياسي مماثلاً لسكان جبل لبنان الذين يتمتعون بالإستقلال الذاتي، ويمكننا القول بأن الجمعية وما تمثله من تيار فكري عم بعض الأوساط الإجتماعية، وكان يتلخص في إنشاء دولة عربية موحدة في بلاد الشام لا أن تكون بلاد الشام جزءاً من دولة عربية موحدة، ولا نشك في أن هذا هو السبب وراء إتهام السلطات العثمانية و اليها في دمشق مدحت باشا بنشر منشورات الجمعية سعياً منه لإنشاء مملكة في بلاد الشام يتوارثها أبناؤها من بعده كما فعل محمد علي في مصر (٧)، وهو نفس الإتهام الذي وجه في أثناء الحرب العالمية الأولى إلى الوالي العثماني جمال باشا.

وكأن تلك الاتهامات كانت تعبيراً عن إحساس أخذ يداهم السلطات المذكورة بأن انفصال بلاد الشام عنها قد ينذر بإقامة نظام مستقل فيها أكثر من أن يؤدي إلى إدماج تلك البلاد في الإطار العربي العام، لقد كان محمد علي إقليمياً في تفكيره، وربما ذاتياً ولكن مشروعه كان ذا آثار قومية بعيدة، وأما ذلك التيار فتفكيره قومي تماماً، ولكن آثار مشروعه كانت ذات آثار قومية بعيدة، وعلى الرغم من أن هذه الجمعيات قد أثرت في الفكر القومي بإضافات مهمة، إلا أنها عجزت في الوقت نفسه عن تقديم الطريقة التي يمكن بواسطتها توحيد الأمة كلها، والمشروع السوري الوحيد الذي قدمته جاء من شمالي بلاد الشام، وبالتحديد حلب، وكان يدعو منذ منتصف القرن التاسع عشر إلى إقامة دولة عربية

واستقدام أحد أشراف مكه لرئاستها[٨]، وهو المشروع نفسه الذي تردد بقوة قبيل نشوب الحرب العالمية الأولى وفي أثنائها.

وعلى أية حال فإن السرية البالغة التي أحاطت بعمل الجمعيات التالية حالت دون تبين ملامح ذلك التيار بوضوح ففي حلب ألف رهط من أبنائها « جمعية النشأة التهذيبية » سنة ١٩٠٧ م، وكان اسمها لا يحمل أية صبغة سياسية قومية، ولكن يبدو أن هذا كان في الظاهر فقط، لأن الجمعية إعتمدت على العمل السري المتكتم في نشاطاتها، ولم تظهر إلا بعد الانقلاب الدستور ى العثماني سنة ١٩٠٨ م، إذ عقدت الاجتماعات للتحريض على إنشاء الجمعيات لبث روح الرقي العلمي والأدبي، إلا أن أهدافاً كهذه لم تكن مثل غايات الجمعية الحقيقية لأنها لا تستدعي سرية العمل بأية حال، وفي حمص أسس بعض أبنائها «جمعية أحرار حمص» بهدف تخليص البلاد من الإدارة العثمانية وإصدار جريدة سرية.

وأما بيروت فقد شهدت في سنة ١٨٨١ م، إنشاء جمعية عربية قومية تدعى « حفظ حقوق الملة العربية»[٩]، وهي أول جمعية تحمل اسماً قومياً لا محلياً أو عاماً مجرداً، ويسجل ظهور هذه الجمعية إستخدام مصطلح الملة العربية كمرادف للأمة العربية، وبدلاً عن إستخدام لفظة العرب مطلقاً، الأمر الذي يدل على نمو الإحساس بوجود جماعة أو هيئة عربية متميزة لها من الحقوق ما يستوجب حفظه، وقد نشرت الجمعية بيانات موجهة إلى الأمة العربية تدعوهم فيها إلى الإتحاد والمطالبة بالحقوق القومية، وكانت تتميز بسعة أفقها القومي ونفي الصفة الإقليمية، وبلغ من انتشار هذه الجمعيات العربية أنه ما أن قارب القرن التاسع عشر نهايته حتى كانت لا تكاد تخلو مدينة من مدن سوريا، وحتى القرى في لبنان منها وكان معظمها يتستر وراء التعليم والخطابة في نشر آرائه ومبادئه.

أما مصر فإن الإنتكاسة العنيفة التي مُنيت بها تجربة محمد علي لم تحل دون تبلور وعي قومي سياسي في أذهان شرائح جديدة من المثقفين المصريين، فبعد أن انسحبت مصر من بلاد الشام سنة ١٨٤٠ م، وتوجهت في عهد إسماعيل إلى فتح أقاليم السودان لاح لأولئك المثقفين المعنى القومي لهذا الفتح ولا حظوا بوضوح أنه لم يكن توسعاً من نوع ما كانت تفعله

دول غير عربية كدول أوروبا مثلاً، أو الحبشة على الأقل، وإنما كانت توحيداً لأقطار تجمع بينها حضارة هي الحضارة العربية، أليس هذا ماعبر عنه رفاعه الطهطاوي (١٨٠١-١٨٧٣) حين فسر سبب تقبل أهل السودان للإدارة المصرية بأن اكثرهم قبائل عربية، وجميع أهلها ما عدا بعض الجبال لسانهم عربي فصيح، إذ جلهم من نسل العرب المنتجعة، القبائل قديماً يحفظون أحسابهم وأنسابهم وفيهم كمال الاستعداد وذكاء الفطنة، فإذا ما انتظمت إدارة ذلك القطر صارت هي وديار مصر في العمار (أي الحضارة) كالتوأمين، وفي إيناع الأثمار صنوين[١٠].

ورغم أن برنامج الجمعيات وأدبياتها خلت من أي تصور لقيام نظام عربي متميز ضمن الإطار العثماني تندمج فيه الولايات العربية ليعبر عن الشخصية العربية الواحدة فإننا نلمح مما نشره أعضاؤها من مقالات في الصحف إسهامها في تعميق الوعي القومي بتناولها بعض القضايا الفكرية الأساسية بالتحليل، كقضية الفهم العربي المعاصر للمرحلة الجاهلية في حياة الأمة، وعلاقة العروبة بالحرية، وتأكيدها مفهوم الأمة العربية، والبحث في خصائص شخصيتها المستقلة، ففي مقالة كتبها أحد القوميين العاملين في جمعية «الحرية والائتلاف» البغدادية لاحظ أننا إذا حللن آداب العرب في جاهليتهم وفي تاريخهم الجامع لمعتقداتهم وأخلاقهم وعاداتهم وأذواقهم وحياتهم الإجتماعية من وجه عام وانتهينا إلى مناقب الأبطال والعلماء وانتقلنا إلى بواعث حروبهم المتواصلة التي امتدت إحداها بين قبيلتين أربعين عاماً فإننا نجد من العناصر ما يجعلنا نعتقد بأن هذه الأمة لها نفسية تختلف عن نفسيات الأمم، فهي حليمة وهي طاغية في آن واحد، ضئيلة في موقفها المتواضع، جبارة في مجامع العظمة والفخار، لا تقيم على الضيم، ولا تستكين، ولا تخضع للسيطرة مهما كان نوعها ومصدرها حتى وان كان المسيطر من بني جلدتها، وهذه النفسية هي التي صبغت حياة الأجيال منهم بالدماء بحيث لم تفارق باديتهم قعقعة السلاح إلا في الأشهر الحُرُم من كل عام، وإذا ما اجتمعت هذه وصقلت واستحكمت حلقاتها فمن شأنها أن تبعث في النفوس غريزة الطموح إلى الحرية والإستقلال[١١].

ويمكن القول إن أخطر الظواهر السياسية التي طرأت على الفكر القومي عند العرب أواخر القرن التاسع عشر، أو في العقدين الأخيرين منه على وجه التحديد، ذلك التأكيد المتعاظم على دور النخبة بهدف التوصل إلى صيغة التنظيم القومي الواحد الذي يتجاوز إطار الجمعيات المحلية ذات الطابع القومي، وكان ذلك الإحساس ثمرة مهمة لمجموعة من العوامل الفكرية - الإجتماعية المختلفة التي أثرت في المجتمع العربي منذ منتصف القرن التاسع عشر على أقل تقدير، وكان أديب إسحاق (١٨٥٦ - ١٨٤٤م) قد دعا إلى قيام نفر من أولى العزم تبعثهم الغيرة والحمية على جمع الكلمة العربية فيتلافون أحوالها قبل التلف، متظاهرين مؤازرين كالبناء المرصوص أو كالصخور تلاحمت فصار ركامها جبلاً حصيناً لا تؤثر فيه العواصف ولا تضعضعه الزلازل، وأكد ضرورة عقد مؤتمر لزعماء الأمة يتذاكرون فيه ويتحاورون من أجل أن تعود للعرب الضالة التي ينشدون والحقوق التي يطلبون، وتصور عبدالرحمن الكواكبي مثل هذا المؤتمر وقد عُقد في مكة سنة ١٨٩٨ م، معتمداً على خيال خصب، وجعل خاتمة الإجتماعات الخروج بقانون لتأسيس جمعية تعليمية يتضح هدفها في الدعوة إلى خلافة عربية تقود العالم الإسلامي في نضالة من أجل التقدم والتصدي للإستعمار الأوروبي، ولكنه مع ذلك متردد في تحديد قاعدة ذلك التنظيم فهي مكة تارة وهي مصر تارة أخرى، ولاحظ كاتب فرنسي تجول في شمالي أفريقيا وفي المشرق العربي سنة ١٨٨٣ م، أن فكرة جديدة آخذة بالتبلور هي القيام بعمل جماعي مدبر للتخلص من نير الأتراك(١٢).

ولا شك في أن عملاً جماعياً مدبراً كهذا لا يكون إلا بوجود التنظيم الجماعي نفسه إلا أن مثل هذا التنظيم لم يظهر على المستوى القومي العام إلا بعد سقوط حكم السلطان عبدالحميد الثاني، أي بعد نحو ثلاثين عاماً، حين مثلت التنظيمات القومية المركزية من الناحية النظرية على الأقل، إرادة الأمة العربية كلها، وانتقلت بالحركة العربية إلى مرحلة خلق الأداة القومية التي يمكن أن تقود تلك الحركة، ولم يكن ممكناً الانتقال إلى هذه المرحلة إلا عن طريق إستفادة القوميين العرب من تجاربهم في العمل السياسي القومي

ضمن الأحزاب العثمانية المؤلفة آنذاك للمطالبة بالإصلاحات الشاملة للدولة، وأهم تلك الأحزاب جمعية الإتحاد والترقي فقد نشطت هذه الجمعية في إجتذاب المنتسبين إليها من عناصر الإمبراطورية المختلفة، وأرسلت مفوضين من قبلها إلى المدن العربية لفتح الفروع لها، وانضوى عدد كبير من الزعماء القوميين العرب في تلك الفروع يحدوهم الأمل في إصلاح حقيقي للدولة يمنح الأمة العربية قدراً أكبر من الحرية والشخصية المستقلة، ولم تكتف الجمعية بذلك، بل سعت إلى ضم الجمعيات العربية إليها وبذلت عدة محاولات في هذا السبيل، وقد اطلع القوميون العرب الذين إنتسبوا إلى الجمعية على أساليب العمل الحزبي فيها وطريقة تنظيم الخلايا المحافظة على سريتها، ولاحظوا مدى الانضباط الحزبي لأعضائها وأسلوب عملها في الجيش، وكيفية إتصالها بفروعها في المدن البعيدة، كما أنهم أعجبوا بالإنقلاب العسكري الذي دبرته الجمعية سنة ١٩٠٨ م، واعتبروه ثمرة طبيعية لعمل سري منظم [١٢]، وعندما تكشفت للعرب نوايا جمعية الإتحاد والترقي الحقيقية، وخاصة تلك التي ترمي إلى تتريكهم وطمس شخصيتهم، تخلى معظمهم عن عضويته فيها، ولكنهم لم يتخلوا عن تجربتهم التي إكتسبوها من خلالها في العمل السياسي التنظيمي.

ولم تستمد التنظيمات العربية المركزية أهميتها من كثرة عدد أعضائها إذ لم يزد عدد أعضاء معظم تلك التنظيمات عن بضعة مئات، أنها إستمدت أهميتها من نخبوية أولئك الأعضاء، فقد كان أغلبهم ممن يمثلون أعلى المستويات الثقافية في الدولة آنذاك من طلبة جامعيين، وطلبة الكلية العسكرية، في وقت لم يكن فيه كثير من أمثالهم، ومحامين، وموظفين، ونواب في مجلس المبعوثان، وتجار وصحفيين يعملون في صحف متنوعة، وجميعهم كان بحكم دراسته أو عمله يحسن التركية، وربما بعض اللغات الأخرى ولم يكن من السهل على هذه التنظيمات أن توسع قواعدها الشعبية نظراً لضعف المستوى الثقافي العام وغلبة الأمية، وكان المجال الوحيد – تقريباً – الذي يتميز بتقارب ثقافته ووحدة مستواه التعليمي هو الجيش، لذا فقد إنتشرت الفكرة القومية لدى معظم الضباط العرب حتى إنخرط

بضعة آلاف منهم في التنظيمات السرية العربية خلال وقت قصير[١٤]، ولم تكن الأوضاع السياسية وحدها باعثاً على نهوض الفكر القومي، بل أن الأدب قد لعب دوراً مهماً في إبراز الوقائع السياسية وتشخيصها والحث على التعامل معها بحس شعبي ووطني غيور، ويلاحظ أن العناية باللغة والأدب كانت في جوانب منها صدى لظاهرة أعم هي إفاقة الوعي العربي والاتجاه إلى إبراز خصائص القومية العربية وإثبات شخصيتها أمام التحديات.

وساعدت الإرسالية الأمريكية في تطوير الجماعات المسيحية التي إستعانت بهم، وإن كان الجيل الأول لهؤلاء لم يكونوا من إنتاج مدارسها مثل الشدياق [١٥]، وناصيف اليازجي [١٦]، وبطرس البستاني[١٧]، ولكن لايخفي من إثارة روح الخصومة بين الطوائف وتقوية شعور الكره بين المسلمين والأوروبيين لأن ولاء مدارس الإرساليات كان لبلادها، مما دفع المسلمين – كرد فعل – لإنشاء مدارس أهلية إسلامية حديثة من أهمها جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية، والتي حظيت بتشجيع الوالي العثماني مدحت باشا – الصدر الأعظم سابقاً – وكانت معنية في الأساس بفتح المدارس في دمشق وبيروت ومدن أخرى[١٨].

وتجاوزت اهتمامات الجمعيات الأدبية والعلمية في الشام مجالات النهوض بالآداب العربية واستعادة أمجاد الأجداد، إلى أن صارت تتناول السيطرة والظلم التركي، إلا أن هذه الاهتمامات ظلت في المدار الثقافي، ولم تكن هناك دعوة لكيان سياسي، كما أن التطلعات كانت في نطاق سوري ثم أن الفكرة العثمانية محافظة أو مجددة – كانت لا تزال هي السائدة في هذه الفترة.

وهذا التَّنبه الثقافي يُخفي وراءه، أو يدل بذاته، على نوع من القلق في الشام، وعوامل هذا القلق مختلفة، تتصل بالتطورات الإجتماعية – الإقتصادية،من تفكك النظام الإقطاعي وظهور الملكيات الفردية ا لكبيرة، وظهور فئات من المسيحيين ترتبط بالمصالح التجارية والصناعية العثمانية أدى إلى تقليص حكم الشريعة، وإلى تحديد النفوذ الموروث لعائلات الأعيان، وهذه ظواهر عامة لكنها بدأت في الشام في فترة أسبق من غيرها.

غير أن سياسة السلطان عبدالحميد الإستبدادية، التي بد أت منذ توليه للعرش، حين

علق العمل بالدستور وحل مجلس المبعوثان وعزل مدحت باشا نفسه، أدت إلى شل الحركة الإصلاحية في الدولة العثمانية وإلى إتجاه دعاتها للعمل السري أو الهجرة للخارج(١٩)، وعرفت الدولة طريقها إلى الانهيار، ساهم في ذلك الضغط الأوروبي، والهزائم المتتالية أمام الجيش الروسي، مما ولد الذعر لدى النهوضيين العرب نتيجة عجز الدولة العثمانية عن حماية أراضيها وخوفاً من احتمال إستيلاء دول غربية أخرى على البلاد وإتجهت الحركة العربية إلى إستقلال سوريا الكبرى في حالة تعرض البلاد لخطر الإحتلال الأوروبي، إلى جانب تكوين الاتجاه نحو الحكم الذاتي في إطار الدولة العثمانية الذي أصبح سمة التوجهات الرئيسة للجمعيات والأحزاب العربية التي إستمرت في التزايد حتى بعد الإنقلاب الدستوري عام ١٩٠٨ م، وخلع السلطان عبدالحميد سنة ١٩٠٩ م، وتمحورت حول هدف مركزي واحد يتمثل في حكم ذاتي قومي للعرب ضمن إطار لا مركزي عثماني، ثم تحول بعضها ولا سيما في أثناء الحرب العالمية الأولى إلى فكرة الانفصال النهائي عن الدولة العثمانية.

ونستعرض فيما يلي الجمعيات العربية ذات الأهداف القومية:

جمعية الإخاء العثماني :١٩٠٨ - ١٩٠٩».

أجمع الذين دونوا تاريخ القضية العربية على أن جمعية الإخاء العربي هي أول جمعية عربية تأسست في الآستانة بعد الانقلاب الدستورى العثماني في عام (١٩٠٨) كانت مفتوحة ل « أبناء العرب العثمانيين على إختلاف مللهم ونحلهم » وقد أنشأت نادياً لها وقد ذُكر أن مؤسسيها هم عدد من كبار موظفي العرب في العهد الحميدي، خافوا على مناصبهم في العهد الجديد، فإستعانوا ببعض الشباب العرب المتحمسين وأسسوا هذه الجمعية للدفاع عن مناصبهم، وإتجهت الجمعية إلى تعزيز قضية العرب ضمن الدولة العثمانية، كما تُؤكد على الترابط مع العناصر العثمانية، والمحافظة على الدستور مع الأخذ في الإعتبار النظر إلى الشؤون العربية الخاصة، كما تسعى إلى إعلاء شأن العرب واللغة العربية ضمن

الجامعة العثمانية مستمدة ذلك من الدستور الذي منحهم المساواة في إحراز الوظائف والمناصب وغير ذلك من الأمور الشرعية.

كما أنها تسعى لنشر أنوار المعارف بين أبناء العرب بتأسيس المدارس وطبع الكتب وإصدار الجرائد، وتحث أبناء العرب على تشكيل شركات تقوم بترقي التجارة والصناعة والزراعة، ولقد كانت حريصة على صيانة حقوق أبناء العرب في الدولة وستعمل على معاونتهم في أمورهم وشئونهم، كما دعت إلى الإهتمام بإنتخاب خبرة رجال الأمة العربية لمجلس المبعوثان، وإلى فتح فروع لها[٢٠]، وقد ساهم في إنشاء الجمعية كل من عارف بك المارديني (والي دمشق في العهد الإتحادي بعد ذلك) وصادق باشا المؤيد، وشفيق باشا المؤيد، ويوسف بك شتوان، وشكري باشا الأيوبي وشكري بك الحسيني وغيرهم ويبدو أنه تأسست لها شُعب في سورية وأنها نشطت في الإنتخابات العامة الأولى أمام الإتحاديين.

وأخذت جمعية الإخاء العربي على نفسها مهمة إستقبال نواب العرب حين قدموا الآستانة المرة الأولى، وأصدرت جريدة (الإخاء العثماني) التي أغلقها الإتحاديون وفروعها، بإصدارهم قانون ١٩٠٩/٧/٧م، الذي يمنع قيام أحزاب وجمعيات لها أهداف سياسية أو تسمية قومية [٢١].

جمعية المنتدى الأدبي « ١٩٠٩ - ١٩١٥».

لم يكن لجمعية الإخاء العربي العثماني تأثير يُذكر لأنها ولدت ضعيفة ولأن التجانس كان مفقوداً بين أعضائها، ولأن القانون الجديد يحظر شرعية جمعيات أوهيئات تنشط على خلفية قومية أو عرقية، وعلى إثر إغلاق جمعية الإخاء العربي، أنشأ الشباب العربي في الآستانة جمعية المنتدى الأدبي فقد إتخذت من نشاط ها الثقافي ستاراً لإخفاء الميول السياسية لأعضائها نظراً لتواجدهم في عاصمة الدولة.

وأُنشِئَ المنتدى الأدبي في عام ١٩٠٩ ومؤسسوه هم عبدالكريم الخليل ويوسف سليمان حيدر، وسيف الدين الخطيب، وجميل الحسيني، ورفيق رزق سلوم، وهو مسيحي من حماه،

وأريد له أن يكون مركزاً إجتماعياً وثقافياً للشباب العربي، ورغم أن صفة المنتدى كانت ثقافية بحتة ولم يكن مؤهل الإعلان منهجا قوميا محدد ا، إلا أنه ساهم في تطوير الفكرة القومية العربية ونقل الحركة القومية من مرحلة الوعي إلى مرحلة التنظير السياسي(٢٢).

ويبدو أن النادي إتجه إلى جمع كلمة الطلاب العرب في الآستانة وبث الفكرة العربية فيهم، وقد كان الوزراء وزعماء جمعية الإتحاد والترقي يظهرون لهذا النادي صداقة عظيمة. وألقي عبدالكريم الخليل رئيس المنتدى الأدبي خطاباً حث فيه الحضور على الإتحاد والتعاضد وجمع الكلمة في سبيل النهوض بأمتهم العربية وهو يريد بذلك بث الوعي العربي، ويبدو أن وجهة النادي تنطوي على رد الحركة الطورانية وعلى إهمال الترك للمطالب العربية الإصلاحية، و أخذ يبث الفكرة القومية ويحض عليها، وأكد عبدالكريم الخليل في خطابه على أن أركان القومية هي وحدة اللغة وحدة التاريخ، ووحدة الوطن، ووحدة المنفعة، وهذه الروابط موجودة في الأمة العربية، وهو تحديد شامل ومتطور للقومية العربية، وكان المنتدى مركزاً فكرياً عربياً، و كان له دور يذكر في الحركة العربية وفي نشر الفكرة القومية، وكانت وجهته عربية عثمانية حتى الحرب العالمية الأولى(٢٣).

وقد عاش المنتدى حتى عام ١٩١٥ م، فأغلقته الحكومة بعد أن كان يقدم خدمات عديدة للعرب وبلغ شأنا عظيماً في ميدان السياسة لم تبلغه جمعية من الجمعيات الأخرى وخصوصاً إبان عقد الإتفاق بين زعماء العرب والإتحاديين، على خلفية مؤتمر باريس عام ١٩١٣ وكان الوزراء وأعضاء مجلس المبعوثان يحضرون فعالياته بلا إنقطاع وكانت جمعية المنتدى العربي قد نجحت في إنشاء فروع لها في عدد كبير من المدن السورية والعراقية (٢٤)، ولعل جمعية المنتدى العربي كانت أكثر الجمعيات العربية تأثراً بالنظريات القومية الفرنسية التي شاعت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبخاصة نظرية « أرنست رينان » الداعية إلى إعتبار إرادة الشعب ومشيئته هي الأساس النهائي لتكوين الأمم ويتوجب على النخبة المثقفة أن لا تيأس من شذوذ فرد أو جماعة من هذه الأمة عن إرادتها العامة لأنه بالإمكان إعادة توجيهها الوجهة القومية الصحيحة عن طريق نشر الثقافة القومية وإلغاء

الثقافات المضادة للوحدة وهي في معظمها متأثرة بتوجيه القوى الخارجية المعادية لفكرة الوحدة نفسها ولا يكون ذلك إلا بالثقافة والتربية القومية وحدها[٢٥].

جمعية العربية الفتاة «١٩٠٩ - ١٩١١»

بدأت فكرة العربية الفتاة عند شباب عرب يؤمنون بالأمة العربية، حين تبنوا خطأً نظيرا للاتجاه القومي التركي عند جماعة الإتحاد والترقي[٢٦]، وتعتبر أعظم الجمعيات العربية التي نشأت بعد إعلان الدستور.

ويبدو أن البداية كانت في الآستانة عام ١٩٠٩ وأن الجمعية نشطت عملياً في باريس بعد سفر المؤسسين لإتمام الدراسة في باريس، وهم الدكتور أحمد قدري، وعوني عبدالهادي، ورستم حيدر ثم انضم إليهم رفيق التميمي، ومحمد المحمصاني، وعبدالغني العريسي، وجميل مردم بك، وقد اكتفوا بإطلاق اسم (الفتاة) عليها في أول الأمر، لئلا يلفتوا النظر، وأرادوا أن تكون للعرب بمثابة جمعية الإتحاد والترقي للترك، كما تميزت الجمعية العربية الفتاة عن غيرها من الجمعيات السياسية العربية القائمة قبل الحرب العالمية الأولى بضيق دائرة عضويتها، ووضوح معالم الانتساب لها، ووجود حدود واضحة المعالم لكل عضو يريد الانتساب للجمعية، حيث كان يجري الاستفسار بدقة عن المرشح ولا يعطي (سر) الجمعية إلا بعد التأكد من إخلاصه.

وكان لا بد من أن يمر العضو المرشح بفترة طويلة من الاختبار قبل قبوله عضواً أصيلاً، كما كان من خططها الداخلية أن لا يعرف المرشح لعضويتها سوى العضو العامل الذي قام بترشيحه، وهو ما يعرف في التنظيمات السرية بالتنظيم العنقودي وكانت تتألف من ثلاث هيئات، هيئة إدارية وقوامها ستة أعضاء تدير شؤون الجمعية، والهيئة العاملة هي التي تختار الهي ئة الإدارية وتتألف من أعضاء الجمعية الذين أمضوا مدة الاختبار، وهي ستة أشهر، والهيئة الثالثة تضم الداخلين حديثاً، ولا يعرف بعضهم بعضاً، وكان شعار الجمعية في أول تكوينها: العمل للنهوض بالأمة العربية إلى مصاف الأمم الحية، واغتنام الفرص

لتحقيق هذه الأمنية وعدم الانفصال عن الترك، على أن هذا البرنامج تعدل بعد إعلان الحرب العالمية الأولى إلى الدعوة والعمل من أجل الإستقلال العربي[٢٧]، وقد انتقل مركز هذه الجمعية إلى سوريا بعد عودة مؤسسيها إلى بلادهم في عام ١٩١٢ م، واتخذت من بيروت مقراً رئيسياً لها لأن أكثر مؤسسيها من بيروت.

وتولى الدكتور أحمد قدري إدارة فرعها في دمشق، فاتسع نطاقها وكثر عدد الداخلين فيها، وضاعفت نشاطها بعد إعلان الحرب العالمية، وبعد ذلك بعام واحد استقر مركزها في دمشق، ومع أن عدد أعضاء الجمعية العربية الفتاة لم يتجاوز مائتي عضو بعد أربع سنوات من تأسيسها فإن هذا العدد الضئيل بفضل تنظيمه وحيويته النابعين من الطاقات الثورية للبرجوازية الوطنية السائرة في طريق التكوين، بإمكانه أن يمارس تأثيراً قوياً وعميقاً في مختلف الجمعيات السياسية العربية الأخرى، وأن يلقح الحركة العربية بفكر جديد ديناميكي وثوري بالنسبة لفترة ما قبل الحرب العالمية الأولى، وينجز تنسيق ا للعمل الجبهوي بين الجمعيات والأحزاب العربية الناشطة في سبيل القضية العربية، تمثل في عقد المؤتمر العربي في باريس [٢٨]، والتحالف مع الشريف حسين لإعلان الثورة ضد الأتراك في الحجاز والشام، بعد أن إنتسب لعضويتها أعضاء جدد أبرزهم فيصل بن الحسين وزيد بن الحسين وشكري القوتلي وياسين الهاشمي، وجميل المدفعي ومولود مخلص وعلي جودة الأيوبي ورضا الركابي وعزة دروزه وتوفيق السباط وصالح سعيد ويوسف إبراهيم حيدر، ومحب الدين وسيف الدين الخطيب، ونسيب فوزي وسامي البكري، وكامل القصاب وتوفيق فايد وجميل مردم وتوفيق السويدي وإسماعيل وفائز وبهجة ومصطفى من الأمراء الشهابيين وآخرون[٢٩].

الجمعية القحطانية :

كانت الجمعية القحطانية في الآستانة أول جمعية عربية سرية، أسست في أواخر عام ١٩٠٩ م، بعد منع الجمعيات القومية، شارك فيها ضباط ومدنيون عرب، وكانت وجهتها

السعي إلى إنهاض العرب وجمع كلمتهم والمطالبة بحقوقهم بالمشاركة في إدارة الدولة، ويبدو أنها كانت تعبر عن تذمر العرب من مواقف الإتحاديين السلبية تجاههم.

ولا يخفى أن العرب شكوا من لجان التنسيق التي شكلها الإتحاديون وكانت تركز على إخراج العرب، ومن ارتفاع أصوات في الصحف التركية مثل حسين جاهد في جريدة طنين، ترفض مساواة العناصر وترى للأتراك حقوقاً و إمتيازات خاصة وأنهم الأمة الحاكمة، هذا بالإضافة إلى الموقف السلبي من اللغة العربية وتدخل جمعية الإتحاد والترقي في أول إنتخابات [٣٠] ، سياسية بعد إعادة العمل بالدستور وترشيح أعضاء أتراك في الدوائر الإنتخابية العربية.

وقدمت الجمعية القحطانية تصوراً جديداً للفكرة القومية العربية ركزت فيه على الطبيعة العسكرية للنخبة بوصفها الطليعة المسلحة التي من شأنها تنفيذ أهداف الأمة القومية بالقوة السافرة ولذا فقد كان مركز الثقل فيها للضباط لأنهم بتقديرها الأجدر على مواجهة الصعاب ولأن الضباط في كل مكان وزمان هم أهل الانقلابات وأصحاب الثورات.

ولا يقتصر تصور الجمعية للنخبة على طبيعة تركيبها فحسب، وإنما يمتد ليشمل أهدافها أيضاً فبموجب نظرية المشيئة الشعبية لتكوين الأمم و التي يمكن تعديلها بالتثقيف والتوعية عندما تكون وسيلة النخبة هي نشر الثقافة القومية، ولكن عندما تكون النخبة هي فئة الضباط العسكريين فإنها تعتبر وجود القومية العربية أمراً محسوماً وثابتاً لا يتغير بتغير الإرادات ولذا فإنها اعتبرت الثورات وسيلة لتغيير نوع ا لنظام السياسي السائد بما يوافق مصلحة تلك القومية وخصائصها لا لتغيير في انتماء أبنائها إليها[٣١].

وليس في آثار الجمعية وذكريات أعضائها وكان أبرزهم سليم الجزائري وأمين عادل أرسلان وخليل حمادة وأمين كزما وصفوت العوا وعلي النشاشيبي وشكري العسلي وعبدالقادر الخرسا.

وعلي الأرمنازي، ومحمد العجم وسليم عبدالهادي ونور الدين القاضي [٣٢]، ما يوضع

تصورها لمستقبل القومية العربية السياسي، فقد ذهب بعض رجالها إلى القول بأن هدف الجمعية كان يتلخص في إيجاد حكم عربي ضمن إطار من اللامركزية العثمانية، وهو يشبه برنامج لجنة الإصلاح البيروتية وبرامج عدد من الجمعيات كحزب اللامركزية الإدارية العثمانية، وهي أهداف لا تحتاج للأسلوب الذي اختارته هذه الجمعية بتدبير الانقلابات العسكرية والثورات.

فالقيام بالانقلابات إذا كان في الولايات العربية كل على حدة، لم يؤد إلى تغيير نظام الحكم لأنه سيكون بمقدور الدولة المركزية أن تقضي على الانقلابات العسكرية في الولايات الأخرى، وإن كان المقصود هو تغيير نظام الحكم في الدولة المركزية نفسها فهذا يستلزم أحد أمرين:

- إما الإتفاق مع جمعيات تمثل قوميات الدولة الأخرى لتنفيذ هذا الهدف.

- وإما الا تفاق مع الجمعيات القو مية في الولايات العربية من أجل فرض الأمر الواقع عن طريق الانقلاب على الدولة المركزية بما يضطرها إلى تغيير نظام حكمها وإعطاء العرب حقوقهم القومية أو بعضها على الأقل.

وبما أنه من المستبعد إتفاق الجمعية مع القوميات الأخرى كما أنه لا شيء يدل على حدوثه فإن الإحتمال الأخير يبقى هو الأقرب إلى الواقع وحينئذاك تكون فكرة إقامة دولة ثنائية عربية/ تركية هدفاً متوافقاً مع الأسلوب العنيف الذي توخته الجمعية في عملها، وتتأكد الرواية التي ساقها بعض المؤرخين من أن أهداف الجمعية كا نت تتلخص في تكوين مملكة عربية واحده لها برلمانها وحكومتها المحلية ولغتها القومية، على أن تصبح هذه المملكة جزءاً من إمبراطورية تركية/ عربية على غرار إمبراطورية آل هيسبورج النسماوية المجرية، وأن تكون الدولة العثمانية ذات تاج مزدوج أي أن يضع السلطان على رأسه تاج المملكة العربية بالإضافة إلى تاجه التركي.

وسواء كان هدف الجمعية هو إقامة مثل هذه المملكة ثنائية القومية، أو السعي من أجل نيل الحقوق القومية ضمن نظام اللامركزية الإدارية فإن من الواضح أن الحدود

السياسية لأي من المشروعين كانت لا تتجاوز الجزء الأسيوي من الوطن العربي – وهو الجزء الذي كان يخضع للحكم العثماني فعلاً، وسوريا والعراق منه بصفة خاصة ويبدو أن كون أعضاء الجمعية من أبناء هذين البلدين كان يفرض أثراً مهماً في إتجاه الجمعية نحو تصور مستقبل القومية العربية وحدود دولتها المقبلة، ومع ذلك لم تحدد الجمعية موقفها من مسألة قيام خلافة عربية مستقلة وتكشف تفاصيل انقسام الجمعية إلى قسمين : سوري وعراقي عن وجود نزاعات إقليمية قوية بين أعضائها، وربما كان هذا هو السر في اضطراب أمرها وتوقفها عن العمل بعد سنة واحدة من تأسيسها[٣٢].

جمعية الجامعة العربية ١٩١٠

في العام الثاني للإنقلاب الدستوري وبعد إنتهاء الفترة الانتقالية المضطربة بثورة الحميديين المضادة في مارس ١٩٠٩ وبتحرك الجيش الثالث لقمعهم و الانفراد هذه المرة بالحكم، بدأت العلاقات تسوء بين التيار العروبي الإسلامي (المتعاطف مع تيار الائتلاف العثماني الذي كان يتزعمه الأمير صباح الدين)، وعلى رأسه الشيخ رشيد رضا وبين العثمانيين الإتحاديين.

فلقد سعى رشيد رضا عقب الثورة المضادة إلى الإتصال كما يذكر بالقابضين الجدد على زمام الأمور في السلطنة لتأسيس مدرسة ل « الدعوة الإسلامية» في العاصمة وكأنه لم يقدر التغيرات الحقيقية حق قدرها.

إذ لم يعد الحزب الجديد، خاصة بعد تورط بعض الصباحيين في التمرد المضاد وإقرار مبدأ الحزب الواحد يقبل بأي نشاط ذي طابع ديني أو قومي، ومن هنا كانت سياسة التسويف التي لجأت إليها الدولة في التعامل مع رشيد رضا، ومن هنا أيضاً كانت القطيعة بين الشيخ ومن سيصبحون ملاحدة و عنصريين في نظره رغم وجود عدد هام وعظيم التأثير من العرب في صفوفهم، ذلك إذا كان الخليفة محمد رشاد (محمد الخامس) يملك ولا يحكم – فقد كان عرب من أمثال «محمود شوكت ، البغدادي ، وهادي باشا الفاروقي

الشامي، وعزيز علي، المصري» يتنزلون المنزلة الأولى في الجيش أي في الجهاد المنظم والقوي(٣٤).

وإذا كان فشل رحلة رشيد رضا فيما سعى إليه من الإتحاديين المتنفذين في الآستانة، فإنه ومن بعدها سينشط في كل جمعية تناوئ العثمانيين الإتحاديين وتناصر خصومهم في السياسة الداخلية والخارجية، إذ يسعى منذ عودته للقاهرة إلى تأسيس « جامعة عربية » مناوئة للإتحاديين غايتها تأسيس – دولة الإسلام العربية» وقد دامت هذه الجامعة حتى ذهب بها الصراع الهاشمي – السعودي أثناء الحرب العالمية وبعدها.

وكان رشيد رضا يستهدف من هذه الجامعة إقامة تحالف بين أمراء جزيرة العرب للإتفاق ومنع الشقاق بينهما والتعاون على عمران البلاد العربية والد فاع عنها، وإقامة جبهة عربية بين الجمعيات السياسية العربية في سوريا والعراق وغيرهما.

وهذا نص القسم الذي صاغه لها الشيخ رشيد رضا مؤسسها، إذ كانت خاصة بالأمراء والزعماء وجميعهم من المسلمين، « أقسم بالله العظيم القهار، المنتقم الجبار، العالم بسري وعلانيتي القادر على سلبي كل ما أعطاني من المواهب والقوى، وبكتاب الله المجيد أنني أبذل جهدي وما في وسعي لجمع كلمة العرب والتأليف بين أمرائهم وتأسيس مُلك جديد لهم بحسب القواعد التي وضعتها لذلك جمعية الجامعة العربية التي أنتظم سلكها اليوم، وأنني أسعى لذلك مع أعضاء هذه الجمعية بمنتهى الصدق والإخلاص وأنني لا أبخل في سبيل ذلك بمالي ولا بنفسي، ولا يلفتني عنه هواي وحظي الشخصي ولاحظ أحد من أهلي وولدي، وأنني أُحافظ على مقاصد الجمعية وأسرارها بأشد ما أُحافظ به على ديني وشرفي وعِرضي، فلا أُفشي لها سراً ولا أُعارض عملاً ولا أقول قولاً ولا أعمل عملاً يخالف مقاصدها أو يحدث فيها خللاً أو يوقع فيها فشلاً لِعله من العلل أو سبب من الأسباب، وأنني أقوم بكل عمل يكلفني إياه مركزها العام من مقاصد هذه الجمعية أو وسائلها بحسب إستطاعتي، على عهد الله ومِيثاقه، لأبر بقسمي هذا بلا تأويل ولا غدر ولا كفارة، وإن حنثت بشيء مما تتضمنه، أو غدرت أو أفشيت سراً أو قلت أو فعلت ما يضُر هذه الجامعة أو أحد العاملين لها

أو يخل بشيء من أعمالها أو يخالف شيئاً من مقاصدها فعليُ إثم من حَقّر إسم الله ونبذ كتاب الله وبُرئ من الدين والشرف ومن ذمة العرب و استحق انتقام الله ولعنة الملائكة والناس أجمعين، وانتقام الجامعة العربية وكل من يغار على ملته وأمته وكان من الخائنين والملعونين إلى يوم الدين والله على ما أقول شهيد» (٢٥)، ومثلت تشكيل جمعية الجامعة العربية استجابة لتحديات تطور الأحداث في أوروبا والدولة العثمانية، ووضوح أبعاد التآمر الإستعماري على الوطن العربي في العقد الأول من القرن العشرين، مما دفع رشيد رضا وآخر ين إلى التشكيك بمدى فاعلية النخبة الثقافية أو النخبة العسكرية في إعادة بناء الأمة، والحيلو لة دون وقوعها تحت طائلة الدول الإستعمارية أو الا عتقاد بأن عملاً كالذي تضطلع به تلك النخب المتمثلة في الجمعيات القومية من شأنه أن يستغرق من الوقت الذي تسمح به سرعة الأحداث الدائرة آنذاك(٢٦).

ففضلوا الإعتماد على القوى العربية الفعلية في شبه جزيرة العرب، وجعل هذه القوى مركز الثقل في أي سعي نحو إستقلال عربي ناجز، مع عدم إهمال دور الجمعيات العربية تماماً فكانت تلك السياسة تمثل تراجعاً عن فكرة النخبة إلى فكرة التحالف، وتحولا عن الفكرة المثالية القومية إلى نوع من الواقعية التي ترتكز على تحقيق أكبر استفادة من إمكانيات الواقع المتاحة.

ومُثّل موقف جمعية الجامعة العربية الجديد أكثر المواقف العربية ثورية وإن كانت سرية حول التأكيد على استحالة دوام الإتحاد بين الأمتين العربية والتركية ومن ثم ضرورة إيجاد سبل سريعة وناجعة لتحقيق مشروع قيام الدولة العربية المستقلة عن الأتراك، ولعله إستبطأ أساليب عمل تلك الجمعيات، فقرر الإعتماد على أصحاب القوة الفعلية الذين لهم من الجُند والسلاح ما يمكنهم من القيام بعمل عربي سريع، ولذا فإنه سعى إلى إقامة حلف بين أمراء شبه الجزيرة العربية من خلال مكاتبتهم فأرسل إلى إمام اليمن « يحي بن حميد الدين» وسلطان نجد عبدالعزيز آل سعود، وأمير عسير محمد علي الإدريسي عارضاً عليهم أهداف الجامعة العربية، الذين أعربوا عن مواقفهم المؤيدة لها، كما إجتمع

في القاهرة بنجل الشريف حسين – الأمير عبدالله – أثناء زيارة الأخير لمصر وأدخله عضواً في الجمعية وأقسم اليمين بين يديه.

وكان من أعضاء الجمعية العاملين بمصر قبل الحرب الشيخ علي يوسف صاحب جريدة «المؤيد» و«رفيق العظم» قبل الحرب العالمية الأولى ثم إنضم إليها بعد إعلان الحرب «عبدالرحمن الشهبندر» وشريف الفاروقي وغيرهم[٢٧]، ويلاحظ أن تصور الجمعية لحدود الوطن العربي جاء مطابقاً لتصورات الجمعيات العربية الأخرى وبخاصة السورية منها، فقد اقتصرت على القسم الآسيوي من الوطن العر بي ولم تدخل شمالي أفريقيا في نطاقه، ومع أنه لا إشارة إلى موقع مصر في هذا التصور فإن الراجح أنها تحتل موقعاً مهماً فيه، لأن مؤسسها شامي يعيش في مصر وفيها أعضاء مصريون مهمون منهم الشيخ علي يوسف صاحب المؤيد الذي كان يدعو إلى دور مصري نشط في الوطن العربي.

ويستدل من تراجم أعضائها الآخرين وأعمالهم الفكرية أنها كانت بوجه عام تمثل امتداداً لأفكار عبدالرحمن الكواكبي من وجوب قيام خلافة عربية تقود العالم الإسلامي وبالتأكيد فإن في هذا ما يُرضي أُمراء الحجاز الذين يفترض فيهم أن يقوموا بهذا الدور إلا أنه من غير المحتمل أن تتماثل هذه الفكرة مع أراء الأعضاء الآخرين في الجمعية فبينما دعت كتابات علي يوسف إلى خلافة عربية تتخذ من مصر قاعدة لها، كان سعوديو نجد يجدون أنفسهم أهلا لأداء ذلك الدور، يؤيدهم في آرائهم من أنحاء مختلفة من العراق بعض العراقيين والذين نجحوا في تأليف جمعيات سياسية بإستانبول تتخذ من العَلَم النجدي الأخضر شِعاراً لها، هذا في حين دعت أفكار رفيق العظم اللامركزية إلى أن نيل العرب حقوقهم القومية هو أكثر أهمية من مسألة شكل الدولة المقبلة، وهكذا فقد جمعت جمعية الجامعة العربية بين اتجاهات الفكر العربي السياسي الرئيسي آنذاك، وهي أفكار وإن اتفقت على ضرورة الإقرار بالإطار الإسلامي للدولة المقبلة فإنها اختلفت حول تحديد الإقليم القاعدة لها : الحجاز – الشام، أم مصر، أم نجد – العراق أم البقاء مع نيل الحقوق ضمن نطاق الدولة العثمانية[٢٨]، وفي هذه الأثناء قام رشيد رضا برحلات إلى

مسقط والكويت والبصرة وبغداد لدعوة أمرائها وحكامها للإنضمام إلى جمعية «الجامعة العربية» ويُعزى أحد المؤرخين هذه الرحلات إلى توافق أهداف الجامعة العربية مع السياسة البريطانية الإستعمارية[٣٩].

الجمعيات الإصلاحية ب « بيروت والبصرة» :

ظهرت ثمة جمعيات قومية عربية محلية في أكثر من مدينة عربية بعد أن تولى الحكم في الآستانة حزب الحرية و الائتلاف العثماني، تزامنت مع ظهور جمعيات قومية عربية عامة التي تمثل في نشاطها بلداناً عربية عدة، وتعاوننا إلى حد الإندماج أحياناً لتحقيق هدف مركزي واحد يتمثل في حكم ذاتي قومي للعرب ضمن إطار لامركزي عثماني ثم تحول بعضها ولا سيما في أثناء الحرب العالمية الأولى، إلى فكرة الإنفصال النهائي عن جسم الدولة المركزية.

ولعل أكثر الدعوات تعبيراً عن هذا الإتجاه هو ما دعت إليه لجنة الإصلاح التي تأسست في بيروت سنة ١٩١٢ بزعامة «أحمد مختار بيهم» و«سليم سلام»، و«أيوب ثابت» والشيخ «أحمد طباره[٤٠]»، وليس لدينا من المعلومات ما يشير إلى تطوير أحدثته اللجنة في الفكر القومي العربي آنذاك أو إضافة محددة أضافتها إليه، والظاهر أنها لم تفعل شيئاً من ذلك، إذ لم تُعنَ اللجنة بإصدار المنشورات والأدبيات السياسية والفكرية التي يمكن أن يُستدل بها على تلك الناحية والوثيقة الوحيدة التي نشرتها الجمعية في أوائل سنة ١٩١٣م كانت برنامجها – اللائحة – الذي يحتوي على تصورها المستقبلي لشكل الدولة العثمانية وفيه بعض الخطوات المقترحة من أجل تحقيق مبدأ الإستقلال الذاتي العربي على أسس اللامركزية العثمانية [٤١]، خلاصتها الإعتراف بأن تكون اللغة العربية لغة رسمية في دوائر الولايات الحكومية، وأن تعين الآستانة رؤساء تلك الدوائر بشرط أن يكونوا عارفين باللغة العربية، أما سائر موظفي الولايات فيكونوا من أبنائها وأن يُؤلف مجلس تمثيلي للولاية تكون العربية لغته، ويتمتع بسلطات مَحلية واسعة منها إقرار ميزانية الولاية التي يتألف

دخلها من ضرائب حُددت باللائحة، وبهذه الميزانية تتولى الولاية الأعمال الحكومية المحلية كالمعارف والزراعة والتجارة والأوقاف والصحة وإنما هناك تأكيد لنوع العلاقة الرأسية التي تربط كل ولاية بحكومة تلك الدولة ومعنى ذلك أن واضعي البرنامج (اللائحة) لم يفكروا في إقامة، أو حتى نظام عربي موحد ضمن الإطار العثماني العام على غرار النموذج النمساوي – المجرى الذي قيل أنه كان موضوع تأثر بعض الجمعيات العربية وأقصى ما طالبوا به من حقوق هو إدارة محلية، بلدية ومالية مستقلة ونظام تجنيد يكفل أن لا تكون خدمة المجندين في حالة السلم خارج حدود ولايتهم وأن تكون اللغة العربية الرسمية إلى جانب اللغة التركية، أما ما عدا ذلك من شئون السياسة الخارجية والدفاع والمواصلات العامة والإقتصاد الوطني فتبقى من إختصاص الدولة المركزية ويشبه هذا النظام المقترح إلى حد لافت للإنتباه الولايات المتحدة الأمريكية، ويبدو أن هذا الإتحاد ليس بالطبع إتحاد قوميات، ولا تعاني الولايات المتحدة من مسألة القوميات كما كانت تعاني منها الدولة العثمانية، وبالتأكيد لم يكن لأية ولاية أو ولايات أمريكية طموحات قومية، خلافاً لما هو كان الحال لدى الشعب العربي الذي يعيش شطراً منه تحت السيطرة العثمانية بينما يعيش الشطر الآخر تحت الإحتلال الأوروبي.

وكان إختيار مصطلح الولايات المتحدة مقابلاً لنوع النظام القائم في أمريكا بمثابة انعكاس لتصور عربي شاع في فترة الصراع بين فكرتي المركزية واللامركزية في أواخر القرن التاسع عشر لإمكان قيام دولة عثمانية تُحل فيها مشكلة الحقوق القومية، أو حقوق الولايات على الأقل وفق قواعد شبيهه بالدستور الأمريكي، في حين كان مُصطلح – البلاد المتحدة – هو السائد يوم لم تكن مشكلة اللامركزية الإدارية قد طرحت بعد(٤٣).

وقد تركت هذه اللائحة التي أصدرتها لجنة إصلاح بيروت صدى قوياً في الولايات العربية وعُقد إجتماعات ومؤتمرات تأييد لها في دمشق وحلب وعكا وبغداد والبصرة و أسفرت هذه الإجتماعات في البصرة وبغداد عن وضع لائحتين للإصلاح على غرار لائحة بيروت(٤٤)، قاد العمل في الأولى « طالب النقيب» الذي أسس مع مُثقفي البصرة فرع ا الحزب

الحرية والائتلاف العثماني الحاكم، وأسس في بغداد كل من مزاجم الباجه جي « وتوفيق السويدي النادي العلمي وأصدر جريدة باسم النهضة، لم يصدر منها سوى اثني عشر عدد ا قبل أن يغلقها الإتحاديون غير أن الانقلاب الذي قاده الإتحاديون للاستيلاء على السلطة مجدداً في سنة ١٩١٢ عطلوا جمعية إصلاح بيروت و اضطهدوا الحركات المؤيدة لها، فكان لذلك رد فعل شديد تجلى في إضراب بيروت وبعض المدن السورية، وصدرت الصحف وصفحاتها بيضاء بإستثناء مكان نشر الأمر الصادر بحل لجنة الإ صلاح الذي برز مطوقاً بالسواد فعمدت السلطات التركية حينئذ إلى تعطيل الصحف وإعتقال الزعماء البارزين فزادت المظاهرات التي عمت مختلف مدن الشام احتجاجاً على أعمال القمع مما اضطر السلطة العثمانية إلى إطلاق سراح المعتقلين، وإعلان قانون جديد للولايات يمنح الهيئات التمثيلية المحلية مزيداً من السُلطات(٤٥)، وإن كانت الجمعيات العراقية التي شكلت في البصرة وبغداد كصدى للجنة إصلاح بيروت تميزت عن الأخيرة بأنها تعطي الحقوق القومية بعداً اجتماعياً خاصاً فليست هذه الحقوق كما تصورتها مجرد إعتراف باللغة العربية كلغة للإدارة والتعليم أو إدارة بلدية ذاتية كما طرحته لجنة إصلاح بيروت، وإنما الحقوق العربية هي مزيج متوازن من المبادئ القومية والحرية الإجتماعية، ويكشف برنامج الحرية والائتلاف البصرى عن إقتران قوى بين العروبة والحرية والعدالة.

فلا حقوق قومية دون أن يُمارس سكان الولاية حقوقهم الديمقراطية أولاً في إختيار مُمَثليهم في مجلس الولاية، ودون أن يكون هذا المجلس هو صاحب السلطة العليا فيها، ليقوم بالإصلاحات الإجتماعية مثل تأسيس المدارس و إستغلال الأنهار في الري ومد خطوط السكك الحديدية والتعدين وفتح الطُرق ومد الجسور وتأسيس مخازن لغلات الزراعة وتأسيس غُرف تجارية وفتح معارض صناعية ومستشفيات ودور للأيتام، ووضع الأراضي الأميرية تحت تصرف المجلس المنتخب ليوزع ما يتبقى – بعد تنفيذ المشاريع العامة – على الفلاحين(٤٦).

حزب اللامركزية الإدارية العثماني .

كانت الفترة التي تولى فيها حزب الحرية والإئتلاف العثماني الحكم في الآستانة (يوليو ١٩١٢ – يناير ١٩١٣) وصدور قانون الإدارة اللامركزية للولايات من قبل وزير الداخلية الائتلافي «رشيد بك» والذي كان يُقدم نوعاً من التسير الذاتي في كل ولاية على حدة، وتحمس لهذا القانون كثيراً من الساسة والمفكرين العرب وخاصة الشوام منهم المقيمين في مصر، أبرزهم : رفيق العظم واسكندر عمون وشبلي شميل ومحب الدين الخطيب ومحمد رشيد رضا وفؤاد الخطيب وسامي الجريديني وسليم عبدالهادي وحافظ السعيد ونايف تللو وعلى النشاشيبي وحقي العظم، والذين شرعوا في تأسيس حزب اللامركزية الإدارية العثماني في القاهرة مع فروع له في معظم المدن السورية، وذلك تجاوباً مع رغبة الحكومة الائتلافية في منح العرب الحكم اللامركزي[٤٧].

ويمثل حزب اللامركزية الإدارية أكثر التنظيمات السورية تبلوراً في مجال قيادة العمل القومي العربي، حيث شرع منذ تأسيسه في التنسيق للعمل الجبهوي العربي مع جمعية بيروت الإصلاحية وجمعية العربية الفتاة، وهو ما تمخض عن عقد المؤتمر العربي الأول بباريس سنة ١٩١٣ كردة فعل على الإنقلاب الإتحادي وطرد حزب الحرية والائتلاف من الحكم الذي لم يستمر فيه سوى ستة شهور.

ورغم أن قيادة الحزب كانت تتخذ مصر قاعدة لنشاطها فإنها لم تكن تعني بالتدخل في الحياة الحزبية فيها، بل لم يكن لها رأي فيما يجري هناك من أحداث وتغيرات بارزة وليست ثمة صلات تربطها بقيادة الحركة الوطنية في مصر، وهكذا يمكن القول بأنه لم يكن إلا حزب للسوريين المقيمين في مصر لاحزبا للمصريين أنفسهم[٤٨]، وتكشف أدبيات الحزب عن أن تحركه السياسي كان مقصوراً على الجزء الآسيوي من الوطن العربي لا الأمة العربية كلها كما توضح محاورات مؤتمر باريس الذي ساهم حزب اللامركزية بشكل رئيس في الإعداد له ورئاسته، أن موقفاً كهذا لم يكن استجابة لعوامل تكتيكية فحسب وإنما هو موقف مبدئي إلى حد كبير.

وفي الحقيقة كان إختيار القاهرة مقراً للحزب جاء بسبب وضع مصر الدولي وهو ما يمكن الإستفادة منه في تأمين سلامة أعضائه من ملاحقة السلطات العثمانية وبخاصة أن السلطات الإستعمارية البريطانية بالقاهرة كانت تعطف على قيادات الحزب التي كانت متوافقة إلى حد كبير مع السياسة البريطانية في الهند والجزيرة العربية[٤٩].

بالإضافة إلى وجود عدد كبير من السوريين في مصر يصل إلى خمسين ألفا[٥٠] وليس تقدير من حزب اللامركزية لموقع مصر التاريخي والإجتماعي في الأمة العربية، وقد إستطاعت قيادة الحزب بالفعل تحقيق أكبر فائدة من مو قعها هذا فعبرت عن أرائها بصراحة في مختلف الصحف والدوريات والمنشورات، ووجدت هذه الآ راء صدى وإستجابة في بلاد الشام بصورة خاصة فإندمجت فيها جمعيات قومية عديدة، وعدُت نفسها متفرعة عنه، بينما حقق الحزب تأييداً ضئيلا في العراق إذ اكتفت جمعيات قومية هناك بتنسيق عملها مع مواقفه، مثل جمعية البصرة الإصلاحية والنادي العلمي في بغداد، وتذكر مصادر أن عدد أعضائه وصل إلى عشرة آلاف عضو[٥١].

لم يكن حزب اللامركزية الإدارية قومياً عربياً في إسمه وشكله، بل أن لفظه « عرب» لم ترد في منهاجه كله، وكل ما ورد فيه هو تعليمات تنظيمية داخلية تتعلق بشروط الإنتماء للعضوية والتبرعات والاشتراكات وواجبات اللجان النوعية لهيكله التنظيمي.

وقد وضع الحزب تصوره لمستقبل الدولة السياسي على شكل بيان أُصدر فيما بعد ولا تخرج بنوده عن الفكرة السابقة مع مطالب إصلاحية عامة، ولو أن الحزب إقتصر على هذه ا لمطالب فعلاً لما زاد بشيء عن الأحزاب العثمانية العامة والتي تؤلفها عناصر عثمانية شتى في مطالبتها باللامركزية أيضاً مثل حزب «الحرية و الائتلاف» وحزب «التشبث الشخصي واللامركزية»، إلا أن الحزب لم يقف عند هذا وحسب بل أعطى لمبادئه العامة مضموناً قومياً خاصاً بالسعي لمنح الولايات العربية في الدولة العثمانية حكماً ذاتياً دون إندماج فيما بينها وعلى أن تكون إدارتها المرتبطة رأساً بالحكومة العثمانية لتتم ترقية كل قطر بأهله، وأقر برنامج الحزب بوجود شعب عثماني ولكنه مؤلف من عناصر ولغات وأديان

مختلفة الأمر الذي يؤكد أن مصطلح الشعب كان مقابلاً في نظرها للمصطلح القديم «رعية الدولة»(٥٢).

غير أن تجربة حزب اللامركزية لم يكتب لها الإستمرار لأسباب متنوعة ليس أهمها مناوئة الإتحاديين الأتراك لهم، وإنما كانت أهم الأسباب أن هذا الحزب عانى من الفضفضة الفكرية التي سمحت له بالتحالف مع الجمعيات العربية الأخرى في الشام والعراق، وهي حالة شبيه بالإئتلافية العثمانية التي طرحها الأمير التركي صباح الدين، التي إتسمت لغموض حدودها للحركات المعارضة ونقيضها.

حيث تمكن حزب اللامركزية الإدارية من تمتين علاقته بجمعية مثل بيروت الإصلاحية التي قادها أعيان متعطشون إلى الإمتيازات بتنظيم شبابي مثل العربية الفتاة الوجه المحلي الشامي للعروبيين الإسلاميين في المهجر وأن تصورها لمستقبل الحقوق العربية في الدول العثمانية لا يزيد عن تبنيها لمشروع قانون الولايات الذي أصدره وزيرالداخلية الائتلافي والذي رحبت به الجمعيات الثلاثة، بيروت الإصلاحية والعربية الفتاة واللامركزية العثماني، رغم وضوح المشروع وهو يطرح نوعا من التسيير الذاتي في كل ولاية على حدة ولم تكن أي من الولايات الثلاثة سوريا وحلب وبيروت تطلب أكثر مما حصلت عليه متصرفيه لبنان منذ ١٨٦١ م، فلا وجود عندئذ لا لمطلب توحيد الولايات الشامية ولا لمطلب الا نفصال عن السلطنة، وكل حركة قومية لاتقوم إلا على أساس واحد هو رفض المركزية واللامركزية على حد سواء إذا تعتبرهما معاً وجهين مختلفين لفكرة الإندماج، فوق القومي، في حالة مثل الدولة العثمانية التي تسيطر عليها قومية واحدة.

وهذه الفضفضة الفكرية والغموض السياسي أدى في النهاية إلى الا نشقاق الذي قاده كل من حقي العظم وعزت الجندي من حزب اللامركزية على خلفية قبوله اقتسام السلطة مع العثمانيين الإتحاديين التي تمخضت عنها المفاوضات بين الطرفين بعيد المؤتمر العربي الأول في باريس، ليعلن نهاية حزب اللامركزية الإدارية عام ١٩١٤م(٥٣).

وجد المفكرون والساسة العرب أنفسهم في مواجهة سافرة مع الإتحاديين العثمانيين الذين وثبوا للسلطة مجدداً في يناير ١٩١٣م، ضد الائتلافيين العثمانيين، الذين كان العرب يراهنوا عليهم في الحصول على بعض من حقوقهم كمواطنين عثمانيين وبعدما قام الإتحاديين بانقلابهم المعروف باسم انقلاب الباب العالي، ضد حكومة خصومهم الائتلافيين، وساروا في سياسة الديكتاتورية العسكرية، ومنعوا قيام الأحزاب المعارضة من الأتراك وغير الأتراك، وأعلنوا الأحكام العرفية في جميع الولا يات، أما سياستهم العربية فقد حرم الإتحاديون العرب من الأمل الذي علقوه على الائتلافيين في الحصول على الحكم اللامركزي، وأصروا على تطبيق الإصلاح بحسب المفهوم الإتحادي « توسيع المأذونية » للولايات، أي أن يبقى للعنصر التركي الحاكم حق السيادة والسيطرة في الولا يات العربية واعطاء حرية التصرف للوالي في الأمور الإدارية والعمرانية الداخلة ضمن ولايته، مع منحة صلاحيات واسعة، دون الرجوع إلى أوامر الآستانة إلا في الأمور الهامة الخطيرة،

والاستعانة بمجالس محلية معينة تعييناً، لا يدخل العنصر الانتخابي فيها إلا بقدر ضئيل ومشوه بحيث يكون الوالي مسيطراً عليها تمام ا لسيطرة، وهو ما تمخض عنه قانون الولايات في يونيو ١٩١٣م فأسقط في يد الزعماء العرب الذين خاب أملهم في الحد الأدنى من الإصلاح الذي طالبوا به.

وفي هذا الجو الديكتاتوري الإرهابي تفتق أذهان نفر من أعضاء جمعية العربية الفتاة في باريس وحزب اللامركزية الإدارية العثماني في مصر، عن فكرة الدعوة إلى مؤتمر عربي يعقد في باريس بعيداً عن السيطرة والاضطهادات الإتحادية(٥٤).

وبعد مراسلات ومكاتبات بين ناشطي العربية الفتاة في باريس واللجنة العليا لحزب اللامركزية في القاهرة تم الا تفاق خلالها على الإعداد للمؤتمر الذي انعقد بقاعة الجمعية الجغرافية بباريس في الفترة من ١٨ - ٢٣ يونيو ١٩١٣م والتي شهدت أربعة جلسات رئيسة وشارك في فاعلياتها وفود من الجاليات السورية في المهجر، مصر وفرنسا والولايات المتحدة

الأمريكية والمكسيك والقسطنطينية بالإضافة إلى وفود من بيروت وبعلبك والعراق.

وقد ترأس فاعليات المؤتمر عبدالحميد الزهراوي مندوباً عن حزب اللامركزية الذي وجهت الدعوات للمشاركة بإسم لجنته العليا.

وكان من أبرز خطبائه بالإضافة إلى الرئيس، الشيخ أحمد طبارة وعبدالغني العريس وإسكندر عمون وندره مطران، وتجلت في خطب ومداخلات المشاركين مطالب العرب في الحكم اللامركزي كما كان من أبرز المسائل ما أثاره عبدالغني العريس من إثبات ما للعرب من شروط تكوين الأمة بمالهم من وحدة اللغة والعنصر والتاريخ والعادات والمطمح السياسي، وما أثاره عبدالحميد الزهراوي حول اللامركزية و إلحاحه على أن المؤتمرين لا يعملون لحساب أوروبا كما أن أوروبا ليست الخطر ولكن الخطر هو سوء الإدارة وفساد السياسة، وكان الزهراوي قد ذكر قبل المؤتمر بأسبوع في تصريح صحفي لجريدة الطان الفرنسية في باريس بأنه يأمل أن تقوم في الآستانة حكومة رشيدة يكون للعرب فيها مشاركة في أمورها رغبة منهم في إيجاد مجموع عثماني قوي يرتقي فيهم مجموعهم العربي بدون حائل يقف في طريقه أما إذا هي ظلت بعيدة عن ذلك فإن خطتنا معها تتغير حينئذ تمام التغيير، ولا يخفى ما في هذه الخطب والتصريحات من تحد للإتحاديين ومجابهتهم بالعواطف القومية العربية.

وتمخضت عن أعمال المؤتمر العربي جملة قرارات أقرها أعضاؤه:

١. الإسراع في تنفيذ الإصلاحات الحقيقية الواجبة الضرورية للمملكة العثمانية.

٢. ضمانة تمتع العرب بحقوقهم السياسية من خلال اشتراكهم فعليا في الإدارة المركزية للمملكة.

٣. إنشاء إدارة خاصة في كل ولاية عربية.

٤. تنفيذ مطالب ولاية بيروت بتوسيع سلطة المجالس العمومية وتعيين مستشارين أجانب.

٥. إقـرار اللغـة العربيـة لغة رسمية في الولايات العربية والإعتراف بها في مجلس

النواب العثماني.

٦. تكون الخدمة العسكرية محلية في الولايات العربية إلا في الإستثناءات القصوى.

٧. يتمنى المؤتمر من الحكومة السنية العثمانية أن تكفل لمتصرفيه لبنان وسائل تحسين ماليتها.

٨. يصادق المؤتمر ويظهر ميله لمطالب الأرمن العثمانيين القائمة على اللامركزية[٥٦].

وإذا لم تنفذ القرارات التي صادق عليها هذا المؤتمر، فالأعضاء المنتمون إلى لجان الإصلاح العربية يمتنعون عن قبول أي منصب كان في الحكومة العثمانية إلا بموافقة خاصة من جمعياتهم وستكون هذه القرارات برنامجاً سياسياً للعرب العثمانيين ولا يمكن مساعدة أي مرشح في الإنتخابات التشريعية إلا إذا تعهد من قبل بتأييد هذا البرنامج وطلب تنفيذه[٥٧].

ونجح المؤتمر بالرغم من نشاط وسائل الإعلام التركية في محاولة منها لإحباطه وبعد إنتهاء جلساته بأسبوع توجه وفد من أعضائه إلى ديوان وزارة الخارجية الفرنسية لشكرها على استضافته ثم توجه بعدها إلى قصر السفارة العثمانية بباريس، لتسليم دولة السفير العثماني «رفعت باشا» نسخة من قرارات المؤتمر مع كتاب لدولته كان نصه : «يا صاحب الدولة، إنفاذاً للقرار الصادر من المؤتمر العربي يوم ٢١ حزيران سنة ١٩١٣ نتشرف بأن نرسل لدولتكم مع كتابنا هذا نسخة من القرارات التي صادق عليها هذا المؤتمر راجين أن تتفضلوا بإطلاع الحكومة العثمانية عليها»[٥٨].

فما كان بوسع الإتحاديين إلا الرضوخ، وإرسال مندوب عنهم للتفاوض مع العرب وجرى الإتفاق بين الطرفين على تنفيذ قسم من المطالب التي من شأنها أن تحقق للعرب آمالهم المشروعة في نوع ضيق من الحكم اللامركزي، وأن لم يكن كل ما حلموا به، إنما قنعوا باليسير، مايراه دليلاً على حسن نيتهم نحو الدولة ولكن بشرط أن يتحقق هذا اليسير فعلاً[٥٩]، غير أن الإتحاديين لم يكونوا مخلصين تجاه تنفيذ الإتفاق، إذا ما أن إنتهت المفاوضات بين الجانبين ووقع ممثلاهما على نصوصه وهدأت العاصفة التي أثارها العرب

في مؤتمرهم حتى بدأت المماطلة من جانب الإتحاديين ورغم أنهم عينوا حسب الإتفاق بعض الشخصيات العربية في مجلس الأعيان، إلا أنهم عينوا عضو واحد من حزب الإصلاح العربي عبدالحميد الزهراوي، وأما الباقون فقد إختاروا أكثرهم من عملاء الإتحاديين ورغم ذلك كان عدد الأعضاء العرب أقل مما إتفقا عليه، وكذلك في عدد المتصرفين والولاة، أما عدد لمناصب الوزارية التي نص الإتفاق أن يخص العرب بها فلم تلق أي اهتمام من الحكومة.

هذا إلى أن الإتحاديين حينما أصدروا الإرادة السلطانية بنصوص الإتفاق المتعلقة بتفاصيل المطالب اللامركزية عمدوا إلى تشويهها لتختلف عن النص الأصلي الذي وقع عليه ممثلاً الجانبين وهذا ما سبب انشقاقاً في الحركة العربية، إذ إنقسم زعماء الحركة إلى فئتين : أولاهما التي تزعمها عبدالحميد الزهراوي، وعبدالكريم خليل، والثانية التي تزعمها عزيز علي المصري وحقي العظم، ممثلين للضباط والشبيبة العربية آخذين على الفئة الأولى كونها قد قبلت بالأمر الواقع وتهاونت في قضية المطالب الإصلاحية، وقبول المناصب التي عينهم فيها الإتحاديون، وألصقوا بهم تهمة خرق مقررات مؤتمر باريس الذي وضع شروطاً لقبول المناصب الحكومية هو تنفيذ الحكومة العثمانية لهذه المقررات كاملة(٦٠).

جمعية العهد ١٩١٣

تأسست هذه الجمعية في الآستانة من الضباط العرب في الجيش العثماني في أواخر عام ١٩١٢ بدأ بفكرتها «عزيز علي المصري» بعد تجربته في قيادة المقاومة العربية ضد الإحتلال الإيطالي لطرابلس الغرب (٦١)، وعلى خلفية معارضته للجمعيات العربية السياسية التي عقدت المؤتمر العربي بباريس وما تمحض عنه من نتائج كانت برأيه ورأي محازبيه أقل من الحد الأدنى للمطالب الإصلاحية اللامركزية العربية، وتفتقد للشفافية السياسية للزعماء العرب المَدنيين وبسبب إقتراب الحرب العالمية الأولى وبداية بروز دور العسكريين العرب

الذين كان معظمهم عراقيين [٦٢]، في ظل التشكيك بمدى فاعليه «النخبة الثقافية» وأن الأجواء مهيئة بأن تلعب النخبة العسكرية العربية دورها في إعادة بناء الأمة والحيلولة دون وقوعها تحت طائل الدول الإستعمارية وهذا يفسر خلو عضوية جمعية العهد من المدنيين بإستثناء الأمير «أمين أرسلان» أما أعضاؤها العسكريون فكان أبرزهم سليم الجزائري وجميل المدفعي ونوري السعيد وياسين الهاشمي وجعفر العسكري ومحمد إسماعيل الطباخ وعارف التوام وخالد الحكيم ومطصفى وصفي وأمين لطفي الحافظ ومولود مخلص وطه الهاشمي وعلي جودة الأيوبي ومحي الدين الجيان ويحي كاظم وعبدالله الدليمي وشريف الشريف وحميد الشالجي وصادق الجندي وعلي النشاشيبي وإسماعيل الصفار وتحسين علي وعبدالقادر سري وعلي رضا الغزالي ورشيد الخوجه وحمدي مزاحم الباجه جي[٦٣].

ورغم أن جمعية العهد كانت إمتدادا للجمعية القحطانية من حيث مشروعها السياسي العثماني وبنفس الأعضاء المؤسسين تقريباً، إلا أنها حاولت تجاوز الأخطاء التي أدت في النهاية إلى قبر الجمعية القحطانية، الخلافات الإقليمية بين مؤسسيها السوريين والعراقيين وسهولة إختراقها أمنياً من قِبل السلطات الأمنية العثمانية، فنزعت «العهد» كتنظيم جديد للعسكريين العرب، إلى السرية الصارمة التي سمحت لنشاطاتها بالإستمرار ولم تكتشفها السلطات العثمانية إلا عند بداية الحرب العالمية الأولى، رغم أن مؤسسها عزيز علي المصري تعرض للإعتقال بعد شهور من تأسيس العهد في فبراير ١٩١٤ على خلفية رصد المخابرات العثمانية لبعض نشاطات العسكريين العرب، إلا أنها لم تكن تملك أدلة كافية لتوج يه الا تهامات لعزيز المصري بمسؤوليته عن هذه النشاطات أو علاقة ما له بأي من الجمعيات العربية السرية ومع ذلك أصدر المجلس العسكري الذي حاكمه في إبريل بتهم واهية حكمه عليه بالإعدام.

وكانت إجراءات إعتقال عزيز المصري ومحاكمته قد أثارت سخط العرب وخاصة العسكريين منهم، وفي مصر إشتعلت المظاهرات وحملات الصحف، وتألفت لجنة للدفاع عنه يرأسها شيخ الأزهر وتوجهت وفود إلى اللورد «كتشز»، وهو ما تحقق بالفعل بصدور

العفو عنه في ٢١/٤/١٩١٤ (٦٤)، و أُكتفىّ بترحيله إلى مصر – وطنه الأصلي – منفياً في حقيقة الأمر (٦٥)، وظل في القاهرة لمدة عامين بعيدا عن اللجنة المركزية للجمعية التي إتخذت من بغداد مقراً لها بعد أن فتحت لها فروعاً بالعراق بما أن معظم كوادرها القاعدية هناك، و إن كانت بدأت بالتنسيق مع جمعية العربية الفتاة في مدينة دمشق في مطلع عام ١٩١٥ ووحدتا وسائلهما معاً لإشعال الثورة العربية.

ولم تتوقف العهد عن إصدار منشورات تحرض العرب على الثورة ضد حكم الإتحاديين الذين وصفتهم بأحفاد هولاكو وجنكيز خان الذين أطاحوا بمملكة بغداد (الدولة العباسية) وأبناء تيمورلنك الذي شيد أثناء موقعة حلب برجاً من ٨٠،٠٠٠ جمجمة عربية ومُذكرا بجرائمهم في اليمن والكرك وحوران ويدعو العرب بنبذ طائفتيهم الإسلامية والمسيحية والإسرائيلية – يقصد اليهود العرب – وتحمل على سياسة التتريك وما تفرضه من ظلم العرب وهضم حقوقهم القومية(٦٦)، وفي الوقت الذي كان عزيز علي المصري يسعى في القاهرة للتفاوض مع السلطات الإستعمارية البريطانية لدعم مشروع الدولة العربية التي يطرحها في الشام والعراق ونجد بشرط أن توفر لها بريطانيا الأموال والأسلحة وتُمارس السياسة الخارجية بالنيابة عنها مقابل أن تحمي هذه الدولة العربية المزعومة المصالح البريطانية في الهند والجزيرة العربية ومنحها الأفضلية في المعاملات التجارية فإن السلطات البريطانية التي كانت شرعت في إستمالة جميع أطياف الحركات والحكام العرب لصالحها ضد الدولة العثمانية قد أخطرت عزيز المصري بأنها لا تنوي إعلان تأييدها للمناوئين العرب للأتراك وطلبت منه أن يلتزم بعدم ممارسته للعمل السياسي في القاهرة(٦٧)، وفي هذه الأثناء كانت فروع جمعية العهد في العراق وسوريا تنسق مع العربية الفتاة ومع الشريف حسين بن علي ونجله فيصل للإعداد للثورة العربية، التي رفض عزيز المصري أن تكون بزعامة الشريف حسين خاصة وأن الأمير فيصل قد إنضم إليهم بدمشق في يناير ١٩١٥ بجهود ياسين الهاشمي أحد قادة العهد(٦٨).

وظل ضباط جمعية العهد وبخاصة العراقيين منهم في التعاون مع الأمير فيصل وكانوا

يشكلون قادة أركان جيشه أثناء ما عرف بالثورة العربية، ولما وصل عزيز المصري إلى مكه ليتولى قيادة جيش «الشريف حسين» تحت الضغط البريطاني لم يتمكن من ممارسة مهامة لأسباب كثيرة منها اصطدامه بزملائه العراقيين في العهد وبخاصة جعفر العسكري و«نوري السعيد»، اضطر عزيز المصري من مغادرتها بعد ثلاثة أشهر من وصوله في الوقت الذي إستمرت فيه مجموعة العهد العراقية ضمن جيش فيصل حتى نهاية الحرب العالمية ليشاركوا في حكومته العربية بدمشق ١٨ - ١٩٢٠، ثم ينتقلوا معه إلى حكم العراق بعد ترسيمه ملكا عليه من قبل الإنجليز عام ١٩٢١ م.

الهوامش

١. إن لفظ جمعية هي التي كانت تطلق على الأحزاب السياسية في أواخر العهد العثماني، وهذا اللفظ لايفرق بين الجمعيات السياسية والجمعيات الثقافية والخيرية.. الخ، وتفسير ذلك أن هذه الأحزاب إتسمت عند إنشائها بقلة عدد أعضائها لأنها كانت تضم النخب المثقفة فقط، وكانت فئات قليلة في المجتمعات العثمانية آنئذ، وبهذا فإنها لا تختلف من حيث الشكل عن الجمعيات غير السياسية، أما لفظة حزب فقد وردت في القرآن الكريم للدلالة على فريق متكامل من العقيدة والقيادة وهو ما لم يكن منطبقاً على معظم التنظيمات السياسية في تلك المرحلة، لذا فكان إستخدامها قليل وبعدما أخذت الجمعيات السياسية توسع من قواعدها الجماهيرية وتحدد مساراتها السياسية والفكرية، أخذت لفظة حزب تسود في مجالات التنظيم السياسي.

٢. عماد عبدالسلام رؤوف « الجمعيات العربية وفكرها القومي»، مجلة المستقبل العربي عدد ٨ نوفمبر ١٩٨٥ م، ص ١١٩.

٣. عيسى ميخائيل سابا « الشيخ إبراهيم اليازجي» سلسلة نوابع الفكر العربي (١٤)دار المعارف – القاهرة ١٩٨٠، ط ٣ ، ص ١٥

٤. عيسى ميخائيل : المرجع نفسه،، ص ١٦.

٥. جورج أنطونيوس « يقظة العرب « ترجمة ناصر الدين الأسد وإحسان عباس، مؤسسة فرنكلين للطباعة والنشر، بيروت – نيويورك ١٩٦٢، ص ١٥٤

٦. عماد عبدالسلام رؤوف – المرجع نفسه، ص ١٢٠

٧. جورج أنطونيوس : المرجع نفسه، ص ١٥١

٨. جورج أنطونيوس : المرجع نفسه، ص ١٥١

٩. عماد رؤوف : المرجع نفسه، ص ١٢١

١٠ . عماد رؤوف، المرجع نفسه، ص ١٢٢

١١ . عماد رؤوف : المرجع نفسه، ص ١٢٦

١٢ . جورج انطونيوس، المرجع نفسه، ص ١٦٢

١٣ . عماد رؤوف : المرجع نفسه، ص ١٢٨

١٤ . عماد رؤوف: المرجع نفسه، ص ١٢٩

١٥ . فارس الشدياق، (١٨٠٥ – ١٨٨٧) مسيحي ماروني، إختلف في بداية شبابه مع الكليريك طائفته وغير ملته أكثر من مرة وهاجر من لبنان وعاش في مصر ومالطه وتونس والأستانة وعمل بالصحافة والترجمة لدى الإرساليات التبشيرية، وكان صاحب جريدة «الجوائب».

١٦ . نصيف اليازجي، (١٨٠٠ – ١٨٧١) عمل بالترجمة والتدريس في المدارس الوطنية والكلية السورية وعضو «الجمعية العلمية السورية».

١٧ . المعلم بطرس البستاني، (١٨١٩ – ١٨٨٣) أول من أسس مدرسة وطنية وترجم «الكتاب المقدس» للعربية ونشر مجلة «جنان سوريا» وألف «قاموس محيط المحيط».

١٨ . توفيق برو « القومية العربية في القرن ١٩ وزارة الثقافة السورية، دمشق ١٩٦٥ ص ١٢٠.

١٩ . محمد أنيس : المرجع نفسه، ص ٢٥- ٢٥١

٢٠ . عبدالعزيز الدوري ، المرجع نفسه، ص ١٩٨- ١٩٩

٢١ . عبدالعزيز الدوري : المرجع نفسه، ص ١٩٩

٢٢ . عماد رؤوف : المرجع نفسه، ص ١٣٠

٢٣ . عبدالعزيز الدوري : المرجع نفسه، ص ٢٠١

٢٤ . محمد أنيس : المرجع نفسه، ص ٢٧٢

٢٥ . عماد رؤوف : المرجع نفسه، ص ١٣١

٢٦ . عبدالعزيز الدوري : المرجع نفسه، ص ٢٠٣

٢٧ . عبدالعزيز الدوري: المرجع نفسه، ص ٢٠٤

٢٨ . محمد ناصر النفزاوي : «التيارات الفكرية السياسية في السلطنة العثمانية ١٨٣٩

- ١٩١٨، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية» ، تونس ٢٠٠١ ، ص ٤٧٠

٢٩ . قدري قلعجي « الثورة العربية الكبرى « ١٦- ١٩٢٥» شركة المطبوعات للنشر، بيروت ١٩٩٣، ص ٩١

٣٠ . عبدالعزيز الدوري : المرجع نفسه، ص ٢٠٢

٣١ . عماد رؤوف : المرجع نفسه، ص ١٣١

٣٢ . قدري قلعجي : المرجع نفسه، ص ٩٠

٣٣ . عماد رؤوف : المرجع نفسه، ص ١٣٢

٣٤ . محمد ناصر النفزاوي : المرجع نفسه، ص ٤٥٢ - ٤٥٣

٣٥ . محمد ناصر النفزاوي : المرجع نفسه، ص ٤٥٥

٣٦ . عماد رؤوف : المرجع نفسه، ص ١٣٣

٣٧ . أمين سعيد «الثورة العربية الكبرى»، مكتبة مدبولي، د.ت، القاهرة، ص ١٥ - ٢٥

٣٨ . عماد رؤوف : المرجع نفسه، ص ١٣٤

٣٩ . محمد ناصر النفزاوي : المرجع نفسه، ص ٤٥٦

٤٠ . قدري قلعجي : المرجع نفسه، ص ٩٢

٤١ . جورج أنطونيوس : المرجع نفسه، ص ١٨٩

٤٢ . عماد رؤوف المرجع نفسه، ص ١٢٤ -١٢٥

٤٣ . عماد رؤوف : المرجع نفسه، ص ١٢٥

٤٤ . قدري قلعجي : المرجع نفسه، ص ٩٣

٤٥ . جورج إنطونيوس : المرجع نفسه، ص ١٩٠

٤٦ . عماد رؤوف : المرجع نفسه، ص ١٢٦

٤٧ . توفيق برو : المرجع السابق ، ص ٤٦١

٤٨ . عماد رؤوف : المرجع نفسه، ص ١٣٣

٤٩ . محمد ناصر النفزاوي : المرجع نفسه، ص ٨٨ .

٥٠ . محمد كامل الخطيب : «المؤتمر العربي الأول»، منشورات وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٩٦ ، ط ٢ ، ص ٢١٦ - ٢١٧.

٥١ . فلاديمير لوتسكي، «تاريخ الأقطار العربية الحديث»، دار التقدم موسكو ١٩١٧ ، ص ٤١٩

٥٢ . عماد رؤوف : المرجع نفسه، ص ١٣٢

٥٣ . محمد ناصر النفزاوي : المرجع نفسه، ص ٤٥٩ - ٤٦١

٥٥. توفيق برو : القضية العربية في الحرب العالمية الأولى «١٩١٤ - ١٩١٨» دار طلاس ، دمشق ١٩٨٩ ، ص٣٠

٥٥ . محمد كامل الخطيب : المؤتمر العربي الأول ، ص ٢٢ - ٢٤

٥٦ . محمد كامل الخطيب : المرجع نفسه، ، ص ١١٢ - ١١٨

٥٧ . محمد كامل الخطيب : المرجع نفسه، ص ١١٩

٥٨ . محمد كامل الخطيب : المرجع نفسه، ص ١٤٩

٥٩ . توفيق برو : المرجع نفسه، ص ٣١

٦٠ . توفيق برو : المرجع نفسه، ص ٣٢

٦١ . عبدالعزيز الدوري : المرجع نفسه، ص ٢٠٢

٦٢ . محمد ناصر النفزاوي : المرجع نفسه، ص ٤٧٢

٦٣ . قدري قلعجي : المرجع نفسه، ص ٩٦

٦٤ . مكي شبيكه : العرب والسياسة البريطانية في الحرب العالمية الأولى، دا ر الثقافة بيروت ١٩٧١، ص ٨٠ - ٨١.

٦٥ . محمد ناصر النفزاوي : المرجع نفسه، ص ٤٧٣

٦٦ . قدري قلعجي : المرجع نفسه، ص ٩٦ - ١٠٠

٦٧ . مكي شبيكه : المرجع نفسه، ص ٧ - ٩

٦٨ . خيرية قاسمي : «الحكومة العربية في دمشق : ١٨ - ١٩٢٠»، دار المعارف، القاهرة ١٩٧١ ، ص ٢٨

الباب الثالث

المؤثرات الدولية والمحلية وأثرها في ظهور وتصادم التيارات القومية العربية والتركية

مدخل : التأثير الأوروبي الفكري والسياسي على التحديث في المجتمعات العثمانية.

في الحقيقة شمل التأثير الأوربي على الدولة العثمانية جميع النواحي، خاصة بعد أن تجاوزات أوروبا المعوقات الظلامية القروسطية، ودخلت العصر الحديث بنهضة علمية وصناعية ورأسمالية لتعيش طوراً إجتماعيا سياسيا قوميا تمخض عن تبلور الدول القومية الأوروبية، في الوقت التي كانت الدولة العثمانية لا تزال ترزخ في طبيعتها الإمبراطورية القروسطية التي عجزت بها عن التعايش مع النظام العالمي السائد في القرن التاسع عشر المعروف بعصر القوميات فأضحت بهذه الطبيعة و العالم من حولها يتغير عرضة للأطماع الأجنبية والحركات الإنفصالية والهزائم العسكرية المتتالية، مما دفع النخبة العثمانية الحاكمة تسعى إلى إصلاح وتحديث مؤسسات الدولة الهرمة، فتبنت النموذج الأوروبي للتحديث على كافة المستويات وبالتدريج وإن كانت بدأت بالمؤسسة العسكرية الذراع الحامي لممتلكات الدولة ووحدة أراضيها، معتبرة في ذلك بالتجربتين الروسية والمصرية في التحديث و اللتين سبقتاها بعشرات السنين، و إنتصرت عليها الأولى في معارك وحروب لا حصر لها وأيضاً إنتصرت فيها التجربة المصرية في بضع معارك فكانت المحاولات العثمانية للتحديث بمثابة إستجابة لتحديات إقليمية في الأساس متخذة في ذلك آليات ومفاهيم تحديثية أوروبية غريبة كلياً عن المجتمعات العثمانية الشرقية فلقيت هذه الآليات والمفاهيم قبل أن تترسخ معارضات محلية قوية لا حصر لها.

وبدلاً من أن تستفيد النخبة العثمانية الحاكمة من الإصلاح والتحديث لإنجاز تجديد بنيويّ ومؤسسيّ من الداخل ضمن شروط الواقع العثماني الموضوعية وميراثه التاريخي والإسلامي فإنها - اضطرت نظراً لإلحاح الضغط الخارجي وفقدها للرصيد الحضاري - للاستسهال باستيراد النماذج الأوروبية الجاهزة للإصلاح والاستعانة بالخبراء الأوروبيين للإدارة والإشراف على مشروعات الإصلاح مما عرضها لشروط إخضاع جديدة ولم يعتبر دعاة الإصلاح في هذه الأثناء للكلفة الإجتماعية والإقتصادية والسياسية لهذا الأداء الذي

وضع الإمبراطورية قاب قوسين أو دنى للهاوية.

وكانت الهاوية في التاريخ العثماني الحديث بمثابة التنظيمات التي أَعلنت إعتراف السلاطين نهائياً بشروط الإستسلام الحضاري للغرب، فقد أنجزت المراحل السابقة لها عملية التغريب اللازمة للنخبة، وكانت أولى ثمرات التغريب في المجتمع العثماني قد حدثت عندما تخرج من المدارس الأوروبية مجموعة من أبناء رجالات الدو لة يحملون أفكار ما يسمى بعصر النهضة والثورة الفرنسية، فقد تبوأ هؤلاء أرفع المناصب في الدولة (مُترجمون، دُبلوماسيون، تِقنيون، قَادة جيوش) وهم الذين كانوا وراء حركة التحديث التي بدأت رسمياً بصدور «خط كلخانه» تحت ضغط الخطر المصري، والتدخل الأوروبي في حل المسألة اليونانية وبعدها بسنوات معدودة إستصدروا «الخط الهمايوني» ١٨٥٦ م، تحت ضغوط نتائج حرب القرم ولإستقطاب التعاطف الأوروبي معها، إلا أنه وبصدور هذه الفرمانات في إستانبول وما شابهها في تونس ومصر، تحول التحديث الذي كان رغبة أوروبية تدعمها بعض فئات نخبوية - إلى قوانين رسمية يتعهد فيها السلطان بإجراء التنظيمات اللازمة لتغريب المجتمع الإسلامي، وتحول الصراع بين المسلمين و أوروبا إلى نسق آخر أكثر حدة، فالتنظيمات مثلاً نقلت الصراع من كونه ضغطاً خارجياً على الدولة العثمانية إلى الداخل، إلى صراع داخلي عنيف، بين سُلطة إختارت أو أُجبرت على تغريب المؤسسات ومجتمع يرفض هذه المؤسسات مستعيناً برجال الدين وما يسمى ب «المحافظين» الذين واجهوا بقوة تيار التحديث.

وهكذا وضعت آليات ومفاهيم التحديث على النمط الأوروبي الدولة العثمانية على طريق نهايتها كدولة إسلامية، فعلمنة القوانين ووضع مؤسسات تعمل بقوانين وضعية والإبتعاد عن التشريع الإسلامي في مجالات التجارة والسياسة والإقتصاد قد سحب من الدولة العثمانية شرعيتها في أنظار المسلمين، ناهيك أن عدو الدولة أصبح داخلياً، فالتوغل الأوروبي شمل جميع المستويات السياسية والإقتصادية والثقافية، وفي الأخير كان المؤثر الأوروبي كاسحا في التعاطي الأدبي للأنماط والمدارس الأوروبية وبلورة وعي ومفاهيم النخب المثقفة التي

تَماهت في مُحاكاة منقطعة النظير مع السائد الأوروبـي في التطور الإجتماعي والتغير السياسي، وبخاصة الإتجاهات القومية والوطنية وأساليب الحكم والمجالس النيابية ... الخ.

الفصـل الأول

المؤثرات الأوروبية وأثرها في تأجيج الصراع العربي / التركي.

شكل الإستعمار الأوروبي عاملاً من العوامل الهامة التي أدت إلى خروج كثير من الولايات العربية عن الدولة العثمانية لتقع تحت السيطرة الأوروبية بصورة أو بأخرى، وقد حقق الإستعمار الأوروبي خلال القرن التاسع عشر والسنوات الأولى من القرن العشرين نجاحاً كبيراً في فصل العديد من الولايات العربية عن الدولة العثمانية أو على الأقل القضاء على سيطرة الدولة الفعلية والإستبقاء على سيادتها الشكلية وكان لكل من إنجلترا وفرنسا وإيطاليا دور كبير في السيطرة على العديد من الولايات العربية وسلخها عن جسم الدولة العثمانية، وقد بدأت مرحلة التدخل الأوروبي بشقيها الإستعماري ثم الإمبريالي بعد ذلك منذ نهاية القرن الثامن عشر(١).

ولعل مما يسترعي الإنتباه أن سواحل الخليج العربي وجنوب الجزيرة العربية كانت أولى المناطق العربية خضوعاً للإستعمار الأوروبي إذ نجحت بريطانيا منذ نهاية القرن الثامن عشر في السيطرة على تلك السواحل تأميناً لطرق مواصلاتها الإمبراطورية إلى الهند، وكان من السهل على بريطانيا أن تتغلغل بسيطرتها الإستعمارية عن طريق ربط شيوخ وسلاطين تلك السواحل بسلسلة من الإتفاقيات والمعاهدات التي بدأت في عام ١٧٩٨م، بمعاهدة بين بريطانيا وسُلطان مَسقط، ومن مسقط امتد النفوذ البريطاني الإستعماري إلى بقية مشيخات الخليج في الوقت الذي نجحت فيه بريطانيا أيضاً في فرض حمايتها على مشيخات الجنوب العربي خاصة بعد إحتلالها الميناء عدن في عام ١٨٣٩ وتوسعها في محميات الجنوب العربي.

وجدير بالذكر أن فرنسا شاركت إنجلترا في تلك المرحلة الإستعمارية التي نحن بصددها، والتي وقعت أحداثها خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر، حيث إنتهزت فرصة ضعف الدولة العثمانية لكي تبادر بإحتلال الجزائر في عام ١٨٣٠م، مُتحدية بذلك

الدولة العثمانية وفضلاً عن ذلك فقد إنتهزت فرنسا فرصة وقوع حوادث عام ١٨٥٧م، في سوريا ولبنان لكي تحتل ميناء بيروت[٢].

غير أن الحركة الإستعمارية لم تلبث أن تقلبت أوجهها خلال المرحلة الإمبريالية التي أعقبت مؤتمر برلين ١٨٧٨ م، وقد تميز ت المرحلة بازدياد إهتمام الدولة العثمانية بفكرة الجامعة الإسلامية، في الوقت الذي تخلت فيه الدول الإستعمارية عن فكرة التكامل السياسي للدولة العثمانية.

ومن ثم إتجهت تلك الدول إلى تقطيع أوصال الدولة والإنتقاص من هيبتها أمام الشعوب العربية والإسلامية، فكان إحتلال فرنسا لتونس ١٨٨١م، وإحتلال إنجلترا لمصر ١٨٨٢م، وتوطيد نفوذها في سواحل الخليج العربي والجزيرة العربية، والقضاء على الحركة المهدية في السودان ١٩١٢م، وإحتلال إيطاليا لليبيا و إنتزاعها من الدولة العثمانية ١٩١١ منتهزة فرصة إنشغالها بمشاكلها المتفاقمة في شبه جزيرة البلقان[٣].

ولعل أهم المؤثرات الأوروبية على الدولة والمجتمعات العثمانية تمثلت في الآتي :-

الإستشراق:

الإستشراق بتحديد دقيق هو ميدان من ميادين الدراسة المتفقهة لكل ما يتعلق بالشرق غير أن الدارس للإستشراق برأي « إدوارد سعيد» ينبغي أن يأخذ بعين الإعتبار لا المستشرق المحترف وعمله فحسب، بل كذلك المفهوم ذاته، لوجود ميدان من ميادين الدراسة قائم على وحدة جغرافية وثقافية ولغوية وعرقية أسمها الشرق، لأن ميادين الدراسة لا توجد بذاتها بل تُخلق ثم تكتسب إنسجاماً داخلياً وتكاملياً مع مرور الزمن، باعتبار أن الباحثين ينذرون أنفسهم بطرق متنوعة لما يبدو مضموناً متفقاً عليه بصورة جماعية، بيد أن من البديهي أن ميدان دراسته نادراً ما يكون محدداً بالبساطة التي يدعيها له حتى أكثر معتنقيه حماسة – وهم عادة باحثون وأساتذة وخبراء وأمثالهم.

وإلى جانب ذلك فإن ميداناً دراسياً ما، يمكن أن يتغير بصورة كلية في مجال الفروع الأكثر تقليدية مثل فقه اللغة والتاريخ والشريعة، بحيث يصبح تقديم تحليل شمولي مستقص لمضمونه شبه مستحيل ولا شك أن هذا يصدق على الإستشراق لأسباب شيقة(٤).

فليس ثمة حالة حقيقية قياساً على الإستشراق اتخذ فيها موقف جغرافي ثابت وكلي نوعاً ما بإزاء عدد شديد التنوع من الوقائع الإجتماعية واللغوية والسياسية والتاريخية على نصف العالم فقط لذا كان الإستشراق ذا طموح جغرافي وافر، تميز بقدرة لا متناهية على التقسيم التفريعي بوصفها إحدى الخصائص الرئيسية للإستشراق، متمثلة بجلاء في جمعه المشوش بين الغموض الإمبراطوري والجزئية الدقيقة(٥).

ومن ثم يمكن إعتبار الإستشراق نهجاً من الرؤيا والدراسة والكتابات المنظمة المقننة أو « المشرقنة» تسيطر عليها الضرورات الحتمية والمنظورات والأهواء العقائدية الملائمة، للشرق فالشرق يُدرس ويبحث ويُدار، وتصدر عليه الأحكام بطُرق معينة خَفية محترسة(٦).

كما أنه إقليم للإهتمام يحدده الرحالة والمشروعات التجارية والحكومات والحملات العسكرية وقراء الروايات ومسارد المغامرات الغربية المدهشة والمؤرخون الطبيعيون والحجاج

الذين يُمثل الشرق لهم نمطاً مُخصصاً من المعرفة حول أماكن وشعوب وحضارات معينة، وقد أصبحت العبارات الجاهزة المُتعلقة بالشرق كثيرة الحدوث، وتَجذرت هذه العبارات بقوة في الإنشاء الأوروبي، وتحت هذه العبارات كانت ثمة شريحة من المُعتقدات المذهبية حول الشرق، وقد صيغت هذه المعتقدات من تجارب كثير من الأوروبيين، الذين عكفوا على جوانب جوهرية من الشرق مثل الشخصية الشرقية والطغيان الشرقي، والحواسية الشرقية، وما إلى ذلك، وبالنسبة لأي أوروبي في القرن التاسع عشر كان الإستشراق نظاماً من الحقائق كهذا بالمعنى الذي أعطاه نيتشه للكلمة ثم يصدق، نتيجة لذلك، أن كل أوروبي كان فيما يمكن أن يقوله عن الشرق، عنصرياً عرقياً، إمبريالياً، وإلى درجة كبيرة كلية تقريباً، عِرقي التمركز للتعامل مع الثقافات الأخرى.

وهكذا فقد دعم الإستشراق ودعم من قبل الضغوط الثقافية العامة التي كانت تميل إلى أن تزيد صلابة الحس بالتمايز بين الأجزاء الأوروبية والآسيوية من العالم، و من هنا كان الإستشراق جوهرياً مذهباً سياسياً مُورس إراديا على الشرق لأنه كان أضعف من الغرب الذي ساوى بين إختلاف الشرق وضعفه(٧).

وعلى الرغم من أن الإستشراق كظاهرة من ناحية الإهتمام المُعمق بالشرق، قد بدأ منذ ما قبل القرن الخامس قبل الميلاد مع هيرودوت وأريان (مؤرخ الأسكندر) في القرن الرابع قبل الميلاد مروراً بأراتوشينس و أغاثا رخيدس و بطليموس الفلوذي، خلال العصر الهلينستي إلا أن الإستشراق أخذ منحى مختلفا في الفترة الممتدة بين القرنين السابع والسابع عشر الميلاديين، حيث ظهر في صور استجابات أوروبية للتحديات العربية الإسلامية المتمثلة في الفتوحات المتتالية لجنوب القارة الأوروبية شرقاً وغرباً وتأسيساً نظرياً لماكينة الدعاية للحرب الصليبية ضد المشرق العربي.

وكانت الكنيسة الكاثوليكية المبادرة في صياغة وتفعيل هذه الإستجابات التي زادت وتيرتها في القرن الثاني عشر الميلادي(٨)، الذي أُنجز في منتصفه ترجمة «القرآن الكريم» إلى اللاتينية بجهود رئيس دير كلوني الراهب الشهير (بطرس المبجل ١٠٩٢ - ١١٥٦م)

كما ظهر في القرن نفسه أول قاموس لاتيني عربي.

وعلى مدار هذه القرون تقاطع الإستشراق مع التبشير، من حيث حرص رواد التبشير على تفعيل الإستشراق كأداة من أدوات التبشير من خلال تعلم اللغة العربية والتضلع في الدراسات الإسلامية، فانتشر تعليم اللغة العربية في الجامعات والمدارس الأوروبية، وأنشئ العديد من المطابع العربية لطباعة الذخائر من المخطوطات العربية، كما زاد التخصص باللغات الشرقية كالعبرية والفارسية والتركية، فتأسست أولاً المدارس العربية بمدينة «ريمس» بفرنسا بأمر البابا «سلفستر الثاني».

وأنشأ البابا هونوريوس الرابع معهد ا لتعليم اللغات الشرقية عام ١٢٥٨ وقضى البابا كليمانس الخامس في مجمع فينا عام ١٣١١، بإنشاء كراس للغات العربية والعبرية والكلدانية في باريس وروما وأكسفورد وبولونيا، وأنشئ أخيراً في جامعة السوربون كرسي للدراسات الإسلامية العربية[٩].

وفي أنجلترا كان الرعيل الأول من المستشرقين البريطانيين دافعه الأول لدراسة اللغات الشرقية دافعاً دينياً وهو ترجمة التوراة، وكان على رأس هؤلاء «بادويل» الذي عُين أستاذاً للغة العربية بجامعة أكسفورد ويعتبر واضع أسس تدريس العربية في إنجلترا، ومن بعده «إدوارد بوكوك ١٦٠٤ - ١٦٩١» و«سيمون أوكلي ١٦٨٧ - ١٧٢٠»، و«جورج سيل ١٦٩٧ - ١٧٣٦»، و «بوكهارت[١٠]، ١٨٧٦» و«ليم لين ١٨٠١ - ١٨٧٦» وغيرهم كثيرون وإن إختلفت أغراض هؤلاء المستشرقين إلا أن الرعيل الأول كان يهتم بالدراسات العربية والإسلامية لأهداف دينية أهمها التبشير، وتأتي بعدها الأهداف الثقافية والتجارية والإقتصادية التي اهتم بها المستشرقون المتأخرون، وفي السياق نفسه لعبت أسبانيا وصقلية دوراً بارزاً في نشوء الإستشراق الذي ارتكز في أسسه على التبشير.

غير أن الاستشراق شهد تطورات نوعية وكمية في فترة الكشوفات الجغرافية والإستعمارية التي دشنتها البرتغال، وما بعدها حتى تأجج التنافس الإستعماري بين إنجلترا وفرنسا، وكان ذروته الحملة الفرنسية علي مصر والشام بين عامي ١٧٩٨ - ١٨٠١م. - والتي اعتمد

قائدها بونابرت في إعدادها على كتابات مستشرقين أوروبيين كلاسيكيين ومحدثين وبخاصة دراسات «كونت دو فولني» الذي نشر كتابي «رحلة إلى مصر وسوريا»، في مجلدين عام ١٧٨٧م، و«نظرات في الحرب الراهنة للأتراك» عام ١٧٨٨ م، وحَظيّ كتابا فولني باهتمام خاص من نابليون، لأن فولني كمستشرق ومن بعده بربع قرن شاتوبريان و«لا مارتين» قد عاينا الشرق بوصفه مكاناً يحتمل أن تتحق الطموحات الفرنسية الإستعمارية فيه، وكان ما أفاده نابليون من عمل فولني هو تعداد العقبات التي لابد أن تواجهها أي حملة فرنسية في الشرق، في سلم تصاعدي تبعاً لدرجة الصعوبة.

ولعل مدى إستيعاب بونابرت لكتابات فولني، هو تسليح حملته بفريق من المستشرقين ليدير بهم أولاً إتصالاته مع السكان المحليين [١١]، وتكوين مجمع علمي أكاديمي لتعرية أكثر أنماط المعرفة بالشرق إيهاماً من سريتها المبهمة وتحويلها إلى معرفة رسمية مؤسسة، خاصة وأن عدداً كبيراً من مترجمي نابليون كانوا من تلاميذ المستشرق «سلفستر دوساس» الذي كان المدرس الأول والأوحد للعربية في «المدرسة الأهلية للغات الشرقية» التي أسست في مايو ١٧٩٣ بباريس لتدريس اللغات العربية والتركية والفارسية، وسيطر تلاميذ ساس على حقل الإستشراق ما يقارب ثلاثة أرباع قرن [١٢].

بيد أن إخفاق إحتلال نابليون لمصر عسكرياً لم يدمر في الوقت نفسه خصب الإسقاطات المستقبلية الشمولية التي طرحها هذا الإحتلال لمصر ولغيرها من بلاد الشرق، بل أن الإحتلال قد خلق بالمدلول الحرفي للكلمة تجربة الشرق الحديثة بأكملها أوّل هذا الشرق ضمن الكون الإنشائي الذي أسسه نابليون في مصر، والذي كان بين أدواته المُستخدمة للسيطرة والا نتشار معهد مصر و «وصف مصر» مستهدفاً تأثير مصر الجديدة في جميع جيرانها الشرقين، غير أن التنافس الأوروبي لفرنسا في مجالات الإستشراق خلق مشاريع ورؤى ومبادرات جديدة توحد بين أجزاء إضافية من الشرق القديم وبين الروح الأوروبية الظافرة.

فبعد نابليون إذن تغيرت لغة الإستشراق ذاتها تغيراً جذرياً فقد إرتفعت واقعيتها

الوصفية وغدت لا مجرد أسلوب للتمثيل بل لغة ووسيلة للخلق وقد أُعيد بناء الشرق وأُعيد تجميعه وصِيغ وبإيجاز وَلّد من جُهود المستشرقين جنباً إلى جنب مع اللغات الأم.

وصار «وصف مصر» النمط الأعلى لجميع الجهود التالية لتقريب الشرق من أوروبا ومن ثم لإمتصاصه نهائياً، وهذا ذو أهمية مركزية، إلغاء أو على الأقل إخضاع غرابته وتخفيفها أو في حالة الاسلام بالذات إخضاع عدائيته وتخفيفها ذلك أن الشرق الاسلامي منذ الآن سيبدو فصله يشير إلى قوة المُستشرق لا إلى المسلمين من حين هم بشر أو إلى تاريخهم من حيث هو تاريخ.

وعلى هذا النحو أنجبت حملة نابليون سلسلة كاملة من المولودات النصية من كتاب «شاتوبريان» المرحلة إلى كتاب «لامارتين» «رحلة في الشرق» وضمن الخط نفسه من التراث كتاب «لين» «مسالك المصريين المحدثين وعاداتهم»، «وكتاب ريتشارد بيرتن «سرد شخصي لرحلة حج إلى المدينة ومكة » وما يربط هذه المؤلفات ليس خلفيتها الكامنة في الخرافة والتجربة الشرقيتين وحسب بل هو أيضاً اعتمادها المتفقه على الشرق الخاضع للسيادة الأوروبية التي كان نمطها الأول كاغليوسترو المشخصين الأوروبي العظيم للشرق ونابليون أول فاتح حديث له»[١٣].

ولم يكن العمل الفني أو النصي النتاج الوحيد لحملة نابليون فقد كان ثمة بالإضافة إلى ذلك وما هو بالتأكيد أعمق تأثيراً من ذلك المشروع العملي الذي كان مثله الرئيسي كتاب «أرنست رينان» «النظام المقارن والتاريخ العام للغات السامية»، المُنجز عام ١٨٤٨ والمشروع الجغراسياسي الذي كان مثلاه الرئيسيان قناة السويس لـ فردينان دوليسبس و إحتلال إنجلترا لمصر عام ١٨٨٢ م، والفرق بين المشروعين ليس فرقاً في المقياس الواضح لكل منهما فقط، بل أنه كذلك فرق في الخصيصة النوعية للإيمان الإستشراقي.

فقد آمن «رينان» بحق أنه أَعاد خَلق الشرق، كما كان الشرق فعلاً في كتابة «أمادوليبس» فقد كان بالمقابل يشعر دائماً بشيء من الرهبة بإزاء الجِدة التي أطلقها مشروعه من الشرق القديم[١٤].

ولعل فكرة قناة السويس ذاتها مثلت الخاتمة المنطقية للفكر الإستشراقي بل وذلك أكثر تشويقاً للجهد الإستشراقي حيث كانت آسيا ذات يوم قد مَثلت لأوروبا النأى والإغتراب الصامتين، وكان الإسلام العدائية الهجومية بالنسبة للمسيحية الأوروبية، ومن أجل التغلب على ثوابت مهمة كهذه كان على الشرق أولاً أن يُعرف ثم أن يُعاد خَلقه على أيدي الباحثين والجنود والقضاة الذين أخرجوا إلى الضوء لغات وتواريخ وأعراقاً وثقافات منسية من أجل أن يطرحوها خارج مدى إدراك المستشرقين المحدثين بوصفها الشرق الكلاسيكي الحق الذي يمكن أن يستخدم من أجل محاكمة الشرق الحديث وحكمه قد تلاشى الإبهام ليُستبدل بكيانات هشة وكان الإستشراق لفظة لباحث تدل على ما كانت أوروبا الحديثة قد إستخلصته وفَهمته منذ عهد قريب من المشرق الذي كان وما يزال غريب الأطوار.

لقد دمر «دوليسبس» وقناته أخيراً نأى الشرق وحَميمته المتشرنقه بعيداً عن الغرب وغرابته المدهشة الصلدة وتماماً كما يمكن لعائق بري أن يُحول إلى شريان سائل كذلك غُير جوهر الشرق ولم يعد بمقدور أحد بعد «دوليسبس» أن يتحدث عن الشرق بوصفه المنتمي إلى عالم آخر إذا قصد الدقة بل كان ثمة عالمنا وحسب عالم واحد متواشج مترابط لأن قناة السويس كانت قد أصابت بالإحباط آخر الإقليميين الذين كانوا مايزالون يؤمنون بالقرون بين العوالم ومنذ ذلك الحين فإن مفهوم الشرق يصبح مفهوماً إدارياً أو تنفيذياً ويغدو خاضعاً للعوامل السكانية والإقتصادية والإجتماعية، لقد أذاب «دوليسبس» الهوية الجغرافية للشرق، يجر الشرق إلى داخل الغرب وبنفي تهديد الإسلام أخيراً، وستبرز فضلات و تجارب جديدة تشمل الفضلات والتجارب الإمبريالية ومع مرور الزمن سيكيف الإستشراق معها وإن كانت بصعوبة(١٥).

وتواصلت أعمال وجهود المستشرقين في حقل نشاطاتهم التي تراوحت بين إنشاء المدارس الشرقية في الجامعات الأوروبية وكذلك الجمعيات الآسيوية في المستعمرات والعواصم الأوروبية، وإهتموا بجمع المخطوطات العربية وتحقيقها وطبعها ونشرها بالإضافة إلى ترجمة الكتب العربية إلى اللغات الأوروبية، وتعددت مجالات التأليف في الدراسات العربية

والإسلامية والدول المستشرقين[١٦]، وإنجاز المعاجم والقواميس ودوائر المعارف، كل هذه الجهود ساهمت في إحياء التراث العربي الغابر، والتي أثرت في مواقف العرب الفكرية والسياسية، خاصة وأن المدارس والجمعيات العلمية خَرّجت معظم مفكري وناشطي المشهد السياسي العربي في أواخر القرن التاسع عشر وبواكير القرن العشرين.

أما في المقابل التركي فقد كانت جهود ونشاطات المستشرقين أكثر حيوية وتأثيراً في المشهدين الثقافي والسياسي العثماني / التركي، وبخاصة تأجيج النزعة العنصرية والقومية لدى الأتراك.

فمنذ القرن الثامن عشر بدأ الأثنولوجيون الغربيون اهتماماتهم الأولى بالعرق التركي في بلدان أوروبية عديدة : فرنسا وألمانيا والمجر وروسيا وأنجلترا حيث وضع المؤرخ الفرنسي « ج . دغين» عام ١٧٥٦م كتاباً عن «التاريخ العام للهون والترك والمغول»، وبعض التتاريين الغربيين وقد أصبح هذا الكتاب فيما بعد أحد أهم المصادر الفكر القومي التركي، وكان ملهماً للجيل الأول من القوميين الأتراك، الذين أرشدهم الكتاب إلى الوحدة العرقية التي تربط الهون والترك والمغول والتتار المنتشرين على أراضي واسعة جداً في آسيا وأوروبا وأن أهمية هذا الكتاب تكمن في كونه قد كشف عن الأسس التاريخية التي يمكن أن يقوم عليها المشروع القومي التركي[١٧].

وفي السياق نفسه وضع المستشرق الإنجليزي «ديفيد لوملي « الأُسس اللغوية التركية من خلال نشرة لكتابه «قواعد اللغة التركية » وحتى ذلك الوقت كانت هذه اللغة بحسب الكتاب والمؤرخين المهتمين لغة أدب وشعر، أصبغ لها قواعد ثابتة وبعد هذا الكتاب أصبح واضحاً أن توافر تاريخ للترك ولغة يستدعيان بالضرورة الإنتماء إلى أمة ووطن حتى يشكلان القاعدة والهدف معاً لوحدة شعوب الهون والمغول والتتار والترك، وهكذا كان فقد ظهرت في الأدبيات الغربية مصطلحات كقوم طوران، وقومية طورانية.

وكما أورد الكونت «تيلكي» فإن مفردات مثل طوران وطورانية التي ظهرت للمرة الأولى في المجر عام ١٨٣٩ كانت تدل على وصف لوطن مثالي يضم كل الطورانيين[١٨]، وإذا ما

توخينا الدقة في هذا الشأن فإننا نؤكد على أنها لم تكن تلك المرة الأولى التي يستخدم فيها الأوروبيون مصطلح طوران فقد سبق أن ورد المصطلح في كتاب «هاربلوت» «المكتبة الشرقية» الذي صدر في عام ١٦٩٧ م، وحيث أن هذه الموسوعة الشرقية قد إعتمدت كلياً على المراجع الشرقية، فقد استعار هاربلوث مصطلح طوران من الجغرافي الإسلامي «أبو القاسم الفردوس» (٣٢٩ - ٤١١هـ) صاحب الشاهنامة الذي أشار إليه من حيث هو مصطلح جغرافي يشير إلى أرض الأتراك الصينيين ولم يكن لهذا المصطلح أي دلالا ت سياسية أو قومية كما أصبح له فيما بعد والفرق بين الإستخدامين الآنفي الذكر واضح جداً في دلالاته ومراميه.

ولتعميق الشعور القومي التركي وبلورة هوية الأمة وتأكيد خصوصيتها الثقافية والانتماء للوطن «طوران» بدأ المستشرق «بونسن» عام ١٨٥٤ م، بالكتابة عن اللغة الطورانية التي اعتبرها تختلف عن اللغات السامية وهي غير أوروبية أو هندية بل هي لغة آسيا الوسطى وكان من شدة حماسته لهذه اللغة أن سمى أبا لما أُصلطح اللغة الطوراينة، هيأت تلك المقدمات الباحثين الغربيين لإستخدام مصطلح الطورانية على نطاق واسع وبشكل خاص من قبل المستشرق الألماني «ماكس ميلر»(١٩).

وما لبثت الدراسات الأوروبية عن الأتراك أن تكاثرت وتنوعت مصدريتها وإتفقت إهتماماتها على هدف واحد أَساسه أن الوحدة القومية التركية أكثر جدوى من بقاء الأتراك ضمن وحدة إسلامية، وأن لوحدتهم العرقية تلك كل مقومات النجاح، وقد تجول «رادلوف» مدير متحف آسيا الإثنوجرافي بموسكو في بلاد الترك وفي آسيا الوسطى يفتش عن المخطوطات ويدرس اللهجات ويجمع أزياء الطوائف المختلفة والآلات الموسيقية وينشر دراساته ويعرض إكتشافاته في متحف موسكو.

أما المستشرق المجري « أرمينوس فامبري » فقد تنكر بلباس درويش تركي و طاف في أرجاء آسيا الوسطى وخرج من رحلته هذه بكتاب «رحلة درويش شاب في آسيا الوسطى»، أرسى خلاله وبعده نظريته الخاصة القائلة بضرورة قيام إتحاد قومي تركي أطلق عليه

«بان توركيزم » يمتد من بحر إيجه حتى حدود الصين».

ولقد عبر هذا الإتحاد عن مصالح حيوية لبريطانيا التي سرعان ما إعتمدته لكونه يشكل نقيضاً للإمبراطورية العثمانية وللنفوذ الروسي المتزايد في آسيا الوسطى وإن كانت دوافع «فامبري» تختلف عن دوافع الإنجليز في الشأن الروسي فالأمر مختلف عنه فيما يخص الدولة العثمانية، وعليه فقد إستمر في مزاعمه مضيفاً لها إنتقادات حادة للإسلام معتبراً إياه العائق الأساسي أمام وحدة الأتراك، ومن ثم فهو ينصح القوميين الأتراك بضرورة التخلي عن الإسلامي لأنه ينزع عنهم الشخصية القومية[٢٠].

وكثيراً ما ترددت هذه المزاعم في أوساط النخبة العلمانية التركية فيما بعد وبخاصة أعلام الفكر الطوراني مثل «ضيا كوك ألب» و«يوسف أقجوار» و«خالدة أديب» وغيرهم متبنين نظرية «فامبري» أبان نشاط تركيا الفتاة من المهجر قبل الانقلاب عام ١٩٠٨ وبعدها إبان حكم جمعية الإتحاد والترقي حينما أضحت الدعوة الطورانية هي الإيديولوجية الرسمية للدولة العثمانية قُبيل انهيارها مما دفع إلى إضعاف بنية التكامل القومي للدولة، ومن ثم الصراع القومي بين عناصر رعاياها مما أدى في النهاية إلى زوالها بعيد الحرب العالمية الأولى تواصلت جهود المستشرقين وأطروحاتهم في توفير زخم لقوة الدفع للتيار القومي الطوراني حينما أصدر المؤرخ الفرنسي «ليوكوهين» كتاباً تاريخياً عن آسيا الأتراك في منغوليا وأصلهم منذ عام ١٤٠٥ م، وقد صدر الكتاب عام ١٨٩٦ بعنوان «مقدمة في تاريخ آسيا» وقد فاض كوهين في وصف المزايا العسكرية الطورانية وإن كان لم يذكر شيئاً عن فظائعها.

وقد حل هذا الكتاب عند الإتحاديين مكاناً رفيعاً فنقلوه إلى التركية بعبارات بالغوا فيها ما استطاعوا ولم يلتفوا البتة إلى صحة بعض الأحكام والأراء المذكورة في الكتاب بل عُد ذلك أمراً ثانوياً بالنسبة لخطتهم المرسومة، والأهم أنه مثل مكانة خاصة لدى أعلام الفكر القومي التركي الذين إعتبروه مرجعاً أساسياً لكل أَدبياتهم الفكرية القومية ومُرشداً لهم في العمل وبالإضافة إلى ما سبق ساهمت نشاطات البروفيسور الألماني «مارتن هارتمان»

الذي حاول من خلال محاضراته في المنتدى التركي «ترك درنكي» أن يضع أساسا لتوحيد الشعوب التركية.

وهكذا فقد نجح الأثنولوجيون والمستشرقون الغربيون في عملية ربط تاريخ الفكر القومي التركي منذ البداية بمرحلة ما قبل الإسلام، وهكذا أريد له أن يكون وإلى يومنا هذا فإن الكتابات الأوروبية عندما تتعرض مثلاً لمكونات الثقافة التركية فإنها تذهب أولا وقبل كل شيء إلى تاريخ الأتراك قبل الإسلام أي إلى المرحلة التي سبقت وصولهم إلى الآناضول وهذا لايعني أن القوميين الأتراك كلهم قد وافقوا على تجاوز المرحلة الإسلامية بل على العكس من ذلك فقد كتب القوميون الأوائل في أغلبهم بوحي إسلامي تاريخ بلادهم، غير أن التأثيرات الغربية كانت تعمل عملها، ومع الوقت أصبحت مترسخة في الفكر والسلوك للقوميين الأتراك الأمر الذي سهل فيما بعد عملية التحول العلماني الخطيرة لمصطفى كمال أتاتورك[٢١].

وبالإجمال فتحت مؤلفات وأُطروحات المستشرقين مجالين أمام القوميين الأتراك :

الأول : العمل على إقامة إمبراطورية تضم شعوباً أطلقوا عليها «الأورال – الطايك»، وتتكون من أتراك آسيا الوسطى وإيران والتتر والهنغار والبلطيق وسكان ستيريا والمنشوسن في شرق آسيا والفنلنديين ولقد تبنت هذه الأفكار ودعت إليها الحركة الطورانية .

المجال الثاني : الإكتفاء في المرحلة الأولى بتأسيس دولة قومية تركية قوية تكون بمثابة الإقليم القاعدة والتخلص من كل ما يربطها بالإسلام ونظمه الإجتماعية والثقافية والسياسية، بزعم أن الأتراك ينتمون إلى الجنس الآري وهم جنس أرقى من الساميين، وأن الإسلام مرادف للتخلف وهو المسئول عن الا نحطاط الذي يعانية الأتراك، ولا خلاص لهم إلا بوحدة جنسهم الراقي والإبتعاد عن الإسلام والثقافة العربية، وقد تبنت جمعية «وطن» التي إندمجت مع جمعية تركيا الفتاة – لتصبح الإتحاد والترقي والتي قامت

بجهود ونشاطات العسكريين ضمنهم «مصطفى كمال» للسير في هذا الاتجاه والقطيعة مع العالم الإسلامي، والتراث العثماني والالتحاق بالغرب، لتدفع التوافق القومي الذي ساد الإمبراطورية العثمانية أربعة قرون إلى أتون صراع قومي وعرقي إنتهى بنهاية الدولة العثمانية نفسها.

التبشيـــر

ساهمت الإرساليات التبشيرية بشكل أو بآخر في تأجيج الصراع القومي والطائفي والمذهبي بين رعايا الدولة العثمانية في القرنين الأخيرين من عمرها وإن كانت زادت وتيرة تدفق هذه الإرساليات والزخم في نشاطاتها وفاعلياتها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر من خلال تأسيس الكنائس والمدارس وتدشين المطابع ونشر الكتب باللغة العربية ساعية إلى إستقطاب تنويعات معينة من الرعايا العثمانيين إلى أهداف ومساعي في غير إتجاه التعايش والتسامح الديني والتكامل فوق القومي الذي نعمت به الدولة العثمانية طيلة قرون، في ظل التقاطع بين التبشير والإستشراق في الأهداف والأساليب والفئات العثمانية المستهدفة، ومن ثم إنعكس هذا التقاطع على النتائج أيضاً وعلى الرغم من أن الدولة العثمانية كانت تتوجس من هذه الإرساليات التبشيرية إلا أنها كانت تسمح بتدفقها ونشاطاتها تحت ضغوط الإمتيازات الأجنبية.

وكانت الإرساليات التبشيرية قد بدأت تدفقها على الولايات العثمانية منذ القرن السابع عشر، وقامت بدور بارز في حياة الولايات الدينية والثقافية وبخاصة الشام والعراق وكان أهم هذه البعثات «اليسوعيون» وقد وصلوا إلى حلب عام ١٦٢٥ ثم أسسوا أديرة في دمشق ١٦٤٣ م، وصيدا وطرابلس عام ١٦٤٤ م، ثم أُغلقت مؤسساتهم وعهد بها إلى «الرهبان العازاراين» عام ١٧٧٣ م، ولكن عاد اليسوعيون مرة أخرى عام ١٨٢١ م، إلى بلاد الشام حيث إستأنفوا نشاطات مكثفة وفي نطاق واسع ووفد أيضاً «الفرنشسكان» الإيطاليون و«الغرير» و«الكرمل»، كما كانت هناك «راهبات الناصرة»، و«راهبات القديس يوسف»، و«الراهبات الكرمليات»، و«راهبات قلب يسوع، ومريم»(٢٤).

ونجحت الإرساليات التبشيرية في تدشين ثلاث مطابع كبيرة عُنيت بنشر آداب اللغة العربية وتواريخ العصور العربية الغابرة بجهات الشام.

كانت أولى هذه المطابع مطبعة الإرسالية الأمريكية التي نُقلت من مالطة إلى بيروت عام ١٨٣٤ م، وإستحضرت أدوات جديدة وحروفاً مشرقة وإشتغلت منذ ذلك الحين بطبع

مؤلفات جَمة.

والمطبعة الثانية كانت مطبعة «الآباء الفرنسيسيين» في القدس الشريف باشرت أعمالها سنة ١٨٤٩ م. وكذلك المطبعة الكاثوليكية والتي كان ظهورها سنة ١٨٤٨ م، حيث كانت تطبع أولاً كتباً شتى على الحجر ثم طبعت على الحروف سنة ١٨٥٤ م[٢٥]، وتنافست هذه المطابع على نشر ذخائر التراث العربي التليد، لتعزيز ثقة العرب بأنفسهم وتخليصهم من الشعور بالدونية أمام العثمانيين الأتراك.

وقدمت بريطانيا دعماً كبيراً للمُبشرين الأمريكيين في إطار التوظيف السياسي للتبشير، الذين تمكنوا من تكوين جيل شامي من البروتستانت الخارجين عن طوائفهم الأصلية (البستاني، اليازاجي، الشدياق، سركيس، ثابت، نمر، صروف[٢٦])، الذين تصدروا قيادة النهضة العربية القومية فيما بعد.

وبالإضافة للمطابع والأديرة، حرصت الإرساليات التبشيرية على إنشاء المدارس لتعليم الأطفال المحليين، فأنشأت الإرسالية اللاتينية مدرسة «عين طورا» عام ١٨٣٤ وأنشأ الكاثوليك مدرسة «القديس يوسف الكلية» ببيروت عام ١٨٧٥، والبروتستانت «الكلية البروتستانتية» السورية عام ١٨٦٦ وتأخرت جهود الإرساليات الروسية إلى ما بعد إنتهاء حرب القرم، لإقامة شبكة واسعة من المدارس وأخيراً دخلت المدارس الإيطالية والألمانية خلال سنوات أوائل القرن العشرين[٢٧].

وفي ظل الإمتيازات الأجنبية وفدت إلى العراق أيضاً العديد من الإرساليات التبشيرية وزاد نشاطها بوجه خاص في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، ووجد عداء ديني مذهبي مستحكم بين المبشرين الكاثوليك والبروتستانت، المنتشرين ضمن الإرساليات الكاثوليكية من الفرنسيين في بغداد والبصرة، ومن الدومينكيين الإيطاليين في الموصل، والكبوشيين في الموصل أيضاً.

وعملت هذه الإرساليات على تحويل أكبر عدد ممكن من مسيحي العراق إلى المذهب الكاثوليكي وحققت نجاحات مذهبية كبيرة وبخاصة على عهد حكومة المماليك (١٧٤٩ –

١٨٣١) إذ دخلت في الكاثوليكية أعداد لا يُستهان بها من النساطرة واليعاقبة والأرمن وبرز في هذا الميدان «تريوش» المبشر الفرنسي وكان من الخبراء الفرنسيين في شؤون العراق، وتولى منصب القنصل الفرنسي بالعراق، وعُين رئيس أساقفة وعَني بالبعثة الكرملية في البصرة، وكان أول رئيس أساقفة في العراق، واهتم بالسيطرة على الكلدان.

وإهتم وكلاء فرنسا السياسيين في بغداد والبصرة والموصل بنشر المذهب الكاثوليكي في العراق إهتماماً فاق إهتمام خدمة المصالح السياسية لفرنسا في هذا الأقليم، بل كانوا يعتقدون أن المصالح التبشيرية والسياسية مرتبط بعضها ببعض بعروة وثقى لا إنفصام لها.

وتنبهت الحكومة البريطانية لخطورة النشاط الفرنسي في التنصير الكاثوليكي وكان المبشرون الإنجليز إلى جانب القناصل والسلطات البريطانية بصفة عامة في العراق يثيرون مخاوف حكومة لندن من إحتمال سيطرة فرنسا على الشرق ويشرحون لحكومتهم وسائل تفادي هذا الخطر، فاقترحوا أن توثق بريطانيا علاقات الصداقة والثقة مع مسيحي العراق.

وكان المبشرون الإنجليز ومعهم القناصل يعتقدون أن كل موظف فرنسي علماني هو في ذات الوقت منصر كاثوليكي، وأن جميع البعثات التنصيرية الكاثوليكية تتمتع بالحماية الفرنسية، وأنه عندما تنهار الدولة العثمانية ستجد فرنسا في مسيحي العراق الكاثوليك ركيزة سياسية و دينية تساعدها على بسط سيطرتها على أكبر رقعة من الممتلكات العثمانية.

وزادات وتيرة التنافس التبشيري بين الإنجليز والفرنسيين في العراق بدخول المبشرين الأمريكيين، الذين حملوا برنامج تحويل نساطره العراق إلى البروتستانية، ويلاحظ أن النساطرة كانوا لا يكنون ولاء للدولة العثمانية، بل كانوا يتطلعون إلى اليوم الذي تستولي فيه الدول الأوروبية على ممتلكات هذه الدولة الإسلامية السنية، وكان المبشرون يغذون في النساطرة النزعات الإنفصالية عنها بمزاعم أنهم يشكلون كياناً مسيحياً قائماً بذاته يجب أن يكون بمنأى عن نفوذ السلطان ا لعثماني المسلم، ولا تربطهم به أي رابطة من الروابط التبعية و إفتتح المبشرون الأمريكيون بعض المدارس ومطبعة لطبع كتب تعليمية باللغة العربية[٢٨].

الإستثمار الرأسمالي الإستعماري

لعبت الإستثمارات الرأسمالية الأوروبية في الولايات العثمانية ثمة أدواراً هامة في تقليص هيئة مؤسسات الدولة ودفعها لإشهار إفلاسها وفرض مراقبة مالية على أداء الحكومات المالية، ودعم طوائف معينة بتعزيز قدراتها عن غيرها كل ذلك أدى إلى ضعف الدولة إلى أبعد مدى، وتنفذ طوائف دون غيرها، مما عرض الدولة إلى الإنهيار والزوال في أول حرب عالمية تشارك فيها. وكانت القارة الأوروبية قد عاشت تحولات إقتصادية وإجتماعية وسياسية خلفتها الثورة الصناعية وظهور الدولة القومية في القرن التاسع عشر، وكان من الطبيعية أن تنعكس هذه التحولات الأوروبية الفارقة على الدولة العثمانية وشعوبها.

فعندما وصل السلطان عبدالحميد إلى الحكم سنة ١٨٧٦ م، كانت الدولة العثمانية تواجه مشاكل كبرى داخلية وخارجية فالإقتصاد العثماني كان مُنهاراً إنهياراً تاماً تقريباً، فقد ظلت الإمبراطورية العثمانية بمعزل عن الثورة الصناعية وما صاحبها من تقدم إقتصادي وإجتماعي، تعيش أساساً حياة القرون الوسطى من حيث إقتصادياتها ونظمها الإجتماعية السياسية وتياراتها الفكرية.

وإذا أضفنا إلى ذلك أن الإمبراطورية العثمانية اضطرت إلى تحمل أعباء البيروقراطية المتزايدة التعقيد، والجيوش النظامية المتزايدة النفقات والبلاط والرئاسات الدينية وطبقات طفيلية كثيرة غير منتجة وعلى رأسها طبقة المحتسبين .. الخ. وهي أعباء لم تتحملها أية دولة من دول القرون الوسطى لإتضح لنا أنه لم يكن هناك أمل كبير في مقدرة الدولة العثمانية على البقاء طويلاً في عالم القرن العشرين فقد أدى تخلفها الإقتصادي إلى وقوعها فريسة للمد الإستعماري الجديد وليد الثورة الصناعية[٢٩].

كما شهد القرن التاسع عشر و أوائل القرن العشرين تدفقاً ملحوظاً للإستثمارات الرأسمالية الأوروبية على الدولة العثمانية وولاياتها شبه المستقلة، ومع حلول عام ١٩١٤ م، كانت مديونة لأوروبا بحوالي ٥٠٠ مليون ليرة نصفها ديون للحكومات، والباقي للإستثمارات الخاصة، وقد كان للدولة العثمانية ومصر أكبر نسبة من هذه القروض فقد بدأت الحكومات

العثمانية تحصل على قروض في عام ١٨٥٤ م.

وفي عام ١٨٧٥ م، عندما عجزت الدولة العثمانية عن تسديد الفوائد على ديونها كانت هذه الديون قد بلغت ٢٤٢ مليون ليرة فضلاً عن الديون غير المضمونة أو غير المعروفة وكانت مصر قد بدأت بالحصول على قروض قصيرة المدى، وحصلت على أول قرض لها عام ١٨٦٠ م، وعندما أشهرت إفلاسها عام ١٨٧٦ كانت ديونها تبلغ ١٠٠ مليون جنية، وتوصلت مصر في عام ١٨٨٠ والدولة العثمانية في العام ١٨٨١ م، إلى تسوية مع دائنيها حيث تم تخفيض ديونهما الرئيسية ونسبة الفوائد، وأُرغم كلا البلدين على قبول بعض أشكال المراقبة الدولية على خزائنهما فقد تم ذلك في مصر من خلال صندوق الدين، وفي الدولة العثمانية من خلال الإدارة العثمانية للديون.

وقد أتاحت هذه التدابير إستئناف الإستقراض، وبين عامي ١٨٨١ – ١٩١٤م،إستقرضت الدولة العثمانية ١٦٦ مليون ليرة تركية، وسُددت في الوقت نفسه مبلغاً مماثلاً من ديون قديمة، ورغم ذلك بقي عبء الديون ثقيلاً، وكانت فرنسا المستثمر الأوروبي الرئيسي في الديون العامة، فبحلول عام ١٩١٤ م، كانت لفرنسا ٦٠ ٪ من الديون العثمانية العامة بالمقارنة مع ٢٠ ٪ لألمانيا و ١٤ ٪ لبريطانيا، كما كانت فرنسا لديها ٤٥ ٪ من حصة الإستثمار الأجنبي الخاص في الدولة العثمانية و ٢٥ ٪ لألمانيا و ١٦ ٪ لبريطانيا[٢٠].

ومع أن إقتصاديات الدولة العثمانية كانت تقوم أساساً على الزراعة فإن هذا المصدر الهام للثروة القومية لم يلاحق التطور التكنولوجي فحسب ولكنه إستمر في عملية تدهور مطردة، ولم تكن الصناعة بأحسن حال من الزراعة فلم تستفد الدولة العثمانية من الثورة الصناعية، على العكس لقد عاشت كثيراً من نتائج هذه الثورة في المجتمعات الأوروبية، فقد عجزت الصناعة الحرفية التقليدية عن منافسة السلع الصناعية الأوروبية حتى في الأسواق التركية ذاتها، الأمر الذي أدى إلى إضعاف هذه الصناعات ثم إلى اندثارها، هذا العامل بمفرده، ألا وهو التخلف الا قتصادي العثماني، كان كفيلاً بأن يخضع الدولة العثمانية لنفوذ الدول الإستعمارية الكبرى إن لم يكن لسيطرتها .

هذا بالإضافة إلى أن الثورة الصناعية دفعت الدول الإستعمارية إلى التكالب للحصول على الموارد الاولية اللازمة للصناعة، كما دفعتها للسيطرة على الأسواق الخارجية لتصريف منتجاتها وكانت الدولة العثمانية مترامية الأطراف تمثل حقلاً خصباً لهذا الإستغلال الرأسمالي.

فقد كانت غنية بالثروات الطبيعية المعدنية والبترولية غير المستغلة كما أن إمكانياتها الزراعية كانت كبيرة ومتزايدة، الأمر الذي يجعل منها سوقاً استهلاكية ضخمة خصوصاً إذا عَنيت الدول الإستعمارية بإقامة شبكة من خطوط المواصلات البرية والحديدية وهو ما حدث في مصر والأناضول والشام والعراق.

ولعل التطرق لأهمية خطوط المواصلات يسوقنا إلى عامل هام من عوامل خضوع الدولة العثمانية للسيطرة الإستعمارية، ألا وهو موقعها الجغرافي الذي جعلها حلقة الإتصال بين الدول الأوروبية الصناعية والقارتين الآسيوية والأفريقية.

ففتح قناة السويس للملاحة كان الخطوة الأولى نحو إستعمار مصر، كذلك فإن سيطرة دول كبرى على الأقاليم الآسيوية التركية وبصفة خاصة سوريا وفلسطين والعراق هو بمثابة تهديد لمصالح الإمبراطورية البريطانية في المحيط الهادي والخليج العربي وهكذا فإن مجرد الموقع الجغرافي للدولة العثمانية سبغ عليها من الأهمية التجارية والإستراتيجية ما جعلها فريسة لتنافس الدول الإستعمارية الكبرى.

والجدير بالذكر أن طبيعة التجارة الخارجية التي كانت قائمة والإستثمارات الإستعمارية فرضت على الدولة العثمانية نمطا سلبياً في العلاقات الإقتصادية الدولية وهو إنفتاح السوق العثمانية من طرف واحد على السوق العالمي منذ عام ١٨٣٨ م، الأمر الذي أدى إلى إضعاف الإقتصاد العثماني أكثر مما هو كان عليه وإشهار الدولة إفلاسها وخلق المسألة الشرقية لتنظيم التدخل الإستعماري في الشؤون الداخلية العثمانية خاصة بين عامي ٧٥ - ١٨٧٨م.

وكان للضغط الأ وروبي على الدولة العثمانية تأثير حاسم على بنية الدولة، إذ كانت

أوروبا خلال القرن التاسع عشر هي التي قررت شكل دول البلقان التي برزت إلى حيز الوجود، والتي أخذت تنفصل تدريجياً عن الإمبراطورية العثمانية، وبين عامي ١٩١٤ - ١٩٢٣م، أعادت أوروبا تشكيل الشرق الأدنى بصورة تامة وقد كان لمبدأ حق تقرير المصير الذي أُدخل إلى الشرق الأدنى رغم إضعافه بواسطة مصالح القوى الأوروبية وطموحاتها ومقاومة شعوب الشرق لها تأثير ثوري على المنطقة.[٣١].

٤. الغـــزو الأوروبـــي:

أ. الإمتيازات والوصايا الأوروبية :

تقاطعت الإمتيازات التجارية التي حصلت عليها الدولة الأوروبية من الدولة العثمانية منذ أربعينيات القرن السادس عشر مع الوصايات الأوروبية بحماية الأقليات الدينية العثمانية.

فقد إعتمدت الدولة العثمانية العمل ب « نظام الإمتيازات التجارية » في عصر كانت لا تزال قوية فيه، وغير مضطرة في معظم الحالات لمنح مثل هذه الإمتيازات الأوروبيه، اللهم إلا إذا كانت تتبع عادات إمبراطورية بيزنطية ورثتها ضمن مواريث أخرى، ومع مرور الوقت وتقلب أحوال الدولة العثمانية من القوة إلى الضعف، تبدلت ثمة بنود المعاهدات وشروط الإمتيازات لتنتقص من السيادة العثمانية على أراضيها دون أن تحصل على معاملة بالمثل.

لقد أتاحت حرية التجارة البحرية المطلقة للدول الأوروبية إمكانيات هائلة لتوسعها في الموا نئ العثمانية دون رقابة أو جمارك تنقل من الولايات العثمانية وإليها كل أنواع البضائع والسلع، فضلاً عن الإمتيازات الجديدة التي كسبتها من خلال وصايتها على المسيحين العثمانيين من كاثوليك وأرمن وبروتستانت وأرثوذكس حتى إن القنصليات الأوروبية حَصّلت من المسيحيين العثمانيين مواطنين متميزين عن الآخرين، يتمتعون بحقين : حق الانتماء إلى نظام الملل العثماني، وحق الوصايا الأوروبية، ناهيك عن مكاسب وإمكانيات الإرساليات التبشيرية التي وضعت بين أيديهم سبل تطور علمي وتربوي ورفاه اجتماعي لا يحلم بها الرعايا المسلمون في سلطنتهم نفسها، لقد تحول مع الوقت وبفعل ذلك ولاء الرعايا المسيحيين من السلطان إلى أوروبا لأن الإمتيازات الأوروبية شملتهم فأصبحوا منفصلين ولهم معاملة خاصة في مجالي القضاء والإقتصاد فلا يحق للسلطات العثمانية تفتيش مسكن أحد الأجانب دون إذن من القنصل الأوروبي وبمعرفة الباب العالي، ولا يحق لها جباية أي ضرائب من المتاجر والمصانع والبنوك الأجنبية و إنعكس ذلك أيضاً على ولاء

الأقليات الدينية المشمولة بالوصاية الأوروبية حين إتجهت الحركات القومية والأقلوية إلى الدول الأوروبية بحثاً عن الحماية والدعم.

وكانت نتائج هذه الإمتيازات وخيمة جداً على السلطنة العثمانية، من حيث كونها كانت السبب الرئيسي في إستعمار أوروبا الإقتصادي للإمبراطورية العثمانية وحطمت إقتصادها بتقليص النظام الضريبي العثماني القائم على حماية التجارة المحلية ضد المنافسة الأجنبية، بل أن هذه الإمتيازات حالت دون قيام السلطنة بتنفيذ مشروعات إصلاحية واستنباط موارد مالية جديدة لمواجهة نفقات الإدارة والحكم.

لذلك أصبحت معاهدات الإمتيازات الأجنبية بمثابة مواثيق مجحفة بحق العثمانيين طالما لا يخضع الأوروبيون للسلطات العثمانية فقد أصبحوا وكأنهم يشكلون حكومات داخل الحكومات العثمانية[٢٢].

وفي السياق نفسه فإن تقييد السلطنة بنظام الإمتيازات قد جعل من سفراء الدول الأوروبية في الآستانة شركاء للدولة في قراراتها السياسية والإقتصادية والعسكرية أيضاً، ففرنسا بعدما إحتلت الجزائر عام ١٨٣٠م، أقدمت على إنزال قوات لها في لبنان عام ١٨٦٠م، بزعم حماية المسيحيين من الدروز وقد نالت تأييد بقية الدول الأوروبية في ذلك، لقد أرادت فرنسا بخطوتها هذه إفهام الدولة العثمانية بأنها تشاركها في شئونها الداخلية طالما الأمر يتعلق بالمسيحيين الذين منحتهم الدولة العثمانية نفسها حقوقاً للأوروبيين بحمايتهم والوصاية عليهم.

ومع الوقت تعقدت العلاقات العثمانية الأوروبية من خلال تعاقد وتشابك نظام الإمتيازات الذي اتخذ العمل به شكل التزام عثماني تفرضه المؤتمرات الدولية فقد قررت لائحة برلين لعام ١٨٧٦ م، التي أقرتها روسيا والنمسا وفرنسا وإيطاليا التشديد على الباب العالي لتعيين مجلس دولي لمراقبة أحوال المسيحيين في السلطنة وعقب ذلك مؤتمر لندن ١٨٧٧ م، الذي طالب السلطان هو الآخر بأن يقوم سفراء الدول الأوروبية في الآستانة بمراقبة أحوال النصارى في الإمبراطورية والسهر عليهم ولما رفض الباب العالي أعلنت

روسيا الحرب وهاجمت قواتها الأراضي العثمانية و إقتربت من العاصمة الآستانة ب ٥٠ كم[٢٤]، ولم تسؤ الأمور إلا بعد أن عقدت إتفاقية سان ستيفانو « في مارس ١٨٧٨ م، التي أقرت إستقلال الجيل الأ سود ورومانيا والصرب التي ضمت إليها، وتوالت المعاهدات والتنازلات الخطيرة (ففي معاهدة برلين ١٨٧٨ م، أقر السلطان العثماني إستقلال بلغاريا عن الدولة العثمانية[٢٥]، التي ترجع بدايتها الأولى إلى عهد السلطان سليمان القانوني وبالتحديد إلى معاهدة عام ١٥٥٣ م، التي و قعها هنري الثاني، إبن ملك فرنسا «فرانسوا الأول» : بخصوص الحرب البحرية، حيث نصت المعاهدة على بند يسمح فيه السلطان لسفير فرنسا بزيارة بيت المقدس ومقابلة الرهبان، وجعل الكاثوليك المستوطنين بأراضي الدولة العثمانية تحت حماية فرنسا.

وتوالت بعد ذلك التنازلات العثمانية في هذا الصدد، وفي عام ١٦٠٤ م، أضيفت للإتفاقيات بين السلطنة وفرنسا بنود خاصة بالمرسلين الأجانب والعمل التبشيري، وذلك في عهد السلطان أحمد خان الأول (١٦٠٤ - ١٦١٧م) وهكذا حصل العمل التبشيري وللمرة الأولى على ترخيص رسمي للعمل داخل الإمبراطورية .

وأصبحت من عادة الدول الأوروبية إستغلال الأحداث التي تلم بالسلطنة لتحرير شروط خاصة بالحماية والوصاية على المسيحيين، فبعد أن خسرت الجيوش العثمانية أمام الجيش النمساوي وفرضت معاهدة كارلوفتش، في يناير ١٦٩٩ م، اشترطت النمسا إضافة بند للمعاهدة وهو البند (١٣) الذي ينص على السماح للنمسا بحراسة الأماكن المقدسة في القدس وغيرها.

وتكمن خطورة الوصايا الغربية على المسيحيين العثمانيين في الصلاحيات القانونية للقنصليات الأجنبية والمحاكم الخاصة والضمانات التجارية والإعفاءات الضريبية وفرص التعليم في مدارس الإرساليات والسفر المجاني لأ وروبا وتتضح هذه الصلاحيات المطلقة للوصايا الأوروبية مثلاً في مرسوم صادر في إبريل ١٦٤٩ م، عن لويس الرابع عشر، يقضي بوضع الطائفة المارونية تحت الحماية الفرنسية مما سمح لفرنسا بلعب دور كبير ومؤثر في

الولايات العثمانية[٢٧].

وإذا كان لويس الرابع عشر قد اعتبر نفسه بإذن من السلطان العثماني مسؤولاً عن رعاياه المسيحيين الكاثوليك في البداية، فقد تطورت هذه الإمتيازات بمرور الوقت مع ضعف السلطنة لتصبح حقوقاً مكتسبة للفرنسيين خاصة والأوروبيين فيما بعد عامة، حتى بات السلطان لا يحكم عملياً في سلطنته غير رعاياه المسلمين، وتم للأوروبيين احتكار التجارة الداخلية والخارجية والصناعة والأسواق على حساب الوطنيين وازدهرت أحوال المتعاونين مع القنصليات الأجنبية، وآل نظام الملل العثمانية بسبب الضغط الأوروبي وقدرة المسيحية الأوروبية على استقطاب المسيحيين العثمانيين لخدمة مصالحها وعلى حساب السلطنة[٢٨].

وهكذا أتاحت الوصاية الأوروبية على المسيحيين العثمانين سبل اختراق أوروبي للبنية المجتمعية العثمانية، وذلك بتحويل نظام الملل العثماني، من نظام مثالي للتعددية والحريات الدينية والسياسية، في عصر عرف بحدة الصراعات والاضطهادات الدينية إلى نظام ساهم بفعل تسامحه وخصوصيته إلى تسهيل ربط هذه الملل بالدول الأوروبية - فقد تحول ولاء أعداد كبيرة من المسيحيين العثمانية إلى أوروبا نتيجة المنافع التي كانوا يتمتعون بها عن طريق القنصليات الأوروبية والارتباطات الكنسية ومع الوقت فقد هؤلاء هويتهم العثمانية ليلتحقوا بالهويات الأوروبية التي يؤكدها قانون الوصايات ونظام الإمتيازات الأجنبية، لأن الا متياز الذي منح لفرنسا قد اتسع ليشمل دولاً أوروبية أخرى مثل النمسا وألمانيا وروسيا، كل هذه الدول ادعت حقوقاً لها في حماية المسيحيين العثمانيين فقد ارتبطت مصالح المسيحين الكاثو ليك بفرنسا والنمسا، ومصالح الروم الإرثوذكس بروسيا القيصرية.

ولم يقتصر الأمر على المسيحيين بل تعداه بمرور الوقت ليشمل بتأثيراته السلبية طوائف وأمراء مسلمين محليين لهم وزن سياسي عال بالنسبة للدولة العثمانية، عندما هيأت لهم الدول الأوروبية كل سبل التناقض مع الدولة العثمانية، ومنحتهم كل ما يحتاجونه من تحديث مؤسساتهم إلى دعمهم العسكري والتقني لكي يقوموا بما أطلقوا عليه الحركات

الإستقلالية، من أمثال بايات تونس ومحمد علي في مصر، وفخر الدين المعني الثاني بلبنان رغم أن الدول الأوروبية لم تتردد في محاربة مثل هذه التجارب التي نالت تشجيعها الإنفصالي إذا ما تعارضت مع مصالحها الإستعمارية(٣٩).

وهكذا نجحت القنصليات الأجنبية في الدولة العثمانية بفضل الإمتيازات الأوروبية والمعاهدات الدولية والتنظيمات العثمانية من تحويل نظام الحماية الدينية إلى شبكة من المصالح والحماية الإقتصادية والسياسية والثقافية للطوائف المسيحية التي حصل متنفذيها على الوظائف والعقود والرعوية الأوروبية، بالإضافة إلى أن نظام الملل العثماني ومواد التنظيمات قد أسهمت في الوقت نفسه في ازدياد التكتل الطائفي عندما منحت رجال الدين صلاحيات كثيرة مكنتهم من صيانة مفاهيم الطائفة فسهلت بذلك مهمة الاختراق الغربي للمجتمعات العثمانية وأضحت مؤسسات الدولة كأنها متفرغة للفصل بين التكتلات الطائفية والدول التي تحميهم، ولم تحاول حتى حماية رعاياها الأرثوذكس من استهداف الإرساليات الكاثوليكية مما مهد الذرائع لروسيا للتدخل بحجة حمايتهم.

وإذا كانت الضغوط والتدخلات الأوروبية المتذرعة بالإمتيازات التجارية والسياسية والدينية هي التي أجبرت الدولة العثمانية دائماً على إجراء إصلاحات متنوعة خاصة فيما يتعلق بحقوق الأقليات والطوائف الدينية، بدءً بخط شريف كلخانة، عام ١٨٣٩، ومروراً بالخط الهمايوني عام ١٨٥٦ م، فإن تلك الضغوط هي التي فرضت أيضاً على الدولة العثمانية بإقرار الدستور عام ١٨٧٦ م، والعمل به عشية إنعقاد مؤتمر الآستانة ٧٦ - ١٨٧٧م، للسفراء الأوروبيين للبحث في تحسين أحوال الرعايا المسيحيين في الدولة العثمانية وتجنباً لنشوب الحرب بينها وبين روسيا التي عينت نفسها حامية للرعايا المسيحيين العثمانيين(٣٨).

كل هذا دفع الباب العالي إلى الأخذ بعين الاعتبار و بإجتهاد أكثر، موضوع وحدة الدولة ولقد أجبر الحكام العثمانيين على التعجيل في إتحاد الجماعات والأقليات لمنع نوازع الإنفصالية ولتلبية كل حق من حقوق الأقليات الذي أصبح إجبارياً في النظام العالمي

للقرن التاسع عشر، مستهدفاً منح المساواة لجميع المواطنين دون تمييز في العرق أو الملة أو الدين.

كان على الأقليات أن تتحد ضمن إطار الملل العثماني ومن الممكن إعتبار ذلك نسخة مطابقة عن الإتحاد النمساوي – الهنغاري، أو عن الكومنولث البريطاني وحل محل النظام القديم الذي إحتوى قسمة واضحة بين الأمم الإسلامية الحاكمة وغير الإسلامية الخاضعة مساواة تامة بين الطوائف و القوميات، وإن كانت إستمرت المحافظة على أجزاء النظام العثماني الأ ساسية: إعلان الإسلام على أنه دين الدولة الرسمية، وبقاء اللغة التركية وسيلة التواصل المشتركة وتم إعادة اللغة التركية واللغة العثمانية، وذلك من أجل تجنب الاتهامات الوطنية وللتأكيد على العثمنة لأول مرة في التاريخ(٤٠).

وباءت جميع التدابير الإحترازية التي حاولت الدولة العثمانية مراراً تنفيذها - لتقليص تأثير الإمتيازات الأجنبية على سيادتها وتكاملها الاجتماعي، فوق القومي ووحدة أراضيها- بالفشل، وحاولت جمعية الإتحاد والترقي الحاكمة عقب الإنقلاب الدستوري عام ١٩٠٨ م، إلغاء نظام الإمتيازات الاجنبية ولكن محاولتهم اخفقت، بيد أنه بعيد اندلاع الحرب العالمية الأولى بشهر واحد أرسلت الحكومة العثمانية منشوراً في ١٩١٤/٩/٩م، إلى سفراء الدول الأوروبية في إستانبول تبلغهم فيه أنها قررت إلغاء نظام الإمتيازات الأجنبيه إعتباراً من أول أكتوبر من نفس العام، ورد السفراء بمذكرة في اليوم التالي يحتجون فيها على قرار الحكومة، ويعلنون تمسك حكوماتهم ببقاء ذلك النظام سارياً، ولما دخلت الدولة العثمانية الحرب العالمية الأولى في الخامس من نوفمبر ١٩١٤ م، منضمة إلى دولتي الوسط، ألمانيا والإمبراطورية النمساوية المجرية، ضد بريطانيا وحليفاتها، أعلنت دولتا الوسط قبولها إلغاء نظام الإمتيازات الأجنبية غير أنه وبُعيد إنتهاء الحرب بهزيمة الدولة العثمانية فيها، قررت بريطانيا وحليفاتها في معاهدة سيفر التي فرضتها على الدولة العثمانية (١٩٢٠/٨/١٠) الإبقاء على نظام الإمتيازات الأجنبية (المادة/٢٦١) عقاباً وإذلالاً لها، وبفضل نجاح الحركة الكمالية فيما بعد استبدلت معاهدة سيفر، بمعاهدة جديدة هي

معاهدة لوزان (١٤/٧/١٩٢٣) تقرر فيها إلغاء نظام الإمتيازات الأجنبية وبذلك تخلصت تركيا الحديثة منها، أما سوريا ولبنان والعراق وفلسطين، فقد أُلغي فيها نظام الإمتيازات الأجنبية عقب إنفصال هذه الولايات العربية عن الدول العثمانية بعد الحرب العالمية الأولى ووضعها تحت الإنتداب الفرنسي والبريطاني وفقاً للمادة (٢٢) وإن ظلت الإمتيازات الأجنبية سارية في مصر إلى آخر عام ١٩٤٩م [٤٠].

ب . الإحتلال العسكري :

حتى مطلع القرن التاسع عشر لم تكن الولايات العثمانية العربية قد واجهت ضغطاً مباشرة من الإستعمار الأوروبي العسكري، بإستثناء الحملة الفرنسية على مصر والشام في أخريات القرن الثامن عشر، ورغم فشلها الذريع إلا أنها دقت ناقوس الخطر للمنافس الأوروبي الإستعماري لها – انجلترا – حيث لفتت الحملة الفرنسية أنظارها على الخطر المحدق بإمبراطوريتها في الشرق الأقصى، خاصة بعد إتفاق نابليون مع قيصر روسيا عام ١٨٠٧ م، على إحتلال الهند، فركزت إنجلترا على السيطرة على الطرق المؤدية للهند فحاولت غزو مصر في العام نفسه، بالتحالف مع بقايا المماليك ولكن حملتها العسكرية بقيادة فريزر فشلت، وإن كانت نجحت في إحكام سيطرتها على طريق الفرات و الخليج العربي بالإستيلاء على مسقط عام ١٨٠٠ م، ثم على البحرين، ولم يمض عام ١٨٠٢ م، إلا وكانت قد إحتلت عددا من الثغور والمشيخات على الساحل الجنوبي لجزيرة العرب وعلى ساحلي الخليج العربي، مغررة بمشايخ وسلاطين المنطقة ليعقدوا معها معاهدات وإتفاقيات سرعان ما تحولت إلى قبول بالإحتلال العسكري السافر ثم إستولت على عدن عام ١٨٣٩ وبسطت حمايتها على سلطنة لحج والمحميات التسع ولم ينته القرن التاسع عشر حتى أتم الإنجليز إحكام جميع حلقات السلسلة الإستعمارية التي طوقت الولايات العربية بعد أن تم لها شراء حصة مصر في قناة السويس عـام ١٨٧٥ م، وإحـتلال مـصر عام ١٨٨٢ م، وفرض حمايتها على إمارة الكويت عام ١٨٨٩ م.

وبعد الإحتلال الفرنسي للجزائر عام ١٩٣٠ م، توقف الزحف الأوروبي على الولايات العربية قرابة نصف قرن بسبب اشتداد وحدة التنافس بين الدول الأوروبيةعلى تقسيم ولايات الدولة العثمانية وما جر هذا التنافس من حروب ومؤتمرات ومعاهدات إزدحم بها تاريخ الدولة العثمانية في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، وإنتهجت هذه الدول سياسة التعويض وسياسة المصالحة على حساب الدولة العثمانية في مؤتمر برلين عام ١٨٧٨ بتقسيم أقاليمها فيما بينها، فإحتلت فرنسا تونس عام ١٨٨١ م، وإحتلت بريطانيا

مصر في العام التالي وكان قد سبق فرض الحماية والمراقبة المالية على هاتين الولايتين العثمانيتين شبة المستقلتين بانتهاج سياسة التغلغل السلمي التي كان من مظاهرها التدخل في الشئون المالية لحكومتي تونس والقاهرة وتقديم قروض أوروبية ضخمة ومتعاقبة لهما بحيث عجزتا عن سداد القروض وفوائدها ثم تدخلت الدولتان سياسياً وأعقب هذا التدخل الغزو العسكري.

ولما طلبت الحكومة البريطانية عام ١٨٩٦ م، من الحكومة المصرية إسترداد السودان من المهديين، اشتركت بريطانيا بقوات رمزية في الحملة المصرية للإسترداد واتخذت من هذا الإشتراك الحربي الرمزي ذريعة لإقامة حكم ثنائي بريطاني / مصري، في السودان عام ١٨٩٩ م، وكان الحكم الثنائي في حقيقة أمره فصلاً فعلياً بين شطري الوادي وإستئثاراً من بريطانيا بالانفراد في حكم السودان.

وأيضاً إحتلت إيطاليا طرابلس الغرب وبرقة عام ١٩١١ م، وفي بداية إندلاع الحرب العالمية الأولى إحتلت العراق، بدأت بالبصرة والجنوب حتى تمكنت بعد سنوات من إحتلال بغداد والموصل عام ١٩١٧ م، وأيضاً فلسطين وفي هذه الأثناء إحتلت القوات الفرنسية كل من سورية ولبنان وما إن انتهت الحرب العالمية الأولى بهزيمة ومن ثم سقوط ا لدولة العثمانية حتى تقاسمت الدول الأوروبية ما تبقى من أقاليم عربية – عدا اليمن والحجاز ونجد – بعد أن كانت أقاليم عربية تشكل كتلة عربية بصورة غير رسمية في نطاق الدول العثمانية أصبحت أقاليم تحت الإنتداب أو تحت الإحتلال، أو تحت الحماية، وغدت هذه الأقاليم تواكب السياسة الأوروبية في خدمة مصالحها العسكرية والسياسية والإقتصادية وتحكم بقرارات تصدر من عواصم أوروبا مثل لندن وباريس وروما [٤١]، ولعل المساهمة الرئيسية للإحتلال الأوروبي للولايات العربية في تأجيج الصراع القومي بين العرب والأتراك أن قوات الإحتلال وقادتها كانت تحرض الجماعات الدينية والقومية ضد بعضها البعض وفقاً للمصالح الإستعمارية فنجحت الإحتلالات في تحريض وتحريك حكام وأمراء وأشراف الولايات العربية كالدمى، وعشية وأثناء الحرب العالمية الأولى ولعل إستخدامها للشريف

حسين وأبناءه خير دليل على ذلك تحت الإحتلال أو تحت الحماية، وغدت هذه الأقاليم تواكب السياسة الأوروبية في خدمة مصالحها العسكرية والسياسية والإقتصادية وتحكم بقرارات تصدر من عواصم أوروبا مثل لندن وباريس وروما [٤٢].

إتفاقية سايكس / بيكو.

واجهت بريطانيا موقفاً عصيباً في المنطقة العربية منذ بداية عام (١٣٣٤ هـ - ١٩١٥ م) أثناء الحرب العالمية الأولى، بعد أن فشلت حملتها العسكرية في العراق وزاد ضغط القوات التركية على منطقة قناة السويس، وكذلك فشلت الحملة البريطانية ضد منطقة المضايق التركية، هذا الأمر جعل تعاون العرب مع القوات البريطانية أمراً حيوياً للغاية، لذا عملت بريطانيا على إستمالة الشريف حسين (حاكم الحجاز) إليها، وبدأت بين الجانبين مكاتبات ومراسلات إستمرت (١٨) شهراً عرفت باسم «مراسلات الحسين/ مكماهون»، كانت بريطانيا تهدف من ورائها إلى دفع العرب إلى الثورة على الأتراك، أما الحسين فكان يهدف إلى إقامة دولة عربية تشمل العراق والشام والحجاز يتولى هو حكمها.

وكان تضارب مصالح الدول الأوروبية الحليفة في المنطقة العربية سبباً قوياً في إيجاد الشكوك وعدم الثقة بين هؤلاء الحلفاء، وهو ما يؤثر سلباً على موقفهم في الحرب، فروسيا تطمع في إدخال القدس وفلسطين ضمن نفوذها، نظراً لوجود رجال الدين والكنائس الأرثوذكسية بها، بينما فرنسا تسعى نحو تثبيت نفوذها في منطقة بلاد الشام خاصة سوريا، وكان ذلك باعثاً لتخوف الحكومة البريطانية إذ أن الوجود الفرنسي والروسي على هذا النحو يحرمها من خليج (عكا – حيفا) المنفذ الرئيسي للعراق على البحر المتوسط كما أن بريطانيا لن ترضى أن ترى فرنسا أو روسيا على مقربة من قناة السويس، لأن ذلك يهدد طرق مواصلاتها مع الهند.

أما فرنسا فقد جاءت ظروف الحرب العالمية الأولى لتزيد مخاوفها من السياسة البريطانية، ذلك أنه بعد فشل حملة الدردنيل « رأى القائد الإنجليزي كتشنر أنه لكي

يستطيع الحلفاء إرجاع جزيرة غاليبولي، فإنه لا بد من إنزال (١٠٠) ألف جندي في ميناء الإسكندرونة، ثم تبدأ قوات الحلفاء التغلغل من هناك نحو الأراضي التركية، لأن ذلك يضمن قطع طريق المواصلات التركية من وسطها، فيحدث ارتباك في عمليات الإمداد والتموين للجيش التركي الذي سيضطر للتسليم بعد محاصرته، إلا أن فرنسا نظراً لعجزها عن تنظيم مثل هذه الحملة الكبيرة رفضت الموافقة على هذه العملية في سوريا للخطر على مصالحها، لأن إحتلال الجيش البريطاني لسوريا سيعمل على تقليل النفوذ بها، ويدفع السوريين إلى التحالف مع الإنجليز ظناً منهم أن نجم فرنسا قد أفل.

والمعروف أن فرنسا لها أطماع قديمة في سوريا، منذ عام (١٢٧٧ - ١٨٦٠م) حيث عملت على التغلغل المالي والثقافي في هذه المنطقة وكانت مدارسها في لبنان وحدة لا تقل عن(٣٠٠) مدرسة فلما جاءت الحرب العالمية الأولى، وجدت فرنسا فيها فرصة لإقامة إمبراطورية فرنسية في آسيا تكون قاعدتها بلاد الشام.

وأمام هذا التعارض في المصالح لم تجد هذه الدول الإستعمارية أمامها من سبيل إلا التباحث فيما بينهما وتحديد مناطق نفوذ كل دولة حتى تزول أسباب الشكوك والخلافات، لتسير المعارك الحربية على الوجه الذي ترغب فيه هذه الدول.

وبينما العرب يسعون بكل قوتهم للحصول على إعتراف بحقهم في تأسيس دولة عربية، كانت تجري سراً مفاوضات بين دول الوفاق (بريطانيا وفرنسا وروسيا) حول إقتسام الدولة العثمانية بما فيها البلاد العربية، ومما يلفت النظر أن هذه الدول كانت تنتقد ألمانيا صباح مساء لخرقها حرمة المعاهدات والعقود الدولية، وتعلن لها أن تلقي السلاح حتى تعيد ألمانيا إلى رشدها، وتحملها على احترام المواثيق الدولية.

وفي جمادى الآخرة ١٣٣٣ هـ / إبريل ١٩١٥ م، تم التوقيع على إتفاق سري بين بريطانيا وفرنسا وروسيا نص على حق روسيا في الاستيلاء على المضايق التركية والمناطق المجاورة لها، وهي بحرا مرمرة والدرنديل وجزء من شاطئ آسيا الصغرى، مقابل أن تصبح القسطنطينية مدينة حرة، وضمان حرية الملاحة في منطقة المضايق، وأن تعترف روسيا

بحقوق بريطانيا وفرنسا الخاصة في أقاليم تركيا الآسيوية، على أن تحدد هذه الحقوق فيما بينهما بمقتضى إتفاق خاص، كذلك أن تخضع الأماكن المقدسة وشبة الجزيرة العربية لحكم إسلامي مستقل، وأن يضم جزء من إيران إلى منطقة النفوذ البريطانية [٤٢].

وبينما كانت المفاوضات تجري على هذا المنوال بين العواصم الثلاث، تم توقيع إتفاق آخر سري ضم هذه الدول بالإضافة إلى إيطاليا، وكان الهدف منه إغراء إيطاليا على الدخول في الحرب إلى جانب دول الوفاق.

(وفي المحرم ١٣٣٤ هـ/ نوفمبر ١٩١٥ م) عينت الحكومة الفرنسية المسيو « جورج بيكو» قنصلها العام السابق في بيروت مندوباً سامياً لمتابعة شؤون الشرق الأدنى، ومفاوضة الحكومة البريطانية في مستقبل البلاد العربية، ولم يلبث أن سافر إلى القاهرة، واجتمع بالسير مارك سايكس، المندوب السامي البريطاني لشؤون الشرق الأدنى، بإشراف مندوب روسيا، أسفرت عن إتفاقية عرفت باسم «إتفاقية القاهرة السرية» ثم انتقلوا إلى مدينة بطرسبرغ الروسية، وأسفرت هذه المفاوضات عن إتفاقية ثلاثية لتحديد مناطق نفوذ كل دولة على النحو التالي:

المادة الأولى :

إن فرنسا وبريطانيا العظمى مستعدتان أن تعترفا وتحميا أي دولة عربية مستقلة أو حلف دول عربية تحت رئاسة رئيس عربي في المنطقتين (أ) – داخلية سوريا، (ب) داخلية العراق، المبينتين بالخريطة الملحقة، ويكون لفرنسا في منطقة (أ) والأنجليز في منقطة (ب) حق الأولوية في المشروعات والقروض المحلية، وتنفرد فرنسا في منطقة (أ) وأنجلترا في منطقة (ب) بتقديم المستشارين والموظفين الأجانب بناءً على طلب الحكومة العربية أو حلف الحكومات العربية.

المادة الثانية :

يباح لفرنسا في المنطقة الزرقاء (شقة سوريا الساحلية) والأنجليز في المنطقة الحمراء (شقة العراق الساحلية من بغداد حتى خليج فارس) إنشاء ما ترغبان فيه من شكل الحكم مباشرة أو بالواسطة أو من المراقبة بعد الإتفاق مع الحكومة أو حلف الحكومات العربية.

المادة الثالثة :

تنشأ إدارة دولية في المنطقة السمراء (فلسطين) يعين شكلها بعد استشارة روسيا بالإتفاق مع بقية الحلفاء وممثلي شريف مكة.

المادة الرابعة :

تنال إنجلترا ما يأتي :-

١. ميناء حيفا وعكا.

٢. يضمن مقدار محدود من ماء دجلة والفرات في المنطقة (أ) للمنطقة (ب) وتتعهد حكومة جلالة الملك من جهتها بألا تدخل في مفاوضات ما مع دولة أخرى للتنازل عن قبرص إلا بعد موافقة الحكومة الفرنسية مقدماً.

المادة الخامسة :

تكون إسكندرونة ميناءً حراً لتجارة الإمبراطورية البريطانية ولا تنشأ معاملات مختلفة في رسوم الميناء، ولا ترفض تسهيلات خاصة للملاحة والبضائع البريطانية وتباح حرية النقل للبضائع الإنجليزية عن طريق إسكندرونة وسكة الحديد في المنطقة الزرقاء سواء كانت واردة إلى المنطقة الحمراء أو المنطقتين (أ) و (ب) أو صادرة منها، ولا تنشأ معاملات مختلفة – مباشرة أو غير مباشرة على أي سكة من سكك الحديد أو في أي ميناء من موانيء المناطق المذكورة تمس البضائع والبواخر البريطانية.

وتكون حيفا ميناء حراً لتجارة فرنسا ومستعمراتها والبلاد الواقعة تحت حمايتها ولا يقع

اختلاف في المعاملات ولا يرفض إعطاء تسهيلات للملاحة والبضائع الفرنسية ويكون نقل البضائع الفرنسية حراً بطريق حيفا وعلى سكة الحديد الإنجليزية في المنطقة السمراء، سواء كانت البضائع صادرة من المنطقة الزرقاء أو الحمراء أو المنطقة (أ) أو المنطقة (ب) أو واردة إليها ولا يجرى أدنى اختلاف في المعاملة بالذات أو بالتبع يمس البواخر الفر نسية في أي سكة من السكك الحديد ولا في ميناء من الموانئ في المناطق المذكورة .

المادة السادسة :

لا تمد سكة حديد بغداد في المنطقة (أ) إلى ما بعد الموصل جنوباً ولا في المنطقة (ب) إلى ما بعد سامرا شمالاً إلى أن يتم إنشاء خط حديدي يصل بغداد بحلب ماراً بوادي الفرات ويكون ذلك بمساعدة الحكومتين.

المادة السابعة :

يحق لبريطانيا العظمى أن تنشئ وتدير وتكون المالكة الوحيدة لخط حديدي يصل حيفا بالمنطقة (ب)، ويكون لها ما عدا ذلك حق دائم بنقل الجنود في أي وقت كان على طول هذا الخط ويجب أن يكون معلوماً لدى الحكومتين أن هذا الخط يجب أن يسهل إتصال حيفا ببغداد وأنه إذا حالت دون إنشاء خط الإتصال في المنطقة السمراء مصاعب فنية نفقات وافرة لإدارته تجعل إنشاءه متعذراً فالحكومة الفرنسية تكون مستعدة أن تسمح بمروره في طريق «بربورة ، أم قيس ، ملقى ، إيدار ، غسطا ، مغاير» قبل أن يصل إلى المنطقة (ب).

المادة الثامنة :

تبقى تعريفة الجمارك التركية نافذة عشرين سنة في جميع جهات المنطقتين الزرقاء والحمراء والمنطقتين (أ) و (ب) فلا تضاف أي علاوة على الرسوم ولا تبدل قاعدة التثمين في الرسوم بقاعدة أخذ العين، إلا أن يكون بإتفاق بين الحكومتين ولا تنشأ جمارك داخلية

– بين أية منطقة وأخرى من المناطق المذكورة أعلاه وما يفرض من رسوم الجمرك على البضائع المرسلة إلى الداخل يدفع في الميناء ويعطى لإدارة المنطقة المرسلة إليها البضائع.

المادة التاسعة :

من المتفق عليه أن الحكومة الفرنسية لا تجري مفاوضة في أي وقت كان للتنازل عن حقوقها، ولا تعطي مالها من الحقوق في المنطقة الزرقاء لدولة أخرى إلا للدولة أو حلف الدول العربية بدون أن توافق على ذلك سلفاً حكومة جلالة الملك التي تتعهد للحكومة الفرنسية بمثل هذا فيما يتعلق بالمنطقة الحمراء.

المادة العاشرة :

تتفق الحكومتان الإنجليزية والفرنسية بصفتهما، حاميتين للدولة العربية على ألا تمتلكا ولا تسمحا لدولة ثالثة أن تمتلك أقطاراً في شبه جزيرة العرب، أو تنشئ قاعدة بحرية في الجزائر على ساحل البحر الأبيض الشرقي على أن هذا لا يمنع تصحيحاً في حدود عدن قد يصبح ضرورياً لسبب عداء الترك الأخير.

المادة الحادية عشرة :

تستمر المفاوضات مع العرب بإسم الحكومتين بالطرق السابقة نفسها لتعيين حدود الدولة أو حلف الدول العربية .

المادة الثانية عشرة :

من المتفق عليه عدا ما ذكر أن تنظر الحكومتان في الوسائل اللازمة لمراقبة جلب السلاح إلى البلاد العربية.

وهكذا تم تقسيم المنطقة العربية بين الدول الإستعمارية الكبرى، بمقتضى هذه الإتفاقية التي وصفها بعض المؤرخين الأوروبيين بأنها ليست صورة للجشع فحسب، بل صورة مرعبة

للمخادعة، إذ عملت على تفتيت رقعة المنطقة العربية وتقسيمها، كما أنها حوت على متناقضات بين مختلف المعاهدات السرية التي أبرمت في ذلك الوقت، فمثلاً إتفاق الحسين – مكماهون الذي تعهدت بريطانيا فيه بجعل فلسطين جزءاً من الدولة العربية أهمل وأغفل، وأصبحت فلسطين بمقتضى سايكس – بيكو تحت إدارة دولية وإمعاناً في التناقض وعدت بريطانيا بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، وهذا يؤكد أن الحكومة البريطانية لم تكن جادة في التقيد بهذه الوعود، فهي لم تقدم عليها إلا كجزء من مجهودها الحربي ضد الدولة العثمانية، ولكن هدفها الحقيقي هو فرض سيطرتها التامة على المنطقة.

ومن المتناقضات الأخرى أن الإعتراف بدولة عربية مستقلة يتعارض مع السيطرة البريطانية والفرنسية، إذ كان سكان سوريا والعراق أكثر تطوراً من المناطق الداخلية التي ستقام فيها الدولة العربية، وهو ما كانت تدركه فرنسا، إذ أن إستقلال هذه الدولة سيحدث تأثيراً عميقاً في المناطق الساحلية، ويثير عدداً من المشاكل في إدارتها، كما أنه من الطبيعي أن تطالب حكومة الداخل بالمنطقة الساحلية، خاصة أن جميع سكانها من العرب، ومن جهة ثانية فإن سكان الساحل سيعمدون إلى المطالبة بتأسيس حكومة مستقلة ويطالبون بالإستقلال، وكان ذلك وراء محاولات فرنسا للتخلص من هذه الإتفاقية[٤٤].

والمعروف أن إتفاقية سايكس – بيكو تمت في سرية تامة وبمعزل عن الشريف حسين الذي لم يكن يعلم عنها شيئاً رغم أن سايكس وبيكو إجتمعا مع الشريف حسين بعدها بأيام وطلبا منه ضرورة مساعدة العرب للحلفاء في الحرب، ولم يعلم الشريف بالإتفاقية إلا بعد قيام الثورة البلشفية في روسيا سنة (١٣٣٦ هـ / ١٩١٧ م) وإعلان البلاشفة عن المعاهدات السرية التي وقعتها روسيا القيصرية، ومن بينها إتفاقية سايكس بيكو ولم يصدق الشريف حسين هذه الإتفاقية وسارع بتقديم إحتجاج إلى السلطات البريطانية لكنها طمأنته بأنها ملتزمة بالعهود التي قطعتها معه، فمضى في تأييدها ومساندتها وإستمر في ثورته ضد الأتراك.

وقد عملت بريطانيا بعد الحرب العالمية الأولى على التحرر تدريجياً من التعهدات

والإتفاقيات التي قطعتها على نفسها أثناء الحرب، ومنها إتفاقية سايكس – بيكو، فأبرمت مع فرنسا في (ربيع الأول ١٣٣٧ هـ/ ديسمبر ١٩١٨ م) إتفاقاً لتعديلها بما يتفق والأمر الواقع في المنطقة، وبمقتضى هذا الإتفاق دخلت منطقة الموصل في دائرة النفوذ البريطاني في مقابل حصول فرنسا على نصيب في الثروة البترولية في هذه المنطقة[٤٥].

الهوامش :

1. Mehmet Akif: Safahat. Kutlur. Be Kanligi. 1988 P.10

٢. معهد البحوث والدراسات العربية : المرجع السابق، ج ١ ، ص ١٥٨

3. Faith Kursunde. S. 249. P.11

٤. إداورد سعيد « الإستشراق » المعرفة السلطة الانشاء، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت ط٤ ، ١٩٩٥ – ترجمة كمال ابوديب، ص ٨٠ .

٥. المرجع نفسه، ص ٨١

٦. المرجع نفسه، ص ٢١٤

٧. المرجع نفسه، ص ٢١٥

٨. الأب لويس شيخو، «تاريخ الأداب العربية»، منشورات دار الشرق، بيروت ١٩٩١ ، ط ٣ ، ص ١١

٩. لويس شيخو : المرجع نفسه، ص ١٢

10. Faith Kursunds. S. 249. P.11

١١ . إداورد سعيد : المرجع نفسه، ص ١٠٨

١٢ . إداورد سعيد : المرجع نفسه، ص ١١٣

١٣ . المرجع نفسه، ص ١١٤

١٤ . المرجع نفسه، ص ١١٧

١٥ . محمود حمدي زقرقزوق : المرجع نفسه، ص ٧١ – ٨٣

١٦ . قيس جواد العزي : المرجع نفسه، ص ٢٨

١٧ . قيس جواد العزي : المرجع نفسه، ص ٢٨

18. Enoyclopedie de Islam P. 927

١٩ . النفزاوي : المرجع نفسه، ص ١٢٨ – ١٢٩

٢٠ . أحمد السعيد سليمان : التيارات القومية والدينية في تركيا المعاصرة : دار المعرفة

القاهرة ١٩٦١، ص ٢٢ - ٢٣

٢١ . النفزاوي : المرجع نفسه، ص ١٣٣- ١٣٤

٢٢ . النفزاوي : المرجع نفسه، ص ١٢٨ - ١٢٩

٢٣ . أحمد السعيد سليمان : المرجع نفسه، ص ٢٢ - ٢٣

٢٤ . عبد العزيز الشناوي : المرجع نفسه، ج ٢ ، ص ٧٤٥

٢٥ . لويس شيحو : المرجع نفسه، ص ٤٨

٢٦ . محمد ناصر النفزاوي : التيارات الفكرية السياسية في السلطة العثمانية : ١٨٣٩- ١٩١٨ «كلية العلوم الإنسانية» تونس ٢٠٠١، ط ١ ، ص ٣٠

٢٧ . مالكوم باب « نشوء الشرق الأدني الحديث : ١٧٩٢ - ١٩٢٣» ترجمة خالد الجبيلي - دار الأهالي، دمشق، ١٩٩٨، ط ١ ، ص ٢٢٠.

٢٨ . عبد العزيزالشناوي : المرجع نفسه، ص ٨١٥ - ٨١٧

٢٩ . سمعان بطرس فرح « العلاقات السياسة والدولية في القرن العشرين « الجزء الأول ١٨٩٠ - ١٩٨٠ - «مكتبة الانجلو المصرية »، القاهرة ، ١٩٨٠ ، ط ٢ ، ص٥٥

٣٠ . مالكوم ياب : المرجع نفسه، ص ٤٦ - ٤٧

31. Farlem E.M: Turkey The Great Powerg The Bagdad Railways. A Study In Jmperilism- Busselle & Russl. New York 1966 - P9-28

٣٢ . مالكوم ياب : المرجع نفسه، ص ٤٦ - ٤٧

33. Dimitri Kitsikes. L'E Mpire ottoman. Paris: Pue 1985. P. 114 - 122

٣٤ . عبدالعزيز الشناوي : المرجع نفسه، ج ٣ ، ص ٧٥٠ - ٧٥١

٣٥ . محمد فريد « تاريخ الدولة العثمانية العليا « دار النفائس» بيروت ١٩٨٦، ط ٥، ص ٦٣٩

٣٦ . قيس العزاوي : المرجع نفسه، ص ٢٥ - ٢٨

٣٧ . العزاوي : المرجع نفسه، ص ٩٠

٣٨ . عبدالعزيز الشناوي : المرجع نفسه، ج ٣، ص ١٠٦٨

٣٩ . مركز دراسات الوحدة العربية « العلاقات العربية / التركية : حوار مستقبلي » بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها المركز : بيروت ط ١، ١٩٩٥، ص٣٨

٤٠ . الشناوي : المرجع نفسه، ص ٧٥٢

٤١ . الشناوي : المرجع نفسه، ص ٩٥٨ - ٩٦٠

٤٢ . الشناوي : المرجع نفسه، ص ٩٥٨ - ٩٦٠

٤٣ . حكمت فريحات: «السياسة الفرنسية تجاه الثورة العربية» ، دار الراتب الجامعية الأردن، بدون تاريخ ص ٣٦ - ٤٢ ، كذلك ارجع سمعان بطرس : المرجع نفسه

٤٤ . أمين سيعد : الثورة العربية الكبرى ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، بدون تاريخ ، ص ١٢٩

٤٥ . مجموعة مؤلفين : «دراسات تاريخية في النهضة العربية الحديثة»، دار إقرأ ،بيروت الطبعة الثانية، ١٩٨٤، ص ٨٧

الفصل الثاني

مظاهر الصراع القومي : العربي / التركي

حرى بنا أن نشير إلى أن القياديين العرب لم يبادرو بالدعوات أو التوجهات الانفصالية عن الدولة العثمانية إلا أثناء الحرب العالمية الأولى (١٤ - ١٩١٨) وما شهدتها أثنائها من ثمة بوادر هزائم عسكرية منيت بها الجيوش العثمانية في غير مكان، وسياسات تتريك فجة طالت العنصر العربي، بعدما تحقق للإتحاديين السيطرة المطلقة على مقاليد الحكم في العام ١٩١٣ م، بالآستانة، وهو نفس العام الذي شهد قمع الثورة اليمنية، والدفع بالدولة في أتون حرب عالمية لا طائل عثماني منها ولا استعداد عسكري يذكرلها وما تمخض عنها من نتائج وخيمة على الو لايات العربية والأناضول نفسها بالوقوع تحت هيمنة الإحتلال العسكري والإنتدابات الأوروبية.

ورغم أن الرواد العرب - سياسيين ومفكرين - ساهموا بتفاوت في المعارضة العثمانية للحكم العثماني وبخاصة في العهد الحميدي، إلا أن أيا منهم لم يتطرق بجهوده أو أطروحاته للإنفصال عن الدولة، وتراوحت بين النزوع للامركزية في الحكم أو تبني صيغة الدولة ثنائية القومية. حيث كان استقبال العرب للإعلان بعودة العمل بالدستور إثر انقلاب ١٩٠٨ م، لا يقل تأييداً عن الأتراك، وتعددت في حينها وسائل تعبيرهم عن هذا التأييد ظناً منهم أن الدستور سيتيح لعناصر الدولة فرص ممارسة المساواة في نيل الحقوق السياسية والثقافية مع العنصر التركي الحاكم وبلغ من إخلاص العرب للعهد الجديد أن بعض كتابهم تسامحوا حتى في أمر لغتهم القومية، ففي مقال للدكتور شبلي شميل - عضو جمعية الشورى العثمانية - بجريدة الأهرام في مارس ١٩٠٩ م، طالب فيه الحكومة العثمانية الجديدة أن تفرض على البلاد لغة مشتركة تكون إجبارية وفضل أن تكون هذه اللغة هي التركية، بالرغم من أن اللغة العربية أغنى ماضياً وأوسع أدباً من ماضي اللغة التركية وأدبها باعتبار أن الأخيرة تستمد آدابها من جميع اللغات، فتتقبل بسهولة كل ما

تجده صالحاً تتمثله بسرعة، فهي بالتالي أكثر ملاءمة لشكل الحكومة الحرة الجديدة.

وكان سليمان البستاني نائب بيروت في المبعوثان مؤيداً لهذا الاتجاه عبر عنه في كتابة «عبرة وذكرى» ص ٩٨، إن أعظم الوسائل لضمان إضمحلال التعصب الديني تجنيد المسيحيين مع المسلمين، وأعظم وسيلة لا ضمحلال التعصب للجنس تعميم اللغة الرسمية، وجعل تعليم اللغة التركية إجبارياً فإن هاتين الوسيلتين مع تعميم أسباب العلم والتهذيب يضمنان توثيق عرى التواد والإ خاء لأن تلك هي السبيل إلى الحيلولة دون ظهور نزعات قومية على أساس لغوي(١).

ولا غرابة في الأمر ذلك أن العرب إجمالاً، بعد عودة الدستور، لم يكن لا تجاههم بعد مسحة الطابع القومي الصرف، بالرغم من أن هذه البذرة قد نبتت عندهم نباتاً محدوداً قبل إعلان الدستور، فقد كان يكفيهم وقد اطمأنوا إلى جدوى الحكم الدستوري أن تحفظ مكانتهم في العهد الجديد بصفتهم عثمانيين وتراعي حقوقهم على قدم المساواة مع بقية العناصر، وقد مالت أكثريتهم إلى وجوب الإصلاح والتقدم بالتآزر مع الترك، بعد أن كانت الآراء منقسمة في أواخر عهد السلطان عبدالحميد ومتنوعة تنوعاً كثيراً إذ كان حينئذ من يسعى إلى خلافة عربية، حسب دعوة عبدالرحمن الكواكبي التي جاراه فيها بعض العرب المسلمين، أو من يدعو إلى انفصال الولايات العربية عن السلطنة العثمانية لتأسيس دولة عربية وهم قلة قليلة من المسيحيين ومن عملاء فرنسا أو إلى طلب الحماية من دولة أوروبية، وهو الاتجاه الذي كان عليه بعض المسيحيين في لبنان، أو من يدعو إلى الاشتراك مع أحرار الترك للمطالبة بإصلاحات عامة تشمل جميع الولايات العثمانية بما فيها بالطبع الولايات العربية أما بعد إعلان الدستور فقد قوى الاتجاه الأخير (٢)، أملاً بأن يؤدي وجود ممثلين للعرب في مجلس المبعوثان إلى إنصافهم والقضاء على الفساد والسير في طريق الإصلاح والنهوض(٣).

وأكثر من ذلك إنتسب عدد غير قليل من العرب لعضوية جمعية الإتحاد والترقي التي نشطت في إجتذاب المنتسبين إليها من جميع العناصر وأرسلت مفوضين من قبلها إلى

سائر المدن العربية وغيرها لفتح فروع لها، وبادر الناس إلى الدخول فيها، لأنها أحرزت ثقة عظيمة من الناس، ولم يمض شهران على الدستور حتى إنتظم كثيرون في سلكها، وبينهم زعماء من العرب مثل رفيق بك العظم، وحقي بك العظم ومحسن السعدون وياسين الهاشمي، وطالب النقيب وعزيز علي المصري، وعبدالرحمن الشهبندر وسليم الجزائري وضباط وسياسيون آخرون وكثير ين من الموظفين في سوريا والعراق(٤).

وكانت مساعي الإتحاديين حثيثة في توحيد الجمعيات العثمانية قبل الإنقلاب وبعده في إدماجها بجمعيتهم ولم تكتف بمن التحق في عضوية جمعية الإتحاد والترقي من العرب في هذه الأثناء، فحاولت ضم جمعياتهم إليها، وبذلت مساعيها في هذا ا لشأن مع جمعية الشورى العثمانية التي كان يترأسها محمد رشيد رضا، وسكرتيرها العام رفيق بك العظم، ولكن هذه المساعي الإتحادية فشلت في ذلك لمعارضة رشيد رضا، وإن كان آل العظم رفيق ويحي قد آثرا الإنضمام لجمعية الإتحاد والترقي، وأهملا جمعيتهم الأصلية فانفرط عقدها(٥).

وأمل الكثيرون من العرب في العهد الجديد وتكونت جمعيات ونوادي علنية تعبر عن الصداقة العربية التركية وتقبل بإستمرار السيادة العثمانية في نظام إداري لامركزي فطالبت جمعية الإ خاء العربي العثماني التي أعلن عن تأسيسها في إستانبول شفيق المؤيد العظم وآخرون وأنفق ألف جنيه ذهبياً لإصدار صحيفة تكون لسان حال الجمعية وحملت نفس إسمها وباشرت الجمعية نشاطها في ١٩٠٨/٩/٢ م، وبعث بنشرات ببرامجها القائمة تحث على مساعدة المسئولين للعناية بتقديم وإصلاح ولايات الدولـة بما فيهـا الولايـات العـربية (٦)، بالحقوق المتساوية للجميع وأيدت في برنامجها السياسي جمعية الإتحاد والترقي وضم المنتدى الأدبي في إستانبول الطلاب العرب في المدارس العليا مع الموظفين والنواب في جمعية أدبية علنية كانت مركزاً لتبادل الآراء، كما بدأت كتلة النواب العرب في مجلس المبعوثان تطالب بحقوق العرب في الإمبراطورية(٧)،وفي السياق نفسه تصدت الرموز العربية لدعوة كل من « نخلة باشا مطران ورشيد بك مطران» كسابقة أولى أطلقاها من

باريس في يناير ١٩٠٩ م، عبر منشور حمل إسم الجمعية السورية تدعو فيه إلى إستقلال سورية استقلالاً إدارياً فهاجمها شكري غانم وسليمان البستاني على صفحات مجلة كوريسبوندانس دوريان، ورفيق العظم وحقي العظم على صفحات جريدة الأهرام وشجبوا دعوتهما إلى إستقلال سورية، وأبرق عدد من الأعضاء البارزين في الجالية السورية بباريس إلى رئاسة مجلس المبعوثان في الآستانة وإلى جمعية الإتحاد والترقي في سلانيك يستنكرون ما جاء في المنشور ويعربون عن ولائهم للمجلس والجمعية والدولة العثمانية و إنهالت على مجلس المبعوثان برقيات من دمشق وحلب وباريس ونشرت جريدة إستانبول برقية أرسلها من البقاع إليها «ندرة مطران» شقيق «رشيد مطران» يعلن فيها معارضته لميول شقيقة وتمسكه بالدولة العثمانية كوحدة غير قابلة للتفكك، ومع أن رشيد مطران لم يطلب الإستقلال التام أو الانفصال لسورية، بل أنه في كتاب أرسله إلى جريدة الطان في ١٩٠٩/٩/١٦م، احتج على وصف حركة الجمعية السورية بالإنفصالية وأكد إنطباق دعوة جمعيته على مبادئ البرنس «صباح الدين» في اللامركزية الإدارية هذه المبادئ التي يعتقد أنه لا يمكن تطبيق غيرها لحالة الدولة حالياً، إلا أن الفكرة التي كانت توجه الساسة العرب أمثال رفيق وحقي العظم وشبلي شميل وشكري غانم وسليمان البستاني وغيرهم هي التوحيد وعدم التفريق فإذا كان برأيهم لابد من تشكيل جميعات لتنظيم العمل السياسي العربي فلا يجب أن تخرج هذه الجمعيات عن دائرة الجامعة العثمانية، أو الا نضمام لأي من الجمعيات القائمة مثل الإتحاد والترقي أو جمعية التشبث الشخصي واللامركزية(٩).

وفي هذه الاثناء ظهرت الأعداد الأولى من صحيفة الإخاء العربي العثماني ١٩٠٩/١/٢١م، أكدت تأييدها لحماية الدستور وتوحيد جميع الأجناس في ولائها للسلطان وتحسين حالة الولايات العربية على أساس من المساواة الصحيحة بين العرب والملل الأخرى في الإمبراطورية(١٠).

بوادر الخلاف والنزوع اللامركزية :

بالرغم مما بذله زعماء العرب المعروفون في ذلك الوقت من جهود كي يظهروا إخلاصهم وتفانيهم في سبيل العهد الجديد والقائمين عليه، لم يلبث سوء التفاهم و الإرتياب أن حل بين الترك والإتحاديين وبقية العناصر العثمانية بما فيهم العرب، محل الوفاق والتعاون ولم يكن هناك ثمة سبب واحد لهذا التحول السريع، بل كانت الأسباب كثيرة ومتراكمة وكانت باكورتها تلك الحملة الصحفية التي أطلقها حسين جاهد في جريدته طنين، منذ أكتوبر ١٩٠٨ وهو المعروف بالتعصب الطوراني أن الأمة التركية كانت وستظل هي الأمة الحاكمة في السلطنة العثمانية وأن الترك يتمتعون بحقوق وإمتيازات سامية بصفتهم فاتحين، فلا مجال إذا للإعتراف بحقوق مساوية للعناصر العرقية الأخرى، وأن الدستور العثماني لا يمكن أن يكون في شكله النهائي سوى دستور عثماني [١١]، و يحمل الكاتب «أحمد شريف» في نفس الجريدة على العرب حصرياً « لا يزال العرب يلهجون بلغتهم وهم يجهلون اللغة التركية جهلاً تاماً، كأنهم ليسوا تحت حكم الأتراك فمن واجبات الباب العالي في هذه الحال أن ينسيهم لغتهم، ويجبرهم على تعلم لغة الأمة التي تحكمهم فإذا أهمل هذا الواجب كان كمن يسعى إلى حتفه بظلفه لأن العرب (إذا) لم ينسوا لغتهم وتاريخهم وعاداتهم فإنهم سيعملون عاجلاً على إسترجاع مجدهم الضائع وتشييد دولة عربية جديدة على أنقاض الترك [١٢]، مما أضرم نار الصراع القومي ونشط الاستقطاب الطائفي بين الشعوب العثمانية، خاصة بعد سلسلة الإجراءات الإدارية التعسفية ضد الموظفين العرب في الوزارات والقصر السلطاني وحكام الولايات والفرق العسكرية وحتى العضوية لمجلس المبعوثان، التي إستغل فيها الإتحاديون قانون الإنتخاب العثماني الذي يسوغ لأي شخص عثماني مستكمل لشروط الإنتخاب أن يرشح نفسه عن أي منطقة شاء، فسعت حكومات الإتحاد والترقي إلى ترشح بعض منتسبيها الأتراك في الولايات العربية، و استعمال نفوذها لضمان إنتخابهم وكثيراً ما كانت الحملات الإنتخابية توظف وتأجج التنافس العنصري والقومي مما يوسع هوة الخلاف بين الشعبين [١٣]، خاصة وقد تحقق فوز ١٥ نائباً في تمثيل الشعب العربي[١٤]،

وهكذا وجد العرب الذين يمثلون خمس عدد سكان الدولة العثمانية البالغ عددهم عشرة ملايين ونصف المليون من المجموع الكلي ٢٢ مليون نسمة لم يحصلوا إلا على ٥٠ مقعداً من مجموع ٢٧٥ مقعد في مجلس المبعوثان[١٥]،وبالرغم من المنافسة الإنتخابية التي شهدتها دمشق وطرابلس والبصرة بين مرشحي الإتحاد والترقي ومعارضيهم وفوز بعضهم « شفيق العظم » وشذى الشمعة، وطالب النقيب وأحمد الزهير لم يخرج الخلاف عن دائرته الضيقة وظلت فكرة الرابطة العثمانية هي التي توجه بوصلة العرب لأن الأفكار اللامركزية لم تكن قد لاقت بعد رواجاً، بالإضافة لانحصار حرص الإتحاديين على إقصاء وتهميش السياسيين العرب المعارضين لجمعيتهم عن عضوية المجلس، أو تضيق الخناق على أدائهم البرلماني بالتشكيك في صدقيتهم وولائهم العثماني ولعل هذا يفسر إنضمام ٤٠ نائبا عربياً إلى الكتلة البرلمانية لجمعية الإتحاد والترقي في أول دورة إنعقاد للمجلس وكادت جمعية الإ خاء العربي / العثماني أن تتحول إلى فرع من فروع الإتحاد والترقي بفضل جهود الوزير العربي سليمان البستاني[١٦]،وعندما تعرضت سيطرة الإتحاديين على الحكم للثورة المضادة في إبريل ١٩٠٩ وهروب قادتها ونوابها من الآستانة، وقف العرب تجاهها على الحياد ولم يثبت على أحد من سياسيهم الإشتراك في التحضير للثورة ولا في تنفيذها، بل أكثر من ذلك كان قائد جيش سلانيك الزاحف على الآستانة لإسترداد السلطة، هو اللواء محمود شوكت، عربي عراقي وكثيراً من الضباط العرب أمثال البكباشي «عزيز على المصري»، مشاركين للجيش الزاحف ومتحمسين للقضاء على الحكم المضاد للإتحاديين[١٧].

غير أن متنفذي الإتحاد والترقي قابلوا هذه التوجيهات العربية بنكران و إستعلاء واستعرت حملات صحافتهم ضد العرب وهضم حقوقهم في الوظائف وتجاهلهم في سياسة الدولة وإدارتها وتكميم مبعوثيهم وتجريد الحملات العسكرية على حوران و العراق والجزيرة العربية والتنكيل بمواطنيهم، مما أجج نار الإستقطاب الطائفي والتجيش القومي ضد بعضهما البعض .

أ . النزوع العربي للامركزية في الحكم :

وجدنا فيما سبق أن العرب تمحور موقفهم بعد إعلان الدستور حول المساواة مع غيرهم من العناصر العثمانية في الحقوق والمنافع العامة، إلا أنهم سرعان ما إكتشفوا أن هذه المساواة بعيدة المنال، في ظل عقلية الإستحواذ التركية، فرغم أن العرب كانوا يشكلون تقريباً نصف عدد سكان الدولة إلا أن فُرص تمثيلهم البرلماني وفي تشكيلة الحكومة كانت ضئيلة في الأولى وشبه معدومة في الثانية، ليس مقارنة بالعنصر التركي فحسب، بل حتى بالعناصر الأخرى الأقل عدد منهم مثل الأرمن واليهود حيث كانت أحسن حظاً نسبياً منهم، إذ كان الإتحاديون يحسبون حساب هؤلاء بوزارة واحدة أو وزارتين لكل عنصر بالرغم من قلة عدد نفوس هذه العناصر مقارنة بالعرب الذين لم يمنحوا إلا وزارة الأوقاف ثم حرموا منها فترة طويلة من حياة المجلس النيابي الأول، ومع ذلك سكت العرب على مضض ولم يرفعوا أصوا تهم للمطالبة بحقوقهم، وكانت صحفهم في كل أنحاء السلطنة في سوريا ومصر ولبنان والعراق، تلهج بالتأييد والغيرة والإخلاص للدولة، رغماً عما كان يلقاه نوابهم من معاملة سيئة تحت قبة مجلس المبعوثان[١٨].

وإلى عام (١٩١٠ - ١٩١١) لم تكن بعد الفكرة اللامركزية في الحكم قد أخذت مجراها القوي بين الإصلاحيين العرب، وأن يكن قد ظهر لها أثر في بداية العهد الدستوري إنما حُوربت كما لم تحارب أية فكرة أخرى « ضارة » في نظر من حاربوها أما الفكرة القومية فقد كان سريانها محدوداً ومنحصراً في فئات الشباب العربي الناشئ، وبخاصة بين طلاب المدارس العالية، الذين ألفوا المنتدى الأدبي في الآستانة بعد أن ألغي الإتحاد يون جمعية الأخاء العربي – العثماني – بدعوى أن أعضاءها كان لهم ضلع في الثورة المضادة وضم هذا المنتدى عدة آلاف في عضويته وأنشئت له فروع في الشام والعراق[١٩]،وإن كانت الأ فكار اللامركزية والقومية تسير قُدماً إلى الأمام جنباً لجنب وتتغلغل في نفوس السواد الأعظم من الإصلاحيين العرب، شيئاً فشيئاً تبعاً لتطورات التنافس القومي بين العرب و الأتراك فكلما إشتد الأخيران في معاملة العرب، كانوا يقطعون الخيوط التي تربطهم

بالحكم المركزي العام خيطاً خيطاً، و يتجهون خطوة نحو الحكم اللامركزي، ونحو الشعور بكيان قومي مستقل، ومع ذلك لم يخرجوا مرة واحدة عن دائرة الرابطة العثمانية، في هذه الأثناء وحتى نشوب الحرب العالمية الأولى فقبل أن تعقد جمعية بيروت الإصلاحية ثم المؤتمر العربي الأول في باريس ١٩١٣ كانت الإحتكاكات والمطالبات بحقوق العرب محدودة النطاق يكتنفها التردد حتى في مجلس المبعوثان، الذي لم يتخذ النواب العرب فيه خطة منظمة لإنجاح المطالب العربية[٢٠]، وفي نفس السياق ظهرت في الآستانة جمعية عربية سرية بإسم القحطانية تضم عدداً من المدنيين والعسكريين العرب تدعو إلى دولة عثمانية ثنائية القومية تتكون من العرب والأتراك على غرار إمبراطورية النمسا والمجر، حينئذ فيحمل السلطان الخليفة تاجين : تاج عربي وآخر تركي وإن كان عزيز علي المصري أحد مؤسسيها قد نفى لاحقاً ما أشيع عن طرح الجمعية القحطانية للدولة ثنائية القومية، وأن كل ما كانت ترمي إليه هو العمل لجامعة عثمانية مشتركة بين العناصر، لا تتعدى حدود الولايات المستقلة ذاتياً على الأساس اللامركزي في الحكم[٢١].

وساهم عدد غير قليل من النواب العرب في مجلس المبعوثان المعارضين لسطوة الكتلة البرلمانية لجمعية الإتحاد والترقي في تشكيل حزب باسم « الحزب الحر المعتدل » غايته بذل الجهود لتوثيق روابط الإتحاد بين العناصر العثمانية المختلفة، مع المحافظة على شخصية كل عنصر ومميزاته[٢٢]، وقدمت أوراق تأسيسه إلى الحكومة تحت توقيع مؤسسية وهم : إسماعيل كمال بك (مبعوث – برات – ألبانيا) نافع باشا الجابري (مبعوث حلب) مهدي بك (مبعوث كربلاء) حسين بك مبعوث بريشتينا ألبانيا، خضير بك مبعوث دير الزور، شفيق بك المؤيد العظم وشكري بك العسلي ورشدي بك الشمعة من مبعوثي دمشق، وقد تألفت هيئة إدارته في العام ١٩١٠ من المبعوثين التالية أسمائهم : إسماعيل كمال بك رئيساً، و إسماعيل حقي بك ونافع باشا الجابري نائبي رئيس، مهدي بك سكرتيراً، حسن بك وخضير بك ورشدي بك الشمعة أعضاء ولم يكن للحزب سوى جريدة واحدة تعبر عنه هي جريدة «جدال» وأما في العام ١٩١١ فقد أصبح مالكاً لعدة صحف، يحرر معظمها

نواب من العرب مثل جريدة «تنظيمات»، مديرها المسئول داود يوسفاني مبعوث الموصل، و«مطبوعات» مديرها المسئول سعيد بك الحسيني مبعوث القدس، و«إصلاحات» مديرها المسئول رضا بك الصلح مبعوث القدس، و« مشرق» مديرها المسئول شكري بك العسلي وتأسيسات مديرها المسئول مهدي بك مبعوث كربلاء.

وعبر الحزب الحر في برنامجه عن رفضه لجميع الأفكار التي تؤدي إلى تجزئة الدولة العثمانية وتفكيكها بما فيها نظرية الفيدرالية، ودعى إلى جمع العناصر العثمانية في وحدة عثمانية راسخة وتوثيق روابط الإتحاد بين العناصر المختلفة مع المحافظة على شخصية كل عنصر ومميزاته وتأمين الحقوق، والمساواة فيما بينهما، و إستصدار قانون للولايات يكون من شأنه أن يؤمن تطبيق أصول توسيع المأذونية وتوزيع الوظائف حسبما نص عليه القانون الأساسي[٢٣]،وفي الواقع كان عام ١٩١١ حافلاً بالأحداث الهامة بين الأتراك والعرب بصورة خاصة، وبينهم وبين العناصر الأخرى بصورة عامة، فطوال هذا العام كان اللواء «سامي باشا الفاروقي» (والي سوريا) يرمي الحورانيين بالحديد والنار وفي هذا العام كانت ثورة اليمن ضد الدولة على أشدها، والفيالق التركية لتهدئتها تفتك بأبناء الأمة العربية بإيعاز من «طلعت بك»، وزير الداخلية الشديد القسوة في تطبيق خطة جمعيته، ولم يعقد الصلح مع اليمنيين إلا في أواخرها فإذا أضفنا إلى حوادث هذا العام ما أثار العرب من الصدمات التي تلقوها من الإتحاديين في العام الأسبق من منح إمتياز شركة لنش الإنجليزية في العراق خلافاً لمصلحتهم ومن عزل والي بغداد «ناظم باشا» وتعيين محله «جمال بك» (باشا فيما بعد)، المعروف بقسوته في أواخر العام السابق وما أظهره الإتحاديون من عناد في إبقاء «كاظم بك» الوالي المسيء على رأس ولاية حلب، برغم إعتراض نواب المنطقة وإثارتهم الجلسة الصاخبة بشأنه في مجلس المبعوثان وما عومل به شفيق باشا المؤيد العظم وبقية النواب العرب في قاعة مجلس المبعوثان وما أظهره طلعت بك وزير الداخلية من إساءات للعرب ومن مماطلة في تطبيق نظام توسيع المأذونيات (الصلاحيات) في الولايات، وما إرتكبه الإتحاديون من إستبداد و إضطهاد بواسطة الأحكام العرفية وكبت حريات الرأي

والتعبير، وإقصاء وتهميش العرب في الحقوق والتقاعس في الدفاع عن طرابلس الغرب أمام الإحتلال الإيطالي كل هذه الأ سباب دفعت العرب لكره الإتحاديين، وتحولهم إلى فكرة اللامركزية الواسعة في الحكم(٢٤).

عبروا عن هذا التوجه بالحضور الفاعل في المشهد السياسي العثماني بالتعاون قدماً مع معارضي الإتحاديين من العناصر العثمانية الأخرى، بتشكيل حزب الحرية والائتلاف، في ١٩١١/١١/٨م، سرعان ما انضم إليه قيادي وكوادر حزبي الأحرار المعتدلين و الأهالي لتقارب برامج الأحزاب الثلاثة و انضم إليه أيضاً نواب مستقلون من الإغريق والبلغار والأرمن والعرب ومنشقون جدد عن الكتلة البرلمانية لجمعية الإتحاد والترقي، «سعد الدين أفندي» مبعوث حوران «حجي على أفندي» مبعوث بغداد المرج أفندي مبعوث العسير «شوكت باشا» مبعوث الديوانية، «أمين أرسلان» مبعوث اللاذقية «كامل الأسعد» مبعوث بيروت، ورغم أن هذا الحزب كان يتألف من عناصر غير متجانسة قومياً وثقافياً إلا أنهم كانوا متفقين على معارضة جمعية الإتحاد والترقي والإيمان بمبادئ اللامركزية في الحكم والإعتقاد الراسخ بأنها الأساس الأصلح والأقوى لحكم عناصر الدولة وكانت هذه المبادئ من القوة بحيث بدأ الحزب الجديد يكتسح الموقف بشكل متزايد وتضطرد أهميته ونفوذه داخل مجلس المبعوثان وخارجه، وتكاثرت فروعه في الولايات وخاصة العربية منها، وإعتمد في ترويج أفكاره على كثير من الصحف التابعة له، وغيرها من الصحف التي تناصره(٢٥)، أما برنامج الحزب فهو يختلف عن برنامج حزب الأحرار المعتدلين أولاً في التفصيلات ثانياً في توسيعه صلاحية المجالس أكثر منه، فقد نص على توسيع المأذونية وتفريق الوظائف إلا في مسائل الدفاع عن الوطن، أو مسائل المنافع المشتركة بين الولايات مع بقاء مبدأ الرابطة العثمانية وشجب الإعتماد على الفكرة القومية والإسلامية التي من شأنها أن تفكك هذه الرابطة وتمنع إتحاد العناصر والائتلاف الحقيقي والإتحاد السياسي الصحيح بينها، مع ضمان حرية الحياة الإجتماعية والنشاط الطبيعي لكل عنصر، على أن تكون لبعض الولايات إدارة خاصة تتفق مع أحوالها وشئوونها الممتازة على سواها، وتسليم أعمال جميع الولايات

المحلية، كالتعليم والاشغال العامة والتجارة والصناعة والزراعة للإدارات المحلية وزيادة سلطة رؤساء الإدارات المحلية، وأن يعين المدير ومجالس إدارة الناحية بالإنتخاب، ولمجالس النواحي حق تقرير كل ما يخص ناحيتهم من المسائل الإدارية والإقتصادية ويختار مجلس إدارة الولاية لجنة منه عدد أعضائها خمسة لتكون دائماً إلى جانب الوالي الذي يكون حلقة الوصل بين الحكومة المركزية في الآستانة ومجلس إدارة الولاية، كما يكون منفذاً لقرارات المجلس، وعلى أساس هذه القواعد يوضع قانون الولايات أما مدة الخدمة العسكرية فتكون سنتين يتمها كل عسكري في بلده ويكون التعليم في المدارس الابتدائية باللغة المحلية.

وأيضاً يختلف هذا البرنامج أيضاً عن قانون الولايات الذي قدمه طلعت بك إلى مجلس المبعوثان في نهاية عام ١٩١٠م من حيث إختلاف درجة توسيع المأذونية في كلا الجهتين بين الولاة ومجالس إدارة الولايات التي أعطاها الحزب أيضاً الحق بالتشريع المحلي في القضايا الإدارية والإقتصادية مما يحقق اللامركزية الإدارية وإن كان أبقى على الرابطة العثمانية في السياسة الخارجية[٢٧]، أثر الغزو الإيطالي لليبيا على الصراع القومي.

ولم يكد عام ١٩١١م ينتهي إلا وشهد تطوراً هاماً في النزوع العربي تجاه اللامركزية في الحكم العثماني، وهو بداية الإعتداء الإيطالي على طرابلس الغرب، وموقف الحكومات العثمانية منه، فعلى الرغم من موقف العرب الإيجابي تجاه الدولة بالتعاطف وتقديم المساعدات والمتطوعين لها في مواجهة الغزو الإيطالي، والتبشير بتضيق هوة الخلاف بين العرب والأتراك أمام خطر خارجي، إلا أن سير الحوادث وإدارة الإتحاديين للأزمة أدت إلى تدهور العلاقة وتفاقم الخلاف، لأن العرب أدركوا بعد هذه الكارثة خطر إستهتار الإتحاديين في المحافظة على طرابلس الغرب، ولمسوا نتيجة سحبهم الفيالق العثمانية منها كي يرسلوها إلى اليمن، ويتركوها عزلاء ليقمعوا بها ثورة اليمن، خاصة وأن هذه القوات التي بعثوا بها لليمن لم تجدهم نفعاً، فاضطروا لعقد الصلح مع الإمام على شروط لم يكونوا ليقبلوا بمنحها فلم يكن من هذه السياسة التي إتبعوها سوى إضعاف طرابلس وتركها غنيمة لإيطاليا[٢٨].

هذا إلى جانب إدراك العرب نتيجة الإعراض عن تطبيق سياسة اللامركزية من جهة الإتحاديين، وفشل حكومة الائتلافيين (يوليو ١٩١٢ – يناير ١٩١٣) أيضاً في وقف العدوان الإيطالي، بل وعقدها مع دولة الإحتلال، (صلح أوشي)، بسويسرا في أكتوبر ١٩١٢ م، التي إنتهت الولاية العثمانية على ليبيا لصالح التاج الإيطالي وكان لهذا الصلح أثره السيئ على موقف العرب في طرابلس الغرب، ذلك أنه جرى دون علمهم ورأيهم وكان بمثابة تسليم الحكومة العثمانية العرب لأعدائهم[٢٩].

حرب اللامركزية الإدارية العثماني

وفي هذه الأثناء شرع بعض الناشطين العرب في تشكيل حزب اللامركزية الإدارية العثماني بالقاهرة في ديسمبر ١٩١٢م مستهدفين من تأسيسه أن ينهض في سبيل الدفاع عن البلاد وتجنيبها كارثة الإعتداء الأجنبي عليها بإقامة اللامركزية ومنوها في برنامجه على أن الدولة العثمانية دولة دستورية نيابية، وكل ولاية من ولاياتها تعد جزءاً من السلطنة لا ينفك عنها بحال من الأحوال، وإنما تبنى هذه الولايات على أساس اللامركزية الإدارية، والسلطان الأعظم هو الذ ي يعين الوالي وقاضي القضاة اللذين يقوم كل منهما في حدود دائرته بتعيين سائر موظفي الولاية، بعد إختيار مجلس إدارة لهم ولا يجوز عزل موظف إلا بحكم من مجلس التأديب.

وأن يكون في مركز كل ولاية مجلس عمومي ومجلس إدارة ومعارف وأوقاف وتكون جميع قرارات المجلس العمومي نافذة وله الحق في مراقبة حكومتها والنظر في جميع شئون الإدارة المحلية من إقرار موازنة الولاية والشئون البلدية وتعديل قوانين إنتخابات المجالس المحلية مجلس المبعوثان لتشمل التصويت العام هذا إلى جانب تعميم التعليم في كل ولاية بلغة أهلها، وأن تكون في كل ولاية لغتان رسميتان : التركية واللغة المحلية، وأن يؤدي أبناء الولايات الخدمة العسكرية في غير ظروف الحرب داخل ولايتهم[٢٩].

وهكذا تقاطعت مبادئ الحزب الذي حمل على مركزية الحكم التي تبناها الإتحاديون

مع التوجهات الإصلاحية للبرنس صباح الدين، وتماثلت مع برنامج حزب الحرية والائتلاف العثماني، وإن زاد عليه في التأكيد على الحقوق القومية للعناصر العثمانية وتوسيع صلاحيات المجالس المحلية في الولايات ولم يتوان هذا الحزب منذ تأسيسه في العمل على تحقيق الإصلاح اللامركزي من خلال المقالات الصحفية والتعاون مع الجمعيات الإصلاحية العربية الأخرى التي تألفت في كل من بيروت ودمشق وبغداد والبصرة وباريس، وهو ما حَظي بإستجابة ما من حكومتي الإئتلاف والحرية، قبل الإنقلاب الإتحادي الثاني في يناير ١٩١٣ وتشكيل حكومة إتحادية صرفة خلت من أي وزير عربي وشرعت في طور جديد من السيطرة الطورانية[٣٠].

بدأ الإتحاديون بالمراوغة قبل نشر قانون الولايات الجديد عن طريق إطلاق تصريحات للاستهلاك الإعلامي والإستيعاب الوهمي للتطلعات القومية، مثل عزم الحكومة على القيام بالإصلاح على الطريقة اللامركزية وتقسيم البلاد إلى مقاطعات إدارية كبيرة لكل منها مراقبون أجانب للتطبيق المجدي الذي يأخذ في الاعتبار تفاوت الولايات في الاحتياجات الأساسية و اختلاف الأقوام التي تقطنها ومراعاة خصائصها المحلية [٣١]، التبشير بأن قانون الولايات الجديد يتضمن من الإصلاحات [٣٢]، اللامركزية ما يفوق تصور الإصلاحيين العرب سيصل قريباً وسينفذ في أواخر مارس ١٩١٣م ولكن سرعان ما أسفر الإتحاديون عن استبدادهم العنصري، بإغلاق جمعية بيروت الإصلاحية ومطاردة الإصلاحيين العرب في بيروت ودمشق ونشروا قانون الولايات الجديد،، وكان نسخة طبق الأصل عن مثيله الذي كانت الحكومة وضعته عام ١٩١٠ م، ولم يقبل به مجلس المبعوثان فأهمل[٣٣]، الذي جاء مناقضاً تماماً لما هدفت إليه برامج حزب اللامركزية الإدارية، وجمعية بيروت الإصلاحية، فبينما كانت الفكرة السائدة لدى الحزبين هو توسيع صلاحيات المجالس العمومية والإدارية للولايات و استقلالها التشريعي المحلي وحصر مهام الوالي كمأمور تنفيذ لقراراتها وتقليص انفراده بتسيير شئون الولاية وفق التوجهات المركزية التركية، أعطى القانون الجديد للوالي سلطات مطلقة وسيطرة تامة على المجالس العمومية

والإدارية، مما يفرغ النضال العربي اللامركزي من مضمونه بتوسيع المأذونية وتفريق الوظائف لولاتهم الإتحاديين وليس لشعوب الولايات ومجالسهم المحلية مما دفع العرب للمعارضة الشديدة لهذا القانون(٣٤).

المؤتمر العربي الأول بباريس ١٩١٣

ومن أجل ذلك انعقدت الجمعيات الإصلاحية في كل مكان في بيروت ودمشق وحلب وبعلبك والقدس والبصرة وبغداد، وإمتدت الحركة إلى الجاليات العربية في المهجر فقررت جمعية الإتحاد السوري في نيويورك أن تقيم مؤتمراً عاماً للسوريين المهاجرين في الولايات المتحدة وكندا وأمريكا اللاتينية لمناصرة إخوانهم طلاب الإصلاح في سوريا والولايات العربية وتضامناً معهم، وأن تنظم في أثناء انعقاد المؤتمر مظاهرة وطنية كبيرة لإظهار إخلاصهم نحو وطنهم، كما تألفت في باريس عصبة من الشباب العربي أخذ أعضاؤها في أول مارس ١٩١٣ يعقدون الإجتماعات التحضيرية للمؤتمر العربي الأول للتداول في مسألة ضعف السلطنة والوسائل التي تؤول إلى تقويتها تكفل الإصلاح الجدي لولاياتهم على الطريقة اللامركزية.

كان أصحاب فكرة المؤتمر في الأ ساس هم «عبدالغني العريس» و«محمد المحمصاني» و«توفيق فايد» من بيروت و«جميل مردم» من دمشق و«عوني عبدالهادي» من نابلس، وجميعهم من أعضاء الجمعية العربية الفتاة السرية (التي تشكلت عام ١٩١١) الذين اتصلوا بالشخصيات العربية المعروفة في باريس وغيرها من الجالية العربية مثل «شكري غانم» و«ندره مطران»، فوجدوا منهم استجابة للفكرة، وسرعان ما جرى إنتخاب لجنة منهم لمخابرة زعماء النهضة العربية في سبيل إنجاح فكرة المؤتمر، وبدأت اللجنة نشاطها بإقرار إرتباطها بحزب اللامركزية الإدارية العثماني بالقاهرة بصفة رسمية في ١٩١٣/٣/١١م وبالتنسيق معه حول فعاليات اللامركزية في بلاد العرب، وسوف يبحث في المسائل التالية:-

١. حقوق العرب في المملكة العثمانية.

٢. ضرورة الإصلاح على قاعدة اللامركزية.

٣. المهاجرة من و إلى سوريا،

٤. الحياة الوطنية ومناهضة الإحتلال [٣٥].

وبالرغم من مناهضة الإتحاديين لقتل فكرة الإصلاح اللامركزي تقاطرت وفود المؤتمر من كل حدب وصوب فجاء عن اللجنة العليا لحزب اللامركزية السيد «عبدالحميد الزهراوي» الذي ترأس المؤتمر، و«إسكندر عمون» الذي تولى نيابة الرئيس وعن جمع ية بيروت الإصلاحية «سليم سلام»، و «أحمد مختار» بيهم، و«خليل زينية» محرر جريدة الثبات البيروتية، والشيخ «أحمد طبارة» صاحب جريدتي الإصلاح والإتحاد العثماني، البيروتية والدكتور «أيوب ثابت» و«ألبير سرسق»، وعن العراق «توفيق السويدي» و«سليمان عنبر»، كما حضره آخرون عن بعلبك ونابلس ودمشق وعن مهاجري أمريكا، وعن جالية الآستانة «عبدالكريم خليل»[٣٦].

دارت الكلمات الافتتاحية والمناقشات في جلسات المؤتمر على تأكيد الولاء التام للرابطة العثمانية وعدم الرغبة في الانفصال عن الدولة بشرط أن تعترف الأخيرة بحقوق العرب وتشركهم في إدارة السلطنة وإلا فإن العرب يضطرون إلى تغيير موقفهم وكذلك شجب التدخل الأجنبي أو المراهنة عليه[٣٧]، وفي السياق ذاته صدرت قرارات المؤتمر بنهاية الجلسة الختامية .

٦. إن الإصلاحات الحقيقية واجبة وضرورية للمملكة العثمانية فيجب الإسراع في تنفيذها.

٧. ضرورة ضمان نيل العرب حقوقهم السياسية بإشراكهم فعلياً في الإدارة المركزية للمملكة.

٨. يجب أن تنشأ في كل ولاية عربية إدارة مركزية تنظر في حاجاتها وعادتها.

٩. تنفيذ مقررات لائحة بيروت الإصلاحية التي تم إقرارها في ١٩١٣/١/٣١ وبخاصة

مطلبي : توسيع سلطة المجالس العمومية وتعيين مستشارين أجانب .

١٠ . اعتبار اللغة العربية في مجلس النواب العثماني وإقرارها لغة رسمية في الولايات العربية.

١١ . تكون الخدمة العسكرية محلية في الولايات العربية إلا في الظروف والأحيان التي تدعو للإستثناءات القصوى.

١٢ . يتمنى المؤتمر من الحكومة العثمانية أن تكفل لمتصرفية لبنان وسائل تحسين ماليتها.

١٣ . يصادق المؤتمر ويظهر تعاطفه مع مطالب الأرمن العثمانيين القائمة على اللامركزية.

١٤ . تبليغ هذه المقررات للحكومة العثمانية وحكومات الدولة المتحالفة معها.

١٥ . شكر المؤتمر للحكومة الفرنسية لإستضافتها عقد المؤتمر في عاصمتها. وبعد أن اختتم المؤتمر أعماله، أُلحقت بمقرراته السابقة ثلاث مقررات أخرى :-

١. إذا لم تنفذ القرارات التي صادق عليها المؤتمر فالأعضاء المنتمون إلى لجان الإصلاح العربية يمتنعون عن قبول أي منصب كان في الحكومة العثمانية إلا بموافقة خاصة من الجمعية المنتيمن إليها.

٢. ستكون هذه المقررات برنامجاً سياسياً للعرب العثمانيين ولا يمكن مساعدة أي مرشح في الإنتخابات التشريعية إلا إذا تعهد من قبل بتأييد هذا البرنامج وطلب تنفيذه .

٣. شكر المؤتمر عرب المهجر على وطنيتهم ومؤازرتهم له[٢٨].

وبالإجمال نجح المؤتمر الذي شُكِّل وفد منه للتوجه للخارجية الفرنسية شاكراً إستضافتها لها، وللسفارة العثمانية في باريس لتسليم السفير العثماني رفعت باشا، لائحة المقررات التي كانت لها أهمية كبرى لأنها جاءت محققة للمطالب اللامركزية وفقاً لبرامج الأحزاب العربية من جهة وموحدة لجهود العرب وجمعياتهم الإصلاحية بحيث أوجدت برنامجاً سياسياً للعرب العثمانيين من جهة أخرى حظيت بتأييد مئات البرقيات الواردة

عليه من مختلف الشخصيات العربية.

ورغم نقمة الإتحاديين على المؤتمر العربي وأعضائه و كونهم متشككين في صلته بفرنسا إلا أنهم أرسلوا «مدحت شكري بك»، سكرتير اللجنة المركزية لجمعية الإتحاد والترقي على رأس وفد لمفاوضة أعضاء المؤتمر في باريس على مشروع إتفاقية عربية تركية، وقعها عن الشبيبة العربية بالآستانة والمفوض عن المؤتمر «عبدالكريم خليل»، وعن الجانب التركي، سكرتير اللجنة المركزية لجمعية الإتحاد والترقي، «مدحت شكري» لتكون مسودة إتفاق باريس بين حكومة الإتحاديين وأعضاء المؤتمر الذين أقروها مع بعض التعديلات وعاد الموقعان عليها (بالأحراف الأولى) إلى الآستانة لإتمام المباحثات بشأنها مع أركان جمعية الإتحاد والترقي وجرى الإتفاق النهائي على بنودها التالية التي وقعها «عبدالكريم خليل» عن الشبيبة العربية و«طلعت بك» بصفته وزيراً للداخلية.

١. يكون التعليم في جميع مراحله باللغة العربية في جميع الولايات العربية على أن يكون تعليم اللغة العثمانية إجبارياً في المدارس الإعدادية.

٢. يشترط في رؤساء المأمورين معرفة اللغة العربية وأما سائر المأمورين فيستعينون من قبل الولاية، عدا الحكام ومأموري العدلية الذين يتولون أعمالهم بإدارة سَنية سيعينون من المركز أما الولاة فيتم إستثنائهم من القيد سالف الذكر.

٣. تتولى مجالس الجماعات المحلية إدارة العقارات والمؤسسات الوقفية.

٤. الأمور النافعة (المرافق العامة) ستترك للإدارة المحلية.

٥. يخدم الأفراد العسكريون – في وقت السلم – داخل الولايات العربية.

٦. إن المقررات التي تتخذها مجالس الولايات العامة ضمن صلاحيتاتها القانونية ستكون نافذة.

٧. سيكون للعرب ثلاث وزراء وعدد مماثل في الدوائر المركزية وفي كل وزارة أربعة أو خمسة موظفين من درجات مختلفة.

٨. سيكون في الحالة الحاضرة خمسة ولاة وعشرة متصرفين من العرب وأما فيما بعد

سيكون تعيين الموظفين وترفيعهم وتأديبهم وفقاً لقانون خاص.،

٩. سيعين في مجلس الأعيان من العرب بنسبة اثنين من كل ولاية عربية.

١٠ . سيعين في كل ولاية مفتشون متخصصون من الأجانب، وستقرر صلاحياتهم وواجباتهم وفق قانون خاص.

١١ . تسديد النقص في ميزانيات دوائر الولايات، وتخصص نصف حصيلة ضريبة المسقفات إلى الإدارات المحلية على أن تنفق على الأمور النافعة.

١٢ . تكون المعاملات الرسمية في الولايات العربية باللغة العربية تدريجياً[٣٩].

إلا أن الحكومة الإتحادية ماطلت في تنفيذ معظم بنود هذا الإتفاق مما وضع فكرة اللامركزية في الحكم العثماني التي راهن عليها العرب كشرط لإصلاح ولاياتهم في ظل الرابطة العثمانية في محك الإختبار الذي ستكشف عنه مجريات الأحداث في الأجواء التحضيرية للحرب العالمية (الأولى) وأيضاً ما تمخضت عنه هذه الحرب من نتائج حسمت مصير الدولة العثمانية برمتها وليس أي صفة للحكم ناجعة : المركزية أم اللامركزية.

الحرب العالمية الأولى وأثرها في تأجيج الصراع القومي :

مثلت سنوات الحرب العالمية الأولى، مرحلة فارقة في العلاقات العربية التركية، الممتدة لأربعة قرون مضت، حيث تبلورت تماماً فكرة الإنفصال، وأضحت تتجاوز ما سبقها من أفكار وتوجهات في العلاقات القائمة، من نيل الحقوق والمساواة ثم اللامركزية في الحكم، إلى القول الفصل في علاقات بين قوميتين تشكلان عنصري دولة إمبراطورية قروسطية على أعتاب القرن العشرين رغم أن فكرة الانفصال لم يتم الإعلان عنها فجأة، لأنها بدأت في أولها غامضة ومشوشة ومتواترة إلى أن جاءت الحرب وفرضت بنتائجها المروعة تغييراً قسرياً لواقع مترهل.

فعندما تدخل دولة هَرِمَة حربا دائرة بين فرقاء أقوياء، كل ما تملكه فيها من أسلحة هي أعباء ميراثها الإمبراطوري المتداعي ومراهانات واهية على قوة وفرص انتصار أحد

الفرقاء يكون حالها هو ما آلت إليه الدولة العثمانية من مصير.

فقد دخلت الدولة العثمانية الحرب العالمية الأولى الدائرة بين ألمانيا والنمسا (الوسط) من جهة وإنجلترا وفرنسا وروسيا (الحلفاء) من جهة ثانية دون مصلحة حقيقية أو استعدادات عسكرية تذكر، اللهم إلا رغبة متنفذيها في استعادة ولايات عثمانية إلى الحفاظ على ما تبقى من ممتلكات للدولة، وهذا وذاك لن يتحققا إلا بالتحالف مع من يتوقعون انتصاره من الفرقاء المتحاربين، هذا إلى جانب أن ظروف الحرب وما تمليه من أحكام عسكرية وعرفية تسمح للديكتاتورية العسكرية الواعدة بسحق الأماني القومية لما تبقى من عناصر الدولة غير الأتراك من عرب وأرمن وكرد.

فألقت الديكتاتورية العسكرية التركية، رغم معارضة الجميع على رأسهم الحكومة بدولتها في أتون حرب طاحنة انتهت بإحتلال جميع أراضيها دون إستثناء الآناضول - أقليمها المركزي، والعاصمة ذاتها وتقسيمها كغنائم حرب بين دول الحلفاء المنتصرين، لتواجه كل قومية بل وكل ولاية عثمانية واقعها الجديد بما تسمح به تصاريف الأقدار التي عبرت عنها إراد ة المنتصر من خلال إتفاقيات سرية (سايكس بيكو) أو علنية (مؤتمر الصلح بفرساي ١٩١٩ وسيفر ١٩٢٠ ولوزان ١٩٢٣ وكانت الأخيرة هي الصياغة النهائية لتأبين الدولة العثمانية التي أمست أثراً بعد ذات عين، بعد الإعتراف القانوني الدولي لكل قومية من قوميات الدولة العثمانية السابقة بكيانات سياسية قومية، الأناضول للوطنيين الأتراك، ودويلات مصطنعة في المشرق العربي للقوميين العرب، أما القوميون الأ تراك (الطورانيين) فتبخرت أحلامهم وأوهامهم في جامعة طورانية مع هروب قادتهم إلى حيث تفرقت بهم سبل المنافي وغيبهم الموت وكانت العلاقات بين القوميتين العربية والتركية قبيل الحرب، خاضعة لعوامل الشد والجذب بين الطرفين بحسب زيادة وتيرة مطالب الإصلاحيين العرب ومدى إستجابة الحكام الأتراك الإتحاديين لهذه المطالب.

ورغم معارضة زعماء ووجهاء العرب بما فيهم أنصار جمعية الإتحاد والترقي لدخول الدولة في الحرب الأوروبية الدائرة، إلا أن القرار الديكتاتوري العسكري بدخولها، فرض

على الجميع منهم عملياً ومعنوياً العمل بمبدأ وحدة الجبهة الداخلية للدولة فجمدت إلى حين المطالبة بالإصلاحات والمساواة واللامركزية في الحكم في ظل ظروف غير سانحة تستوجب على الجميع مؤازرة دولتهم في الحرب الدائرة، وتحققت إستجابات متفاوته لدعوة السلطان العثماني بالجهاد ضد الحلفاء، تأييدا للدولة في الأزمة الدولية القائمة في حينها وشد أزرها حتى لا تقع في براثن الطامعين لأنهم لم يفكروا يوماً في إستبدال الحكم التركي بحكم أجنبي آخر، ولم يكن طلبهم للإصلاح فيما سبق إلا رغبة منهم في أن يكون لهم دور ومساهمة في الدفاع عن كيانها ضد كل دولة أجنبية لها طمع في أراضيها، فأوقفوا نشاطهم المعادي للأتراك وتوقفت جرائدهم عن الخوض في المطالب العربية، ولبى شبانهم نداء التعبئة العامة ولم يتأخر عن ذلك حتى الزعماء المرموقون في جمعية العربية الفتاة، ومن الأدلة على ذلك أن محمد المحمصاني أحد قيادي هذه الجمعية، كان بالقاهرة يوم إعلان النفير العام فعاد لتوه إلى بيروت ملبياً واجبه في الالتحاق بخدمة وطنه في ميادين القتال كغيره من شبان الجمعية وسائر شبان العرب القوميين.

وأيضاً عاد عبدالكريم الخليل، من الآستانة إلى دمشق موفداً من الإتحاديين ليضمن لهم ولاء العرب وإقبال شبانهم على التجنيد، ويدافع عن التدابير التي إتخذتها الدولة درءاً لخطر الحرب العظمى تقتضي على كل عثماني مخلص لدولته وأمته أن يبذل جهده في سبيل تنفيذها على ما يرام، ويوصي بوجوب شد أزر الحكومة وإزالة النفور بين العناصر العثمانية، والعمل يداً واحدة لإنقاذ الدولة من الحرب الأوروبية، وإظهار الوحدة العثمانية بأتم مظاهرها لمنع اعتداء الدول الغربية، والخروج من هذه الأزمة أرفع شأناً وأعلى مقاما(٢٩).

وكذلك فعل رشيد رضا، أحد قادة حزب اللامركزية بالقاهرة حيث توجه برسالة شكر وتقدير للسوريين على إخلاصهم وطاعتهم للدولة،وتوقفهم عن طلب الإصلاح تقديراً لأحوالها الحاضرة(٣٠).

وهو نفس الموقف الذي إتخذه أحمد مختار بيهم عشية قيام الحرب حيث صرح لقد

ألغينا أحزابنا السياسية وتناسينا إختلافاتنا الداخلية، لأن المصلحة المشتركة تقتضي بذلك، ولسوف يرى إخواننا الأتراك، لاسيما الإتحاديون من أعمالنا في هذه الحرب، ما يظهر لهم عظيم إخلاصنا للعرش العثماني، وتفانينا في خدمة الوطن المشترك ونحن الآن على أحسن ما يرام مع حزب الحكومة الذي أظهر وطنية عظيمة في هذه الأزمة الشديدة، وسنظل كذلك إن شاء الله للأبد[٢١].

وسيطرت هكذا مواقف على فعاليات النشطاء والجمعيات والأحزاب العربية في بداية الحرب بيد أن المواقف أخذت في التحول تدريجياً كردات فعل لإدارة العسكريين الأتراك للعمليات العسكرية وما أفرزته من نتائج سيئة على أرض الواقع، إلى جانب أن تكاليفها المالية والتعسف في تحصيلها من الرعايا العثمانيين، قد ألقت هي الأخرى بظلالها القاتمة على أحوال الناس وخلقت مجاعات وأزمات في أكثر من مكان وخاصة سوريا وجبل لبنان، وبدأ نفر غير قليل من جموع المواطنين ورؤسائهم يتساءلون عن جدوى الحرب التي هددت طمأنتهم وأحوالهم الإقتصادية وعن مغزى إشتراك دولتهم فيها، ودعوة الجهاد التي أطلقها السلطان العثماني إليهم بتقديم كل غال ونفيس لنصرة الدولة والإسلام، بتعليقات من عينة :» أي جهاد الذي نرى فيه دولة إسلامية تناصر دولاً مسيحية على دول مسيحية أخرى؟ وأن هذه الحرب ليست حرباً دينية، بل دنيوية وليس للخليفة شأن فيها كي يعلن الجهاد، ذلك أن الإسلام ليس في هذه الآونة دولة واحدة تجمع شتاتهم يقوم على رأسها أمير للمؤمنين.

وزاد من الأمر أن حكومة الإتحاديين جردت حملة عسكرية لغزو مصر الخاضعة للإحتلال الإنجليزي لا لتحريرها كما كانت تدعى ولكن لتخفيف الضغط العسكري للحلفاء على الألمان الذين مولوا هذه الحملة، في الجبهة الغربية و لإستعادة السيطرة التركية على مصر التي كانت خاضعة إسمياً فقط للدولة ونظراً لضعف الحملة العسكرية التركية المهترئة تنظيماً وتسليحاً وبدائية وسائلها اللوجستية وتقاعس عرب الحجاز عن الإشتراك فيها وعدم تجاوب المصريين معها، فقد مُنيت الحملة بالفشل الذريع وتعرضت لهزيمة

ساحقة، حيث لم تستمر في المعركة إلا بضع ساعات، وكادت قوات الحلفاء أن تُبيدها عن آخرها، لولا هروب قائدها «جمال باشا» وزير البحرية ووالي سوريا وقائد الجيش الرابع مع فلول الهاربين مخلفاً على ضفتي القناة عشرات المئات من القتلى والجرحى والأسرى، ويعود القائد المهزوم إلى دمشق ليفتح الملفات المؤجلة ضد أحرار العرب، ويبدأ من فوره في إطلاق حملة مسعورة من الإضطهادات للعرب والتنكيل والتصفية الجسدية لرموزهم مما استحق عن جدارة لقب «السفاح» الذي عرف به، مما دفع من جديد بفكرة الإستقلال العربي عن الدولة العثمانية إلى صدارة المشهد السياسي وتختمر على خلفيتها مشروعات الثورة العربية في المناطق الخاضعة للحكم العثماني المباشر حيث عبرت عن هذا التحول العربي أكثر « جمعيتا العربية الفتاة، والعهد»، اللتان نشأتا قبل الحرب على فكرة اللامركزية الواسعة (الفيدرالية والبقاء ضمن الرابطة العثمانية) إلا أنهما تحولتا بعد نشوب الحرب وتوالي الانتكاسات العسكرية وتزايد وتيرة الاضطهادات التركية إلى الانفصالية عنها.

وشرع القوميون العرب في التحضير للثورة بإجراء إتصالات وإرسال مبتعثين إلى الأمراء العرب في شبه الجزيرة وإستقطاب شيوخ القبائل ورؤساء العشائر لصفوفهم وراهنوا في البداية على «عبدالعزيز آل سعود» أمير نجد في قيادة ثورتهم ضد الأتراك إلا أنه رغم تحالفه مع الإنجليز، لم يستجب لدعوتهم، فراسلوا الشريف حسين بن علي لذات الهدف، فوافق على الفور لأسباب كثيرة لديه إضافة لأسبابهم في إعلان الثورة العربية، وبالفعل أرسل نجله فيصل إلى دمشق والآستانة لإستطلاع الأجواء ودراسة الحالة السياسية عن كثب والذي إكتشف خلالها أن الأجواء مهيئة في دمشق لإنجاح الثورة المزمعة بعكس الأوضاع في الآستانة التي كانت في غاية الإضطراب بسبب هجوم الحلفاء على شواطئ غاليبولي والدردنيل ورأي المسؤولين الأتراك ينقلون أوراقهم الرسمية ومستنداتهم السرية إلى الأناضول خوفاً من تقدم الحلفاء لإقتحام المضائق و إحتلال العاصمة، فأسرع بالعودة إلى دمشق لينضم للقوميين في ثورتهم وبالفعل انتظم في عضوية كل من جمعيتي «العربية الفتاة» و«العهد» اللتين اتفقتا على خطة للعمل بها في الثورة، ووضعوا ميثاقاً ينص على

الشروط التي يرى المناضلون العرب وزعماؤهم أن يقبلوا العمل مع إنجلترا وحلفائها ضد تركيا على أساسها وطلبوا منه أن يأخذها معه ويعرضها على والده، لدراستها ومفاوضة الإنجليز على مقتضاها وقد جاء في هذه الوثيقة الهامة :

١. أن تعترف بريطانيا العظمى بإستقلال البلاد العربية الواقعة ضمن الحدود التالية:

•شمالاً/ خط مرسين، أدنه إلى ما يوازي خط العرض ٣٧ شمالاً، على امتداد خط بيره حك، أورفه – مديات – جزيرة ابن عمرو – العمادية إلى حدود إيران.

•شرقاً / على إمتداد حدود إيران إلى خليج العرب جنوباً.

•جنوباً / المحيط الهندي بإستثناء عدن التي يبقى وضعها الحالي كما هو.

•غرباً / على امتداد البحر الأحمر ثم البحر الأبيض المتوسط إلى مرسين.

٢. إلغاء جميع الإمتيازات الإستثنائية التي مُنحت للأجانب بمقتضى الإمتيازات الأجنبية.

٣. عقد معاهدة دفاعية مع إنجلترا وتفضيلها على غيرها في المشروعات الإقتصادية.

وتقود أهمية هذا الميثاق إلى أنه قد رسم الكيان النظري لدولة عربية كبيرة موحدة وإن كانت ناقصة ترتبط مع دولة أجنبية بمعاهدة دولية على أساس الإستقلال التام، وإلى أنه سيكون الأساس الذي سيرتكز عليه الشريف حسين في مفاوضاته مع الإنجليز التي كانت جارية وقتئذ وإستثناء الولايات العربية فى افريقيا بسبب إحتلالها من قبل الحلفاء الذين ستكون الإتفاقية معهم شأنها في ذلك شأن عدن، وإذا كان فيصل قد أبدى شكه في قبول الحلفاء بهذه الشروط أساساً للمفاوضة لإرتيابه في نياتهم، إلا أنه كان يرى أنها أقل ما يمكن أن يُطالب به العرب في سبيل الثورة على الترك(٤٢).

ولما وصلت تقارير وأخبار نشاطات فيصل إلى والده عاود إلحاحه على السلطات البريطانية في مصر بالإسراع في توريد المال والأسلحة التي كان قد طلبها إليه لأنه ينوي بدأ تمرده على الأتراك في سوريا.

ورد سلطات الإحتلال البريطاني عليه بأن الأسلحة في بورسودان تحت تصرفه وفي

طريقها إليه وإن كانت تنصحه بحصر الجهود لا تبديدها بإستدعاء فيصل من دمشق وحصر جهوده بالحجاز في الوقت الحاضر[٤٣].

وبينما كانت المراسلات مستمرة بين مكة ودمشق، ومكة والقاهرة، شرع جمال باشا في حملته الإرهابية بعيد إستشعاره بحركة غامضة في الأوساط الوطنية في سوريا ولبنان الذي ألغى ما كان يتمتع به من حكم ذاتي تضمنه الدول الأوروبية منذ سبعينيات القرن التاسع عشر ونفى أكثر من أربعة آلاف وجيه من لبنان وبيروت وبعلبك[٤٤].

وفي سوريا تم تشريد ١٥٠ ضابطاً عربياً من القوميين إلى جهات الدردنيل والأناضول والقفقاس ليحقق لنفسه الإطمئنان تجاه ما كان ينويه من تنفيذ خطته الجهنمية في القضاء على الروح المعنوية للعرب تقتل أحرارهم والتنكيل بزعمائهم[٤٥].

وكشفت السلطات التركية عن بوادر مؤامرة واسعة النطاق تحاك في الخفاء ولها مراكز في دمشق وبيروت وبعلبك و مدن أخرى، وهدفها إعلان الثورة على الأتراك والمناداة بإستقلال العرب فإتخذت التدابير الصارمة وبث الإرصاد في كل مكان وألقت القبض على نخبة من شباب سوريا ولبنان وحكمت فيهم بالإعدام[٤٦].

تقدم على طريق مسدود .

وفي الحقيقة كانت مواقف الشريف حسين في هذه الأثناء في غاية الإنتهازية أو في أحسن حالات إفتراض حسن النية إتسمت مواقفه بالإرتباك والتناقض، فقد كان يراسل ويتفاوض مع الفرقاء الثلاثة : القوميين العرب يشد من أزرهم ويعدهم بقيادة الثورة العربية في أقرب وقت بحسب ما تسمح الظروف به وإستكمال التخطيط والتسليح.

- والحلفاء بتوسيع دائرة طلباته وشروطه وإستعجال الأموال والسلاح.
- والقادة الأتراك في الحكومة بالعاصمة الآستانة ودمشق.

وعلى الرغم أنه قرر التريث في حسم موقفه تجاه مواقفه من الفرقاء إلا أنه قد هالته تلك السياسة الإرهابية للإتحاديين الأتراك ضد مواطنية العرب، فأوفد نجله فيصل

مجدداً إلى دمشق مطالباً بالعفو عن المتهمين السوريين ومنح بلادهم ما تطلبه من حكم لا مركزي وعزز ذلك بالبرقيات المتعددة التي أثارت جمال باشا وأنور باشا، اللذين كانا يحثانه على تعبئة المتطوعين العرب وإعلان الجهاد، وكاد موقفه هذا يؤدي إلى إعتقال نجله فيصل وإعدامه وقد جاء في برقيته إلى أنور باشا ما يلي:-

«أن خروج الدولة العلية منصورة من الحرب الحاضرة يتوقف على إشتراك جميع العناصر العثمانية فيها ولا سيما العرب والجانب الأهم من ميادين القتال في بلادهم وتأييدهم لها قلباً وقالباً في نضالها.

ويلوح لي أن إرضاء الشعب العربي يتوقف على مداواة قلبه الذي جرحه إتهام عدد كبير من أبنائه بتهم سياسية مختلفة والقبض عليهم ومحاكمتهم أمام المحاكم العسكرية، بالدواء الآتي:-

١. إعلان العفو العام عن المتهمين السياسيين.

٢. إنالة سورية ما تطلبه من نظام لامركزي.

٣. جعل إمارة مكة وراثية في أولادي و إبقائها على حالتها الحاضرة فإذا قبلت هذه المطالب فأتعهد بحشد القبائل العربية بقيادة أبنائي في ميدان العراق وميدان فلسطين، وإذا لم تقبل فأرجوكم أن لا تنتظروا مني شيئاً سوى الإبتهال للحق جل وعلا أن يهب الدولة النصر والتوفيق».

وأجابه أنور باشا بالرد التالي :-

«وصلت برقيتكم الهاشمية القائلة أن إحراز النصر يكون باشتراك جميع أبناء الأمة قلباً وقالباً ولما كان طلب إعلان عفو عن بعض المتهمين، وتطبيق نظام اللامركزية في سوريا و إستبقاء إمارة مكة في شخصكم السامي وفي أولادكم، خارجاً عن إختصاص سيادتكم، فالإستمرار في طلبه ليس من مصلحتكم في شيء .. وإني أبلغكم أنه لا بد أن ينال الموقوفون عقابهم، كما أن حقوق سيادة ملجأ الخلافة ستظل في الحجاز على ما كانت عليه وكما هي في جميع الممالك الشاهانية، وأوصيكم ملحاً بأن تستدعوا ولدكم علي الموجود في المدينة

المنورة إلى مكة، وترسلوا المجاهدين الذين وعدتم بإرسالهم إلى دمشق ليكونوا بقيادة ولدكم فيصل بك وبديهي أنه سيظل ضيفاً على الجيش الرابع حتى نهاية الحرب والأمر لمن يهمه الأمر» ..

وكان واضحاً من برقية أنور باشا أنه قرر إحتجاز الأمير فيصل و إستبقائه لدى الجيش الرابع كرهينة حتى تنتهي الحرب، لإرغام الشريف حسين على مطالب القيادة التركية وتوقيفه عن القيام بأية حركة معادية، وقد أدرك الشريف ذلك فأجاب على برقية أنور باشا بالبرقية التالية :

«لقد أرسلت نجلي فيصل إلى دمشق إعتماداً على شرف الدولة، ولست أرجو أن يعود إليّ الآن على أن سوق المتطوعة إلى دمشق يتوقف على وصوله إلى المدينة ورؤية هؤلاء له وسيدعى « نجلي علي إلى مكة قريباً» (٤٥).

أما جمال باشا فقد أرسل إلى الشريف حسين بالبرقية التالية :-

لقد نمى إليَّ خبر برقيتكم إلى أنور باشا فأنتم تطلبون أن تكون الإمارة وراثية في أسرتكم وأن يمنح أشخاص عديدون العفو الشاهاني بعد أن قامت البراهين على خيانتهم للوطن والأمة وليس بممكن إجابة الجزء الثاني من طلبكم لضرره بالمصالح العامة، فالحكومة التي تصفح عن الخونة جديرة بأن تتهم بالضعف كما أن عفوها يغري كثيرين بالخيانة، ولو إطلعت على الوثائق التي ظهرت في المحكمة لرأيت إلى أي حد وصل المتهمون، وأما فيما يختص بجعل الإمارة وراثية في أسرتكم فالفرصة ليست مناسبة للمطالبة بذلك .. وأظنكم تعرفون بأن الإعراب، عن مثل هذه الرغبات ونحن في إبان الحرب حيث تستهدف جميع قوى الإنسان عقلية وجسدية لأشد العناء، من رجل يتبوأ مركز الشرافة و في أعظم بقعة من بقاع الدولة العثمانية، لابد أن يكون له أسوأ وقع في نفوس الجمهور وأعتقد أنه ما كان ينبغي لكم أن تطلبوا مثل هذا الطلب ولو كنتم على حق فموارد الأمة ينبغي أن تحشد لغرض واحد، وهو إحراز النصر النهائي، ولو فرضنا أن الحكومة لبت طلبك لمجرد الرغبة في الحصول على مصادقتك في هذه الأوقات العصيبة، فماذا يمنعها أن تعاملك بالشدة،

والقسوة لو إنتصرت في ختام الحرب وعلى كل فيجب أن تعلم أن الرجال الذين أسسوا الحكومة الحاضرة، والذين تجرأوا على القيام في وجه السلطان عبدالحميد لا يصفحون عمن يجترئ على شل حركتهم في هذه الحرب وقد دخلوها لمصلحة العالم الإسلامي، وهم في الوقت نفسه لا يتأخرون عن استحصال جزيل الأنعام من جلالة الخليفة لكل من عمل ابتغاء مرضاة الله وليحقق غاياتنا المقدسة»[٤٦].

وزاد من حرج موقف الشريف وتخبطه بعد تردي علاقته مع القادة الأتراك إلى هذا المستوى من التهديد ما يتعرض له قوات الحلفاء من أكثر من جبهة عسكرية، في الدردنيل، إستطاع الجيش التركي بقيادة «مصطفى كمال»، أن يصمد بمقاومته للحلفاء الذين واجهوا صعوبات أيضاً في العراق وتعرضوا لهجمات السنوسيين وأولاد علي في صحراء مصر الغربية، ولم يكن أمامه فرصه للخروج من المأزق الذي وجد نفسه فيه إلا بإعلان الثورة العربية، فسعى قبل إعلانها إلى فك أسر نجله فيصل والأخير لم يوفر فرصة لذلك، وتحايل على جمال باشا بضرورة ذهابه للمدينة لمصاحبة أخيه على رأس المتطوعين، فأذن له جمال باشا بالذهاب على رأس وفد والعودة معه إلا أنه لم يفعل، بل قام بعدة حيل ليتخلص من هذا الوفد والوالي العثماني بالمدينة المنورة، التي انسحب منها مع أخيه والمتطوعين إلى مكة وينضما لوالدهم الذي أعلن الثورة فور وصولهم وهكذا أصبح واضحاً للجميع أن الحركة العربية تتطور بسرعة لم يتوقعها الجميع وبخاصة الإنجليز، الذين اكتشفوا أنهم رغم تحالفهم مع أمراء شبه الجزيرة العربية بإستثناء إبن الرشيد : إبن سعود في نجد، والصباح في الكويت، والإدريسي في اليمن، إلا أن الشريف حسين كان أسرعهم في العمل العسكري مع الحلفاء، لأن الأتراك كشفوا أمره وأصبح لزاماً عليه أن يتمرد سواء رضى أم لم يرض كما علق على حالته وزير الخارجية البريطاني «مارك سايكس»[٤٧].

الثورة العربية في الحجاز والشام :

كما رأينا فيما سبق إزدياد الصعوبات العسكرية البريطانية في أكثر من جبهة، وإسراف جمال باشا في إعدامات الأحرار العرب في سوريا ولبنان، وتفاقم الإستياء ضد الأتراك مع وصول الحملة العسكرية التركية المتجهة نحو اليمن إلى المدينة المنورة، قد أقنعت الأطراف المعنية أن الوقت قد حان لإعلان الثورة العربية ضد الدولة العثمانية في يونيو ١٩١٦ بمكة قبل أن تتم الإستعدادات كلها(٤٨)، خاصة موقف الشريف حسين كان أكثرهم حرجاً إذا أعلن تمرده على الدولة العثمانية صاحبة الخلافة دون أن يعلن أسباباً قوية للعالم الإسلامي، ركز في هذا الإعلان على سيطرة جمعية الإتحاد والترقي وخاصة الثالوث (أنور وجمال وطلعت) على الدولة و إغتصاب السلطة الحقيقية من خليفة المسلمين وعدد الكثير من أعمالهم المخالفة للدين الإسلامي وأن قرارهم بدخول الحرب في صراع أوروبي بحت أضر بمصير ومستقبل الدولة العثمانية التي خسرت العديد من ولاياتها في البلقان وليبيا (٤٩)، وكذلك إثارة الأحقاد الجنسية (العرقية) الممزقة لشمل الأمة العثمانية مذكراً بجرائمهم ضد الأرمن، و اضطهادهم للعرب ولغتهم ورموزهم الدينية والتاريخيه(٥٠)،وقاصرا عداوته لفئة الإتحاديين لا للشعب التركي ولا للدولة العثمانية، فحطم بذلك فكرة الجهاد الإسلامي، التي كان السلطان العثماني أُجبر على إعلانها عشية إندلاع الحرب الأوروبية، و إختلفت ردود الفعل للثورة التي أطلقها الشريف حسين في ٩ شعبان ١٣٣٤ / ١٠ يونيو ١٩١٦م ففي الجزيرة العربية لاقت تأييداً حذراً من الأمراء والحكام بإستثناء «إبن الرشيد» أمير حائل وإمام اليمن الموالين للأتراك، نتيجة لجهود المقيم السياسي البريطاني في الخليج «بيرسى كوكس» وفي مصر استقبلتها الدوائر الموالية لتركيا بامتعاض عكس استقبال الجاليات السورية والعراقية بالقاهرة والقطاعات الشعبية المصرية، التي استقبلتها بحماس، كذلك تباينت المواقف الأممية منها فالشعوب الإسلامية الخاضعة للنفوذ الإستعماري لدول الحلفاء أعلنت استبشارها بالثورة وعلى الجانب الآخر لم تكد أنباء الثورة تصل إلى الأتراك، حتى ثارت ثائرة جمال باشا فأمر «فخري باشا» قائد الجيش العثماني بالمدينة المنورة بأن يسير

إلى مكة ويحتلها ويعتقل الشريف حسين وأولاده وتضاعفت شراسته فصب حِمَم غضبه على من بقي طليقاً من زعماء وأحرار العرب فإعتقلهم وعذبهم ولولا مبادرة الأمير فيصل بإنذار جمال باشا بأنه مقابل كل شهيد جديد من زعماء العرب، سيضطر إلى إعدام عشرة من ضباط الأتراك الأسرى لديه، لكان قد حل بهؤلاء الزعماء ما حل بسابقيهم وكان لهذا الإنذار أثره الفعال في الإفراج عنهم لاحقاً"[٥٠]، ومع ذلك لم تكن السلطات التركية التي أذهلتها مفاجأة الثورة، لتطلع الشعب على حقيقة الأمر، إذ ظلت البلاغات التركية مدة أسبوعين تنفي وقوع أي اضطراب إلى أن أصدرت جريدة الشرق الرسمية في ٢٩ يونيو، تنوه بأن بعض الفئات القبلية هاجمت بضعة مراكز في جوار المدينة، دون أن تشير إلى الشريف حسين بشيء ولم تسمح بالخوض في موضوع الثورة العربية حتى ١٩١٧/٧/٢٦م، حينما نشرت جريدة «طنين» بالآستانة صورة مشوهة عنها كما شكل جمال باشا وفداً من أعيان العرب الموالين للإتحاديين (محمد فوزي باشا العظم وعبدالرحمن باشا اليوسف والشيخ أسعد الشقيري)، سافر إلى المدينة على الفور لمقابلة زعماء القبائل وحثهم على مناصرة الدولة والولاء لها.

أما الحكومة التركية في الآستانة فقد كان للثورة العربية وقع شديد عليها وبلغ إستياؤها منها مبلغاً عظيماً، فبادرت فوراً وبعد ساعات من بلوغها النبأ إلى إستصدار إرادة سَنية بخلع الشريف حسين من إمارة مكة إلى منافسه من ذوي زيد، الشريف «علي حيدر» الذي كان يشغل حينئذ منصب نائب رئيس مجلس الأعيان[٥١].

طوباوية الدولة القومية

إلا أن الثورة بدأت تتعثر بعد أن فقدت عنصر المفاجأة، وتوالت المساعدات العسكرية والمالية من سلطات الإحتلال البريطاني لمصر، رغم أنها ترد طول الوقت على طلبات الشريف حسين الملحة للمساعدات بتردد وحذر ودائماً أقل مما هو مطلوب منها، حسبما تقتضيها أجندتها السياسية ولم يمض على إعلان الحسين للثورة العربية فترة من الزمن

حتى بدأ في ترسيخ دعائم ثمة دولة عربية تتشكل، إذ أصدر إرادة سَنية في ١٩١٦/١٠/٥م، بإسناد منصب قاضي القضاة إلى الشيخ عبدالله السراج وعين نفسه رئيساً للوكلاء (الوزراء) وقد أعطاهم لقب وكلاء باعتبارهم وكلاء في تصريف شئون الدولة، فتولى نجله «عبدالله» الخارجية، و«فيصل» الداخلية وتولى «عزيز علي المصري» رئاسة الأركان ورئاسة الجند، والشيخ «علي المالكي» المعارف والشيخ «يوسف بن سالم» الأشغال العامة، والشيخ «محمد أمين» الأوقاف.

وفي الوقت نفسه أصدر إرادة أخرى بتأليف مجلس الشيوخ الأعلى وعين لرئاسته الشيخ «محمد صالح الشيبي» ولعضويته مفتيى الشافعية والمالكية وغيرهما من الشخصيات الحجازية وأطلق على حكومته اسم «الدولة العربية الهاشمية»، وحرم إستعمال الألقاب التركية (باشا، بك، أفندي) وحرص على أن يحفظ للبلاد المقدسة مظهرها الأخلاقي فأصدر مراسيم تقتضي بمنع تقديم الخدمات لرواد المقاهي في أوقات الصلاة، وتحريم حمل الأسلحة في المدن ومنع بيع وتجارة الخمور، وتدمير محلات البغاء السري.

وهيأ مشروعاً لصك عملة عربية هاشمية مقتبسة من الطراز الإنجليزي، على أن تُسك في الهند وكان في حكومة الشريف جهاز من الموظفين فيه كثيرون من السوريين والعراقيين وأنشأ جريدة سياسية سماها (القِبلة) لتفي بأغراض الدعاية والتوجيه لخدمة حركته الثورية (٥٢)، وبويع الشريف حسين من أعيان مكة وأعضاء حكومته وشيوخ بعض القبائل ملكاً على العرب في ٢ نوفمبر ١٩١٦ (٥٣)، وأولى الشريف اهتماماً كبيراً بتنظيم وتدريب مقاتليه وتحويلهم إلى جيش)نظامي بأن عهد إلى الضابط السابق بالجيش العثماني «عزيز علي المصري» رئيس جمعية «العهد» الذي إستقدمه من القاهرة بالتنسيق مع سلطات الإحتلال البريطاني هناك) بالمسئولية الكاملة المترتبة على الشئون العسكرية والسيطرة الفعلية على القطاعات العسكرية وبدأ في تكوين جيش مدرب نظامي ولكنه سرعان ما لبث أن ترك القيادة لـ «جعفر العسكري» ونائبه «نوري السعيد» وهما من كبار الضباط العراقيين.

وكان قد إنضم للثورة العديد من الضباط العرب في الجيش العثماني، بعض منهم كان

أسيراً لدى قوات الحلفاء في معسكرات الأسر بمصر والهند [٥٤]، والبعض الآخر هربوا من التشكيلات العثمانية واتجهوا إلى مكة بطُرق شَتى – وشكلوا نواة الجيش النظامي إلى جانب القوات غير النظامية كما إلتحق بجيش الثورة عدد كبير من الضباط الإنجليز المدربين كخبراء على تعليم فنون القتال واستعمال المتفجرات.

وقد ركزت الأضواء على «لورانس» أحد ضباط الاستخبارات العسكرية البريطانية في مصر والتحق لورانس بالثورة في أكتوبر ١٩١٦ م، يحدوه حب الإستطلاع والمغامرة، وعمل كمستشار لفيصل الذي تولى قيادة أحد الجيوش الثلاثة للثورة إلى جانب أخويه عبدالله وعلي وعرف باسم «الجيش الشمالي» وكان أكثر جيوش الثورة فعالية، وقد أصبح موضع ثقة (اللنبي) وهمزة الوصل مع فيصل وصاحب الحظوة لديه برغم أن صداقته للعرب كانت نابعة من صميم نظرته إلى مصلحة بريطانية[٥٥]، و اعترف أنه كان يعرف أن بلاده لن تنفذ وعودها للعرب بعد الحرب، ولكنه كان يستغل أثمن ما عند العرب وهو حبهم للحرية كأداة من أجل نصرة بريطانيا التي رسمت برنامجاً للثورة يجب ألا تتعداه كي لا تكون خطراً على مشروعاتها الإستعمارية [٥٦]، ودبت الحياة في الثورة من جديد وبدأت العمليات العسكرية تسير وفق خطة منظمة موضوعة وتوسعت نطاقات أعمال الجيش الشمالي نحو « الوجه» أقصى موانئ الحجاز الشمالية في يناير ١٩١٧ م، وعقد التحالف مع زعماء القبائل التي تقطن أطراف بلاد الشام[٥٧].

الطريق إلى دمشق :

وإذا كان استيلاء فيصل على «الوجه» قد خطا بالثورة العربية إلى النقطة الفاصلة في إرغام فخري باشا على أن يقبع بالمدينة المنورة ولا يجسر على الخروج منها لإسترداد مكة بعد أن غادر الأميران علي وعبدالله موقعهيما في «رابغ ووادي العيس » ليفرضا حصاراً شديداً عليها، مما جعل الأتراك يدرسون إخلاءها، فإن الاستيلاء على العقبة وقد سهلت إحتلال «الوجه» – يعتبر نقطة تحول هامة في الثورة العربية، إذ خرجت من نطاقها

الحجازي، لتتخذ لها هدفاً أساسياً هو الاستيلاء على سوريا، هذا فضلاً عن أن إقتحام العقبة، ذات الموقع الهام والتي أمرت لجنة الحرب في لندن بالاستيلاء عليها بغية تهديد مواصلات الأتراك والحيلولة دون إستخدام الألمان لها كقاعدة للغواصات يستطاع منها زرع الألغام في البحر الأحمر كان من المفيد للثورة بأنها سيطرت على أحد المنافذ الهامة في هذا البحر، ذلك الذي يعتبر بداية لدخول العرب في الحرب العالمية الأولى، فعلاً، إذا كونت الجناح الأيمن للقوات البريطانية الزاحفة من مصر على فلسطين بقيادة الجنرال اللنبي وبعدها يصبح الطريق إلى دمشق (٦٠٠ ميل شمالاً تقريباً) مفتوحاً أمام الجيش العربي، خاصة بعد إختفاء جمال باشا الذي أُستبعد في ديسمبر ١٩١٧ م، للتفرغ لوزارة الحربية ثم إلى ألمانيا التي هالتها نتائج سياسته الوحشية مما حرض العرب على التعاون مع الإنجليز وكان قد تم إيفاد بعثة إلى سوريا تدعو أهلها لمؤازرة الثورة وتضع أُسس العمل المشترك معهم برئاسة الشريف «ناصر بن الحسين»، (من أبناء عمومة فيصل) ونسيب البكري و«عوده أبي تايه» و«لورانس» و ٣٥ فارس، فتفرق أفرادها في وجهات مختلفة عودة إلى قبيلته لحشد أفرادها ونسيب البكري إلى جبل الدروز، و«لورانس» إلى دمشق، مروراً ببعض القبائل وتكاثر التحاق الضباط والجنود العرب بالجيش العثماني لصفوف قوات الثورة، و بإقتراب صيف ١٩١٨ م، أصبحت معظم القوات في جيش فيصل من السوريين يحاربون في بلادهم ووضع اللنبي في سبتمبر ١٩١٨ م، خطة هجوم نهائي على طول الجبهة ينتهي بالإستيلاء على دمشق وعهد إلى القوات العربية بمهمة قطع المواصلات بين الجنوب ودمشق بإحتلال درعا، النقطة الحيوية للمواصلات فيحمي بذلك جناح القوات البريطانية الأيمن، ويشغل القوات التركية في شرق الأردن ويمنعها من إرسال الإمدادات إلى فلسطين حيث كان للأتراك ثلاث جيوش عاملة هناك في مواجهة الجيشين العربي والبريطاني على جانبي نهر الأردن، الثامن والسابع في الغرب، والرابع في الشرق ومقره عمان.

وبعد إحتلال درعا بدأ الجيش الرابع العثماني في التراجع تتعقبه القوات العربية النظامية ورجال القبائل وإنهارت الجبهة التركية في سبتمبر بعد إستيلاء الإنجليز على

كامل فلسطين ولم يتمكن الأتراك من تأليف جبهة حربية في حوران كما لم يتمكنوا فيما بعد من تأليف جبهة جديدة في دمشق.

وأخذت القوات البريطانية القادمة من جبال الجليل والقوات العربية إلى الشرق منها في خطين متوازيين تزحفان في عملية سباق تشكل دمشق نقطته النهائية وإنهاء الحرب في الشرق العربي[٥٨].

وفي مساء ٣٠ سبتمبر كانت القوات جميعاً قد أحاطت بدمشق، ودخلت فرق من القوات العربية غير النظامية إلى دمشق لنقل الأخبار إلى السكان المحليين والدعوة لإقامة حكومة عربية، وكان ذلك قد تم قبل وصول رسل الأمير فيصل، كما دخلت في نفس الليلة فرقة من الخيالة الإسترالية عبر شوارع المدينة وهي تتعقب الأتراك المنسحبين عن طريق حلب شمالاً، وغادر آخر جندي تركي محطة « القدم » مساء ٣٠ سبتمبر ١٩١٨ م، بعد أن خسر الأتراك كثيراً من جنودهم في تلك المحطة وفي الطريق إليها لأن السكان كانوا يهاجمونها[٥٩].

وكان الدخول الرسمي للقوات العربية والبريطانية في صباح أول أكتوبر حيث أُستقبلت بمشاعر البهجة والفرح الذي بلغ ذروته بوصول فيصل إلى دمشق بعد يومين، وقد أُثيرت خلافات كثيرة فيما بعد حول من احتل دمشق أولاً الجيش العربي أو البريطاني وادعى كثير من الضباط في خدمة «اللنبي» أنهم إرتكبوا خطأ كبيراً حين أوقفوا القوات البريطانية بتعليمات من اللنبي، وربما بتأثير من لورانس وزملائه في «المكتب العربي» ومكنوا العرب من دخول دمشق لأن ذلك قد أقنع العرب أكثر من أي تصريح، أن أنجلترا تساند فيصل وجيشه ودفعتهم فيما بعد إلى رفض فكرة المصالحة مع فرنسا.

وبعد دمشق لم تبقى معركة كبرى في سوريا وإنتهى إحتلال سوريا قبل نهاية أكتوبر بهجومين الأول ساحلي استهدف صور وصيدا وطرابلس دون مقاومة، والثاني داخلي نحو حمص وحماه وحلب وكانت المقاومة الوحيدة عند ضواحي حلب وصد هجوم تركي بقيادة «مصطفى كمال» شمال المدينة في نفس سهل «مرج دابق» الذي شهد قبل ٤٠٠ سنة إنتصار سليم الأول على السلطان قنصوه الفوري وكان آخر نقطة وصلها العرب شمالاً هي محطة

المسلمية قبل هدنة مندروس في ١٩١٨/١٠/٣٠.

أجندات الحلفاء تصيغ الإنفصال النهائي:

بعد أن وضعت الحرب العالمية أوزارها، وأفرزت نتائجها واقعاً جديداً في الشرق العربي بعد زوال الحكم العثماني منه، ومن الوجود كله، ولم يتبق من الدولة العثمانية سوى أشلاء ولايات جميعها، خاضع لقوات إحتلالات أوروبية منتصرة في هذه الحرب تسعى لتنفيذ أجندتها السياسية وفق مشاريعها الإستعمارية عبر وعود تسويات و إتفاقيات أُبرمت أثناء الحرب (وعد للعرب باستقلال مُبهم، ووعد لليهود بإقامة وطن قومي لهم في فلسطين، و إتفاقية سايكس بيكو) وبعد الحرب (مقررات مؤتمر المنتصرين بفرساي ١٩١٩ ومعاهدة سيفر ١٩٢٠، ولوزان ١٩٢٤م، لم يتبق من الدولة العثمانية أثناءها ١٨-١٩٢٤ إلا السلطان (بقصر لا يملك الدفاع عن أسواره واسم منصب بدون أي حيثيات)، أما رعاياها فلم يجنوا إلا قبض الريح بعدما تحصلوا على ثمة كيانات سياسية (دول وإمارات جنينية مشوهة) خاضعة جميعها للإنتدابات والإحتلالات الأوروبية في الحجاز وسوريا والأردن والعراق والأناضول.

قبر الميت من زمن فات :

لأن الإمبراطورية العثمانية لم تخسر الحرب فحسب، فبإرغامها على الخضوع لإحتلال من جانب الحلفاء كفت في واقع الأمر عن الوجود، حتى و إن كانت خرافة دولة مستقلة قد بقيت على الورق والكارثة بحق شديدة بحيث أن المسئولين الرئيسيين عن إشتراكها في الحرب (الثالوث الدكتاتوري العسكري) طلعت وأنور وجمال، وآخرون، فروا لألمانيا ليلة ٢/١ نوفمبر ١٩١٨م، بزعم النضال من هناك لإنقاذ تركيا، ومثّل هروب القادة الرئيسيين للإتحاد والترقي نهاية مأساوية لهذا الحزب، فالرأي العام المذعور من هول الطوفان لا يتأخر عن المطالبة بإنزال العقاب بالإتحاديين ويتعرض هذان الأخيران للإتهام بالمسؤولية

عن جميع مآس الحرب، موت مئات الآلاف من الجنود في ساحات المعارك: المذابح التي راح ضحيتها ملايين السكان المدنيون وخاصة الأرمن، الأوبئه الفتاكة، الإختلاسات والرشى، وفي مثل هذا المناخ لا يبقى للجنة الإتحاد والترقي سوى الرجوع للظل والسعي إلى أن يشملها النسيان، والواقع أن أولئك الإتحاديين الذين لم يتقصوا أثر الثلاثي الحاكم في هربه، إذا يجتمعون في مؤتمر إستثنائي ويقررون في الأيام الأولى من نوفمبر حل جميعتيهم بما يترك الساحة خالية أمام المنافس القديم لهم الائتلاف الليبرالي الذي يبدأ قادته في الإستيلاء على المواقع الشاغرة.

وفي هذه الأثناء تدخل إتفاقية (هدنة) مندروس ٣٠ أكتوبر القاضية باستسلام ما تبقى من الدولة العثمانية حيز التنفيذ، فيحتل الإنجليز الموصل والإسكندرونه، وفرنسا تستولي على تراس الشرقية وتنتهي المأساة بإحتلال الحلفاء للآستانة يوم ١٣ نوفمبر لتبدأ النهاية[٦١] ، للوجود التركي في جميع الولايات العربية بإستثناء حامية المدينة المنورة الذي رفض قائدها «فخري باشا» إطاعة الأوامر التي تلقاها من الباب العالي بالإستسلام وفقاً لهدنة مندروس وظل يقاوم حصار الأميرين «علي وعبدالله» نجلي الشريف حسين إلى أن استسلم في أوائل عام ١٩١٩م وعلى أثر عقد الهدنة وصل الجنرال اللنبي لدمشق في ٣ نوفمبر لتنظيم إدارة سلطات الإحتلال العسكري لسوريا تتلخص في إنشاء حكومة عربية عسكرية تسيطر على شرق الأردن ودمشق وحمص وحماه وحلب، ويكون على رأسها الأمير فيصل باسم القيادة الحليفة، بمعنى أن يكون فيصل مسئولا أمام الجنرال اللنبي عن طريق الجنرال «جلبرت كلايتون» رئيس الاستخبارات العسكرية البريطانية في مقر القيادة العامة بالقاهرة، ومن خلال ضابطي إرتباط الأول إنجليزي وهو «الكولونيل كورنواليس» والآخر فرنسي وهو «الكولونيل كوس».

أما المنطقة التي تقع غرب نهر الأردن فلسطين، فتوضع تحت الإدارة العسكرية الإنجليزية المباشرة كما يعهد للفرنسيين بإدارة الساحل السوري بقيادة الكولونيل «دي ياباب» تحت قيادة اللنبي وبقيت منطقتا العراق والحجاز خارج هذه الإجراءات الأولى

تحت حكم عسكري بريطاني تابع لحكومة الهند البريطانية، والثانية تحت سلطة الشريف حسين ولما إحتج فيصل على هذه الإجراءات أصر اللنبي على ضرورة قبولها إلى أن تتم التسوية النهائية في مؤتمر الصلح بين الدول المتحاربة[٦٢].

الحكومات العربية في دمشق بعد أربعة قرون :

وكانت هذه التقسيمات تتوافق بالفعل مع بنود إتفاقية سايكس بيكو التي أُبرمت في ١٩١٦ م، ولم يعلن عنها بعد، وكانت بريطانيا تقصد من هذا التقسيم ترضية المطالب الفرنسية و تحقيق إلتزاماتها للعرب في آن واحد، وهوما ستؤكد عليه في مباحثات مؤتمر الصلح غير أن وضع الجيش والحكومة في المنطقة الشرقية من سوريا حسب هذا التنظيم الجديد من أغرب الأوضاع فالجيش من الوجهة القانونية لا يزال جزءاً من جيوش الحلفاء وفيصل بصفته قائداً لقوة حليفة يعتبر مسئولاً في الشئون العسكرية أمام اللنبي والحكومة العسكرية تدير البلاد وفقاً للقواعد المقررة في حقوق الدول لإدارة بلاد العدو المحتلة ترجع في شؤونها العليا السياسية والمالية وغيرها إلى مقر القيادة العامة ويبدو هذا التناقض في مرجعية تعيين «رضا الركابي» بين قائد القوات الحليفة الذي عينه حاكماً عسكرياً وبين فيصل الذي أعلن باسم والده في بيانه للشعب السوري يوم ١٩١٨/١١/٥م، قيام حكومة دستورية عربية مستقلة باسم الحسين شاملة جميع البلاد السورية وعهد للركابي بالقيادة العامة للحكومة.

لكن الإدارة العربية في هذه المنطقة كانت تتجاهل بالفعل تبعيتها إلى القائد البريطاني وتهدف إلى إرساء قواعد حكومية قومية في منطقة عربية حدودها سوريا كلها، برغم كل مخططات ساسة أوروبا أو مناقشتهم وسعى فيصل ومستشاروه بذلك إلى إحداث أمر واقع إعتبروه شيئاً طبيعياً ومعقولاً، وعارض الفرنسيون منذ البدء إقامة هذه الدولة الجديدة دون مساعدة خارجية، أو خاضعة في منطقة كان من المفروض أن تكون تحت النفوذ الفرنسي، وإحتجو أن اللنبي لم يتبع في دمشق خطته بالحفاظ على الوضع القائم إلى أن تتم التسوية

النهائية، بل إعترف ضمنياً بالحكومة العربية وسمح برفع العلم العربي في دمشق وغيرها من المدن وبينما إحترم البريطانيون المشاعر العربية للاستقلال على الأقل علناً في منطقة الإدارة الشرقية ظل اللنبي يعتبر فيصل قائداً تابعاً له يصدر له التعليمات والأوامر بل عمد إلى قمع كل محاولة عربية للإشراف على المنطقة الساحلية(٦٣).

وهكذا وجدت الولايات العربية نفسها فى أتون مساومات ماراثونية في مؤتمر الصلح تعيش لحظات فارقة في تاريخها فالولايات التركية منها المحررة كانت لا تزال تدعى بلاد العدو المحتلة حسب وصف أدبيات سلطات الإحتلال الأنجلو / فرنسي، والأوضاع السائدة فيها تعتبر أوضاعاً مؤقتة ريثما يتقرر مصيرها في مؤتمر الصلح، وكانت بريطانيا وفرنسا تستغلان هذه الفرصة لتثبيت أقدامها في المناطق التي منحوها لأنفسهم في معاهدة «سايكس بيكو» السرية، والتعديلا ت التي أُدخلت عليها وتصفان كل خطوة تخطوانها نحو الهدف بأنها تدبير عسكري مؤقت ستزيله أو تعدله التسوية السياسية العامة التي سيقررها صانعوا السلام في فرساي، كانت الجزيرة العربية تركت على حالها: الشريف حسين ملك على الحجاز، وعبدالعزيز آل سعود « سيد»، وسط الجزيرة العربية، والإدريسي إستقل بعسير والإمام يحي في اليمن بعد إستسلام الأتراك للقوات الإنجليزية في عدن، والعراق وحده مستقلة خاضعة لحكومة الهند، أما سوريا وفلسطين فقد قسمتا إلى ثلاث مناطق لكل واحدة إدارة مختلفة كلياً عن إدارة الأخرى، تعرف الأولى بإسم إدارة منطقة العدو المحتلة، القسم الجنوبي، وتضم فلسطين وإدارتها بريطانية، والثانية باسم إدارة منطقة العدو المحتلة – القسم الشرقي، وتضم داخل سوريا من العقبة إلى حلب، وإدارتها عربية بإشراف الأمير فيصل، والثالثة هي إدارة منطقة العدو المحتلة – القسم الغربي، وتضم لبنان والساحل السوري من صور إلى حدود «كيليكية» وإدارتها فرنسية، وتسعى الدولتان المحتلتان إلى تحويل التدابير العسكرية المؤقتة إلى تسوية دائمة تتقاسمان فيها غنائم الحرب وهو ما إكتشفه الأمير فيصل بنفسه أثناء حضوره اجتماعات مؤتمر الصلح المنعقد بقصر فرساي بباريس في أوائل عام ١٩١٩ م، والذي راهن على مباد ئ الرئيس الأمريكي

ال ١٤ التي تتمحور حول حق الشعوب في تقرير مصيرها، بعد أن فشل فيصل كمندوب عربي في إلـزام الدول الأوروبية على احترام إرادة الشعوب العربية التواقة للاستقلال القومي[٦٤].

إطلالة أمريكية على الشرق العربي

وركز العرب آمالهم على اللجنة الدولية (كنج/كرين)، التي أوفدها مؤتمر الصلح للشرق العربي من أجل تقصي رغبات العرب في مصيرهم وشكل الحكم الذي يطمحون إليه وكذلك استعدت الإدارتان الإستعماريتان الفرنسية والبريطانية للتأثير على توصيات هذه اللجنة بالدعاية في الأوساط المحلية وبجمع قوائم الوفود الموالية لكل منهما لتقديمها إلى أعضاء اللجنة الأمريكيين الذين مكثوا بالمنطقة ستة أسابيع، اطلعوا خلالها على جميع وجهات النظر بإجراء مقابلات مع وفود تمثل فئات بارزة من جمعيات ونقابات وأعضاء بلديات ورؤساء طوائف وشخصيات أجنبية رسمية وغير رسمية، وزارت ٣٦ مدينة و استمعت إلى وفود ١٥٢٠ قرية وتلقت ١٨٦٣ عريضة، و التقت في حلب بوفد عراقي بعد أن تعذرت زيارة اللجنة للعراق برغم المطالب الملحة وقدمت اللجنة توصياتها في ١٩١٩/٨/٢٨ للوفد الأمريكي بمؤتمر الصلح في ثلاثة أجزاء:

الأول : شرح لعمل اللجنة وتقرير عن الأوضاع السائدة في المنطقة، والثاني توصيات عامة للمؤتمر حول تسوية المسألة التركية، أما الجزء الثالث الأكثر أهمية فهو تقرير سري بين فيه الأعضاء ما وجدوه في تحقيقاتهم بصراحة أكثر وكانت أهم التوصيات تلك المتعلقة بفلسطين، حيث أوصت اللجنة بتعديل البرنامج الصهيوني المتطرف الساعي إلى تجريد السكان المحليين من غير اليهود بأشكال مختلفة من البيع، وأوصت اللجنة كذلك بوجوب توحيد سوريا ولبنان وفلسطين تحت إنتداب بريطاني أو أمريكي مع تحديد للوطن القومي لليهود كما أبدت إهتماماً بقوة الحركة القومية العربية ورأت أن فرض أي إنتداب فرنسي سوف يؤدي إلى مصاعب كبيرة كما أوصت بإنتداب بريطاني على العراق مع ضم الموصل،

وتولى فيصل حكم الدولة السورية مع تنازله عن وراثة العرش في الحجاز[٦٥].

إلا أن تقرير لجنة التحقيق الأمريكية لم ينشر في حينه وظل أمره سرياً بالنسبة لمؤتمر الصلح نفسه الذي وضعت اللجنة تقريرها له في أغسطس ١٩١٩ م، وكذلك لم يستخدمه المندوبون الأمريكيون في باريس، و إختفى من ملفات وزارة الخارجية الأمريكية في واشنطن حتى عام ١٩٢٢ حيث نشر بعد أن فقد أي تأثير له في تسوية القضايا التي عالجها، والواقع أن ذلك لم يكن خطأ أعضاء اللجنة بل الطريقة التي جرت بها المفاوضات من أجل اللجنة بين «ويلسون» من جهة ورئيسي وزراء بريطانيا وفرنسا من جهة أخر ى، إذ عندما قرر ويلسون إرسال اللجنة كان المؤتمر قد أنهى جلساته الأولى، كما وقعت معاهدة فرساي في أثناء وجود اللجنة في دمشق، وجُهز التقرير بعد المعاهدة بثلاثة شهور، برغم أنه لم توقع معاهدة مع تركيا حتى أغسطس ١٩٢٠ [٦٦].

تخلي بريطانيا عن حلفائها العرب :

وتردت العلاقات بين بريطانيا وفرنسا، حيث إتهمت الأخيرة بريطانيا بالعمل ضد مصالحها، وإستخدام فيصل والدولة العربية في سوريا للحيلولة دون إطلاق يدها في كل سوريا وحرمانها من حقوقها لمصلحة بريطانيا مما دفع الخارجية البريطانية إلى السعي لتقريب وجهات النظر الفرنسية والعربية تمهيداً لانتقال الإدارة العربية إلى الإشراف الفرنسي حسب إتفاقية سايكس / بيكو، التي تمسكت فرنسا بنصوصها بتقسيم المناطق العثمانية في آسيا بين الدول الكبرى.

ودعا بلفور إلى فرض الإرادة الإمبريالية بفرض الإنتداب الفرنسي على سوريا مهما كانت رغبات سكانها والتوفيق مع مطالب الصهيونية ولا تعير أدنى إهتمام للمشاعر العربية، وتبنى هذا التوجه في مؤتمر الصلح وترك الحكومة العربية في دمشق لمواجهة فرنسا دون دعم بريطاني أو أمريكي وبينما كان الرأي العام العربي ينتظر جلاء القوات الأجنبية كلها عن سوريا تحقيقاً للمطالب العربية إذ به يفاجأ بقرار توسيع منطقة الإحتلال الفرنسي

نحو الشرق على حساب المنطقة العربية ورسم حدود فرنسية بريطانية على أساس خط سايكس بيكو، ورغبات الصهيونية، وكان هذا بداية لتقسيم سوريا إلى منطقتي إنتداب وخلق فلسطين كوحدة جغرافية.

وعلى ضوء هذه القرارات السياسية وجه «لويد جورج » دعوة إلى فيصل للحضور مجدداً إلى أوروبا بناء على مشورة اللنبي بضرورة إبلاغ فيصل شخصياً بموضوع انسحاب القوات البريطانية من سوريا وفي طريقه إلى أوروبا حاول فيصل مقابلة رئيس وزراء فرنسا «كلمنصو» إلا أن الأخير رفض مقابلته فدعاه لويد جورج إلى لندن وعقدا سلسلة مباحثات انتهت في ١٤/١٠/١٩١٩ بالفشل وتوسيع شقة الخلاف بينهما (٦٧).

وتأكد لفيصل أن كل شيء إنتهى بعدما باعت بريطانيا العرب بثمن حصولها من فرنسا على الموصل و إنفرادها بالإنتداب على فلسطين وشرق الأردن في إتفاق ١٥/٩/١٩١٩م، وعبثاً حاول فيصل إبقاء القضية السورية ذات صبغة دولية وتقييد يد فرنسا فيها منفردة، وتوجه إلى باريس ليسعى دون جدوى في إقناع الوفد الأمريكي بالتدخل لإلغاء الإتفاق الفرنسي البريطاني الأخير.

أو حتى فصل القضية العربية عن القضية التركية التي قد تطول الإتفاقات حولها، إلا أنه لم يحظ بالتأييد الأمريكي بعد أن إنسحب المندوبون الأمريكيون من أعمال المؤتمر ورفضهم إبرام معاهدة فرساي فكان هذا الإنسحاب من سوء حظ العرب.

وحينئذ لم يجد فيصل بدا من العمل بنصيحة اللنبي له بمقابلة كليمنصو ومحاولة التفاهم معه إلا أن الأخير كان ماضياً في تنفيذ خطته الإستعمارية وقد عين الجنرال «غور» وهو من كبار القادة الفرنسيين مندوباً سامياً في سوريا وقائد ا للجيش الفرنسي في الشرق والذي صرح قبل سفره إلى بيروت بأن مهمته هي إحلال الجنود الفرنسيين محل الجنود البريطانيين في سوريا إلى أن يتم تقرير مصيرها في مؤتمر السلم.

ولم يتوصل فيصل مع كليمنصو إلى إتفاق مؤقت يقضي بتشكيل لجنة إرتباط عسكرية مشتركة من فرنسي وعربي و إنجليزي لتسوية المشاكل التي تحدث بين المناطق، وإنسحاب

الجنود العرب من البقاع التابعة للمنطقة الشرقية التي يشرف على أعمال الشرطة والدرك فيها هيئة مختلطة بين العرب والفرنسيين(٦٨).

إعلان إستقلال سوريا

ومع تطور الأحداث بإنسحاب القوات البريطانية من سوريا و إعتقالها لرئيس الأركان السوري «ياسين الهاشمي» الذي لبى دعوة لتناول الشاي في دار القائد العسكري البريطاني وهناك إعتقلوه وأخذوه إلى الرملة بفلسطين (٦٩)، على خلفية إتهامه بالتحريض على الإحتلال الفرنسي لسوريا والبريطاني للعراق وإتصاله بالحركة الكمالية في الشمال مما زاد حدة التوتر والأوامر التي أصدرها الشريف حسين لفيصل أثناء وجوده في أوروبا بعدم التوقيع على إتفاقيات تناقض العهود المعطاة له من الحكومة البريطانية قبل دخول الحرب وهذه العهود صريحة أن يكون العرب مستقلين تماماً في المنطقة التي يتباحث الأمير بشأنها مع فرنسا بالإضافة إلى تراجع شعبية الشريف حسين وأنجاله عند السوريين بسبب مواقف فيصل المعتدلة أمام المطالب الفرنسية، وبدأ القوميون المتشددون يمثلون ضغطاً على الأمير «زيد» نائب فيصل و رئيس حكومته «رضا الركابي»، لا نتهاج سياسة أكثر تشدداً ليس ضد المطامع الفرنسية فحسب بل ضد جميع الأطماع الأجنبية في بلادهم والتي تعرقل إستقلالها ووحدتها وإستمر الموقف كذلك حتى بعد قدوم فيصل من أوروبا في أوائل عام ١٩٢٠م، على أمل العودة إليها بعد حصوله على تفويض قومي بقبول الإنتداب الفرنسي حسبما إتفق مع كلمنصو.

فعمد إلى إجراء بعض التعديلات الإدارية في ٢٦ يناير بإنهاء نظام الحكم العسكري وتأسيس حكومة مديرين، لتوسيع مهمة الحكومة المركزية وإعطائها مظهر الإستقلال وإعادة تشكيلها برئاسته شخصياً ونيابة أخيه «زيد» و«رضا الركابي» مديراً للحربية وحاول فرض النظام بعد أن إمتدت العمليات الحربية المتقطعة بين الفرنسيين والقوات العربية غير النظامية من «كليكية» حتى حدود فلسطين أثناء غيابه.

ولما فشل في إقناع أعوانه بقبول سياسته تجاه التسوية بقبول الإنتداب الفرنسي، قرر أن يسير في الخط الموافق لإتجاه المعارضة سعياً منه لكسب الأحزاب المتطرفة التي كانت تتمسك بالإستقلال وتفرض إرادتها وإزالة الانطباع السيئ عنه نتيجة مفاوضاته الخارجية، ليعود من جديد بطل السياسة القومية فإتفق مع حكومته على تقوية وسائل الدفاع والتشديد على نظام التجنيد الإجباري، وفي السياق نفسه كتب رسالة إلى اللنبي في ١١/٢/١٩٢٠م، يطلب فيه تصريحاً بريطانياً حول السياسة المتعلقة بفلسطين والعراق، وفي النهاية وافق على إقتراح مستشاريه بوضع الحلفاء أمام الأمر الواقع بإعلان إستقلال سوريا المتحدة بجميع مناطقها. فدعا المؤتمر السوري للإنعقاد يوم ٦ مارس طالباً من أعضائه تقرير شكل الدولة ووضع الدستور وإستمر إجتماع المؤتمر لصباح اليوم التالي حيث إتخذ الأعضاء قراراً بالإجماع ينص على إستقلال سوريا الطبيعية بما فيها فلسطين مع رفض الادعاء الصهيوني بالوطن القومي بالإستناد إلى حق الشعب ونضاله من أجل التحرر السياسي ووعود الحلفاء ومبادئ ويلسون، وتطبيق مبدأ اللامركزية الإدارية مع إعطاء ضمانات لنظام خاص في لبنان وإنشاء حكومة مسئولة أمام المؤتمر الذي هو مجلس نيابي وتأسيس في الوقت نفسه، وإعلان حق العراق بالإستقلال مع إيجاد إتحاد سياسي وإقتصادي بينهما، وتقديم العرش للأمير فيصل وإعلان البيعة يوم ٨ مارس، وهو ما تم فعلاً وسط حماس كبير وفي حضور مندوبي فرنسا وإيطاليا وغياب أي ممثل بريطاني[٧٠].

وكذلك قرر ممثلوا العراق في دمشق الذين إجتمعوا في المؤتمر العراقي أن يجابهوا العالم كذلك بالأمر الواقع فأعلنوا إستقلال العراق وإتحاده مع سوريا سياسياً وإقتصادياً ومبايعة عبدالله بالملكية[٧١].

أطماع إستعمارية لا تعرف الرحمة

وبالطبع إحتجت إنجلترا وفرنسا على هذه الإجراءات في سوريا وأرسلتا مذكرة مشتركة إلى فيصل الذي حاول إمتصاص غضبهم بتبرير تعديلاته على أنها إلغاء نظام الحكم

العسكري، وتشكيل وزارة مديرين تعلن عن رفض الحكومتين الإعتراف بشرعية قرارات المؤتمر في دمشق إلا بقبول الأخيرة بالإنتداب وحضور فيصل شخصياً لأوروبا لعرض قضية بلاده كممثل لها أمام الاجتماع الثاني لمؤتمر السلم في سان ريمو إلا أنه رفض التجاوب مع هذه الدعوة قبل أن يأتيه تأمين من أنجلترا وفرنسا بإستقلال سوريا وعدم فصل فلسطين عنها واتخاذها وطناً قومياً لليهود(٧٢).

وهكذا وجدت الحكومة السورية أن الجهود التي بذلتها للمحافظة على صلاتها الودية مع الحكومتين لم تعق تنفيذ القرارات التي اعتبرتها فرنسا مقررة سلفاً منذ زمن طويل وتوقفت بريطانيا الآن عن ردعها، وكانت إنقضت شهور من المداولات لم يتوصل الحلفاء خلالها إلى حل القضية التركية برغم وجود إتفاق عام بأن الإمبراطورية العثمانية يجب أن تُجزأ طبقاً لبنود الإتفاقيات السرية مع تغيير ظاهري على الأقل وخاصة بعد تبني مبدأ الإنتداب على سوريا وفلسطين والعراق.

نهاية المطاف

وقد حدد موعد الإجتماع الثاني لمؤتمر الصلح (مجلس الحلفاء الأعلى) بسان ريمو في ٢٥ إبريل ومع أن الصلح مع تركيا لم يعقد بعد ومع أن شرعية فصل المناطق العربية عن الدولة العثمانية لا يصح إلا بعد عقد المعاهدة وإدماج هذا القرار مع معاهداتها ومع أن نظام الإنتداب لم يعرض على مجلس عصبة الأمم ليصادق عليه أو يرفضه، فقد قرر السادة المجتمعون بسان ريمو في ٢٥ إبريل تقسيم المناطق العربية التي وزعت دبلوماسياً في أثناء الحرب فقدم الإنتداب على سوريا ولبنان إلى فرنسا والعراق وفلسطين وشرق الأردن إلى بريطانيا، وتقرر أن تضم المعاهدة مع تركيا مادة تعترف بإستقلال سوريا ولبنان والعراق، أما فلسطين فلم يشر إلى أمر إستقلالها بل بتكليف إدارتها إلى دولة منتدبة يكون مهمتها التمسك الحرفي بتصريح بلفور(٧٣).

ورغم أن المعاهدة مع تركيا قد بُنيت على الأُسس التي وضعت في سان ريمو وقدمت إلى

الوفد التركي في ١١ مايو ١٩٢١ م،وقد إضطرت حكومة القسطنطينية إلى توقيع معاهدة سيفر في ١٩٢٠/٨/١١ إلا أنها نُقضت فيما بعد من قبل حكومة أنقرة (التي كان يقودها مصطفى كمال) ولم يصدق عليها إلا في معاهدة لوزان ٢٤ يناير ١٩٢٣ بعد أن أُدخلت عليها تعديلات كثيرة لصالح تركيا الكمالية التي كانت ألغت السلطنة العثمانية نفسها من الوجود بعد ستة قرون من عمرها ووافقت على انفصال الولايات العربية عنها لأنه كان أمراً واقعياً بالفعل منذ نهاية الحرب العالمية الأولى ولأن الدولة التي كانوا يخضعون لها لم يعد لها وجود فعلياً فحسب، بل لم يعد لها وجود قانوني بالتوقيع على معاهدة لوزان، وعلى الجانب الآخر وأُدتْ محاولة تأسيس مملكة عربية هاشمية أو غيرها في سوريا التي إحتلها الفرنسيون بالكامل في يوليو ١٩٢٠م وطردت الأمير فيصل منها والذي توجه إلى أوروبا ومكث بها قرابة العام حتى سَكَنتَه وزارة المستعمرات البريطانية في أغسطس ١٩٢٠[٧٤]، مملكة عربية أخرى فُصِلّت على مقاسه تحت إنتدابها بالعراق وأيضاً إتفقت في هذه الأثناء مع أخيه عبدالله بن الشريف حسين علي تشكيل حكومة لإمارة هاشمية على مقاسة في شرق الأردن التي كانت جزءاً من الإقليم الخاضع للإنتداب البريطاني في فلسطين، باشر الأمير عبد الله سلطاته بتشكيل حكومة في ١٩٢٣/٧/٢م، إلا أنها لم تعترف باستقلال إمارة شرق الأردن إلا في ٢٤ مايو ١٩٢٣ م، بعد أن ضم لإمارته ولاية معان والعقبة التي تنازل عنها والده الشريف حسين ملك الحجاز، إستجابة لرغبة إستعمارية بريطانية[٧٥].

الهوامش :-

١. محمد ناصر النفزاوي : مرجع سابق، ص ١٧٨

٢. ساطع الحصري : «نشوء الفكرة القومية» : بيروت، ١٩٥٦ ، ص ١٩٤ - ١٩٧

٣. توفيق علي برو « العرب والترك في العهد الدستوري : ١٩٠٨ - ١٩١٤» ، ص ٨٣

٤. توفيق برو : المرجع نفسه، ص ٨٤

٥. توفيق برو : المرجع نفسه، ص ٨٥

٦. عبدالعليم أبو هيكل «اللجنة التأسيسية لحزب اللامركزية العثمانية دراسة في الأصول الإجتماعية» دار الثقافة العربية ، القاهرة ١٩٩١ ، ص ٧٥

٧. خيرية قاسمية : «الحكومة العربية في دمشق ١٨ - ١٩٢٠»، دار المعارف - القاهرة ١٩٧١ ، ص١٨

٨. توفيق برو : المرجع نفسه، ص ٨٤

٩. توفيق برو : المرجع نفسه، ص ٩٣ - ٩٤

١٠ . شمس الدين الرفاعي : تاريخ الصحافة السورية : دار المعارف، القاهرة ١٩٦٩ ج ١، ص ٢١٥

١١ . توفيق برو : المرجع نفسه، ص ٩٦

١٢ . قدري قلعجي : «الثورة العربية الكبرى ١٦ - ١٩٢٥»، بيروت ط١، ١٩٩٣ ، ص ٦٩

١٣ . ساطع الحصري : «نشوء الفكرة القومية»، مرجع سابق، ١٧٣ - ١٧٤

١٤ . جريدة المؤيد القاهرية / العدد ٦٠٩٢ - ١٤/٦/١٩١٠

١٥ . جريدة المؤيد : القاهرية : عدد ٦٤١١، ٩/٧/١٩١١

١٦ . توفيق برو : المرجع السابق، ص ١١٢

١٧ . أحمد جمال باشا « مذكرات» المرجع السابق، ص ٩٦

١٨ . توفيق برو : المرجع السابق، ص ١٤٨

١٩ . قدري قلعجي : المرجع السابق، ص ٨٩

٢٠ . توفيق برو : المرجع السابق، ص ١٤٩

٢١ . قدري قعلجي : المرجع نفسه، ص ٩٠

٢٢ . توفيق برو : المرجع نفسه، ص ٢٢٦

٢٣ . توفيق برو : المرجع السابق، ص ٢٤٧

٢٤ . توفيق برو : المرجع السابق، ص ٢٥٥

٢٥ . توفيق برو : المرجع السابق، ص ٢٥٦

٢٦ . توفيق برو : المرجع السابق، ص ٢٥٧

٢٧ . ساطع الحصري : المرجع السابق، ص ٣٠٥

٢٨ . توفيق برو : المرجع السابق، ص ٢٣٧

٢٩ . المنار: مجلد ١٦، ج ٢ ، فبراير ١٩١٣، ص ٢٢٩

٣٠ . توفيق برو : المرجع السابق، ص ٣٧٦

٣١ . جريدة المفيد : عدد ١١٩٢ ، ١٩١٣/٢/٣

٣٢ . جريدة الأهرام : عدد ١٠٦٥٥ ، ١٩١٣/٣/١٩

٣٣ . الأهرام : عدد ١٠٧٠، ١٩١٣/٤/٨

٣٤ . الأهرام : عدد ١٠٧٨، ١٩١٣/٦/٤

٣٥ . محمد كامل الخطيب، المؤتمر العربي الأول «سلسلة قضايا وحوارات النهضة العربية» (٢٢) وزارة الثقافة دمشق، ١٩٩٦ ، ص ٧

٣٦ . المرجع نفسه، ص ١٦

٣٧ . ساطع الحصري «نشؤ الفكرة القومية» ص ٢٩١

٣٨ . محمد كامل الخطيب : المرجع نفسه، ص ١١٣ - ١٢٠

٣٩ . توفيق برو : المرجع السابق، ص ٧٩

٤٠ . المنار مجلد ١٧ ، ج ١٢ ، ١٩١٤، ص ٩٥٥

٤١ . أمين سعيد الثورة العربية الكبرى ج ١ ، ص ٥٨

٤٢ . توفيق برو : المرجع نفسه، ص ٢٢٤

٤٣ . مكي شبيكه : المرجع السابق، ص ٧٩

٤٤ . قدري قلعجي / المرجع السابق، ص ١٥٣

٤٥ . قدري قلعجي / المرجع السابق، ص ١٧٩ - ١٨٠

٤٦ . أحمد باشا : «أيضاحات سياسية» : مذكرات جمال باشا / ترجمة أحمد شكري / القاهرة - ١٩٢٣م، ص ١٨٥ - ١٨٦

٤٧ . خيرية قاسمية : المرجع السابق، ص ٣٠

٤٨ . مكي شبيكة : المرجع السابق، ص ٩٠

٤٩ . قدري قلعجي / المرجع السابق، ص ٢٢٨ - ٢٢٩

٥٠ . توفيق برو : المرجع السابق، ص ٣٦٢ - ٣٦٣

٥١ . قدري قلعجي : المرجع السابق، ص ٢٣١

٥٢ . توفيق برو : المرجع السابق، ص ٣٥٦

٥٣ . قدري قلعجي : المرجع السابق، ص ٢٣٨

٥٤ . خيرية قاسمية : المرجع السابق، ص ٣١

٥٥ . توفيق برو : المرجع السابق، ص ٣٥٧

٥٦ . خيرية قاسمية : المرجع السابق، ص ٣١

٥٧ . توفيق برو : المرجع السابق، ص ٣٩١

٥٨ . توفيق برو : المرجع السابق، ص ٤٥٣

٥٩ . قدري قلعجي : المرجع السابق، ص ٢٥٦

٦٠ . خيرية قاسمية : المرجع السابق، ص ٣٢ - ٣٤

٦١ . قدري قلعجي : المرجع السابق، ص ٢٦٢

٦٢ . خيرية قاسمية : المرجع السابق، ص ٥٢

٦٣ . خيرية قاسمية : المرجع السابق، ص ٥٥ - ٥٦

٦٤ . روبير مانتران : المرجع السابق، ص ٥٥ - ٥٦

٦٥ . خيرية قاسمية / المرجع السابق، ص ١٢١

٦٦ . قدري قلعجي : المرجع السابق، ص ٣٤٦ - ٣٤٧

٦٧ . أمين سعيد/ المرجع السابق، ج ٣ ، ص ١٠٨

٦٨ . قدري قلعجي : المرجع السابق، ص ٣٥٨

٦٩ . خيرية قاسمية : المرجع السابق، ص ١٦٦

٧٠ . قدري قلعجي : المرجع السابق، ١٧٥

٧١ . خيرية قاسمية : المرجع السابق، ص ١٧٦

٧٢ . أمين سعيد :المرجع السابق، ص ٣٤٤

٧٣ . أمين سعيد : المرجع السابق، ص ٣٠

خاتمة

السياسة الكمالية وأثرها على علاقة القوميين بعد الإنفصال

لسنا في غنى عن البيان بتأكيد أن ثورات العرب ضد الدولة العثمانية إبان سنوات الحرب العالمية الأولى كانت ضد سياسة الأتراك الإتحاديين الذين إنتابتهم نوازع قومية طورانية وديكتاتورية عسكرية كانت الخطوة الأخيرة في طريق الدولة العثمانية إلى حتفها.

ففي الداخل أججوا بتعصبهم القومي العنصري صراعات قومية مع القوميات الأخرى شركائهم في رعوية الدولة الإمبراطورية مما دفع قادة هذه القوميات للإستقواء بالدول الأوروبية والعمل ضمن دوائرها الإستعمارية الساعية إلى تقويض الدولة العثمانية وتقسيم أراضيها بينهما ودولياً تحالفوا مع دول الوسط (ألمانيا والإمبراطورية النمساوية) ضد الحلفاء، إنجلترا وفرنسا وروسيا القيصرية وألقوا بدولتهم المهترئه في حرب أوروبية لا ناقة لهم فيها ولا جمل ولا قدرات من أي نوع، فانتهت الحرب، منهية معها الإمبراطوريات القروسطية بالجملة (البروسية والنمساوية والروسية القيصرية والعثمانية).

وقبل أن تبرد سخونة المعارك كانت جميع الشعوب العربية التي اشترك قادتها في الحرب قد خضعت للإحتلالات العسكرية الأوروبية تمخضت من لدنها إمارات وممالك تحت الإنتداب وأيضاً وفي السياق نفسه كانت المدرسة القومية الطورانية قد ذهبت أدراج الرياح بعد هروب قادتها العسكريين وكوادرها السياسية للخارج وحل تنظيماتها السياسية.

وعلى مدار خمس سنوات من إتفاقية (مدروس ١٩١٨/١٠/٣٠) إلى معاهدة (لوزان ١٩٢٤/١/٢٤) استطاعت أوروبا الغربية – إنجلترا وفرنسا – صياغة نظام عالمي جديد تسيطر على العالم لعقود تالية، أخرجت منه ورثة الحضارات القروسطية من دائرة الفعل الدولي، ودخل العرب والأتراك في علاقة بينية جديدة نوعياً عليهما، بدت سلبية منذ لحظتها الأولى وحتى اليوم بعد أن زالت الرابطة الجامعة لهما منذ أربعة قرون، أنهتها فعلياً معاهدة مدروس بتسليم الجيوش العثمانية في جميع الجبهات، وأنهتها قانونياً معاهدة لوزان

بإعترافها بالشخصية الدولية الإعتبارية والقانونية للدول التي قامت على أنقاض الدولة العثمانية في جميع ولاياتها السابقة، فالعرب شغلوا أنفسهم بمصير بلادهم جاهدين في سبيل الإستقلال أو حتى الحصول على حكم ذاتي بشروط غير مهينة في ظل الإنتدابات و الإحتلالات الأوروبية، هي في كل الحالات دون مستوى الآماني والشعارات الوحدوية التي رفعوها في وجه الحكم التركي العثماني.

والأتراك شغلوا أنفسهم بالتخلص من العبء الإمبراطوري العثماني بجميع رموزه التاريخية جاهدين في سبيل تحرير أراضي دولتهم – قبل التوسع العثماني القروسطي – من الإحتلالات الأوروبية والهروب إلى الأمام بتشكيل ثمة دولة وطنية في الأناضول وكيليكا وأزمير.

مبادرات لم تنجح

وعلى الرغم من أن الوطنيين الأتراك المناوئين للجامعة الطورانية، الذين هالهم الإنهيار المروع لدولتهم وشرعوا في تشكيل حركة وطنية أناضولية لتحرير بلادهم من الإحتلالات الأوروبية بعد استسلام السلطان وأركان حكومته الجديدة للحلفاء، وبدأوا حرب عصابات ضد الإحتلال الفرنسي لكليكية « وما بعدها شرقاً، خرقاً لإتفاقية مندروس، قد حاولوا توحيد نضالاتهم مع القوميين العرب في شمالي سوريا والعراق ضد عدوهم المشترك فرنسا، إلا أن المحاولة لم تجد أي استجابة من فيصل بن الشريف حسين، رغم أنه كان يبذل جهود ا يائسة وساذجة في حصول سوريا الشرقية على استقلالها بموجب مراسلات ووعود الحلفاء لوالده أثناء سنوات الحرب دون جدوى!؟

وبرغم أن فيصلاً نفسه قد حاول في إحدى التصريحات الصحافية أن ينكر وجود أية حركة موالية لتركيا من سوريا، وأن يعلل وجود التعاطف العربي مع الحركة الوطنية التركية إلى خلفية ما كان يتمتع به العرب في ظل الحكم العثماني من مساواة !؟ إلا أن تشرشل قد أكد وجود هذا التعاطف وبين أخطاره في مجلس العموم البريطاني قائلاً بأن العرب

الذين أثارهم إحتلال سوريا يحاولون الآن ولأول مرة وبعدة طرق إيجاد قضية مشتركة مع الوطنيين الترك وبذلك يوحدون قوميتين كانت سياستنا قد نجحت إلى الآن في التفريق بينهما[1].

وكان الكماليون قد حاصروا الحاميات الفرنسية في – أورفة وكلس وعينتاب – أوائل عام ١٩١٩ ولم تستطع سلطات الإحتلال إرسال النجدات عن طريق كليكيا بسبب وعورة الطريق ولتخريب الخط الحديدي المتجه إلى كليكيا بفعل حرب العصابات التي كانت تدار وتنظم في حلب وأصبح موقف الجنرال «غورو» قائد جيش الشرق الفرنسي صعباً للغاية، وكان عليه أن يعتمد على الخط الحديدي، «رياق /حلب»، لنقل معداته إلى الشمال، وقد أوعز إلى ممثله السياسي في دمشق، الكولونيل «كوس» أن يطلب من الحكومة السورية السماح للجيش الفرنسي المرور من أراضيها وكان «رضا الركابي» الحاكم العسكري السوري المعين من قبل فيصل والأخير بدوره معين من قبل القائد العام الإنجليزي الجنرال اللنبي يرى الموافقة على هذا الطلب العسكري الفرنسي، وخاصة أن فرنسا تعهدت بمهمة الدفاع عن حدود سوريا الفيصلية الشمالية إلا أن القوميين العرب المشاركين في الحكومة الفيصلية رفضوا هذا التوجه لرضا الركابي، وربطوا موافقتهم على الطلب الفرنسي بشروط أن تعترف فرنسا بإستقلال سوريا ودفع نصيبها من واردات الجمارك، وبالطبع رفض «غورو» هذا الشرط ومع ذلك أصدرت الحكومة العربية أوامرها برغم معارضة القوميين العرب، بالسماح للفرنسيين بإستخدام السكك الحديدية إلا أنها أيدت إجراءات السلطات المحلية بإيقاف إرسال الأسلحة، ومنع الفرنسيين من إستخدام الخطوط لإرسال المعدات و الذخائر من قبل الميليشيات العربية، وقد دفع هذا الموقف إلى نقل قطاعات الإحتلال الفرنسي بحراً إلى الاسكندرونه ثم براً إلى منطقة العمليات العسكرية دون فائدة، إذ تخلى الفرنسيين عن «مرعش» و «أورفه» و«عينتاب» مما إضطر «غورو» إلى الانسحاب وأملى الأتراك إرادتهم على فرنسا لأول مرة منذ إتفاقية مدروس المُذِلة، وعُقِدت هدنة مؤقته في أول يونيو ١٩٢٠ كانت مقدمة للصلح وحشد الفرنسيين قواتهم بذلك على حدود سوريا الداخلية في جهات

اسكندرونه وحدود حلب بعد أن آمنوا حدودهم الشمالية[٢].

بالمقابل وفي مبادرة منها سعت الحركة القومية العربية التي ملت تهاون فيصل تجاه الأطماع الفرنسية في سوريا، و اعتنقت فكرة الثورة المسلحة غير النظامية لتأييد الحركة الوطنية التركية في الشمال، خاصة وأن الأخيرة بزعامة « مصطفى كمال » كانت تقاوم خطط الحلفاء لتقسيم آسيا الصغرى، وزاد من قوتها انسحاب القوات البريطانية من بعض المناطق الجنوبية منها، وتحرج موقف فرنسا العسكري في كليكيا في أواخر عام ١٩١٩م أمام قوة الحركة الوطنية التركية التي كانت تعمل في إطار عاطفة دينية دعايتها تنفذ إلى داخل سوريا، وقد وجد كثيرون من رجال الحركة العربية، إلى جانب بقايا الشعور التقليدي الموالي لتركيا – أن الدعم التركي هو أحسن وسيلة لمقاومة الضغط الأوروبي، فوجهوا نداءات منشورة إلى أبناء سوريا باسم «الحزب الوطني العربي»، في أعلاها صورة العلمين العربي والتركي متعانقان [٣]، وخاصة بعد أن تحول الشعور بخيبة الأمل إلى عداء وكره للأوروبين، وظهرت دعوة إلى جهاد مقدس في الصحف اليومية في معرض هجومها على الإنتداب والسيطرة الإستعمارية على البلاد العربية وخصوصاً سوريا[٤].

وتسربت بيانات مصطفى كمال إلى حلب ودمشق حسبما تضمنت برقية من الكولونيل «ميزتزهاجن» إلى «كرزن» في ١٨/١٠/١٩١٩م، أنه قد وجد في حلب منشورات تر كية تدعو إلى الجهاد المقدس بين إخوانهم العرب ضد عدو مشترك وإنقاذ البلاد والإسلام من أيدي أعدائهم وإعتبر الفرنسيون هذه العلاقة فشلا للسياسة البريطانية في تفريق المسلمين والعودة من جديد إلى فكرة الجامعة الإسلامية التي تهدد كل المستعمرات الأوروبية، حتى لقد اعتبرها البريطانيون تهديداً لمركز العائلة الهاشمية نفسها.

وقد قامت هذه العلاقات بسرية تامة بحيث كان من الصعب على الحلفاء إيجاد دليل على وجودها، وكان كثيرون حاولوا إقناع «زيد بن الشريف حسين» ونائب فيصل في سوريا أثناء غياب الأخير في أوروبا بالإتفاق مع مصطفى كمال لتوحيد قضيتهما والتوصل إلى خطة مشتركة ضد الأطماع الأوروبية.

وربما كان لصلات «ياسين الهاشمي»، وزير الحربية في حكومة فيصل العربية بدمشق بالأتراك سبب في إعتقاله من قبل الإحتلال الفرنسي، إلا أن ذلك لم ينه التعاون بين الطرفين العرب والأتراك، وخاصة بعد عودة الضباط العرب في الجيش العثماني السابق من أسر الحلفاء في أواخر عام ١٩١٩م والذين كانوا موضع شبهات بالنسبة للسلطات العسكرية البريطانية والفرنسية نظراً لارتباطهم بتركيا، حتى أن تقريراً بريطانياً يذكر بأنه لو إستمر إطلاق سراح الأسرى فإن «مصطفى كمال» لن يعاني نقصاً في عدد الضباط كما توجه وفد عربي من «سعيد حيدر» أحد مؤسسي جمعية العربية الفتاة، وأحد الضباط السوريين إلى تركيا في يناير ١٩٢٠م للتنسيق مع الحركة الوطنية التركية وتقابل في طريقه بالأمير فيصل ببيروت وحاول الأخير منعه من الإتصال بمصطفى كمال، إلا أنهم أصروا على الذهاب بناء على أوامر حكومية سابقة، لكن هذه الوفد لم ينجح في مهمته، رغم توصله إلى إتفاق ودي مع ممثلي مصطفى كمال، كان أساساً للتعاون بين العرب والأتراك للدفاع عن مصالحهم المشتركة ضد الغرب، بيد أنه لما عاد في إبريل إلى دمشق كان الوضع تغير فيها بإعلان إستقلال سوريا في مارس، ورفض فيصل الدخول في مفاوضات مع الأتراك، ولم يغير رأيه إلا بعد الإحتلال الفرنسي لدمشق وطرده منها نهائياً ولم تعد تجدي المحاولة[٥].

افتراق مرحلي

وبإستثناء هذه المبادرات التجبيهية الأولى غداة الحرب الأوروبية والتي لم يستجب لتفعيلها الأمير فيصل كزعيم سياسي للكوادر القومية العربية، وهو ما ألقى بظلال من الحنق والريبة لدى مصطفى كمال تجاه العرب فيما بعد، والتي أيضاً لم تتكرر طيلة السنوات الخمسة التالية لتلك الحرب وكانت الرابطة العثمانية بين القوميتين معلقة بين معاهدتي مدروس ولوزان، دفع بمصير القوميتين أمام مفترق طرق عدة بسبب عاملين أساسيين أولهما التدخلات الإستعمارية والدولية الخارجية، وثانيهما قدرة كل من العرب

والأتراك على الإنبعاث القومي الوطني وفي ظل إحتدام هذين العاملين وتصادمهما نشأ تاريخ الشرق الأوسط ونظامه الأقليمي في الربع الثاني من القرن العشرين بتبلور تيارات ونشوء أحزاب وظهور اتجاهات وبروز كاريزمات، وتفاعل أو تصارع قوى متعددة إقليمية أو محلية إزاء التحديات الإستعمارية والتدخلات الدولية.

لقد إفترق العرب عن الأتراك بعد إنتصار الأخيرين قومياً/ وطنياً لصالح أهدافهم وتأسست دولتهم المستقلة بنظامها الجمهوري ضمن حدودها الجديدة بعيداً عن التدخلات الأجنبية بقيادة زعيم له ريادته التأسيسية لتركيا المعاصرة ضمن نظام وطني جمهوري، إستمرت الكمالية هي فلسفته السياسية ومرجعيته التاريخية، ودفع العرب في تكوينهم المعاصر ثمن حالتين تاريختين أولهما: هيمنة الأ تراك العثمانية وثانيهما: هيمنة أوروبا الإستعمارية الحديثة، فخرجوا لكي يواجهوا العالم المعاصر بكل تحدياته مجزئين منفصلين متباعدين في كياناتهم السياسية المتنوعة في نظامها كالملكية والرئاسية والسلطنية والإمامية والمشيخية والخيديوية، التي رضخت ورزحت تحت نير الإستعمار، ثم تنوعت في إتجاهاتها السياسية والإيديولوجية : القومية والليبرالية والشيوعية والوهابية والشعوبية القُطرية[٦]، بعكس الكمالية التي بدأت على يد مصطفى كمال الذي نجح بإلغاء النظام القديم عامي ١٩٢٤/٢٣ ونفذ سلسلة من الإجراءات القومية /العلمانية، عدت من أبرز الإنقلابات الثقافية في القرن العشرين، حيث إعتمد على ستة مبادئ ثابتة:

١. النظام الجمهوري إذ لا عودة أبداً إلى حكم السلطنة أو الخلافة القديم.

٢. الوطنية المتجسدة بقومية الشعب التركي كأمة موحدة ومتميزة.

٣. علمانية الدولة ودون السماح لرجالات الدين التدخل في الحكم .

٤. ديمقراطية التمثيل الشعبي بحسب المفهوم الأوروبي ومساواة جميع المواطنين أمام القانون.

٥. نظام الحرية والمراقبة في إقتصاديات الدولة، ومراقبة القطاع الخاص وإيقافه إذا أخل بالصالح العام.

٦. الثورية والتطور في التكنولوجيا وميادين الحياة للقضاء على الجهل والتخلف والفقر.

وهكذا عملت العلمنة التركية على الفصل بين التفكير المدني والإعتبارات الدينية، وعلى تحجم دور الإسلام في المجتمع ومنع تغلغلة أيضاً في الحياة السياسية، وغدت القومية بديلاً عن الإسلام وهي قومية أناضولية تعتمد الجغرافيا واللغة أساساً لها، بديلاً من غير ذلك من المقومات، كالتي نشهدها في أيديولوجيا القومية العربية، فضلاً عن أن الكمالية التركية تختلف في تقيم مستوى التخلف وأسبابه عن القومية العربية، إذا لا يعزو مصطفى كمال، لائمة التخلف إلى سياسات الدول الإستعمارية الغربية كما حدث في الوطن العربي الذي تمسكت مجتمعاته بمقومات قومية عرقية، إن إشكاليات كهذه ورسوخها هي التي شطرت كلا من العرب والأتراك في طريق خاص به بعد الأفتراق التاريخي.

أما على المستوى الثقافي والتكوين الذاتي للفرد، فما حققه الكماليون في تركيا يختلف كثيراً عما تحقق في البلدان العربية، إذ إتبع الأتراك أساليب تحديثية تقريبية بحتة، في حين اتبع العرب اساليب إصلاحية أو تجديدية وإنبعاثية وإستند الكماليون إلى مرجعية الماضي الأوروبي الحديث في إجراءاتهم كافة، أما العرب فقد إستندوا بمختلف أنظمتهم السياسية إلى توفيقيه مباشرة أو غير مباشرة بين مجموعات من القيم القديمة والحديثة.

أزمة العروبيين في تعدد الزعامات :

ولم تقتصر أزمة العروبيين التي تصدرت المشهد القومي ما بعد العثمانية على التعاطي التلفيقي بمزاعم ثنائية الأصالة والمعاصرة، بل إمتدت لتعبر عن نفسها في تعدد الزعامات الكرتونية التي تبوأت صدارة المشهد ذاته. فرغم أن القومية العربية التي راقبت إحتضار الدولة العثمانية ونضجت فكراً وتنظيماً وممارسة نضالية قبل الأ تراك، إلا أن هؤلاء سبقوا العرب في تحقيق طموحاتهم وتشكيل دولتهم القومية التي أثارت دهشة العرب نظراً لما غَدت عليه بقوتها وذيوع أخبارها في ظل زعيمها «أتاتورك» الذي طارت شهرته في الآفاق،

فأعجب العرب بسياسته وإجراءاته فملأ فراغاً كبيراً كاد يودي بمصير تركيا في تاريخها المعاصر وقد خرجت منهزمة من أتون الحرب القاسية[٧].

أما عربياً فكان أن برز أكثر من زعيم عربي خلال سنوات الحرب وما بعدها ومن بيئات وأقاليم عدة ولكن لم يصل أي منهم إلى المكانة القومية والدولية التي وصل إليها مؤسس الكمالية، فالشريف (الملك)، حسين بن علي، الذي أعلن ثورته على الأتراك عام ١٩١٦، كان زعيماً تقليدياً يستمد قوته من مركز أسرته الهاشمية الشريفة، وعلى الرغم من نبل أهدافه القومية في تأسيس كيان عربي قومي كبير، لم يكن زعيماً علمانياً إذا كانت له نظرته المحافظة للعالم.

وفي نجد برز عبدالعزيز بن سعود، مؤسساً لدولته النجدية الواسعة وعلى حساب الأقاليم المجاورة ولكنه كان زعيماً قبلياً له هدفه إقليمي جسده فيما بعد، بظهور مملكته الواسعة وبرز «سعد زغلول» زعيماً وطنياً يمثل إرادة مصر للتخلص من السيطرة البريطانية دون أي أمر آخر، وتمتع الملك فيصل الأول بقوميته العلمانية ومسؤوليته السياسية وعهوده التأسيسية والوقوف على رأس دولتين عربيتين جديدتين، أُجهضت الأولى في سوريا على أيدي الفرنسيين سنة ١٩٢٠ م، فأسس له البريطانيين الثانية في العراق عام ١٩٢١، ورغم أنه كان قائداً وزعيماً قومياً له استنارته الفكرية، إلا أنه لم يُقدر له أن يتجاوز خطوط الهندسة الإستعمارية الأوروبية.

إلغاء الخلافة تأطيراً للافتراق التاريخي .

لا شك أن قرار المجلس الوطني الكبير بأنقرة في ٢٩ نوفمبر ١٩٢٢، بإعلان ا لجمهورية التركية و إنتخاب مصطفى كمال رئيساً لها والإحتفاظ المؤقت بالخلافة، الروحية، بإلغاء السلطنة وعزل السلطان «وحيد الدين» الذي فر على بارجة بريطانية وتعيين «عبدالمجيد الأفندي»، إبن السلطان عبدالعزيز خليفة فقط، قد حقق الانفصال السياسي بين القوميتين العربية والتركية، إلا أنه كان يحتمل أن تستمر ثمة علاقات ثقافية أو إقتصادية

بين القوميتين، بعد زوال مظاهر الإحتقان المتبادل بين القوميين من الطرفين الذين إشتركا في حروب ضد بعضهما البعض، خاصة وأن كثيرين من الطرفين العربي والتركي كان يسعى بدرجات متفاوته لهذا الإنفصال الذي تحقق، فمثلاً إغتنم عبدالله بن الشريف حسين، أمير شرق الأردن، هذا الإعلان التركي، ورأي بأن الوقت مناسب لخطب الخلافة لوالدة، الملك حسين، بإعتبارها حق من حقوقه ولعدم جواز بقاء المسلمين أكثر من ثلاثة أيام بلا إمام، كما يفهم من وصية عمر بن الخطاب، لأهل شورى البيعة من بعده، فرتب الأمير زيارة والدة لشرق الأردن في يناير ١٩٢٣ فتاقطرت إليه وفود من سوريا ولبنان وفلسطين ومصر والأردن، وتمت له البيعة في ١٩٢٣/٣/١١ وكان عبد الله أول من بايعه، ثم تلاه الحاج أمين الحسين رئيس المجلس الإسلامي الأعلى بإسم فلسطين ثم قاضي المحاكم الشرعية بفلسطين وبعض علماء سوريا ولبنان خطبوا بإسمه على المنابر هنا وهناك، كما تلقى برقية من «أحمد ذكي »، شيخ العروبة في مصر [٨]، وإلى جانب ذلك تباينت مواقف كثير من العرب تجاه هذا الإعلان التركي، وإن كان معظمهم أيد مصطفى كمال، وتأمل الخير للمسلمين من ورائه، و استبشروا بالحكم الجمهوري الذي يستند إلى الشورى وإلى رأي الجمهور كما سنه الإسلام، وكما سار عليه الخلفاء الراشدون، فكتب رشيد رضا مقالات بالمنار يمجد الكماليين في كفاحهم الذي انتهى بانتصارهم على اليونان ولكنه ينكر عليهم تجريدهم الخلافة عن السلطنة، ويدعو إلى تأييدهم في موقفهم التفاوضي أمام الدول الأوروبية الطامعة، وقرض الشاعر أحمد شوقي، قصيدته «تكليل أنقرة وعزل الآستانة » يشيد فيها ببطولة كمال أتاتورك ويهاجم السلطان وحيد الدين لخضوعه لجيوش الإحتلال، وأصدر السيد أحمد السنوسي، بيان نشره الأهرام تحت عنوان بيان خطير للسيد السنوسي الأكبر في ١٩٢٣/٩/٢٨، أيد فيه قرار مصطفى كمال بقصر الخلافة على الجانب الروحي على أساس أن نزع السلطة المدنية من يد الخليفة قد عزز نفوذه الإسلامي لأنه لم يعد خاص بأمة واحدة، بل صار ملكاً مشتركاً للمسلمين جميعاً، وأخذ يدعو الناس إلى الإلتفاف حول مصطفى كمال.

وهو نفس ما فعله الشيخ محمد شاكر وكيل الجامع الأزهر وعضو الجمعية التشريعية بنشره مقال طويل في صحيفة الأهرام ٢٢/١٢/٥ تحت عنوان «ما شأن الخلافة بعد التغير» بدأه بالثناء على أبطال الشرق ورجال المجلس الوطني الكبير وحُماة الإسلام في أنقره، وهاجم فيه السلطان «وحيد الدين» الذي إحتمى بالإنجليز و اعتبر تصرفه جرماً وخيانة للمسلمين حيث أعلن أنه بصفته خليفة المسلمين يطلب الحماية الإنجليزية ولا يستحي من الله ورسوله ولا من الشعب الذي وجه إليه هذا النداء، ولا من الأمم الإسلامية التي يَزعُم أنه يتكلم بإسمها كخليفة للرسول (صلى الله عليه وسلم)، فسحقاً لمدنس شرف الإسلام وعز الأوطان حيث كانوا ثم يتساءل أفلا يجدر بالمسلمين بعد هذا أن يفكروا في قلب هذا النظام العتيق رأساً على عقب، حتى ينقذوا الإسلام والمسلمين من هذه الكوارث، وحتى يضعوا حداً لتصرف البلاط الشاهاني والباب العالي في الشئون الإسلامية العامة؟

وأخذ يذكر المسليمن والعرب بما آل إليه أمرهم على أيدي هؤلاء الخلفاء حيث تمخضت الحرب التي زجوا بهم فيها عن خسارة كل عواصم الإسلام، دمشق وبغداد وبيت المقدس والحرمين الشريفيين بعد أن صار «الحسين بن علي» ظلاً للإنجليز، ووضعت مصر تحت الحماية الإنجليزية، وكاد المسلمين يخسرون الآستانة لولا بطولة الكماليين في إنقاذها، وختم مقالة بأنه لا يرضى أن يظل العالم الإسلامي كله مرهونا بإرادة فرد. وفي هذه الأثناء تعرض مصطفى صبري توقادي، شيخ الإسلام لتركيا في عهد السلطان وحيد الدين لاستقبال سيئ في القاهرة التي فر إليها من الكماليين الذين أفتى بخيانتهم[٩].

التغيير القسري

كما رأينا كانت لدى رموز وقادة القوميتين ثمة إستعدادات مسبقة للتعاطي مع الإنفصال بينهما، من خلال فصل الخلافة عن السلطنة، وتباين إستيعابهم لإلغاء الأخيرة بعكس ما و قع من تغيير قسري فرض عليهم بإلغاء الخلافة، وهو ما لم يكن لهم إستعدادات لقبوله، أو تصورات لواقع حالهم ومصيرهم بدون الخلافة، التي مثل إلغائها – الى جانب كونها

صدمة مروعة – الأداة الناجعة التي حققت الإفتراق التاريخي بين القوميتين ربما سمحت ظروف معينة لمصطفى كمال أن يعلن عن الخطوة التي كان مبيت النية على تنفيذها ففي الواقع كان إرتهان السلطان للقوى الأجنبية في إستانبول ينزع من مركزه شرعية تمثيله للمسلمين في تركيا وسائر أنحاء العالم الإسلامي، ويزداد بالمقابل وفي السياق الإنتصارات التي أحرزها مصطفى كمال، ضد الإحتلال الأجنبي الإلتفاف الشعبي حول زعامة هذا الأخير.

فخلال ثلاث سنوات تم الإنتصار على اليونانيين وانسحب الفرنسيين من كليكيا وكذلك الإيطاليون من جنوب الأناضول والبريطانيون من الدردنيل، وتوجت الإنتصارات هذه بمعاهدة لوزان الشهيرة التي أقرت السيادة التركية على مجمل الأراضي الجمهورية التركية الحالية تقريباً فهذه المعاهدة تشكل من الناحية القانونية إعترافاً دولياً بمطالب الميثاق القومي التركي (ميثاق الملە) وبهذا تكون تركيا هي الدولة المهزومة الوحيدة التي فرضت شروطها على المنتصرين بعكس الإمبراطورتي بروسيا والنمسا.

لكن معاهدة لوزان تشكل من ناحية أخرى خطأً محدداً لنهاية مرحلة تاريخية كانت تطرح فيها وفي سياق حرب التحرير التي قادها مصطفى كمال إحتمالات جديدة ورهانات لبروز قيادة إسلامية تركية للشعوب الإسلامية التي خضعت للإحتلال الأجنبي بعد الحرب العالمية الأولى[١٠]، فصيغة الجهاد التي استثمرها مصطفى كمال من حربه ضد الإحتلالات الأجنبية، وتوجهه لدعم إنتفاضات شمالي سوريا في بادئ الأمر، وتشجيعه الضمني لوفاق عربي، تركي، ما بعد الإنفصال وهو ما رفضه نظيرة فيصل وعدم الكشف عن مخططه القومي العلماني خلال السنوات الثلاث بل ومهادنته الظاهرة للسطان وللإسلام !

كل هذا أدى إلى رهانات سياسية في المشرق العربي ذهبت من تحريم علماء العراق التصدي للأتراك في الموصل، إلى الرهان على قيادة مصطفى كمال في تشكيل جبهة عربية تركية معادية للغرب الإستعماري، إلى الرهان على تنصيبه زعيماً إسلامياً و إحياء منصب الخلافة وجعلها في تركيا وتفضيلهم على العرب «أن قيل أولو الأمر من الترك

أن يحيوا منصب الخلافة الحق، حيث الرجاء فيهم لتحقيق أغراض الخلافة يكون أتم وأسرع لوسطية الترك وعزم حكومتهم وبراعتها في فن الحرب وللإبقاء على الأتراك داخل الجامعة الإسلامية» [11].

وذلك بعد معاهدة لوزان وإعلان الجمهورية وتخلي مصطفى كمال عن شتى الإيديولوجيات الوحدوية التي رافقت حرب التحرير من إسلامية وعثمانية وطورانية، والاكتفاء ببناء الدولة القومية التركية التي نصت على حدودها معاهدة لوزان، وهذه المعاهدة التي نصت على حدود تركيا الجديدة، وفق الميثاق القومي، أطلقت في بنودها أيضاً مجالات تأسيس الدول والإمارات في المناطق العربية المحررة وتوزيع الهويات الوطنية المختلفة على أبناءها، كذلك أطلقت حرية الحركة لمصطفى كمال كي يبدأ بناء الدولة القومية العلمانية في مشروع تصالح مع الغرب يقضي بتخلي تركيا عن تاريخها العثماني ودخولها دولة رأسمالية وحديثة في العالم الغربي.

وفي الحقيقة كان الإعتراف الدولي بالميثاق القومي التركي في لوزان، قد مهد الأجواء لإصدار قانون ١٩٢٤ الذي ألغيت بموجبه الخلافة إلغاءً نهائياً بإعتبارها مؤسسة مناقضة لفكرة الدولة القومية التركية وكان مصطفى كمال قد مهد لذلك بقانون نوفمبر ١٩٢٢ عندما إكتفى بإلغاء السلطنة وإبقاء الخلافة مؤسسة دينية منفصلة عن الدولة، وذلك في محاولة منه لإلغاء مركز السلطان المستسلم دون أن يمس الشعور الديني الشعبي الموظف آنذاك في حرب التحرير ضد اليونانيين والحلفاء.

كان مصطفى كمال قدم إقتراحه هذا (فصل الخلافة عن السلطنه والغاء مركز السلطان وحصر الخلافة بالمسائل الدينية) إلى إجتماع رابطة الدفاع عن حقوق الأناضول والروملي، ثم إلى الجمعية الوطنية التي شهدت جلساتها نقاشات طويلة وحامية، حسمها مصطفى كمال بتهديد أعضاء الجمعية بعدم الخلط بين السلطنة العثمانية والخلافة الإسلامية المطلوب أن تقرر الجمعية إلغاء منصب السلطان والإبقاء على نظام الخلافة، ولا بد من إتخاذ القرار الآن وإلا فإن رؤوس عدد من الأعضاء سوف تسقط، وأعلن على

الفور الشيخ «مفيد أفندي»، رئيس الجمعية الوطنية أن الأغلبية قررت خلع السلطان وإلغاء السلطنة وطبعاً لم تكن هناك حاجة إلى عزل السلطان بالقوة لأنه هرب على متن السفينة الإنجليزية (ميلايو) إلى منفاه في سويسرا في اليوم التالي لعزله ١٨/١١/١٩٢٢م.

تحضيرات لعلمانية سافرة

بين قرار إلغاء السلطنة وفصلها عن الخلافة نوفمبر ١٩٢٢م وبين قرار إلغاء الخلافة مارس ١٩٢٤م إتخذ مصطفى كمال عدة خطوات تمهيدية، كان أهمها وثيقة شبه رسمية أعدتها مجموعة من العلماء بتكليف من المجلس الوطني الكبير بأنقره، هدفت إلى تهيئة الرأي العام في تركيا والخارج لفصل الخلافة عن الدولة تمهيداً لإلغائها، بعنوان «الخلافة والسيادة الشعبية»، للدفاع عن مبدأ سيادة الأمة، ولتأكيد أن الشريعة الإسلامية تؤيد مبدأ الفصل بين الخلافة والسلطة وأن المبادئ العصرية للنظم الدستورية تتطابق مع الإسلام، وأن الكماليين في فصلهم بين الخلافة والسلطنة قد إستمدوا من الشريعة مبدأ السيادة الشعبية في الحكم الإسلامي[١٢].

هذا التمهيد كان لا بد منه لإعلان الجمهورية التركية، وعندما أُعلنت الأخيرة أثار الإعلان تساؤلات ماذا سيحل بقيادة تركيا للعالم الإسلامي؟ وماذا سيحل بالخلافة؟ كان إعتراض الأتراك الإسلاميين على الجمهوريه أنها تهدد روابط الشعب التركي بتاريخه الإسلامي والعثماني، وبالعالم الإسلامي الأوسع الذي إحتل الأتراك قيادته منذ زمن بعيد، واتحدت المعارضة وتوحدت حول شخص الخليفة الذي مال إلى المعارضة، مما حُمل مصطفى كمال على الرد العنيف، طالباً من الخليفة أن يعرف حدود دوره الذي يقتصر على المجال الديني، والواقع أن مصطفى كمال أراد أن يحقق القطيعة مع هذا التاريخ بالذات، فإذا كانت الخلافة في رأي معارضية تشكل اللحمة بالتاريخ والعالم الإسلاميين، فلابد من كسر هذه اللحمة وأخذ يعد لخطواته المقبلة بسلسلة خطوات، في خطاب إفتتح به دورة الجمعية الجديدة شدد على ثلاث نقاط :-

- حماية الجمهورية .
- إنشاء نظام تعليمي موحد.
- تطوير الدين الإسلامي.

وترجم حزب الشعب هذا الخطاب في الجمعية بعدد من الإجراءات: خلع السلطان، إلغاء الخلافة، وطرد بني عثمان من الأراضي التركية (١٣ مارس ١٩٢٤م) وهنا شكلت خطوة إلغاء الخلافة أول هجوم سافر على القوى الإسلامية في تركيا، وجاءت التدابير اللاحقة لتنزع في كل مرة جزءاً من سلطة العلماء في الحقول القانونية والإجتماعية والتعليمية.

إذا ألغى الكتاب الذي يدرس فيه القرآن وحل فرق الدراويش وأقفل التكايا وألغى التقويم الهجري والوقف الإسلامي والقوانين الإسلامية و إعتماده الحروف اللاتينية بدلاً من العربية ليقطع علاقات بلاده جذرياً بالشرق العربي[١٣].

بيد أن هذا القطع كان يستدعي بناء تاريخ جديد للوطن الجديد، لذلك لم يكن مصطفى كمال يصطدم بالإسلاميين الذي يُماثلون بين الأمة ودار الإسلام ودار الخلافة فحسب، بل أيضاً ببعض القوميين الذين يرون القومية الطورانية تمتد إلى البحر الصيني.

وفي مواجهة هذه التَمثلات التي كانت لا تزال تُشكل إتجاهات التعرف على الهوية السياسية في المجتمع التركي، حاول مصطفى كمال، أن يغرس فِكرة الوطن الأناضولي التركي في وسط هذا البحر الواسع من الأفكار والأيديولوجيات المشاعة: العثمنة، الإسلامية، الطورانية، وفي المقابل العربي شهدت سنوات إكتمال الثورة الكمالية في مرحلتيها (مرحلة حرب التحرير ومرحلة التوجه لبناء الدولة القومية) كان المشرق العربي الذي يشهد تحت الوصاية الغربية ولادة الدول ودساتيرها وبرلماناتها وإداراتها، يتطلع إلى تجربة مركز السلطنة السابقة في بناء الدولة الجديدة، معجباً بها في بعض قطاعاته، مستنكراً في قطاعات أخرى، أو مستفيداً من الفراغ الذي أحدثه غياب دولة السلطنة وإلغاء منصب الخلافة في قطاعات الحكام والزعماء المحليين.

لقد شكلت تجربة الثورة الكمالية حافزاً للنقاش، وجاء الخطاب السياسي العربي

يترجم حالة مواكبة للحدث السياسي، وتوظيفاً له في الوجهة المفهومية التي يصدر عنها ذاك الخطاب، فمن داخل تاريخ الإسلام تصدر مواقف تتراوح بين نموذجين :

- مفهوم الدولة العصبية الذي يدفع بمنطقة إلى نهايته في مسألة فصل السلطنة والملك عن الخلافة وبالتالي تمييز السياسي عن الديني عند علي عبدالرازق .

- نموذج المفهوم الفقهي التقليدي (السلفي) الذي يدعو لخلافة نموذجها المثالي، الخلافة الراشدية حيث يندمج السياسي والديني عند رشيد رضا وغيره من الفقهاء ومن داخل الوصفية الغربية والتركية العلمانية الجديدة تصدر مواقف تتراوح بين نموذج الإلتحاق بالغرب إلى درجة بناء الدولة في ظل الإحتلال الأجنبي كما نرى عند جماعة المتقطف والمقطم، وبين نموذج مقاومة الإحتلال على قاعدة مُثل الدولة القومية «الدولة – الأمة المستقلة» كما نرى عند عبدالرحمن الشهبندر، في سوريا وبالتماثل مع دور ريادي وطليعي يتمثل بتجانس عناصر ثلاثة : الزعيم والنخبة والحزب[١٤].

الهوامش :

١. خيرية قاسمية : المرجع السابق، ص ١٨٦

٢. خيرية قاسمية : المرجع السابق، ص ١٨٧

٣. أ خيرية قاسمية : المرجع السابق، ص ١٥٣

٤. شمس الدين الرفاعي : «تاريخ الصحافة السورية» ج ٢: دار المعارف ، القاهرة ١٩٦٩ ، ص ١٨

٥. خيرية قاسمية : المرجع السابق، ص ١٥٤

٦. سيار الجميل : العرب والأتراك : الأنبعاث والتحديث من العثمنة إلى العلمنة، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٩٧ ص ٣٢٥

٧. سيار الجميل : المرجع السابق، ص ٣٢٦ – ٣٢٧.

٨. قدري قلعجي : المرجع نفسه، ص ٤٣٠

٩. السيد يوسف « رشيد رضا والعودة إلى منهج السلف »، دار ميريت، القاهرة ٢٠٠٠ ، ص ٧٤ – ٧٨

١٠ . وجيه كوثراني «الدولة والخلافة في الخطاب العربي إبان الثورة الكمالية في تركيا : دراسة نصوص» – دار الطليعة، بيروت، ط١ ، ١٩٩٦ ص٧

١١ . رشيد رضا «الخلافة أو الإمامة العظمى»، مرجع سابق، ص ٨٣

١٢ . عبدالحميد الكاتب «حكاية أتاتورك والإسلام» ، سلسلة كتاب اليوم عدد ٣٤٤، القاهرة ١٩٩٣ ص ١٠٦

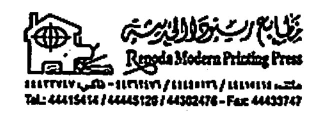
١٣ . السيد يوسف / المرجع نفسه، ص ٧٨

١٤ . وجيه كوثراني : المرجع السابق، ص ١٣

فهرس المحتويات

رقم الإيداع بدار الكتب القطرية ٦٠١ / ٢٠١١ Legal Deposit No.

الرقـــم الــدولـــي (ردمـــــك) ٤/ ٧٧ / ٩١ / ٩٩٩٢١ - ٩٧٨ ISBN


Renoda Modern Printing Press
Tel.: 44415414 / 44445120 / 44302476 - Fax 44433747